
التقرير السنوي 2015

جوان 2016

كلمة المحافظ

كلمة المحافظ

على غرار السنوات السابقة من المرحلة الانتقالية، مثلت سنة 2015 بالنسبة للاقتصاد التونسي فترة صعبة على عديد الواجهات. ذلك أن السياق العام كان غير ملائم إلى حدّ بعيد، إذ اتسم بتقلب المحيط الإقليمي والوطني من ناحية، وفتور نمو الاقتصاد العالمي مع حالة ركود في عدد من كبرى الاقتصاديات الصاعدة من ناحية أخرى.

وفي الواقع، فإن تدهور الوضع الاقتصادي الدولي والإقليمي وتصادد حدة الشكوك، نتيجة التهديدات الإرهابية المحتملة التي سادت طوال هذه السنة، بالإضافة إلى تقلب أسعار المواد الأساسية والأسواق المالية قد مثلت جملة من العوامل التي أثّرت جديا على النتائج الاقتصادية في عديد البلدان، لاسيما تلك المنتمية لمجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وكذلك دول الخليج العربي. أما منطقة الأورو ورغم استفادتها بالتأكيد من هبوط أسعار النفط وضعف سعر صرف الأورو وانخفاض نسب الفائدة، حيث حققت نموا اقتصاديا قدره 1,5% في سنة 2015، فإنها لم تتمكن من إعطاء دفع للطلب الخارجي، نظرا لاستمرار التأثيرات الموروثة عن الأزمة المالية.

ففي هذا السياق المتردي إجمالا، كان الوضع الاقتصادي والمالي في تونس عرضة لتداعيات أربعة عوامل رئيسية تمثلت في تجدد الأعمال الإرهابية وما خلفته بصفة مباشرة من صدمة هزت القطاع السياحي وضعف الطلب الخارجي المتأني من أهم البلدان الأوروبية الشريكة لتونس والتي ظل انتعاش النمو لديها ضعيفا وتعمق الأزمة الليبية إلى جانب التوترات الاجتماعية على الصعيد الداخلي، حيث أن تظافر هذه العوامل غير الملائمة خارجية كانت أو داخلية، قد ألقى بظلاله على النمو الاقتصادي الذي انحصر في مستوى 0,8% في سنة 2015 مقابل 2,3% في سنة 2014.

ولربما كانت هذه النتيجة المتواضعة بما تعكسه من تباطؤ للنشاط في أغلب القطاعات الرئيسية مثل السياحة (والخدمات الأخرى) والصناعات المعملية والصناعات غير المعملية (راجع التحليل المفصل بالأرقام في هذا التقرير)، ستؤول إلى ما هو أسوأ لولا الأداء الاستثنائي للقطاع الفلاحي الذي حقق نموا قدره 9,2%.

وفي المحصلة، لا تزال البطالة التي سجلت نسبة جمالية قدرها 15,4% في سنة 2015 في مستوى مرتفع للغاية، لاسيما بالنسبة لخريجي التعليم العالي. وفي الواقع، فإن مثل هذا المستوى المتدني من النمو الاقتصادي لا يمكّن من التصدي للفجوة المتزايدة بين العرض والطلب في سوق الشغل، خاصة وأن الاستثمار قد تأثر بشكل ملحوظ بهذه البيئة غير الملائمة، حيث أن نسبته قياسا بإجمالي الناتج المحلي والتي تعتبر أصلا جدّ منخفضة، قد شهدت تراجعا إلى حدود 19,4% في سنة 2015.

بيد أنه وعلى الرغم من أن مجمل المؤشرات سالفة الذكر تبعث على الانشغال، فإنه من الواضح أن الاقتصاد التونسي قد نجح في الحفاظ على درجة معينة من التماسك بما يمكنه من الصمود أمام العديد من العوامل المربكة، ليحقق نموا موجبا تجاوز التوقعات التي كانت تشير في أغلبها وفي أحسن الحالات إلى وضعية ركود بل وحتى إلى انكماش الاقتصاد. ولعل هذا الاستنتاج يستند إلى جملة من المؤشرات ومنها في المقام الأول أداء القطاع الفلاحي الذي اضطلع بدور على درجة من الأهمية في إنقاذ النشاط الاقتصادي خلال الموسم المنقضي، فضلا عن استئناف النشاط المنجمي وخاصة الفسفاط، وإن بشكل متقطع، إلى جانب تحسّن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين سنة وأخرى خلال عام 2015. كذلك وفيما يتعلق بالتضخم وبعد أن بلغ مستويات تثير القلق خلال السنوات الأخيرة، فقد أمكن احتواء تطور الأسعار في مستوى 4,9% في موفى سنة 2015. أما على صعيد المدفوعات الخارجية، فقد تراجع العجز التجاري بين سنة وأخرى وهو ما ساهم في الحد نسبيا من عجز المدفوعات الجارية ليلبلغ 8,8% في نهاية السنة.

وعلاوة على ذلك، شهد عجز الميزانية تقلصا في سنة 2015 خصوصا بفضل انخفاض الأعباء بعنوان الدعم والمتعلقة بالطاقة والمواد الغذائية الأساسية الموردة.

وأخيرا، وبخصوص الاحتياطيات من العملة الأجنبية، فقد تدعمت لتبلغ 128 يوما من التوريد في موفى السنة وذلك بفضل تعبئة موارد خارجية هامة، وهو ما يعكس النظرة الإيجابية للأوساط المالية الدولية بشأن آفاق الاقتصاد التونسي على المدى المتوسط.

غير أنه وفي هذا المضمار، هنالك حقيقة يتعين أن لا تغيب عن الأذهان، وهي أن تماسك الاقتصاد الذي عرف تراجعا ملحوظا طوال الفترة الانتقالية، يظلّ عرضة لمزيد من التقهقر على المدى القصير، بالنظر إلى حجم التهديدات المحدقة بالنمو الاقتصادي والتوازنات المالية، لاسيما على صعيد القطاع الخارجي الذي تعكس جل مؤشرات منذ بداية السنة مخاطر انزلاقات حقيقية (تدهور حاد للميزان التجاري والخدمات والتحويلات بالتزامن مع تراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية) بما تنطوي عليه من مخاطر جدية على الاحتياطيات بالعملة الأجنبية وعلى استقرار سعر صرف الدينار.

كما يشار في هذا الصدد إلى أن التحسن النسبي للمؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة على مستوى توازن الميزانية وميزان المدفوعات يعود بالأساس إلى الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط في السوق الدولية، كما أنه تدعم بفضل تعبئة موارد مالية خارجية هامة والتي بدونها، تكون سيولة الاقتصاد في وضعية جد هشّة.

ومن الواضح أن تدهور التوازنات الأساسية وخاصة على مستوى كل من العجز الجاري وعجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة في ظل سياق من النمو الفاتر وما ينجم عنه من تزايد اللجوء للتمويلات الخارجية (ارتفاع الدين العمومي بـ 13 نقطة مائوية من إجمالي الناتج المحلي والدين الخارجي

بـ 12 نقطة، في غضون خمس سنوات) المخصصة في جزء منها للنفقات الجارية للميزانية، يعكس نزعة المجتمع التونسي إلى مستوى عيش يتجاوز طاقاته، وهو نمط معيشي غير قابل للاستمرار ويتنافى مع أي منطق اقتصادي.

ومن هذا المنطلق، يتعين في المقام الأول اتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من مواطن الضعف على مستوى الاقتصاد الكلي، لاسيما بالنسبة للوضع الخارجي، وتتيح للاقتصاد مقومات استعادة مسار نمو قوي ومستديم ومندمج وهو ما من شأنه أن يمكن من كسب رهان مكافحة البطالة من خلال تحسين مناخ الأعمال ورفع العقبات والقيود الهيكلية أمام انتعاش الاستثمار، الشيء الذي يستوجب تعزيز وتسريع البرنامج الحالي للإصلاحات الجوهرية المعتمدة من قبل السلطات والمدعومة من الشركاء الماليين الدوليين لتونس. وإن تفعيل وإنجاح الإصلاحات المذكورة وفقا لجدول زمني مضبوط يمثل احترامه هدفا لجهود كافة الأطراف الفاعلة ليشكل حتمية مطلقة وشرطا أساسيا لإنجاز الأهداف الطموحة للمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020.

ولتحقيق هذه الغاية وبهدف توفير الظروف الملائمة التي تمكن الاقتصاد الوطني من تسريع أدائه خلال المخطط، ينبغي أن يستهدف عمل السلطات تدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتأهيل الخدمات المسداة من قبل الإدارة والمؤسسات العمومية وإرساء انضباط أفضل على مستوى الميزانية ومواصلة إصلاح القطاع المصرفي قصد تعزيز دور الوساطة المالية.

ووعيا منها بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع المصرفي والمالي في مجال التوظيف الأمثل للموارد ومواكبة النشاط الاقتصادي وخاصة بالنسبة للمؤسسات، قامت السلطات النقدية علاوة على تأمين مهامها المتعلقة بتعديل السوق النقدية وتوفير السيولة لضمان التمويل الملائم للاقتصاد الوطني، بتفعيل جملة من الإجراءات (راجع الموجز الوارد كملحق صلب هذا التقرير) تمحورت حول تحديث الإطار التحليلي والتشغيلي للسياسة النقدية قصد تعزيز انتقال تأثيراتها للاقتصاد الحقيقي وترسيخ توقعات الأعوان الاقتصاديين وتدعيم الأسس المالية والحوكمة صلب البنوك وخاصة العمومية منها ودعم الرقابة المصرفية على أساس المخاطر وفقا لمعايير بازل وذلك بهدف تهيئة أفضل شروط الاستقرار المالي وآليات التوقي ضد المخاطر النظامية. وفي جانب آخر وبغرض تحفيز نشاط التصدير والاستثمار الخارجي وانفتاح المؤسسة التونسية على محيطها الخارجي، تمت مراجعة تراتيب الصرف بشكل معمق في اتجاه مزيد من التحرير، وفقا لمقاربة مندمجة وتدرجية، تدعمها سياسة صرف أكثر مرونة بما يمكن من تيسير آليات السوق مع السعي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التحرير الكامل للدينار باستيفاء مجموعة الشروط المسبقة الضرورية.

هذا وفي إطار مهمته كعون مالي للدولة، ساهم البنك المركزي التونسي، بشكل فعال في تعبئة الموارد الخارجية الضرورية لتمويل حاجيات ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، فضلا عن تعزيز

احتياجات العملة الأجنبية، مستفيدا من التعاون المثمر مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف والذي توج مؤخرا بإبرام اتفاق بعنوان "تسهيل القرض الممدد" مع صندوق النقد الدولي، بمبلغ قدره 2,9 مليار دولار على مدة أربع سنوات وذلك بعد انتهاء "اتفاق الاستعداد الائتماني" السابق في موفى سنة 2015.

ولقد تم تدعيم هذه المجموعة من التدابير خلال النصف الأول من سنة 2016 على المستوى التشريعي بتكريس تأهيل الإطار القانوني للجهاز المصرفي وتقاربه مع المعايير الدولية، وذلك بضبط كل من القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي، والقانون المصرفي (قيد النظر في مجلس نواب الشعب).

وإن تُعد الإصلاحات المذكورة أنفا من ضمن الأولويات، فإنها تبقى غير كافية بالمرّة، ذلك أن وجوب إرساء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات المتناسقة يظل قائما ويمثل تجسيما أمرا لا مناص منه للارتقاء بفعالية الاقتصاد. فالسلطات العمومية مدعوة إذن للعمل بطريقة براغماتية وتشاركية مع جميع الأطراف الفاعلة على إرساء نهج توافقي يهدف إلى توفير هامش تصرف على مستوى المالية العمومية وعلى صعيد القطاع الخارجي، من خلال التعبئة الأمثل للمقاييس وتخصيص أفضل للنفقات، والنهوض بجاذبية البلاد بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الضرورية لتغطية الحاجيات من التمويل وإرساء الهياكل والآليات المناسبة للتصرف الفعال في الدين العمومي واحتواء مواطن ضعف القطاع المالي وإدخال المرونة المطلوبة على مستوى سوق الشغل وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، مع مضاعفة الجهود بهدف السيطرة على الاقتصاد الموازي والعمل على إدماجه بشكل ناجح في الدورة الاقتصادية المنظمة.

وعلى ضوء ما سبق وبالنظر إلى احتمال عدم التفهم من قبل جانب من الرأي العام والشركاء الاجتماعيين بشأن إكراهات سياسة الانضباط على مستوى الميزانية والإصلاحات الضرورية، يتعين إيلاء اهتمام خصوصي للجانب الاتصالي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن اعتماد سياسة اتصال متناسقة وناجعة يعد أمرا أساسيا لإنجاح عمل السلطات بغية إقناع المواطنين وجميع الأطراف الفاعلة بمشروعية وضرورة الإصلاحات المطلوبة وبثمارها المستقبلية. ومن هذا المنطلق، يتعين تشريك جميع الأطراف المعنية بشكل فعال وضمن انخراطها الفعلي والعقلاني الذي يعد عاملا حاسما لتبني المسار الإصلاحي ودعمه وإنجاحه.

الشاذلي العياري

المحافظ

17 جوان 2016

الفهرس

كلمة المحافظ	
	الجزء الأول : التقرير الاقتصادي
7	الباب الأول : المحيط الدولي
7	1-1 الطرف الاقتصادي
18	2-1 أسواق رؤوس الأموال
21	3-1 الأسواق الدولي للصرف والذهب
23	4-1 أسعار المواد الأساسية
31	الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني
31	1-2 لمحة عامة
35	2-2 التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي
38	3-2 الطلب الجملي
41	4-2 هيكل الاستثمارات وتمويلها
43	5-2 سوق الشغل والأجور
47	6-2 المالية العمومية
56	7-2 التدابن الكلي
63	الباب الثالث : المدفوعات الخارجية
63	1-3 ميزان المدفوعات
89	2-3 الوضع الخارجي الجملي
99	3-3 تطور مؤشرات القدرة التنافسية
105	الباب الرابع : النقد والقرض والسياسة النقدية
105	1-4 النقد ومصادر الإحداثا النقدي
112	2-4 السياسة النقدية
124	3-4 السياسة النقدية والتضخم
136	4-4 توزيع القروض
149	الباب الخامس : نشاط واستغلال مؤسسات القرض
150	1-5 البنوك المقيمة
155	2-5 مؤسسات الإيجار المالي
156	3-5 البنوك غير المقيمة
159	4-5 بنوك الأعمال
159	5-5 مؤسسات إدارة الديون
163	الباب السادس : السوق المالية
165	1-6 تمويل الدولة والاستثمار
168	2-6 سوق البورصة
172	3-6 نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

الجزء الثاني : أنشطة البنك المركزي	
177	الباب الأول : نشاط الرقابة
179	الباب الثاني : التنظيم وأنظمة المعلومات
179	1-2 إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات
180	2-2 مشروعا إعداد ووضع سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية وخطة استمرارية العمل
181	3-2 الإدارة الالكترونية للوثائق والمراسلات والأرشفة الالكترونية
182	4-2 التطور التكنولوجي والوظيفي لتطبيقات المهن للبنك
182	5-2 تأهيل البنى الأساسية للمعدات والشبكات والسلامة
183	6-2 إدارة المخاطر
185	الباب الثالث : التعاون الدولي
185	1-3 التعاون المالي مع المؤسسات النقدية
187	2-3 المشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في الاجتماعات والجلسات التي تنظمها المؤسسات النقدية الدولية
187	3-3 التعاون والمساعدة الفنية
188	4-3 التعاون مع البنوك المركزية
191	الباب الرابع : الموارد البشرية وتقرير العمل الاجتماعي
191	1-4 إدارة وتنمية المسار الوظيفي
194	2-4 التكوين
196	3-4 سياسة الأجور
197	4-4 نشاط الصندوق الاجتماعي
198	5-4 خدمات التأمين والتغطية الاجتماعية
201	الباب الخامس : أنظمة الدفع والتداول النقدي
201	1-5 أنظمة الدفع ووسائله
207	2-5 تطوير أنظمة الدفع ووسائله والإشراف عليها
208	3-5 التداول النقدي
215	الباب السادس : نشاط فروع البنك المركزي التونسي
215	1-6 العمليات بالدينار
218	2-6 العمليات بالعملات الأجنبية
220	3-6 العمليات اللامركزية
221	4-6 معالجة أجور موظفي الدولة
223	الباب السابع : التصرف في الاحتياطات الدولية
223	1-7 تطور الاحتياطات
224	2-7 إجراءات التصرف في الاحتياطات
226	3-7 أداء الاحتياطات
227	4-7 تحليل المخاطر
228	5-7 المتصرفون الخارجيون

229	الباب الثامن : نشاط مرصد الخدمات المصرفية
229	1-8 مقدمة
230	2-8 متابعة جودة الخدمات المصرفية
242	3-8 الأعمال المنجزة من قبل مرصد الخدمات المصرفية
245	الباب التاسع : التحليل المالي لتصرف البنك المركزي التونسي
245	1-9 التوازن المالي
249	2-9 تحليل النتائج
257	الجزء الثالث : القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

ملحق : أهم الإصلاحات والتدابير التي اعتمدها البنك المركزي التونسية منذ سنة 2011

الجزء الأول

التقرير الاقتصادي

الباب الأول : المحيط الدولي

1-1 الظرف الاقتصادي الدولي

انتهت سنة 2015 بانخفاض جديد لنسق النشاط الاقتصادي العالمي للسنة الخامسة تباعا. وبالفعل، فقدت الانتعاشة الاقتصادية مرة أخرى حيويتها وذلك أساسا جراء التباطؤ المعمم تقريبا لنسق النمو في البلدان الصاعدة والنامية التي تمثل ما يزيد عن 70٪ من النمو العالمي وخاصة في الصين والبلدان المصدرة للمواد الأساسية. وفي المقابل، واصل الاقتصاد تطوره المعتدل في معظم البلدان المصنعة، لاسيما نتيجة الأثر المتزامن لسياسة نقدية ملائمة وهبوط أسعار النفط وذلك على الرغم من الفتر المسجل للطلب الجملي، مما أثار على مستوى الاستثمارات الذي يظل ضعيفا.

وعلى هذا الأساس، كان النشاط في البلدان الصاعدة خلال سنة 2015 عرضة لعديد المخاطر والتوترات، لاسيما تلك المرتبطة بالمخاوف بشأن هبوط حاد للاقتصاد الصيني الذي يشهد حاليا مسار إعادة موازنة وكذلك تأثيرات ضعف الأسعار الدولية للمواد الأولية الذي أضر بشدة بالاقتصاديات المصدرة للمواد الأساسية وخاصة في البرازيل وروسيا، حيث دخل هذان البلدان في مرحلة من الانكماش الحاد الذي تضخم بفعل عوامل داخلية.

وفي هذا السياق، سجل الاقتصاد العالمي في سنة 2015 نسبة نمو قدرها 3,1٪، أي أقل مما تم تسجيله في العام السابق (3,4٪).

ونتيجة لذلك، ظلت وضعيّة التشغيل في العالم هشة نسبيا على الرغم من استقرار نسبة البطالة في مستوى 5,8٪ في سنة 2015. وفي الواقع، أدى التباطؤ الاقتصادي إلى تصاعد جديد للبطالة وخاصة في البلدان الصاعدة والنامية، لاسيما بلدان أمريكا اللاتينية وبعض الدول في آسيا مثل الصين، فضلا عن البلدان العربية المصدرة للنفط. وفي المقابل، اتسمت سنة 2015 في أغلب البلدان المصنعة بتدعم التشغيل لاسيما في الولايات المتحدة وفي بعض بلدان شمال ووسط أوروبا.

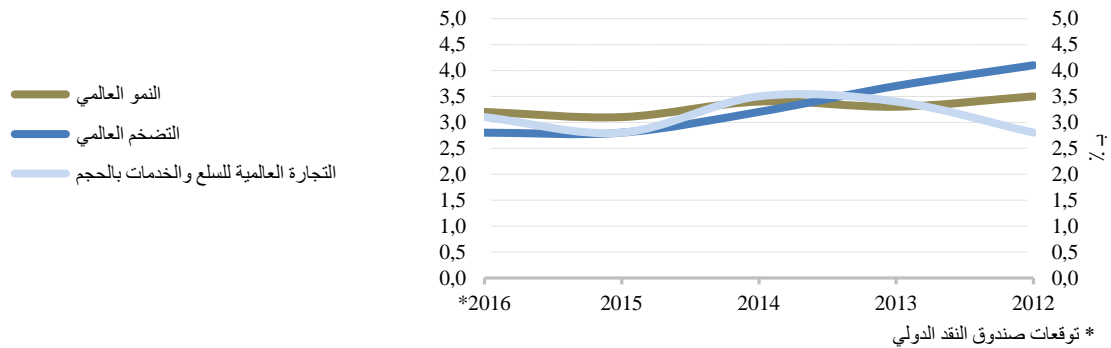
وعلى صعيد آخر، أثار فتر النشاط في البلدان الصاعدة والنامية سلبيا على نسق المبادلات العالمية للسلع والخدمات خلال سنة 2015. وبالفعل، يعزى ضعف انتعاشة التجارة العالمية بالأساس إلى تراجع حجم واردات البلدان الصاعدة وخاصة الصين، جراء إعادة الموازنة الجارية لاقتصاده والتي كان لها وقع شديد على وارداته من المواد الأولية وكذلك البرازيل وروسيا. وهكذا، ازداد حجم التجارة العالمية بنسق أبطأ بوضوح مما تم تسجيله في العام السابق، أي 2,8٪ مقابل 3,5٪ في العام السابق.

كما أن هذا الضعف للطلب العالمي وخاصة المتأتي من الصين قد أدى إلى تواصل المسار الذي سجلته الأسعار الدولية للمواد الأساسية في العام السابق، حيث استمرت في الانخفاض في ظل سياق متسم بوفرة العرض بالنسبة لأغلب المواد وبارتفاع الدولار الأمريكي. وعلى هذا الأساس، تراجعت الأسعار العالمية للمواد الأساسية بنسق أكثر حدة، أي -3,3% مقابل -6,3% في سنة 2014.

وفيما يتعلق بتطور الأسواق المالية الدولية، ازدادت حدة التقلب في أهم البورصات الدولية من جديد في سنة 2015 في ظل تصاعد المخاوف بشأن الوضع في الاقتصاديات الصاعدة والتوقعات المتعلقة بعودة السياسة النقدية الأمريكية إلى الوضع العادي. وكانت هذه المخاوف وراء التراجع الملحوظ لدفوقات رؤوس الأموال نحو البلدان الصاعدة وارتفاع فوارق نسب المردود، فضلا عن انخفاض قيمة عملات هذه البلدان وبالتالي تراجع أسعار الأسهم. هذا ويجدر التذكير أن عديد التوترات المالية قد تضافرت لتزيد من حدة تقلب الأسواق المالية طوال السنة والتي تمثلت في أزمة الديون اليونانية ومخاطر انتقال آثارها للبلدان الأخرى المجاورة لمنطقة الأورو، فضلا عن الهزة التي عرفتها بورصة الصين خلال صائفة سنة 2015 تبعا للإجراءات الجديدة المتخذة من قبل سلطات هذا البلد بهدف الحد من عمليات المضاربة للقطاع المصرفي الموازي وكذلك الإعلان عن تعديل سياسة الصرف من قبل البنك المركزي الصيني.

أما بخصوص أسواق الصرف الدولية، فقد اتسمت خلال سنة 2015 بانخفاض حاد للأورو مقابل الدولار والذي يعود بالخصوص إلى التباين في مجال السياسة النقدية بين الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. وهكذا، في الوقت الذي أعلن فيه البنك المركزي الأوروبي في بداية السنة عن توسيع برنامجه لشراء الأصول لتحفيز النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط الانكماشية، واصل بنك الاحتياطي الفيدرالي التقليص في برنامجه للشراءات الذي انتهى في شهر أكتوبر من نفس السنة ليشرع بعد ذلك في خطوة أولى، طال انتظارها، في الرجوع بسياسته النقدية للوضع العادي من خلال الترفيع في نسبة فائدته الرئيسية مع موفى السنة.

رسم بياني عدد 1-1 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي الدولي



المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (شهر أبريل 2016)

1-1-1 النشاط الاقتصادي

سجل النمو الاقتصادي العالمي تباطؤًا خلال النصف الأول من سنة 2015 نتيجة الفترتين المسجلتين في الاقتصاديات الصاعدة والنامية وفقدان تماسك الانتعاشة المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة. وبالفعل، أثر هبوط أسعار المواد الأولية وانخفاض قيمة عملات البلدان الصاعدة والتقلب المتزايد في الأسواق المالية الدولية على النشاط، لاسيما في البلدان الصاعدة والنامية.

جدول عدد 1-1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العالم

المسمى	النمو الاقتصادي (بالقيمة الحقيقية وبـ %)			البطالة (بـ % من السكان النشيطين)		
	2016 ¹	2015	2014	2016 ¹	2015	2014
العالم	3,4	3,1	3,2	5,8	5,8	5,8
البلدان المتقدمة	1,8	1,9	1,9	6,3	6,7	7,3
منها :						
الولايات المتحدة	2,4	2,4	2,4	4,9	5,3	6,2
اليابان	0,0	0,5	0,5	3,3	3,4	3,6
المملكة المتحدة	2,9	2,2	1,9	5,0	5,4	6,2
منطقة الأورو	0,9	1,6	1,5	10,3	10,9	11,6
منها :						
* ألمانيا	1,6	1,5	1,5	4,6	4,6	5,0
* فرنسا	0,2	1,1	1,1	10,1	10,4	10,3
* إيطاليا	0,3-	0,8	1,0	11,4	11,9	12,7
البلدان الصاعدة والنامية ²	4,6	4,0	4,1
منها :						
* الصين	7,3	6,9	6,5	4,1	4,1	4,1
* روسيا	0,7	3,7-	1,8-	6,5	5,6	5,2
* الهند	7,2	7,3	7,5	³ 3,4	³ 3,5	³ 3,5
* البرازيل	0,1	3,8-	3,8-	9,2	6,8	4,8
* المغرب	2,4	4,5	2,3	9,7	9,8	9,9
* تونس	2,3	0,8	2,0	..	15,4	15,0

المصادر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2016) ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء.

¹ توقعات.
² وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، تراوحت نسبة البطالة خلال سنة 2015 في هذه المجموعة من البلدان بين حد أدنى قدره 4,1% في جنوب آسيا ومستوى أقصى يساوي 12,1% في شمال إفريقيا.
³ وفقا لتقرير منظمة العمل الدولية بعنوان "التشغيل والمسائل الاجتماعية في العالم - التوجهات في سنة 2016" والصادر في شهر جانفي 2016.

ففي الاقتصاديات المتقدمة، كان اقتصاد الولايات المتحدة الأكثر صلابة وحيوية على الرغم من التراجع الطفيف في الربع الأول من السنة، المرتبط بعوامل مؤقتة والذي عقبه انتعاش للنشاط طوال الفترة المتبقية من السنة وذلك بفضل تماسك استهلاك الأسر الذي مازال يمثل المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الأمريكي. وفي المقابل، ظلت الانتعاشة متواضعة إجمالاً في منطقة الأورو واليابان، نتيجة ضعف الطلب الخارجي

تبعاً لتباطؤ الاقتصاديات الصاعدة وكذلك المستوى الضعيف للاستثمارات رغم اعتماد سياسات نقدية تيسيرية للغاية في كلا الاقتصادين. وفي هذا السياق، بلغت نسبة النمو في مجموع الدول المتقدمة مستوى أعلى بقليل مما تم تسجيله في العام السابق، أي 1,9% مقابل 1,8% في سنة 2014.

وعلى هذا الأساس، أظهر **الاقتصاد الأمريكي** أنه الأكثر مرونة رغم تراجعته خلال الربع الأول من سنة 2015 حيث تأثر بعوامل مؤقتة. وقد كسب الاستهلاك الخاص مزيداً من التماسك طوال الفترة المتبقية من السنة وذلك أساساً بفضل ارتفاع الدخل الحقيقي تبعاً لتراجع التضخم وصلابة سوق التشغيل وتقلص البطالة، فضلاً عن انخفاض مديونية الأسر. وعلاوة على ذلك، مكنت الشروط المالية التي ظلت ملائمة نسبياً من تدعيم ملحوظ للاستثمارات في قطاع العقارات المعدة للسكن وهو ما خفف جزئياً من الوباء السلبي لارتفاع الدولار الذي أضرّ بالقطاع المعملّي وصادراته ولانخفاض أسعار النفط الذي حدّ من الاستثمارات في قطاع الطاقة. وهكذا، بلغت نسبة النمو في الولايات المتحدة 2,4% في سنة 2015 أي نفس المستوى المسجل في العام السابق.

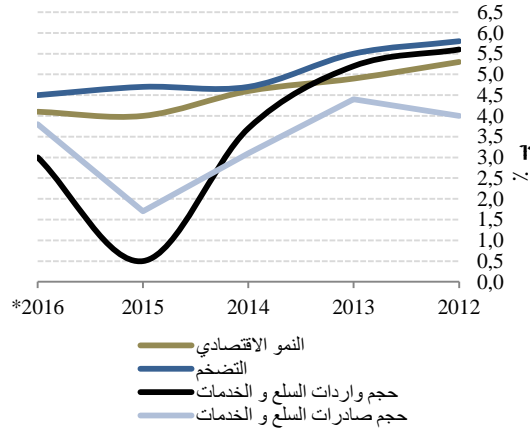
وفي منطقة الأورو، لم تفتقر خلال سنة 2015 الانتعاشة التي بدأت منذ الأشهر الأخيرة من سنة 2014، لكنها تواصلت وإن بنسق متباين بين مختلف بلدان المنطقة. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى هبوط أسعار المواد الأولية والإبقاء على سياسات ميزانية ونقدية مرنة وتراجع سعر صرف الأورو. وعلى هذا الأساس، كان الطلب الداخلي أكثر صلابة خلال السنة وذلك بالخصوص بفضل انخفاض التضخم وتحسن سوق الشغل والشروط المالية الملائمة، فيما تدعم نسق الصادرات بفعل انخفاض العملة الأوروبية. وفي هذا السياق، ارتفع النمو الاقتصادي في منطقة الأورو إلى مستوى 1,6% في سنة 2015 مقابل 0,9% في العام السابق.

ولم تتمكن **الاقتصاديات الصاعدة والنامية** من إيقاف المنحى التنازلي لنسق نشاطها المستمر منذ خمس سنوات. وبالتالي، انحصرت نسبة النمو في كافة هذه البلدان في مستوى 4% في سنة 2015 مقابل نسبة قدرها 4,6% تم تسجيلها في العام السابق وذلك بالخصوص جراء تباطؤ الاقتصاد الصيني الذي جعل الاقتصاديات الصاعدة الأخرى تعرف نفس المسار، لاسيما تلك المصدرة للمواد الأولية وكذلك التوترات في بعض الاقتصاديات الصاعدة الكبرى وتشديد شروط التمويل.

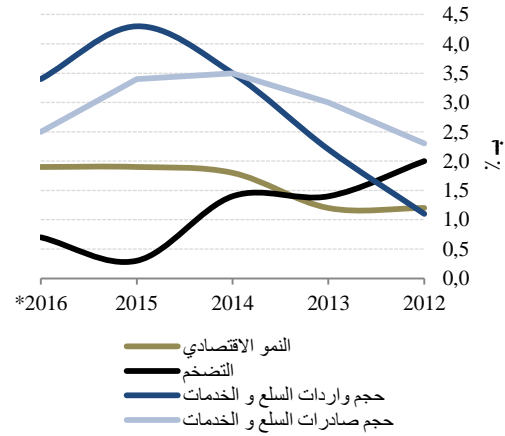
أما بخصوص **الصين** التي تعرف أصلاً تباطؤاً هيكلياً لاقتصادها نتيجة إعادة موازنة منوالها للنمو الذي أصبح متوجهاً نحو نموذج جديد يركز بشكل متزايد على الاستهلاك والخدمات عوضاً عن المنوال المتمحور حول الاستثمارات والصادرات، فإن نسبة النمو تراجعت إلى مستوى 6,9% في سنة 2015 مقابل 7,3% في العام السابق. وفي هذا السياق، تعززت المخاوف بشأن حدوث تباطؤ أكثر حدة منذ بداية صائفة 2015، مع نشر مؤشرات ظرفية غير ملائمة حول النشاط في الصين وتداخيات ذلك على التجارة العالمية بالنظر إلى التقلص الملموس للواردات الصينية والتراجع الملحوظ للصادرات. وأدت هذه المخاوف إلى تقلبات حادة في الأسواق المالية الصينية والتي اقترنت بهبوط أسعار الأسهم وانخفاض قيمة اليوان.

ومن جانبها، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعض التباطؤ لنموها الاقتصادي خلال سنة 2015، أي 2,3٪ مقابل 2,6٪ في سنة 2014، ذلك أن تداعيات النزاعات الإقليمية وتدهور المناخ الأمني والاجتماعي في بعض البلدان فضلا عن تراجع الثقة الناجم عن ذلك قد مثلت عائقا رئيسيا أمام النشاط الاقتصادي في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تعرضت اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط مباشرة وبحدّة لآثار الهبوط الملحوظ للأسعار الدولية للنفط. وفي المقابل، عرفت البلدان المورّدة انتعاشة طفيفة وذلك بالخصوص بفضل الأرباح الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والتقدم في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية ولكن كذلك عن تدعيم النشاط في منطقة الأورو التي تمثل الشريك الاقتصادي الأهم بالنسبة لأغلب بلدان المنطقة.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية



رسم بياني عدد 1-2 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان المتقدمة



* توقعات صندوق النقد الدولي (أفريل 2016)

وفيما يتعلق بأفاق سنة 2016، من المنتظر أن تعرف نسبة نمو الاقتصاد العالمي تسارعا طفيفا لترتفع إلى مستوى 3,2٪، وفقا للتقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي. ويتوقع أن ينتج هذا التحسن عن تواصل الانتعاشة التدريجية في البلدان المتقدمة بفضل الشروط المالية الملائمة وانخفاض أسعار النفط وتحسن سوق الشغل. كما سيتدعم التوسع الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية في سنة 2016 نتيجة التصحيح التدريجي للنمو في البلدان التي تعرف صعوبات وخاصة روسيا والبرازيل وبعض بلدان الشرق الأوسط وذلك على الرغم من تأثير إعادة موازنة الاقتصاد الصيني.

وفي المقابل، يحذر صندوق النقد الدولي من أن آفاق النمو في العالم تظل معرضة لعدد المخاطر، لاسيما التواصل المحتمل للتباطؤ الاقتصادي في البلدان الصاعدة وإعادة موازنة الاقتصاد الصيني، علاوة عن تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والتخلي عن السياسة النقدية التيسيرية للغاية في الولايات المتحدة.

1-1-2 التجارة العالمية

خلال سنة 2015، ظل الطلب العالمي فاترا جراء ضعف النشاط المعلمي والاستثمارات، لاسيما في الصناعات الاستخراجية. وشملت هذه الوضعية بالخصوص البلدان الصاعدة مع تراجع حجم وارداتها، لاسيما بالنسبة للصين وروسيا والبرازيل. كما هبطت أسعار المواد الأساسية إلى مستويات منخفضة للغاية وهو ما أثر جديا على صادرات هذه المواد.

ونتيجة لذلك، لم ينمو حجم المبادلات التجارية للسلع والخدمات سوى بـ 2,8% في سنة 2015 مقابل نسبة قدرها 3,5% تم تسجيلها في العام السابق.

وفي نفس هذا السياق، ارتفع حجم التجارة العالمية للسلع بنسق أقل من العام السابق، أي 2,4% في سنة 2015 مقابل 3,2% قبل سنة. وبحساب القيمة الإسمية، تراجعت قيمة الصادرات العالمية من السلع بـ 12,5% تبعا لارتفاع الدولار الأمريكي مقابل زيادة ضعيفة قدرها 0,6% في سنة 2014، لتتخف إلى مستوى 16.266 مليار دولار، أي قرابة 22,2% من الإنتاج العالمي.

وفيما يتعلق بتطور نسب أسعار المبادلات، فقد عرفت تحسنا قدره 1,8% خلال سنة 2015 في الاقتصاديات المتقدمة مقابل 0,1% في العام السابق، فيما كان تدهورها أكثر حدة في البلدان الصاعدة والنامية وذلك للسنة الثانية تباعا (-4,1% مقابل -0,4% في سنة 2014)، تبعا بالخصوص للتراجع المتواصل للأسعار العالمية للمواد الأساسية، لاسيما أسعار النفط الخام.

ومن جانبها، تراجعت الصادرات العالمية من الخدمات بـ 4,6% في سنة 2015 مقابل ارتفاع بـ 5,3% تم تسجيله في العام السابق، لتبلغ على هذا الأساس حجما قدره 4.676 مليار دولار. ويعزى هذا التراجع إلى التقلبات التي جدت في الأسواق المالية الدولية وذلك على الرغم من نمو النشاط السياحي بـ 4,4% على المستوى العالمي وانخفاض أسعار الطاقة الذي ساهم في التقليل من كلفة النقل.

وبالنسبة لسنة 2016، يتوقع صندوق النقد الدولي تسارعا لنسق ازدياد الحجم الجملي لتجارة السلع والخدمات في العالم، أي بـ 3,1% في ظل تواصل الانتعاش في الاقتصاديات المتقدمة والتسارع الطفيف لوتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية، باستثناء الصين. وعلاوة على ذلك، من شأن التراجع الأكثر حدة لأسعار النفط وخاصة منذ شهر سبتمبر 2015 أن يحث بشكل متزايد الطلب في البلدان الموردة للنفط، لاسيما إذا استمر المستهلكون في توقع أسعار أكثر انخفاضا لفترة أطول.

1-1-3 الاستثمارات الدولية

انتعشت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بشكل أكثر من المتوقع في سنة 2015 لتسجل ارتفاعا مذهلا قدره 36,5% (مقابل تراجع بـ 16,3% في سنة 2014) حيث بلغت حجما جمليا بحوالي

1.700 مليار دولار، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2008. بيد أن هذه الانتعاشة للاستثمارات كانت متفاوتة للغاية بين مختلف المناطق في العالم. ويعزى هذا المسار بالخصوص إلى طفرة عمليات الدمج والاقتناء الدولية التي لا تنطوي على تحركات هامة من حيث الموارد الحقيقية، أكثر منه إلى مشاريع استثمارية منتجة جديدة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الهامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المتقدمة كانت وراء هذا الانتعاش الجملي غير المتوقع.

وبالفعل، تضاعفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقريبا في البلدان المتقدمة خلال سنة 2015 (حوالي +90٪)، لتبلغ حجما جمليا قدره 936 مليار دولار وهو ما يفسر بصفة شبيهة كلية الازدياد الجملي للدفقات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وصلب هذه المجموعة من البلدان، استأثرت أمريكا الشمالية بالجزء الأكبر من الاستثمارات المذكورة، أي حوالي 429 مليار دولار توافق 46٪ من الدفقات نحو البلدان المتقدمة، مع نسبة ازدياد استثنائية بحوالي 194٪، علما وأن هذه الدفقات قد بلغت أدنى مستوى لها تاريخيا في العام السابق (146 مليار دولار). وبالنسبة للولايات المتحدة، على وجه الخصوص، تضاعفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أربع مرات تقريبا لتبلغ 384 مليار دولار خلال سنة 2015، أي أعلى مستوى لها منذ سنة 2000. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى ارتفاع المساهمات في رأس المال والانتعاشة الهامة لعمليات الدمج والاقتناء وهو ما مكن هذا البلد من الارتقاء إلى المرتبة الأولى عالميا في مجال البلدان المنتفعة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما عرف الاتحاد الأوروبي، بعد ثلاث سنوات من الانخفاض المتواصل، أداء جيدا في سنة 2015 مع تسجيل مبلغ جملي للاستثمارات الأجنبية المباشرة قدره 426 مليار دولار وهو مستوى أعلى بحوالي 68٪ بالمقارنة مع سنة 2014. وتتمثل أهم البلدان المستفيدة من هذه الدفقات في هولندا (90 مليار دولار مع نسبة ازدياد قدرها 146٪) والمملكة المتحدة (68 مليار دولار ونسبة قدرها 29٪).

ومن جانبها، تمكنت البلدان النامية رغم تسجيلها لارتفاع متواضع قدره 5٪، من بلوغ ذروة جديدة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2015، أي 741 مليار دولار. وقد تركز الجزء الأهم من هذه الدفقات في بلدان آسيا، مع مبلغ تجاوز 500 مليار دولار وهو ما يمثل قرابة ثلث الدفقات العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويضع بالتالي هذه المجموعة من البلدان في طليعة المناطق المنتفعة بالاستثمارات المذكورة في العالم.

وفيما يتعلق بالقارة الإفريقية، فإن دفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي خفت سرعتها قد سجلت في سنة 2015 انخفاضا ملحوظا (-31٪) لتتراجع إلى 38 مليار دولار فقط مقابل 55 مليار دولار في سنة 2014 وذلك نتيجة هبوط أسعار المواد الأولية التي تمثل أهم صادرات بلدان القارة لتتخفص بالتالي الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية. وفي جانب آخر وعلى خلاف بقية المناطق الفرعية للقارة الإفريقية التي دفعت بالمعدلات القارية في هذا المجال نحو الانخفاض، تمكنت بلدان شمال إفريقيا من قلب

المسار المسجل في سنة 2014 لتسجل نموا لتدفقاتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015 وذلك بالأساس جراء الارتفاع الملحوظ للاستثمارات في مصر (6,7 مليارات دولار مقابل 4,3 مليارات دولار في سنة 2014).

أما بالنسبة لنشاط دمج واقتناء المؤسسات في العالم، فقد عرفت سنة 2015 رقما قياسيا جديدا مع قيمة جمالية للعمليات المصرح بها قدرها 4.748 مليار دولار وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ ثلاث عقود. وبالمقارنة مع سنة 2014، ارتفع حجم هذه المعاملات بـ 42,2%. وبالفعل، استعادت السوق العالمية لعمليات الدمج والاقتناء حيوية غير مسبوقة طوال السنة بفضل استرجاع الثقة لدى المستثمرين وضعف نسب الفائدة بما جعل تمويل الاقتناءات عبر التداين أقل كلفة وكذلك وفرة السيولة لدى صناديق رؤوس الأموال الاستثمارية.

وحسب التوزيع القطاعي، استأثر قطاع الصحة بالمرتبة الأولى مع حجم جملي قدره 673,9 مليار دولار، حيث عرف هذا المستوى ارتفاعا هاما بـ 71% قياسا بسنة 2014. ويحتل قطاع الطاقة والكهرباء المرتبة الثانية على الرغم من تسجيله لزيادة طفيفة قدرها 1%، يليه قطاع التكنولوجيا الذي تضاعفت قيمة معاملاته تقريبا في سنة 2015.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، استأثرت أمريكا الشمالية بما يزيد عن نصف الحجم العالمي لعمليات الدمج والاقتناء، أي حوالي 2.426 مليار دولار، تم إنجازها بشكل حصري تقريبا في الولايات المتحدة (96%). وبعد أمريكا الشمالية، احتلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ المرتبة الثانية بحوالي ربع المجموع العالمي (1.143 مليار دولار). وكانت المرتبة الثالثة من نصيب القارة الأوروبية التي بلغ فيها الحجم الجملي لعمليات دمج واقتناء المؤسسات مستوى 907 مليارات دولار، أي قرابة 19% من المجموع العالمي. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن أوروبا ورغم وزنها الضعيف في السوق العالمية لعمليات الدمج والاقتناء، فقد حققت أفضل أداء لها منذ الأزمة المالية لسنة 2008، مثلما هو الحال بالنسبة للمناطق الأخرى باستثناء شمال إفريقيا (-68,8%) والشرق الأوسط (-1,6%) والتي انخفضت فيهما المعاملات في سنة 2015.

وبخصوص التقديرات بالنسبة لسنة 2016، من المنتظر تسجيل انخفاض للاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة استمرار المخاطر التي تهدد انتعاش الاقتصاد العالمي وخاصة انكماش الطلب العالمي والتباطؤ الحاد للنشاط في بعض البلدان الصاعدة، فضلا عن تقلب الأسواق المالية. كما أن تصاعد التوترات الجيوسياسية والنزاعات الإقليمية من شأنه أن يتقل جديا تواصل انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أنه من المرجح أن تحسن الانتعاش النسبية واستعادة القدرة التنافسية (مرونة نقدية) في بعض الاقتصاديات الصاعدة من ثقة المستثمرين وتحثهم على مزيد الاستثمار.

4-1-1 السياسات النقدية

خلال سنة 2015، ظلت السياسات النقدية في عديد البلدان المتقدمة تيسيرية إجمالاً، لكن مع استخدام أدوات جديدة غير تقليدية. بيد أن التوجه العام كان متبايناً بين كبرى البنوك المركزية التي تواجه بالخصوص نسب تضخم أدنى بوضوح من المستويات المستهدفة. وبالفعل، في نفس الوقت الذي أعلن فيه بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي عن الإبقاء على نسب الفائدة الرئيسية في مستوى يقارب الصفر، مع مواصلة برنامجيهما لشراء الأصول بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وتقريب نسبة التضخم من المستوى المستهدف، استمر بنك الاحتياطي الفيدرالي من جانبه في إعداد الأسواق المالية للترفع في نسبه الرئيسية.

وفي هذا الإطار، أبى بنك الاحتياطي الفيدرالي على نسبته الرئيسية دون تغيير وأنهى في شهر أكتوبر 2015 برنامجه لشراء الأصول الذي دام سنتين، بعد شراء حوالي 1.600 مليار دولار من سندات الدولة والقيم المستندة إلى ديون رهن عقاري. وقد تيسر اتخاذ هذا القرار بفضل تدعيم سوق الشغل بما أدى إلى انخفاض ملحوظ لنسبة البطالة وكذلك بفضل تماسك الاقتصاد الأمريكي في مجمله. وفي جانب آخر، قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي في موفى سنة 2015 الترفيع بـ 25 نقطة أساسية في مجال نسبة الفائدة الرئيسية للارتقاء به من 0,25% إلى 0,5% وذلك للمرة الأولى منذ شهر ديسمبر 2008، علماً وأن الأسواق المالية قد توقعت هذا الترفيع على نطاق واسع. كما أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي أن إعادة الصبغة العادية لسياسته النقدية ستكون تدريجية للغاية في سنة 2016 وستبقى مرتبطة بالخصوص بتطور التضخم.

ومن جانبه، قام البنك المركزي الأوروبي في شهر جانفي 2015 بتيسير جديد لسياسته النقدية، حيث أقر برنامجاً ضخماً لشراء السندات تم الإعلان عنه وتفعيله في شهر مارس. وبالنظر إلى هذا البرنامج، تم توسيع قائمة الأصول المشتراة لتشمل السندات الحكومية لمنطقة الأورو في السوق الثانوية وتتعلق بمبلغ قدره 60 مليار أورو شهرياً. ومن ناحية أخرى، تم ضبط أجل الاستحقاق الأولي لهذا البرنامج في شهر سبتمبر 2016 ليقع التمديد فيه إلى نهاية شهر مارس 2017 (تم اتخاذ هذا القرار في شهر ديسمبر 2015). وعلاوة على ذلك، اتخذ البنك المركزي الأوروبي إجراءات إضافية أخرى، شملت أولاً قرار إعادة استثمار السندات التي حل أجل استحقاقها مروراً بالتقليص في نسبة الفائدة الموظفة على تسهيل الإيداع بـ 10 نقاط أساسية (لتبلغ -0,3%) وحتى الإعلان عن التمديد إلى غاية موفى سنة 2017 في إجراءات طلبات العروض ذات نسبة فائدة قارة والممنوحة كلياً لكافة عمليات إعادة التمويل.

أما بالنسبة لـ **بنك اليابان**، فقد قام أيضاً بتوسيع هام في برنامجه لشراء الأصول في الوقت الذي أعلن فيه أن هدفه المرسوم للتضخم وقدره 2% لن يتم بلوغه في الأجل المرتقبة على خلفية المخاوف المستمرة من الانكماش الاقتصادي. وبالفعل، رُفِعَ بنك اليابان بمبلغ يتراوح بين 10.000 و 20.000 مليار يان في هدفه للنمو السنوي لقاعدته النقدية، الناجم عن برنامجه للتيسير النقدي الكمي والنوعي، ليرتفع هذا الهدف إلى

80.000 مليار يان مثلما تقرر في شهر أكتوبر 2014. وفي جانب آخر، استهدف بنك اليابان السندات ذات آجال أطول قصد التقليل في المردود الرقاعي.

وبالنسبة لسنة 2016، يتوقع أن تزداد حدة التباين بين مختلف السياسات النقدية لكبرى الاقتصاديات المتقدمة. وفعلا، من المنتظر أن يواصل بنك الاحتياطي الفيدرالي بمفرده تشديد سياسته النقدية والذي سيكون رغم ذلك تدريجيا وحذرا مع ارتفاع تدريجي لنسبته الرئيسية في سنة 2016. وللإشارة، فإن نسق وحجم الترفيعات الجديدة في نسب الفائدة سيعتمدان على تطور الوضعية الاقتصادية والأسواق المالية. وفي المقابل، من المتوقع أن يعتمد البنك المركزي الأوروبي سياسة تيسيرية للغاية لكن دون إحداث تغييرات كبرى. وفي الواقع، يرى البنك المركزي الأوروبي أن اقتصاد منطقة الأورو لا يحتاج لتيسير نقدي إضافي، لاسيما وأن النمو الاقتصادي قد تدعم وأن الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على التضخم ما انفكت تتضاءل، حيث أنه بفضل السياسة النقدية التيسيرية والانتعاشة الاقتصادية، من المتوقع أن يتوجه التضخم الأساسي تدريجيا نحو الارتفاع في سنة 2016.

1-1-5 المالية العمومية

كانت سياسات الميزانية في سنة 2015 تقييدية إجمالا في البلدان المصنعة الكبرى، حيث ساهمت الانتعاشة التدريجية للنشاط الاقتصادي في تحسين وضعية المالية العمومية في جميع هذه البلدان. وهكذا، تم التخفيض في عجز الميزانية في هذه البلدان إلى مستوى 3% من إجمالي الناتج المحلي في المعدل مقابل 3,2% في سنة 2014. ففي الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، مكن تدعم نسق النشاط الاقتصادي وكذلك مواصلة تطهير المالية العمومية وإن بوتيرة أقل بكثير من سنة 2014، من التخفيض في العجز العمومي إلى مستوى 3,7% في سنة 2015 مقابل 4,1% في العام السابق. وفي المقابل، كان تعديل الميزانية أكثر أهمية قياسا بسنة 2014 في كل من اليابان (عجز بـ 5,2% مقابل 6,2%) والمملكة المتحدة (عجز بـ 4,4% مقابل 5,6%).

وفي منطقة الأورو وبعد الدعم الهام للميزانية الذي بدأ في سنة 2010، كان تحفيز الميزانية غائبا تقريبا (أي بعجز جملي قدره 2% مقابل 2,6% في العام السابق)، لكن تم تسجيل تفاوت شديد بين مختلف بلدان المنطقة وخاصة حسب وضع كل بلد تجاه التزامات ميثاق النمو والاستقرار.

جدول عدد 2-1 : تطور بعض المؤشرات المالية في العالم

المسمى	الحاصل الجاري (ب % من إجمالي الناتج المحلي)			حاصل الميزانية (ب % من إجمالي الناتج المحلي)			التضخم (تغير الأسعار عند الاستهلاك ب %)		
	2016 ¹	2015	2014	2016 ¹	2015	2014	2016	2015	2014
البلدان المتقدمة	0,7	0,7	0,5	2,9-	3,0-	3,2-	0,7	0,3	1,4
منها :									
الولايات المتحدة	2,9-	2,7-	2,2-	3,8-	3,7-	4,1-	0,8	0,1	1,6
اليابان	3,8	3,3	0,5	4,9-	5,2-	6,2-	0,2-	0,8	2,7
المملكة المتحدة	4,3-	4,3-	5,1-	3,2-	4,4-	5,6-	0,8	0,1	1,5
منطقة الأورو	3,5	3,0	2,4	1,9-	2,0-	2,6-	0,4	0,0	0,4
منها :									
* ألمانيا	8,4	8,5	7,3	0,1	0,6	0,3	0,5	0,1	0,8
* فرنسا	0,6	0,1-	0,9-	3,4-	3,6-	3,9-	0,4	0,1	0,6
* إيطاليا	2,3	2,1	1,9	2,7-	2,6-	3,0-	0,2	0,1	0,2
البلدان الصاعدة والنامية	0,6-	0,2-	0,5	4,7-	4,5-	2,5-	4,5	4,7	4,7
منها :									
* الصين	2,6	2,7	2,1	3,1-	2,7-	0,9-	1,8	1,4	2,0
* روسيا	4,2	5,0	2,9	4,4-	3,5-	1,1-	8,4	15,5	7,8
* الهند	1,5-	1,3-	1,3-	7,0-	7,2-	7,0-	5,3	4,9	5,9
* البرازيل	2,0-	3,3-	4,3-	8,7-	10,3-	6,0-	8,7	9,0	6,3
* المغرب	0,4	1,4-	5,7-	3,5-	4,3-	4,9-	1,5	1,6	0,4
* تونس	7,9-	8,8-	9,1-	² 3,9-	² 4,8-	² 5,0-	4,5	4,9	4,9

المصادر: الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2016) ووزارة المالية.

¹ توقعات.

² بدون اعتبار التخصيص والهبات.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، كانت سياسة المالية العمومية إجمالاً أكثر تيسيراً بهدف التخفيف من تأثير التباطؤ الاقتصادي وهبوط أسعار المواد الأساسية. بيد أن هذه الجهود للدفع المالي كانت متفاوتة جداً وذات حجم مختلف بين البلدان. وفعلاً، تدهورت وضعية المالية العمومية بشكل متزايد في أغلب البلدان المصدرة للمواد الأساسية، لاسيما في بلدان مثل المملكة العربية السعودية وفينزويلا وذلك من منطلق أن عائدات النفط التي تنتفع بها تقليدياً البلدان المصدرة للنفط هي في طور التضاؤل.

وفي المقابل، فإن بعض البلدان الأخرى المصدرة للمواد الأساسية والتي كونت مخزونات خلال سنوات الانتعاش الاقتصادي أو كان لها نفاذ متزايد لأسواق رؤوس الأموال مثل الشيلي أو بعض بلدان الخليج، قد تمكنت من تأمين تمويل نفقاتها العمومية في أفضل الظروف.

وفي جانب آخر وبالنسبة لبعض البلدان غير المصدرة للمواد الأساسية، ارتفع عجز المالية العمومية لديها بسبب ضعف النمو الاقتصادي الذي تزامن مع عوامل هيكلية خصوصية. ونتيجة لذلك، ارتفع عجز الميزانية في مجموع البلدان الصاعدة والنامية إلى مستوى 4,5% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015 مقابل 2,5% في العام السابق.

1-1-6 التضخم

سجل تطور التضخم في سنة 2015 بعض الانفراج في اقتصاديات البلدان المصنعة وذلك أساسا جراء هبوط أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، في حين أنه في أغلب الاقتصاديات الصاعدة والنامية، دفعت العمليات الضخمة للتخفيض في قيمة العملة التي وقع إنجازها بالتضخم الجملي نحو الارتفاع، لتعوض على هذا الأساس التأثير التنزلي الناجم عن انخفاض أسعار النفط.

وإجمالا، كان تطور الأسعار عند الاستهلاك في **البلدان المصنعة** أقل سرعة بوضوح من العام السابق، أي 0,3% مقابل 1,4% في سنة 2014 لتظل بالتالي دون الأهداف المحددة من قبل البنوك المركزية لهذه البلدان. كما بقي التضخم الأساسي (دون اعتبار التغذية والطاقة) مستقرا في الجملة، خاصة وأن تطور تكاليف الوحدة من اليد العاملة كان ضعيفا بصفة عامة.

أما بالنسبة **للبلدان الصاعدة والنامية**، فقد استقرت نسبة التضخم لديها في نفس المستوى المسجل في سنة 2014 أي 4,7%، ذلك أن ارتفاع هذه النسبة في الاقتصاديات التي تراجعت قيمة عملاتها إلى حد كبير خلال السنة، على غرار روسيا والبرازيل قد عوضه انخفاض نسب التضخم في بلدان أخرى، تبعاً بالخصوص للطلب الداخلي الضعيف بالتزامن مع انخفاض أسعار المواد الأولية.

وفي سنة 2016، من المنتظر أن يتوجه التضخم الجملي نحو الارتفاع في البلدان المصنعة مع بقائه دون المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية حيث يتوقع أن يبلغ 0,7% في المعدل. وفي البلدان الصاعدة والنامية، من المرجح أن ينخفض التضخم بشكل طفيف قياسا بسنة 2015 ليبلغ 4,5%. وبالفعل، ينتظر أن تتراجع الضغوط التضخمية في هذه المجموعة من البلدان وخاصة في البلدان التي عرفت بعد انخفاضا إسميا حادا لأسعار الصرف لديها، فضلا عن البلدان المصدرة للنفط التي من المتوقع أن يتواصل فيها تأثير انخفاض الأسعار.

1-2 أسواق رؤوس الأموال

1-2-1 أسواق البورصة

لم يرتق أداء أسواق البورصة خلال سنة 2015 إجمالا إلى مستوى التوقعات المتفائلة في بداية السنة وذلك جراء عودة المخاوف بشأن اليونان وهبوط أسعار المواد الأولية وبداية حالة التوتر في بورصة الصين والقرارات المتباينة لأهم البنوك المركزية. وارتفعت البورصات الأوروبية أكثر من بورصات الولايات المتحدة والبلدان الصاعدة وأقل مؤشر MSCI العالمي السنة بانخفاض قدره 2,74%.

ففي **الولايات المتحدة**، مثل تغيير السياسة النقدية ونهاية نسب الفائدة المقاربة للصفر وزيادة الأجور وارتفاع سعر صرف الدولار، أسبابا رئيسية لتقلص هوامش الربح للمؤسسات الأمريكية وتباطؤ الأسواق

الأمريكية بعد ست سنوات متتالية من المكاسب. وتراجع مؤشر "S&P 500" و"داو دجونس" بـ -0,73% و-2,23% على التوالي، فيما ارتفع مؤشر أسهم الشركات التكنولوجية، أي مؤشر نازداك بـ 5,73% بفضل الأداء الجيد للشركات الضخمة العاملة في مجال الأنترنت (فايسبوك وأمازون ونااتليكس وغوغل).

أما في أوروبا، فقد تحسنت ربحية المؤسسات الأوروبية بفضل السياسة النقدية الأكثر تيسيرا للبنك المركزي الأوروبي وضعف العملة الموحدة. وأقل مؤشر "داكس 30" و"كاك 40" السنة بارتفاع قدره 9,56% و8,53% على التوالي، فيما تراجع مؤشر "FTSE" بـ 2,71% حيث تضرر من تدهور قطاعي الطاقة والمناجم فضلا عن المخاوف بشأن "البريكسيت"¹ وانعكاساته على الاقتصاد البريطاني.

وفي اليابان، اختتم مؤشر "نيكاي" السنة بنمو قدره 9,07% حيث تدعم بشكل ملموس بفضل الاستردادات الضخمة لسندات الدولة والأصول الأخرى (مثل صناديق الاستثمار المتداولة بالبورصة "ETF" والصناديق اليابانية للاستثمار العقاري المدرجة بالبورصة "J-REIT") من قبل البنك المركزي الياباني لتحفيز التضخم والاقتصاد في اليابان.

ومن جانبها، كانت أسواق البورصة في البلدان الصاعدة الخاسر الأكبر في هذه السنة، على غرار هبوط بورصة البرازيل بـ 13% وبورصة سنغفورة بـ 14%. وعلى الرغم من أنها أقلت السنة بأرباح تزيد عن 9%، عرفت بورصة الصين في شهر أوت 2015 انهيارا غير مسبوق أدى إلى تراجع البورصات العالمية الأخرى. ففي غضون ثلاثة أسابيع، تراجعت بورصة شنغهاي بـ 30% قبل أن تعرف انتعاشة بفضل التدخلات المتعددة من قبل الدولة الصينية.

1-2-2 الأسواق الرقاعية

اتسمت سوق السندات في العالم في سنة 2015 بتكثيف إجراءات السياسات التيسيرية من قبل أهم البنوك المركزية (باستثناء بنك الاحتياطي الفيدرالي). كما مثل البحث عن استثمارات بديلة محددًا هامًا لتطور نسب المردود لسندات أغلب الاقتصاديات المتقدمة. وعلى هذا الأساس، اتبع مردود السندات الحكومية ذات أجل طويل مسارا تنازليا في جزء كبير من السنة بعد أن عرف بعض الارتفاعات الهامة لكنها ظرفية خلال الربع الثاني من سنة 2015.

وفي ظل سياق متسم بالاستمرار المتوقع لنسب الفائدة التي تقارب الصفر وبشراءات جديدة للأصول من قبل البنوك المركزية، بلغ مردود السندات الحكومية أدنى مستوياته التاريخية في عدد من الاقتصاديات المتقدمة بالإضافة لتزايد حجم الديون السيادية ذات مردودات سالبة. وتسارع في بداية سنة 2015 انخفاض المردود الرقاعي في منطقة الأورو الذي بدأ في سنة 2014 وذلك مع شروع البنك المركزي الأوروبي في

¹ اختصار لعبارة « British Exit »، أي خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

برنامجه الموسع لشراء الأصول. وفي ألمانيا، تراجع مردود السندات الحكومية لـ 10 سنوات إلى مستوى 7,7 نقاط أساسية في شهر أبريل 2015. ويعود انخفاض المردود المسجل في شهر أبريل 2015 بدرجة كبيرة إلى توقع الإبقاء على نسب الفائدة الرئيسية في مستوى يقارب الصفر لمدة أطول.

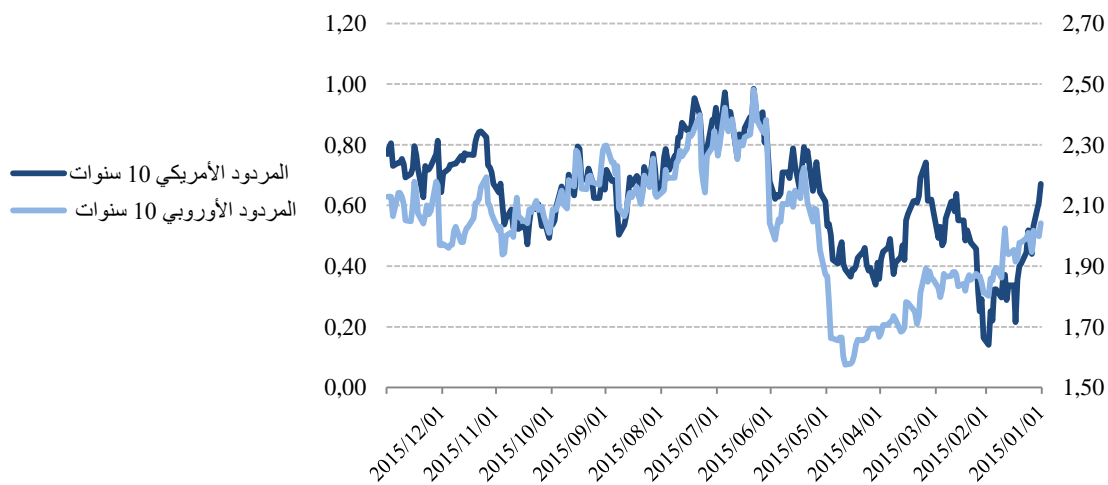
بيد أنه تم تسجيل ارتفاع مفاجئ لنسب المردود على المستوى العالمي مع موفى شهر أبريل والذي تواصل في شهر ماي 2015، حيث اعتبر المستثمرون أن الانخفاض الحاد المذكور مبالغ فيه، وخاصة فيما يتعلق بالآجال القصيرة. وامتدت بالتالي موجة "عمليات البيع" التي شملت في البداية سندات الخزينة الألمانية إلى الأسواق الأخرى لتخلق موجة من الذعر في الأسواق الرقاعية.

وارتفعت نسبة المردود الألماني لـ 10 سنوات مرة أولى بـ 70 نقطة أساسية في مستهل شهر ماي ومرة أخرى في شهر جوان لتبلغ 1,05%. وبلغت نسبة المردود لـ 10 سنوات في الولايات المتحدة 2,48%.

وتراجع مردود السندات السيادية لاحقاً، حيث استفادت الأسواق الرقاعية من ضعف أسعار المواد الأولية والتخفيض المفاجئ لقيمة العملة الصينية وكذلك هبوط أسواق الأسهم في شهر أوت، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى مسار تصاعدي هام. واختتمت نسبة المردود لـ 10 سنوات للسندات المرجعية الأمريكية والأوروبية ربع السنة الثالث في مستوى 2,04% و0,59% على التوالي.

وفي شهر ديسمبر، أدى قرار هيئة السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي (الترفيغ في نسبته الرئيسية بـ 25 نقطة أساسية يوم 16 ديسمبر 2015) إلى ازدياد نسب المردود الرقاعي الأمريكي والأوروبي. وأقفلت نسبة المردود الأمريكي لـ 10 سنوات السنة في مستوى 2,27%، فيما ارتفعت نسبة المردود الألماني إلى 0,65% في موفى السنة.

رسم بياني عدد 4-1 : تطور نسبي المردود الأمريكي والألماني لـ 10 سنوات في عام 2015



1-3 الأسواق الدولية للصراف والذهب

ظل التقلب في أسواق الصراف حادا جدا في سنة 2015، حيث استعادت في بداية السنة المستويات المسجلة في سنتي 2012 و 2013 بالنسبة لعملات البلدان المتقدمة الكبرى وتجاوزتها بالنسبة لعملات البلدان الصاعدة. وقد ساهم التعديلات المنجزان على مستوى سياسة الصراف في إحياء طيف "التنازع" بين العملات لتزداد حدة التوترات في الأسواق. وبالفعل، أدى القرار غير المتوقع تماما من قبل البنك الوطني السويسري والقاضي بإلغاء الحد الأدنى لقيمة عملتها مقابل الأورو بتاريخ 15 جانفي إلى تقلبات حادة في الأسواق. كما تسبب التخفيض المفاجئ لليوان الصيني في شهر أوت من قبل البنك المركزي الصيني في تذبذب أسعار الصراف.

كما عمقت التوقعات بخصوص تفاقم التباين بين السياسات النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي الفوارق في نسب الفائدة، مما أدى إلى تصاعد الدولار وهبوط الأورو. وبعد تداوله في مجال واسع جدا تراوح بين (1,05-1,21)، خسر الأورو 10,3% مقابل الدولار في غضون اثني عشر شهرا. وسجل الأورو في شهر مارس أدنى مستوى له منذ سنة 2003، أي 1,0496 مقابل 1,2104 في بداية السنة حيث تضرر علاوة على ذلك من المخاوف بشأن الوضع في اليونان. وتطور سعر التكافؤ أورو/ دولار أمريكي عقب ذلك دون وجهة محددة، ليتجاوز في عديد المناسبات مستوى 1,14 وفقا للمعطيات الاقتصادية والمستجدات السياسية.

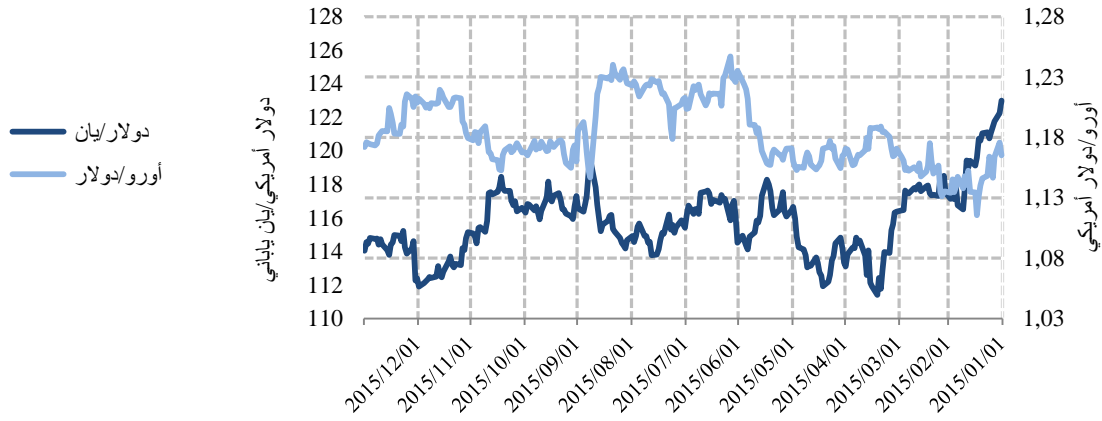
وفي شهر أكتوبر، احتلت مسألة التباين بين تدابير البنوك المركزية الأوروبية والأمريكية صدارة الاهتمام. ومن خلال إحيائها بإمكانية تيسير نقدي جديد، دفعت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي بسعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي في بداية شهر سبتمبر إلى مجال قريب من أدنى مستوى له في السنة، قبل أن يؤدي الإعلان الفعلي عن ترفيع نسبة الفائدة الموظفة على الأموال الفيدرالية بـ 25 نقطة أساسية إلى خيبة أمل ويعيد سعر التكافؤ أورو/ دولار أمريكي إلى 1,10 قبل أن يقلل السنة في مستوى 1,0861.

وبعد أن تجاوز 120 يان لدولار واحد في بداية سنة 2015، تم تداول سعر التكافؤ دولار أمريكي/يان ياباني إلى غاية شهر ماي حول هذا المستوى، حيث لم يتمكن اليان الياباني من الحفاظ لمدة طويلة على مستوى 125 يان لدولار واحد الذي تم تسجيله خلال الصائفة، ذلك أن سياسة الإتصال التي اعتمدها بنك اليابان ورغبة الحكومة اليابانية في الحفاظ على استراتيجية "اليان الضعيف" من عدمها كانت مترددة. وأدى الإعلان عن التخفيض في قيمة اليوان الصيني في شهر أوت إلى تراجع سعر التكافؤ بصفة عرضية إلى 116 يان لدولار واحد قبل أن يستقر في حدود 120 إلى غاية شهر أكتوبر.

وبالنسبة للفترة المتبقية من السنة، تطور سعر التكافؤ في مجال ما بين 120-124 يان لدولار واحد، حيث عكس حالة عدم الاقتناع من قبل المتعاملين، فيما عزز بنك اليابان الشكوك القائمة بشأن عملياته المستقبلية

لشراء السندات من خلال اكتفائه بتعديل طفيف في شهر ديسمبر. وبتاريخ 18 ديسمبر، اتبع بنك اليابان مسارا معاكسا لبنك الاحتياطي الفيدرالي من خلال شرائه أسهم صناديق استثمار متداولة في البورصة بقيمة 300 مليار يان. وأقل سعر التكافؤ دولار أمريكي/ يان ياباني السنة بارتفاع طفيف قدره 0,3% ليبلغ 120,20 يان لدولار واحد.

رسم بياني عدد 1-5 : سعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي ودولار أمريكي/يان ياباني بالنسبة لسنة 2015



وبخصوص الذهب، لم يكن سعر المعدن الأصفر على مدى سنة 2015 بمنأى عن انخفاض أسعار المواد الأولية. ومكنت سلسلة إجراءات التيسير النقدي التي أعلنت عنها البنوك المركزية في بداية السنة من بلوغ سعر الذهب مستوى 1302,25 دولار للأوقية في 22 جانفي وذلك على الرغم من ارتفاع الدولار الأمريكي.

بيد أن التوقعات بالزيادة الوشيكة لنسب الفائدة لبنك الاحتياطي الفيدرالي وتهدئة المخاوف بشأن الملف اليوناني وانخفاض أسعار النفط قد قلصت من جاذبية الذهب الذي تراجع في بداية شهر أوت إلى مستوى 1.085,03 دولار للأوقية.

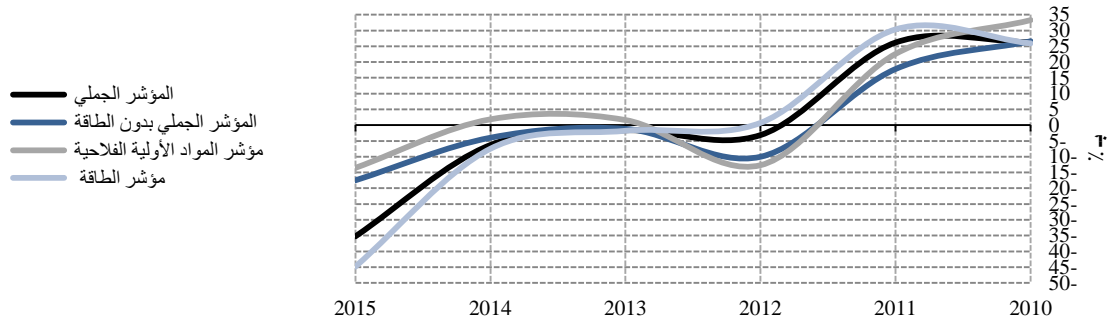
واستفاد الذهب مع موفى ربع السنة الثالث من عودة المخاوف في الأسواق الدولية حول إمكانية الحفاظ على المستويات الحالية لانسب الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث ارتفع سعره إلى مستوى 1.184,13 دولار للأوقية. ومع ذلك، أدى اجتماع هيئة السياسة النقدية للبنك في شهر أكتوبر، الذي أكد خلاله عزمه على الترفيع قريبا في نسب الفائدة الرئيسية وكذلك الترفيع الفعلي في نسبة الفائدة الرئيسية لبنك الاحتياطي الفيدرالي بـ 25 نقطة أساسية في شهر ديسمبر، إلى انخفاض سعر الذهب الذي أقلل السنة في مستوى 1.061,10 دولار للأوقية.

1-4 أسعار المواد الأساسية

تواصل انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية في سنة 2015 بنسق متسارع، تبعا لضعف الطلب العالمي نتيجة بالأساس لتباطؤ النمو في أغلب البلدان الصاعدة والنامية، لاسيما الصين التي تعد الجهة الفاعلة الرئيسية في الأسواق العالمية للمواد الأولية وخاصة بالنسبة للمعادن. ومن جانب العرض، اتسمت الأسواق بوفرة المحاصيل الفلاحية فضلا عن زيادة إنتاج المعادن الأساسية والنفط الخام في ظل سياق متسم بالمستوى المرتفع للمخزونات والاحتياطيات.

وعلى هذا الأساس، عرف مؤشر الأسعار الدولية للمواد الأساسية الذي يعده صندوق النقد الدولي انخفاضا بـ 35,3% على كامل سنة 2015 مقابل -3,6% في العام السابق، تبعا لهبوط أسعار الطاقة (-44,9% مقابل -7,5%) وكذلك تراجع الأسعار الدولية لكل من المعادن (-23,1% مقابل -10,3%) والمواد الغذائية (-17,1% مقابل -4,1%).

رسم بياني عدد 1-6 : تطور مؤشر أسعار المواد الأساسية



المصدر : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

وبالنسبة لسنة 2016، من المنتظر أن يتواصل انخفاض أسعار المواد الأساسية بنسق أقل حدة من العام السابق. وسيكون انخفاض أسعار النفط والمعادن ناجما عن طلب أكثر اعتدالا من قبل الاقتصاديات الصاعدة وزيادة طاقات الإنتاج، فيما ستكون وفرة المخزونات وتقلص كلفة الطاقة وكذلك استقرار الطلب وراء تواصل انفراج أسعار أهم المواد الفلاحية.

1-4-1 المواد الغذائية

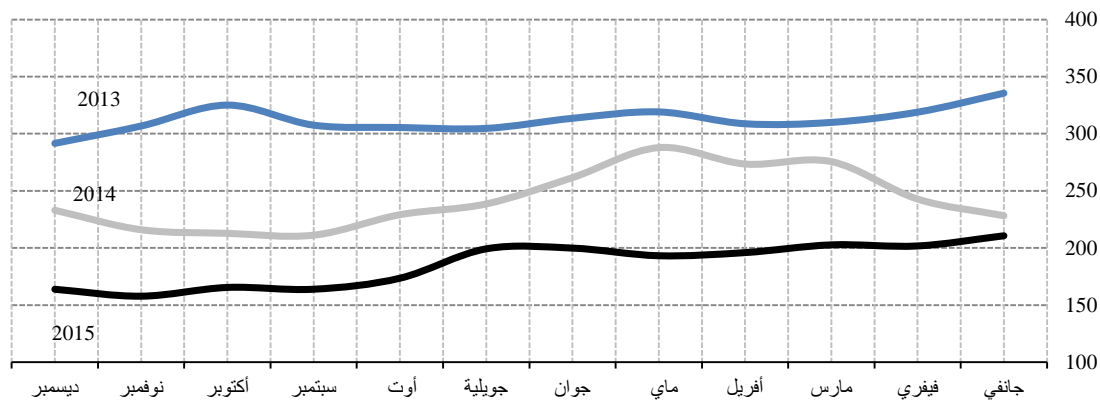
مثلت وفرة المحاصيل مقابل طلب في تراجع، من جهة، وارتفاع الدولار من جهة أخرى، عواملا رئيسية للضعف الذي اتسمت به الأسعار الدولية للمواد الغذائية في سنة 2015.

وبالنسبة للحبوب، على وجه الخصوص، فإن المستويات القياسية للمحاصيل المسجلة في موسم 2013-2014 قد تدعمت خلال موسم 2014-2015، الذي تجاوز خلاله الإنتاج العالمي للحبوب مستوى 2.560 مليون طن وفقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (مقابل 2.525 مليون طن خلال موسم 2013-2014). وبفضل هذين الموسمين الاستثنائيين، سجلت مخزونات الحبوب مستوى مريحا بحوالي 643 مليون طن وهو ما يسرّ انفراج الأسعار في أسواق الحبوب.

وفيما يتعلق بالقمح، فإن عودة روسيا إلى السوق الدولية لهذا المنتج خلال صائفة 2015، بعد رفع الأداء على التصدير الذي تم فرضه في بداية شهر فيفري من نفس السنة كرد فعل على هبوط الروبل وتصادد أسعار القمح في السوق الدولية، قد زادت من حدة انخفاض أسعار هذا المنتج خلال النصف الثاني من السنة. وبخصوص العناصر الأساسية لهذه السوق، ظل الإنتاج العالمي من القمح في سنة 2015 في مستوى يفوق 700 مليون طن والذي تم تجاوزه منذ محصول موسم 2013-2014. وبلغ مستوى المخزونات حوالي 207 ملايين طن نتيجة انخفاض الكميات المتبادلة. وعلى هذا الأساس، بلغت أسعار القمح في المعدل 164 دولار للطن الواحد خلال شهر ديسمبر 2015 مقابل 233 دولار للطن في نفس الشهر من سنة 2014. وعلى كامل السنة، انخفضت أسعار القمح بحوالي 23,5% بالمقارنة مع معدل أسعاره لسنة 2014.

(بالدولار للطن)

رسم بياني عدد 1-7: التطور الشهري للأسعار العالمية للقمح



المصدر: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

واتسمت السوق العالمية للحبوب الثانوية بنفس العوامل. وفعلا، فإن النمو المتدعم للإنتاج منذ محصول موسم 2012-2013 حيث بلغ حوالي 733 مليون طن في سنة 2015 أي بزيادة قدرها 11% في ثلاث سنوات، قد يسر بعض الوفرة للمخزونات التي ظلت في مستويات تفوق 200 مليون طن، بما أدى إلى تراجع الأسعار.

وفي هذا السياق، سجلت الأسعار الدولية للأرز على كامل سنة 2015 انخفاضا بحوالي 11٪. وبالفعل وعقب تسجيل بعض التوجه نحو الارتفاع، فإن الضغوط الناجمة عن المحاصيل الجديدة والمخزونات المتبقية الوافرة فضلا عن قرار مصر الترخيص بتصدير الأرز، قد يسرت بداية من شهر سبتمبر 2015 وإلى غاية موفى السنة بعض الانفراج في السوق ليتراجع السعر الوسطي للأرز إلى 354 دولار للطن الواحد في شهر ديسمبر من نفس السنة، أي أدنى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2007.

وفيما يتعلق بالأسعار العالمية للزيوت النباتية، فقد كان تطورها متباينا. وفعلا، أدت وفرة العرض بالنسبة لزيت النخيل وزيت الصوجا إلى انخفاض الأسعار الدولية، في حين أن الزيوت الأخرى وخاصة زيت الزيتون قد عرفت ارتفاعا هاما لأسعارها في السوق الدولية. وبلغت الأسعار العالمية لزيت الصوجا في سنة 2015 مستويات أدنى بوضوح مما تم تسجيله في السنوات الأخيرة، نتيجة بالخصوص لأهمية المخزون المرحل من موسم 2014-2015 فضلا عن زيادة العرض المتأتي من أمريكا اللاتينية. وعلى هذا الأساس، تراجعت الأسعار الدولية لهذا الزيت على مجمل سنة 2015 بنسبة 17,3٪. كما انخفضت أسعار زيت النخيل بـ 23,6٪ في المعدل خلال نفس السنة نتيجة المحاصيل الوافرة في ماليزيا.

وفي المقابل، سجلت الأسعار الدولية لزيت الفول السوداني التي عرفت انخفاضا حادا في سنتي 2013 و2014 (بـ 25,3٪ و26٪ على التوالي) ارتفاعا طفيفا قدره 1,8٪ في سنة 2015، نتيجة بالخصوص لتباطؤ الطلب الصيني وكذلك تقلص المبادلات التجارية من هذا المنتج بصفة عامة.

أما بخصوص الأسعار الدولية لزيت الزيتون، فقد واصلت في سنة 2015 الارتفاع الذي بدأ منذ سنة 2000 وبنسق أكثر تدعما، مع تسجيل زيادة تفوق 1.000 دولار للطن الواحد قياسا بالسعر الوسطي في السوق الدولية في سنة 2014، أي 4.927 دولار (+26٪ بالمقارنة مع الأسعار في العام السابق). وبالفعل، فإن تقلص الإنتاج العالمي من زيت الزيتون بـ 24,8٪ ما بين موسم 2014-2015 والموسم الذي سبقه نتيجة انخفاض الكميات المنتجة أساسا من قبل إسبانيا وإيطاليا (-53٪ لكل بلد منهما) والتي تضررت بفعل بكتيريا «Xylella-Fastidiosa»، قد استمر في تسليط ضغوط نحو الارتفاع على الأسعار إلى غاية شهر أوت 2015 الذي تم خلاله تسجيل سعر قياسي قدره 5.886 دولار للطن الواحد. وخلال الفترة المتبقية من سنة 2015، يسرت التوقعات بموسم زيتون 2015-2016 جيد على المستوى العالمي والتي تشير إلى زيادة الإنتاج بـ 22,3٪، انخفاض الأسعار الذي بلغ 6,5٪ في شهر ديسمبر بالمقارنة مع نفس الشهر لسنة 2014.

جدول عدد 3-1 : معدل أسعار المواد الغذائية

(بالدولار للطن)

الربع الأول 2016 الربع الأول 2015	التغيرات بـ %		معدلات الفترة			سوق التسعير	المواد
	ديسمبر 2015 ديسمبر 2014	ديسمبر 2015 ديسمبر 2014	الربع الأول 2016	سنة 2015	ديسمبر 2015		
20,7-	23,5-	29,7-	163	186	164	موانئ خليج الولايات المتحدة	القمح
8,0-	12,0-	8,2-	160	170	164	موانئ خليج الولايات المتحدة	الذرة
9,6-	10,9-	13,8-	368	380	354	تايلندا	الأرز
الزيوت							
1,4-	17,3-	4,0-	687	672	677	الموانئ الهولندية	. زيت الصوجا
6,5-	23,6-	16,6-	587	565	521	ماليزيا وأوروبا الشمالية	. زيت النخيل
6,9-	1,8	6,6-	1.277	1.336	1.280	أوروبا	. زيت الفول السوداني
3,3-	26,0	6,5-	4.419	4.927	4.190	المملكة المتحدة	. زيت الزيتون
5,6-	7,2-	4,2-	524	561	550	البرازيل	السكر
14,8-	20,9-	25,5-	3.323	3.538	3.296	نيويورك	القهوة
0,3-	43,1	41,2	2.903	3.404	3.435	لندن	الشاي

المصدر : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

وخلال الربع الأول من سنة 2016، عرفت الأسعار الدولية للمواد الغذائية انخفاضا بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق نتيجة وفرة العرض والتباطؤ الاقتصادي العالمي وتدعم سعر صرف الدولار الأمريكي. وكان التراجع أكثر حدة على مستوى أسعار الحبوب وخاصة بالنسبة للقمح (-7,20%).

1-4-2 المواد الأولية الصناعية

مثل ضعف الطلب الناجم عن تباطؤ الاقتصاديات الصاعدة، لاسيما الاقتصاد الصيني وبطء انتعاشة النشاط المعملّي والاستثمار في بعض الاقتصاديات المصنعة وكذلك ارتفاع الدولار الأمريكي، العوامل الرئيسية الكامنة وراء الانخفاض الذي اتسم به تطور أسعار المواد الأولية الصناعية في سنة 2015.

وفيما يتعلق بالأسعار الدولية للقطن، أبقت وفرة المخزونات التي شهدت نموا منذ سنة 2010 والمحصول الجيد لموسم 2014-2015 على الأسعار في مستويات أدنى بشكل ملحوظ من تلك المسجلة في السنوات الأخيرة. وعلى كامل سنة 2015، عرفت الأسعار الوسطية للقطن انخفاضا بـ 3,15% قياسا بأسعار سنة 2014، فيما بلغ التراجع حوالي 54% بالمقارنة مع أسعار سنة 2011. وفي المقابل، سجلت الأسعار خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2015 ارتفاعا تبعا للتوقعات بتراجع الإنتاج العالمي بـ 7% بالنسبة للموسم المقبل والذي يعزى بالأساس إلى تقلص المساحات المخصصة لزراعة القطن في الصين مقابل ارتفاع الطلب بـ 3,5%.

جدول عدد 1-4 : معدل أسعار المواد الأولية الصناعية (بالدولار للطن)

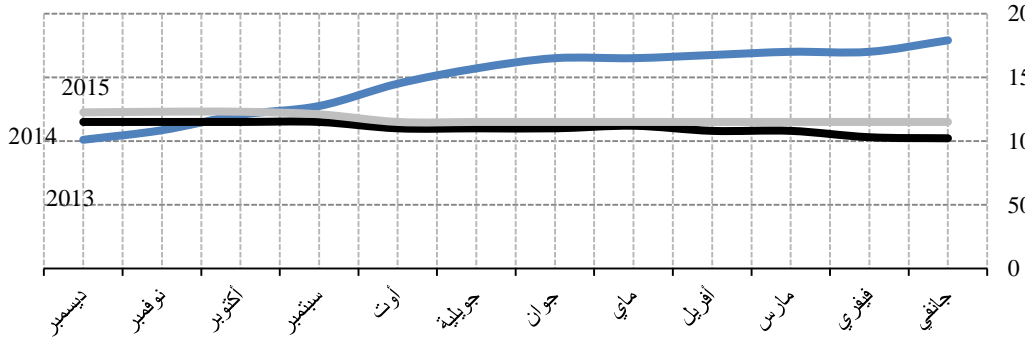
المواد	سوق التسعير	معدلات الفترة			التغيرات بـ %	
		ديسمبر 2015	سنة 2015	الربع الأول 2016	2015 2014	الربع الأول 2016 الربع الأول 2015
القطن	ليفربول	1.552	1.522	1.475	3,1	-2,8
المطاط الطبيعي	سنغافورة	1.248	1.559	1.308	-22,2	-24,5
النحاس	لندن	4.639	5.510	4.675	-27,8	-19,9
القصدير	لندن	14.692	16.067	15.439	-25,9	-16,0
الزنك	لندن	1.528	1.932	1.667	-29,8	-19,4
الرصاص	لندن	1.707	1.788	1.738	-11,9	-4,0
الفسفاط	الدار البيضاء	123	117	116	7,0	0,9

المصدر : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

ومن ناحيتها، تضررت أسعار أغلب المعادن الأساسية في سنة 2015 بفعل تماسك الدولار الأمريكي الذي عادة ما يساهم في ضعف أسعار المعادن الأساسية، لكنها تأثرت بالخصوص بالمخاوف بشأن الطلب المتأتي من الصين التي تستأثر بما يزيد عن نصف الاستهلاك العالمي من المعادن، حيث أن انتقالها إلى منوال للنمو أقل تمحورا حول الاستثمارات ذات كثافة عالية من المعادن قد أضر بالطلب وبأسعار العالمية. وفي هذا السياق، تراجعت أسعار النحاس والقصدير بـ 19,6% و 26,6% على التوالي (مقابل انخفاض بـ 6,8% و 1,7% في سنة 2014).

وفي المقابل، استعادت الأسعار الدولية للفسفاط في سنة 2015 مسارها التصاعدي بعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض، حيث تدعمت بتماسك الطلب الهندي. وعلى هذا الأساس، ازدادت الأسعار العالمية لهذا المنتج بشكل طفيف، ليرتفع السعر الوسطي السنوي من 110 دولارات للطن في سنة 2014 إلى 117 دولار. بيد أنه يظل أدنى من المستويات المسجلة خلال الأعوام السابقة (186 دولار للطن في سنة 2012). ومن شأن هذا الضعف في الأسعار أن يكون متأتيا من الزيادة الكبيرة للإنتاج العالمي التي نتجت عن الاستثمارات الضخمة المنجزة من قبل المغرب والصين لتحفيز طاقتهما الإنتاجية.

رسم بياني عدد 1-8 : التطور الشهري للأسعار العالمية للفسفاط (بالدولار للطن)



المصدر : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

وخلال الربع الأول من سنة 2016، تأثرت أسعار المواد الأولية الصناعية وخاصة المعادن بالأداء الضعيف في القطاعات الصناعية، لاسيما الصيني والأمريكي. وسجلت على وجه الخصوص أسعار النحاس والزنك انخفاضا بقرابة 20% لكل واحد منهما. أما بالنسبة للأسعار الدولية للفسفاط، فقد بلغت تقريبا نفس المستويات المسجلة خلال الربع الأول من سنة 2015، لكنها عرفت انخفاضا بـ 6% بالمقارنة مع أسعار الربع الأخير من سنة 2015.

1-4-3 النفط الخام

أدت العناصر الأساسية للسوق العالمية للنفط إلى زيادة حدة تراجع أسعار النفط الخام خلال سنة 2015. فمن ناحية العرض، فإن الفائض المتأتي من بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وإصرارها على الحفاظ على سقف إنتاجها دون تغيير وذلك بالتزامن مع زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والرجوع المنتظر لإيران في السوق الدولية للنفط قد أثرت جديا على الأسعار. أما من جانب الطلب، فقد زاد النسق الضعيف للنشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان الصاعدة وتنامي المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الصيني من حدة انخفاض أسعار النفط الخام. وهكذا، تراجعت هذه الأسعار في المعدل إلى 37,72 دولار لبرميل برنت في شهر ديسمبر 2015، مسجلا بذلك انخفاضا بقرابة 40% بحساب الانزلاق السنوي. وعلى كامل سنة 2015، كان الانخفاض في حدود 47% مقابل -9,1% في سنة 2014.

(بالدولار للبرميل)

جدول عدد 1-5 : تطور معدل أسعار النفط الخام في السوق الدولية

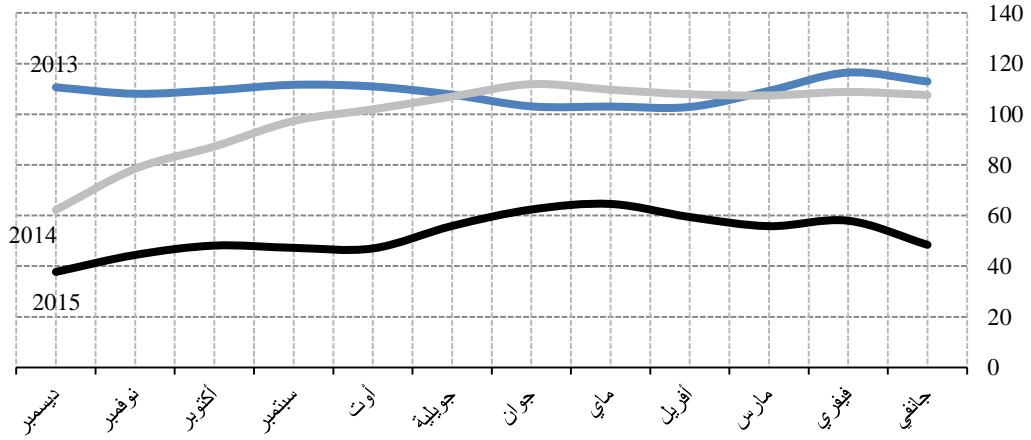
المواد	2013	2014	2015	الربع الأول 2015	الربع الأول 2016	التغيرات بـ %		
						الربع الأول 2015	2014	2015
البرنت	108,85	98,94	52,40	54,05	34,36	9,1-	47,0-	36,4-
الخفيف الأمريكي	97,94	93,13	48,75	48,70	33,27	4,9-	47,7-	31,7-

المصدر : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

وفيما يتعلق بالتوقعات لسنة 2016، من المنتظر أن يتواصل انخفاض أسعار النفط وإن بنسق أقل حدة من سنة 2015 وذلك نتيجة استمرار الوفرة المفرطة للعرض، لاسيما مع زيادة إنتاج إيران حيث سيظل العرض متجاوزا للطلب الذي من المتوقع أن يبقى فاترا بالنظر إلى ضعف النشاط الاقتصادي العالمي.

(بالدولار للبرميل)

رسم بياني عدد 1-9 : التطور الشهري للأسعار العالمية للبرنت



المصدر : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

وخلال الربع الأول من سنة 2016، بلغت أسعار البرنت مستويات تقل عن 40 دولار للبرميل الواحد، أي بمعدل أسعار قدره 34,36 دولار حيث عرفت انخفاضا بـ 36,4% بالمقارنة مع مستويات نفس الفترة لسنة 2015.

وبالنسبة لكامل سنة 2016، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى سعر بحوالي 36 دولار لبرميل برنت نتيجة التأثير المتزامن لتواصل وفرة العرض وتباطؤ الطلب على المستوى العالمي.

الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني

1-2 لمحة عامة

على الرغم من أن الطرف الإقليمي والدولي لا يزال صعبا ومن تجدد مظاهر التوترات الاجتماعية والأمنية بين الحين والآخر، فإن النمو الاقتصادي في سنة 2015 ظل موجبا حيث بلغ 0,8% مقابل 2,3% قبل سنة. وتعزى هذه النتيجة إلى الموسم الفلاحي الجيد بفضل خاصة الإنتاج الاستثنائي لزيت الزيتون وذلك بالتزامن مع الانخفاض الهام للأسعار الدولية للمواد الأساسية، لاسيما النفط الخام والانتعاشة الاقتصادية الطفيفة في أوروبا. وقد مكنت هذه العوامل من تعويض تقلص إنتاج الصناعات الاستخراجية وتراجع أهم القطاعات المصدرة للصناعات المعملية والانخفاض الملحوظ للنشاط السياحي.

ومن جانب الطلب، تضرر النمو الاقتصادي بالخصوص من تواصل المسار التنازلي لاجمالي تكوين رأس المال الثابت منذ سنة 2011، فضلا عن تراجع صادرات السلع والخدمات بنسق أهم من الواردات. وهكذا، تدعم النمو بالأساس من خلال الاستهلاك، سواء العمومي (+3%) أو الخاص (+3,4%)، حيث حفزته الزيادة في الأجور فضلا عن تباطؤ التضخم، لاسيما بداية من النصف الثاني من السنة. بيد أن نسبة الادخار قد واصلت مسارها التنازلي منذ سنة 2012 لتتراجع إلى مستوى 12,2% من إجمالي الدخل الوطني المتاح.

وعلى هذا الأساس وبالتوازي مع تباطؤ الطلب الداخلي (1,7% مقابل 3,2%)، تراجع تطور المساعدات للاقتصاد (6,4% مقابل 9,4%) واستمر التضخم في الانخفاض. ومن هذا المنطلق ويهدف دفع الاستثمار وتيسير انتعاشة النشاط الاقتصادي، قام البنك المركزي التونسي بالتخفيض في نسبته الرئيسية بـ 50 نقطة أساسية في شهر أكتوبر 2015 للرجوع بها إلى مستوى 4,25%، علما وأن آخر تدخل للبنك المركزي يعود لشهر جوان 2014 حين قام بالترفيح في نسبة الفائدة الرئيسية بغرض احتواء التضخم.

وفي جانب آخر وقصد دعم انتعاشة النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي من خلال حوكمة أفضل للجهاز المصرفي وتعزيز الرقابة الحذرة الدقيقة، عمل البنك المركزي بالتعاون مع وزارة المالية على إصلاح القانون المصرفي. ويهدف هذا الإصلاح بالأساس إلى وضع إطار قانوني متطور، قادر على تعزيز العرض البنكي من خلال الاستفادة من تطوير الخدمات البنكية ومسالك التوزيع لدعم الاقتصاد عبر تعزيز الشفافية والعدالة التنافسية.

وفي نفس هذا السياق، يجري حاليا العمل على إعداد مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تيسير تشريع الصرف وإدراج آليات جديدة على مستوى سوق الصرف. وسيؤدي هذا التيسير إلى تخفيف ملحوظ لإجراءات التحويل، لاسيما تلك المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية للمتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين.

وعلى صعيد آخر وفيما يتعلق بسعر الصرف، عرف الدينار ارتفاعا بـ 3,5٪ في المعدل مقابل الأورو خلال سنة 2015، فيما انخفض بـ 13,4٪ تجاه الدولار وهو ما يعكس تطور سعر التكافؤ أورو/دولار في سوق الصرف الدولية. وقد أدى هذا التطور إلى الحد من التأثيرات الحاصلة على الميزان التجاري وبالتالي على العجز الجاري والناجمة عن انخفاض الأسعار الدولية للمحروقات والمواد الأولية والمواد الغذائية الأساسية المتداولة والمفوترة بالدولار الأمريكي.

وهكذا، ظل اختلال التوازن الخارجي ملحوظا مع بقاء العجز الجاري في سنة 2015 في مستوى مرتفع ليلعب 8,8٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 9,1٪ قبل سنة. وبالفعل، تباين النمو الهام لصادرات زيت الزيتون والتراجع الطفيف لعجز ميزان الطاقة مع تقلص فائض ميزان الخدمات تبعا لهبوط كل من المقاييس السياحية (-33,4٪) والدفقات المحصلة بعنوان مداخيل الشغل (-2,9٪). بيد أن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 8,8٪ والسحوبات من مصادر متعددة الأطراف والإصدار الرقاعي المنجز في السوق المالية الدولية قد مكّن من تحسين مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية حيث أنه يغطي ما يزيد عن أربعة أشهر من التوريد.

وعرفت المالية العمومية، من جانبها، بعض التحسن كما يعكسه التحكم النسبي في عجز الميزانية الذي استفاد من عملية تصحيح الميزانية المرتبطة خاصة بتأثير انخفاض أسعار النفط على نفقات الدعم واستقرار نفقات التجهيز. غير أن انخفاض كل من المقاييس الجبائية وحصة المقاييس الذاتية من مجموع المقاييس قد أدى إلى تواصل ارتفاع الحاجيات من موارد الاقتراض ونسبة التداين العمومية التي بلغت 53,9٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 50,8٪ في سنة 2014 و 40,7٪ في سنة 2010.

وباعتبار هذه التطورات وخاصة المستوى الضعيف للنمو والاستثمارات المنجزة، واصلت نسبة البطالة مسارها التصاعدي منذ بداية سنة 2015 لتبلغ 15,4٪ مقابل 15٪ في سنة 2014. وما يزال خريجو التعليم العالي يعانون أكثر من غيرهم من البطالة وذلك بنسبة قدرها 31,2٪.

وبالنسبة لسنة 2016، من المتوقع أن يظل النمو متواضعا (2٪). وسيكون تحقيق هذه النسبة معتمدا، علاوة على تخفيف التوترات الاجتماعية، على مدى التقدم في تنفيذ الإصلاحات الكبرى وخاصة تلك المتعلقة بتطوير الإدارة ومراجعة منظومة الصفقات العمومية وإصدار مجلة جديدة للاستثمار ومواصلة الإصلاح الجبائي وإصلاح القطاع المالي فضلا عن النهوض بالشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

وفي جانب آخر وحسب مشروع المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، من المتوقع تحقيق معدل نسبة نمو قدره 3,9% على مدى الخمس سنوات القادمة مقابل نسبة 1,5% فقط تم إنجازها ما بين سنتي 2011 و2015. بيد أن تحقيق هذه النسبة من النمو يبقى رهين مجموعة من الشروط وأولها تكثيف جهود الاستثمار من خلال الترفيع في نسبة الاستثمار من 19,4% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015 إلى 22,1% بحلول سنة 2020. كما يمثل التحكم في التوازنات المالية أولوية قصوى ويتعلق الأمر بالتقليص في العجز الجاري إلى مستوى 5,7% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2020 مقابل 8,9% في سنة 2015. ويتطلب ذلك جهدا استثنائيا لدعم الصادرات فيما ستكون الزيادة الملحوظة في الواردات ضرورية لمواكبة جهود الاستثمار. كما أنه من المنتظر أن يمكن التقليص التدريجي في العجز الجملي للميزانية، تبعا لتصحيح الميزانية الذي تم الشروع فيه خلال سنة 2014، من احتواء هذا العجز من خلال رقابة صارمة للنفقات مع العمل على تحقيق إيرادات يمكن تخصيصها لدفع الاستثمار العمومي.

كما ينتظر أن يتواصل المسار التنافلي للتضخم الجملي وذلك بالأساس بدعم من السياسة النقدية الحذرة المقترنة بجهود السلطات التي تهدف إلى التحكم في مسالك التوزيع. ويتمثل الهدف المرسوم في التخفيض في نسبة التضخم إلى مستوى 3,8% في نهاية الخماسية المقبلة مقابل معدل بـ 4,9% في سنة 2015.

جدول عدد 1-2 : تطور أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %						المسمى
*2016 2015	2015 2014	*2016	2015	2014	2013	
الحسابات الوطنية						
		2,0	0,8	2,3	2,4	- نمو إجمالي الناتج المحلي بأسعار السنة السابقة
		2,6-	9,2	3,4	3,3-	* الفلاحة والصيد البحري
		2,4	0,0	2,1	3,0	* بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري
7,2	5,8	91.652	85.491	80.816	75.152	- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)
7,8	5,8	93.821	87.072	82.324	76.002	- إجمالي الدخل الوطني المتاح
6,7	4,7	8.365	7.841	7.487	6.981	- إجمالي الدخل الوطني المتاح للفرد (بالدينار)
8,6	8,4	82.993	76.412	70.464	65.018	- الاستهلاك الجملي
10,5	8,2	18.067	16.354	15.115	14.010	* الاستهلاك العمومي
8,1	8,5	64.926	60.058	55.349	51.008	* الاستهلاك الخاص
						- النزعة الوسطية للاستهلاك
0,7	2,2	88,5	87,8	85,6	85,5	(الاستهلاك/إجمالي الدخل الوطني المتاح) بـ % ¹
1,6	10,1-	10.828	10.661	11.860	10.983	- إجمالي الادخار الوطني
0,7-	2,2-	11,5	12,2	14,4	14,5	- نسبة الادخار الوطني (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) ¹
8,8	0,1	18.089	16.622	16.609	16.466	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
0,3	1,2-	19,7	19,4	20,6	21,9	- نسبة الاستثمار (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
الأسعار						
	4,9		126,6	120,8	115,1	- مؤشر أسعار الاستهلاك (أساس 100 في سنة 2005)
	5,2		135,0	128,3	121,7	* المواد الغذائية والمشروبات
	4,9		123,6	117,9	112,5	* المواد غير الغذائية والخدمات
التشغيل						
			11,7-	45,0	112,9	- إحداثيات الشغل (بالآلاف المواطن)
	0,4		15,4	15,0	15,3	- نسبة البطالة (بـ %) ¹
المدفوعات الخارجية						
	2,0	68,6	69,6	67,6	70,1	- نسبة تغطية الواردات بالصادرات (بـ %) ¹
	11,7-	13.256	12.048	13.636	11.808	- عجز الميزان التجاري (بحساب التكلفة تأمينا وشحنا)
	33,4-		2.145	3.626	3.221	- المقايض السياحية
	2,9-		3.867	3.984	3.721	- مداخيل الشغل
	183	7.205	7.552	7.369	6.302	- العجز الجاري ²
	0,3-	7,9	8,8	9,1	8,4	بـ % من إجمالي الناتج المحلي ¹
	607-		8.132	8.739	5.002	- صافي دخول رؤوس الأموال ²
	812-	568	783	1.595	1.095-	- حاصل الميزان العام للمدفوعات ²
	1,3		8,4	7,1	8,2	- مُعامل خدمة الدين الخارجي (بـ % من المقايض الجارية) ¹
	4,0		48,3	44,4	41,4	- نسبة التداين الخارجي (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) ¹
المالية العمومية						
0,3	1,5-	21,9	21,6	23,1	21,7	- الضغط الجبائي (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
9,5	2,8-	5.501	5.024	5.168	4.565	- نفقات التجهيز وإسناد القروض
0,9-	0,2-	3,9	4,8	5,0	6,9	- عجز الميزانية بـ % من إجمالي الناتج المحلي ^{3/1}
0,7-	3,0	53,4	53,9	50,9	46,6	- التداين الكلي للدولة/إجمالي الناتج المحلي (بـ %) ¹
المؤشرات النقدية⁴						
	5,3		61.892	58.801	54.544	- المكونة (ن3)
	0,6-		69,9	70,5	70,4	- نسبة سيولة الاقتصاد (المكونة ن3 \ إجمالي الناتج المحلي بـ %) ¹
	495-		1.678	2.173	3.860	- صافي المستحقات على الخارج ²
	1.005		14.102	13.097	11.603	منها : صافي الموجودات من العملة الأجنبية ²
	16		128	112	106	- بحساب أيام التوريد ⁵
	2.480		14.435	11.955	10.362	- صافي المستحقات على الدولة ²
	6,4		66.193	62.210	56.874	- المساعدات للاقتصاد

المصادر : البنك المركزي التونسي ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء

* توقعات

¹ التغيرات بالنقاط المئوية.² التغيرات بملايين الدنانير.³ بدون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأموال المصدرة.⁴ الجهاز المالي.⁵ التغيرات بعدد الأيام.

2-2 التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي في سنة 2015 تراجعاً ملحوظاً لنسق النشاط في أهم القطاعات، باستثناء قطاع الفلاحة. وهكذا، انحصر النمو الاقتصادي في مستوى 0,8٪، نتيجة انخفاض القيمة المضافة، سواء للخدمات المسوقة التي تضررت من تداعيات الهجمات الإرهابية أو للقطاع الصناعي وخاصة الصناعات الاستخراجية وأهم القطاعات المصدرة للصناعات المعملية. وما زالت هذه الأخيرة تتعرض لتأثير الطلب الخارجي المتأتي من البلدان الرئيسية الشريكة والذي ظل فاتراً.

وبالفعل، تم الحفاظ على النمو الاقتصادي في سنة 2015 في النطاق الإيجابي بفضل حيوية القطاع الفلاحي مع تطور بنسبة 9,2٪ نتيجة المحصول القياسي لزيت الزيتون (340 ألف طن مقابل 70 ألف طن في العام السابق) وبدرجة أقل، محصول التمور الذي عرف ارتفاعاً بـ 10,3٪ بالمقارنة مع سنة 2014.

وعرف قطاع الخدمات غير المسوقة تباطؤاً نسبياً (2,8٪ مقابل 3,2٪ في سنة 2014)، بعد الارتفاع الاستثنائي خلال سنتي 2011 و2012، وهو ما يعكس تطور نفقات الدولة وخاصة بعنوان كتلة الأجور. بيد أن حصته من إجمالي الناتج المحلي قد واصلت الارتفاع لتبلغ حوالي 18٪. حيث أن هذا القطاع قد ساهم بواقع 0,5 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للخدمات المسوقة، فقد أثرت تداعيات الهزات الأمنية جدياً على الأنشطة الرئيسية، لاسيما السياحة والنقل اللذان عرفت مؤشراتهما تدهوراً حاداً، حتى بالمقارنة مع نتائج سنة 2011. وبالتالي كانت مساهمة هذا القطاع سالبة بـ 0,2 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس، أدت الهجمتان الإرهابيتان اللتان جدتا في بداية الموسم السياحي وخلال ذروته إلى تراجع وفود السياح الأجانب بـ 30,8٪. وقد شمل هذا التراجع بالأساس السياح الأوروبيين (-53,6٪) وخاصة الفرنسيين (-35,5٪) والألمان (-48,7٪) والإنجليز (-51٪) والإيطاليين (-67٪). ومن جانبها، أقلت دفقات السياح المغاربة السنة بانخفاض قدره 10,9٪، تبعاً لانخفاض وفود الليبيين (-30,9٪) والذي خفت حدته رغم ذلك بارتفاع عدد السياح الجزائريين بـ 15,4٪.

كما سجلت البيئات السياحية الجمالية انخفاضاً بـ 44,4٪ بالمقارنة مع سنة 2014، لتبلغ 16,2 مليون وحدة. وقد شمل هذا التراجع كافة المناطق السياحية. وفي هذا السياق، تضررت المقاييس السياحية مباشرة وبحدة حيث عرفت هبوطاً قدره 33,4٪ قياساً بمستواها لسنة 2014، لتتراجع إلى حوالي 2.415 مليون دينار وهو أدنى مستوى لها طوال العقد الماضي.

ونتيجة لذلك، عرف النقل الجوي تراجعاً بـ 32٪ مع انخفاض العدد الجملي للمسافرين إلى مستوى 7,3 ملايين شخص على كامل سنة 2015.

وشهدت الصناعات المعملية ركودا يعكس الأثر المتباين لانتعاشة إنتاج الصناعات الغذائية (5,3% مقابل -2,6%) والارتفاع الطفيف لإنتاج الصناعات المتفرقة (0,9% مقابل 3%) من جهة والانخفاض الذي سجلته القطاعات الأخرى، من جهة ثانية.

وقد شمل التراجع على وجه الخصوص كل من الصناعات الكيماوية (-5,3% مقابل -2,2%) تبعا للمشاكل وخاصة ذات الطابع الاجتماعي التي شملت وحدات إنتاج الفسفاط ومشتقاته وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (-1,2% مقابل -0,2%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (-0,3% مقابل 3,4%) التي لم تتفاعل إيجابيا مع الانتعاشة التدريجية للنمو في منطقة الأورو، فضلا عن صناعات مواد البناء والخزف والبلور (-0,6% مقابل 5,4%).

وسجلت الصناعات غير المعملية انخفاضا بـ 4% لتواصل بالتالي مسارها التنازلي الذي بدأ منذ سنة 2011. ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع القيمة المضافة، سواء لفرع المحروقات أو المناجم (-6,4% لكل واحد فيهما). ويعكس انخفاض قطاع الطاقة تقلص إنتاج النفط الخام بـ 9% والغاز الطبيعي بـ 3%، تبعا لتوقف بعض الحقول عن النشاط للصيانة وتواصل الشح الطبيعي لحقول أخرى، فضلا عن التحركات الاجتماعية التي اتسمت بها سنة 2015. كما أضرت هذه التحركات بإنتاج الفسفاط الذي اقتصر على 3,2 ملايين طن في سنة 2015 مقابل 3,8 ملايين في سنة 2014 ومعدل إنتاج قدره 7,5 ملايين طن قبل سنة 2011.

وباعتبار هذه التطورات، سجل المؤشر العام للإنتاج الصناعي انخفاضا بـ 1,7% في سنة 2015 مقابل -1% قبل سنة، نتيجة تقلص إنتاج الصناعات الاستخراجية بـ 6,5% والمواد المصنعة بـ 0,8%.

وفي جانب مواز وتبعا لفتور نشاط القطاعات الرئيسية للصناعة والاستثمار عموما، سجلت واردات المواد الأولية ونصف المصنعة و مواد التجهيز تراجعا بـ 3,4% و 4,2% على التوالي في سنة 2015 مقابل ارتفاع بـ 6,6% و 10% في العام السابق.

جدول عدد 2-2 : تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط بالقيمة الحقيقية والمساهمة في النمو الاقتصادي

المسمى	نمو القيمة المضافة (%)			المساهمة في النمو الاقتصادي (بالنقاط المئوية)		
	2016	2015	2016*	2014	2015	2016*
الزراعة والصيد البحري	3,4	9,2	2,6-	0,3	0,8	0,2-
الصناعة	0,6-	1,7-	2,3	0,2-	0,5-	0,6
الصناعات المعملية	1,1	0,0	1,7	0,2	0,0	0,3
منها :						
- الصناعات الفلاحية والغذائية	2,6-	5,3	2,3-	0,1-	0,1	0,1-
- صناعات مواد البناء والخزف والبلور	5,4	0,6-	4,1	0,1	0,0	0,1
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية	3,4	0,3-	2,7	0,2	0,0	0,1
- صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية	0,2-	1,2-	1,5	0,0	0,0	0,0
- الصناعات الكيماوية	2,2-	5,3-	2,9	0,0	0,1-	0,0
الصناعات غير المعملية	2,8-	4,0-	3,1	0,4-	0,5-	0,3
منها :						
- المناجم	15,7	6,4-	4,8	0,1	0,0	0,0
- النفط والغاز الطبيعي	8,9-	6,4-	2,8	0,6-	0,3-	0,1
الخدمات المسوقة	2,5	0,5-	2,1	1,0	0,2-	0,8
منها :						
- التجارة	3,0	0,9	1,2	0,3	0,1	0,1
- النقل	0,5	5,0-	0,8	0,0	0,3-	0,1
- الاتصالات	5,8	4,6	6,5	0,3	0,2	0,3
- السياحة	0,2-	12,0-	2,1-	0,0	0,5-	0,1-
- المؤسسات المالية	3,5	3,1	3,1	0,1	0,1	0,1
الخدمات غير المسوقة	3,2	2,8	3,5	0,6	0,5	0,6
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	2,3	0,8	2,0	2,3	0,8	2,0

* توقعات. المصادر : المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وحسابات أعدها البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق بسنة 2016، تشير التوقعات إلى تحسن طفيف للنشاط الاقتصادي مع نسبة نمو منتظرة قدرها 2٪. ويستند هذا الأداء على التحسن التدريجي لمختلف القطاعات باستثناء القطاع السياحي الذي سيواصل التراجع وإن بنسق أقل حدة من سنة 2015 وكذلك القطاع الفلاحي الذي سيشهد انخفاضا (-2,6٪) مقابل 9,2٪ (في سنة 2015) نتيجة التقلص الملحوظ لإنتاج وصادرات زيت الزيتون بعد المحصول الاستثنائي خلال موسم 2014-2015. أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فإن انتعاشة الطلب الأوروبي من شأنها أن تؤدي إلى تحسن التوقعات بالنسبة لهذا القطاع، لكن ذلك يظل مشروطا بتهدئة المناخ الاجتماعي.

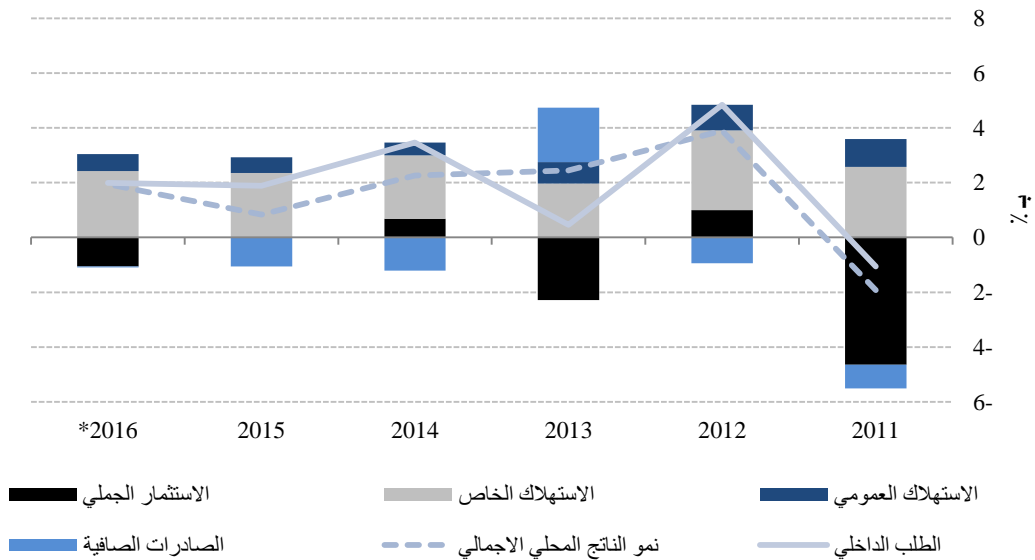
وفي جانب آخر ووفقا لوثيقة مخطط التنمية 2016-2020، فإنه لتحقيق معدل نسبة نمو بـ 3,9٪ خلال الخمس سنوات القادمة، من الضروري الانتقال من اقتصاد ذو كلفة منخفضة إلى اقتصاد يستند على المعرفة وذلك من خلال السهر على تعزيز تطوير نسيج اقتصادي أكثر تنوعا ومن شأنه خلق مزيد من مواطن الشغل مع العمل على النهوض بالاقتصاد الرقمي بصفته عامل تنمية. ولهذا الغرض، يتعين الترفيع في حصة القطاعات ذات محتوى تكنولوجي عالي، علاوة عن تطوير البنية الأساسية واللوجستيات وتشجيع الابتكار والزيادة في القيمة المضافة للقطاعات التصديرية وتحسين نسق تطور الإنتاجية العامة للعوامل.

3-2 الطلب الجملي

شمل ركود النشاط الاقتصادي الجملي في سنة 2015 جميع مكونات الطلب حيث تم بالخصوص تسجيل انخفاض لصادرات السلع والخدمات على الرغم من الانتعاشة النسبية للنشاط الاقتصادي في منطقة الأورو التي تمثل السوق الرئيسية للصادرات التونسية، فضلا عن التباطؤ الملحوظ للطلب الداخلي.

وبالفعل، عرف **الطلب الداخلي** نموا ضعيفا قدره 1,7% بحساب الأسعار القارة مقابل 3,2% في سنة 2014 وهو ما قلص من مساهمته في النمو الاقتصادي من 3,5 نقاط مئوية إلى 1,9 نقطة بين سنة وأخرى، حيث أن ذلك يعود إلى تواصل المسار التنازلي للاستثمار وإلى الارتفاع المعتدل للاستهلاك النهائي. أما بالنسبة **للطلب الخارجي**، فما تزال مساهمة الصادرات الصافية في النمو سالبة (ب 1,1 نقطة مئوية)، بما يعكس تدهور المبادلات مع الخارج.

رسم بياني عدد 1-2 : مساهمة مختلف مكونات الطلب الجملي في النمو الاقتصادي



* توقعات. المصدر: حسابات أعدها البنك المركزي التونسي على أساس بيانات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

1-3-2 الطلب الداخلي

شهد الطلب الداخلي تباطؤا يعكس فتور الاستثمار والذي خفت حدته رغم ذلك بالتطور المعتدل للاستهلاك، سواء الخاص أو العمومي.

وارتفع **الاستهلاك النهائي الوطني** بنفس نسق السنة السابقة، أي 3,4% بحساب الأسعار القارة و8,4% بحساب الأسعار الجارية. ويؤكد تطور الاستهلاك النهائي الوطني بنسق أعلى من إجمالي الناتج المحلي

دور الاستهلاك كمحرك رئيسي للطلب الداخلي والنمو، في فترة اتسمت بانخفاض الاستثمار والصادرات. وهكذا، بلغت حصته في النمو الاقتصادي مستوى 2,9 نقطة مئوية. وفي جانب مواز، واصلت النزعة الوسطية للاستهلاك النمو للسنة الثالثة تباعا لتبلغ 87,8% من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل 85,6% في سنة 2014.

ففيما يتعلق بالاستهلاك الخاص الذي يمثل المكونة الرئيسية للطلب الداخلي بحصة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 70%، فقد ازداد بـ 3,4% بحساب الأسعار القارة وبـ 8,5% بحساب الأسعار الجارية وذلك للسنة الثانية تباعا. ويظل هذا النسق من التطور بعيدا عن المعدل المسجل خلال السنوات 2000 وقدره 4,7% بحساب القيمة الحقيقية، حيث أن ضعف النشاط الاقتصادي وبقاء البطالة في مستوى مرتفع مازالا يؤثران على تطور مداخيل الأسر ومقدرتها الشرائية، على الرغم من تباطؤ التضخم وخاصة بداية من النصف الثاني للسنة المنقضية.

ومن جانبه، عرف الاستهلاك العمومي تطورا ضعيفا للسنة الثانية تباعا، أي 3% بحساب الأسعار القارة و8,2% بحساب الأسعار الجارية مقابل 2,6% و7,9% على التوالي في العام السابق. وتراجعت نفقات التصرف للدولة بـ 0,3% مقابل -0,9% قبل سنة ومعدل قدره 20% ما بين سنتي 2011 و2013. وواصلت على وجه الخصوص نفقات الدعم التي استفادت من تقلص فاتورة الطاقة مسارها التنزلي، لتتراجع إلى مستوى 3,3% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 5,1% في سنة 2014 ورقم قياسي قدره 7,3% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2013. وفي المقابل، فإن مجموع الأجور في الوظيفة العمومية الذي يمثل 67% من النفقات الجارية لميزانية الدولة و13,5% من إجمالي الناتج المحلي قد واصل التطور بنسبة تناهز 10%.

وبخصوص إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فقد شهد تراجعا بـ 4,3% من حيث الحجم حيث واصل مساره التنزلي الذي بدأ منذ سنة 2011، باستثناء انتعاشة طفيفة في سنة 2012 وشبه استقرار في سنة 2013، في حين أنه ازداد بحساب الأسعار الجارية بشكل طفيف، أي بـ 0,1%. وباعتبار تغير المخزونات، انخفض الاستثمار بـ 5%، لتتراجع على هذا الأساس نسبة الاستثمار إلى مستوى 19,4% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015 مقابل 20,6% في العام السابق و24,6% في سنة 2010.

ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص الذي مثل 11% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 14,1% في سنة 2010. وبلغت حصته من الاستثمار الجملي مستوى 56,4% مقابل 57,2% في سنة 2010. وقد ساهمت عديد العوامل مثل المستوى الضعيف للنشاط والمعوقات الأمنية في الإبقاء على حالة الترقب التي أضرت بالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. ولم تمثل دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 2,3% من إجمالي الناتج المحلي رغم تسجيلها لارتفاع في سنة 2015.

وفي جانب آخر، سجل الاستثمار العمومي قياسا بإجمالي الناتج المحلي انخفاضا نتيجة شبه استقرار نفقات التنمية للدولة في سنة 2015 وتطورها الضعيف منذ سنة 2011 مع معدل نسبة ازدياد قدره 2,4٪ خلال هذه الفترة مقابل 7,2٪ في سنة 2010.

2-3-2 الطلب الخارجي

عرفت صادرات السلع والخدمات في سنة 2015 انخفاضا، سواء بحساب الأسعار القارة أو الأسعار الجارية، أي -5,4٪ و-7,3٪ على التوالي وهو ما خفض في النزعة للتصدير من 45٪ إلى 39,4٪ بين سنة وأخرى. وشمل التراجع أغلب القطاعات ما عدا الفلاحة والصناعات الغذائية اللذان تدعما بالموسم الاستثنائي لتصدير زيت الزيتون. وتعكس هذه النتائج بالخصوص تأثير كل من المخاطر الأمنية على قطاع السياحة وانخفاض أسعار المحروقات ونقل إنتاج الصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى الصعوبات الهيكلية التي أضرت بالقدرة التنافسية لصادرات قطاع النسيج والملابس والجلود حيث أنها تتعرض بالخصوص لمنافسة شرسة من المنتجات الآسيوية في الأسواق التقليدية لتونس.

ومن جانبها، شهدت واردات السلع والخدمات انخفاضا وإن أقل حدة من الصادرات، أي -2,4٪ بحساب الأسعار القارة و-5,2٪ بحساب الأسعار الجارية. ويعود هذا التراجع الذي شمل بالأساس واردات الطاقة وبدرجة أقل مشتريات مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة، إلى هبوط الأسعار الدولية للمحروقات وضعف الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

(ب.٪)

جدول عدد 2-3 : تطور الموارد والاستعمالات بأسعار السنة السابقة

المسمى	2013	2014	2015	*2016
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	2,4	2,3	0,8	2,0
واردات السلع والخدمات	-1,8	0,9	-2,4	3,1
مجموع الموارد = مجموع الاستعمالات	0,9	1,8	-0,3	2,3
الاستهلاك النهائي	3,2	3,2	3,4	3,4
- العمومي	4,3	2,6	3,0	3,3
- الخاص	3,0	3,4	3,4	3,5
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	0,2	-2,6	-4,3	4,5
الطلب الداخلي	0,4	3,2	1,7	1,8
صادرات السلع والخدمات	1,9	-1,5	-5,4	3,8

* تقديرات.

المصادر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

وتشير التقديرات بالنسبة لسنة 2016 إلى هيكل أكثر توازنا للنمو الاقتصادي وذلك بدعم من الاستثمار والصادرات. ويعود تحسن الطلب الداخلي بالخصوص إلى الانتعاشة المنتظرة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاعات الطاقة والنقل والتجارة والخدمات المتفرقة. ومن المتوقع أن يعرف الاستهلاك، من ناحيته، تحسنا طفيفا باعتبار الترفيع في الأجور المتزامن مع المنحى التنزلي للتضخم. ومن جانبه، ينتظر

أن يعرف الطلب الخارجي الموجه نحو البلاد التونسية بعض الانتعاش نتيجة التحسن التدريجي لاقتصاد منطقة الأورو الذي سيدعم صادرات القطاع الصناعي وأيضا استئناف نشاط المناجم والفسفاط ومشتقاته وذلك على الرغم من الانخفاض المتوقع لإنتاج زيت الزيتون واستمرار الصعوبات الظرفية التي تضر على وجه الخصوص بقطاع السياحة.

4-2 هيكل الاستثمارات وتمويلها

1-4-2 هيكل الاستثمارات

حافظ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة 2015 على مستوى يقارب ما تم تسجيله في العام السابق بحساب الأسعار الجارية، حيث عكس صعوبة الظرف الاقتصادي ومناخ الأعمال. وعرف القطاع الصناعي تراجعاً تم تعويضه بتحسين الاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري وبدرجة أقل، في الخدمات المسوقة. ومن جانبها، انخفضت الاستثمارات في التجهيزات الجماعية بشكل طفيف.

وهكذا، عرف الاستثمار في الفلاحة والصيد البحري انتعاشاً بحصة من مجموع الاستثمارات تقارب ما تم تسجيله في سنة 2013، أي 7,4٪. وشهدت الخدمات المسوقة التي تستأثر بالحصة الأهم من مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت، نمواً ضعيفاً نتيجة الانخفاض المسجل في فرع التجارة مقابل ارتفاع في فروع النشاط الأخرى.

وفي المقابل، سجلت حصة القطاع الصناعي تراجعاً، لاسيما في الصناعات الكيماوية والكهرباء والغاز، فضلا عن البناء والهندسة المدنية مقابل ارتفاع في أغلب الفروع الأخرى وخاصة المحروقات.

جدول عدد 4-2 : تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب فروع النشاط (بالأسعار الجارية)

المسمى	القيمة بملايين الديناريين			التغيرات بـ %		التركيبية بـ %		
	2016*	2015	2014	$\frac{2016}{2015}^*$	$\frac{2015}{2014}$	2016*	2015	2014
الفلاحة والصيد البحري	1.290	1.230	1.111	4,9	10,7	7,1	7,4	6,7
الصناعة	5.699	4.462	4.614	27,7	3,3-	31,5	26,8	27,8
- الصناعات غير المعملية	2.104	1.847	1.894	13,9	2,5-	11,6	11,1	11,4
- الصناعات المعملية	3.595	2.615	2.720	37,5	3,9-	19,9	15,7	16,4
الخدمات المسوقة	8.750	8.630	8.569	1,4	0,7	48,4	51,9	51,6
التجهيزات الجماعية	2.350	2.300	2.315	2,2	0,6-	13,0	13,9	13,9
المجموع	18.089	16.622	16.609	8,8	0,1	100,0	100,0	100,0

المصدر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

* تقديرات.

2-4-2 تمويل الاستثمارات

سجل الادخار الوطني، بحساب الأسعار الجارية، انخفاضا بـ 10,1٪ في سنة 2015 ليلبغ 10.661 مليون دينار، أي أدنى مستوى له منذ سنة 2012. وهكذا، واصلت نسبة الادخار مسارها التنزلي لتتراجع إلى 12,2٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل 14,4٪ في سنة 2014 و 21٪ في سنة 2010.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-2 : التمويل الداخلي للاستثمارات

التغيرات بـ٪		*2016	2015	2014	2013	المسمى
*2016 2015	2015 2014					
8,8	0,1	18.089	16.622	16.609	16.466	إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجملي
90,8-	37,4-	151	1.640	2.621	819	التغير في قيمة المخزون
						مجموع حاجيات التمويل
0,1-	5,0-	18.240	18.262	19.230	17.285	(إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في قيمة المخزون)
1,6	10,1-	10.828	10.661	11.860	10.983	الادخار الوطني
		11,5	12,2	14,4	14,5	- بـ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح
		11,8	12,5	14,7	14,6	- بـ٪ من إجمالي الناتج المحلي
						نسبة التمويل الداخلي
		59,9	64,1	71,4	66,7	- الادخار الوطني \ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بـ٪)
		59,4	58,4	61,7	63,5	- الادخار الوطني \ مجموع حاجيات التمويل (بـ٪)

المصدر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

* تقديرات.

ويعكس هذا الانخفاض تباطؤ نسق نمو إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل تطور أهم للاستهلاك الوطني. وبالفعل، اقترن تباطؤ الإنتاج الوطني بتطور ضعيف للادخار الخارجي، تبعا لانخفاض تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج بنسبة 2,9٪ والتي تمثل حوالي 4,5٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف الادخار في تونس يعود بالخصوص إلى الصعوبات الظرفية التي أضرت بمدخيل مختلف المتعاملين الاقتصاديين وبالتوازنات المالية وخاصة بالنسبة للمالية العمومية. بيد أنه يتعين معالجة مشاكل هيكلية أخرى مثل تحسين مساهمة السوق المالية والادخار المؤسساتي وهو ما يتطلب استعادة التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية، فضلا عن تنشيط قطاع التأمين الذي لا تتجاوز حصته من إجمالي الناتج المحلي مستوى 2٪ وخاصة فرع التأمين على الحياة.

ومن جانبه، عرف ادخار الإدارة المركزية تدهورا على الرغم من تحقيق استقرار على مستوى نفقات التصرف وذلك تبعا لانخفاض المدخيل مقابل ارتفاع فوائض الدين. وعلى هذا الأساس، تراجع فائض الموارد الذاتية والهيئات بالمقارنة مع النفقات الجارية بما في ذلك تسديد فوائض الدين من 1.560 مليون دينار إلى 1.286 مليون دينار بين سنة وأخرى. ويظل هذا المستوى ضعيفا، حيث لم يمكن من تغطية سوى ما يزيد بقليل عن ربع نفقات التجهيز.

كما تراجعت نسبة التمويل الداخلي للاستثمار إلى مستوى 64,1% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي 58,4% فقط باعتبار تغير المخزونات. وفي المقابل، تمت تغطية فارق التمويل بين الادخار والاستثمار من خلال المستوى الهام لحاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية الذي تدعم أساسا بارتفاع السحوبات، المتأتية سواء من التعاون الدولي أو من السوق المالية الدولية ومن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل انخفاض السحوبات المنجزة في إطار التعاون الثنائي.

وبالنسبة لسنة 2016، يتوقع حدوث انخفاض طفيف للحاجيات من التمويل الخارجي على أساس شبه استقرار الاستثمار بما في ذلك تغير المخزونات، مقابل ارتفاع طفيف منتظر لحجم الادخار، فيما ستواصل نسبة الادخار مسارها التنزلي المسجل خلال السنوات الأخيرة.

5-2 سوق الشغل والأجور

ظلت مكافحة البطالة تمثل أولوية وطنية بما أن سوق الشغل ما تزال تعاني من صعوبات هيكلية مرتبطة بمنوال التنمية المعتمد في تونس. وقد زادت حدة هذه الصعوبات بفعل المخاطر الأمنية والتوترات الاجتماعية التي أثرت جديا على مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار في تونس.

وعلى هذا الأساس ورغم الجهود المبذولة من قبل السلطات لتنشيط سوق الشغل، سجلت نسبة البطالة ارتفاعا بـ 0,4 نقطة مئوية لتبلغ 15,4% في سنة 2015 وهي نسبة وإن كانت بكل تأكيد أدنى بوضوح من الذروة المسجلة في سنة 2011 وقدرها 18,9%، فهي تظل رغم ذلك مثيرة للانشغال، لاسيما في ظل استمرار العقبات أمام السير الجيد لسوق الشغل.

واتسم تطور البطالة على وجه الخصوص بالتراجع المسجل لإحداثيات مواطن الشغل في سنة 2015 تبعا للهجمات الإرهابية المرتكبة خلال أشهر مارس وجوان ونوفمبر وتداعياتها الخطيرة ليس على وضعية قطاع السياحة فحسب ولكن أيضا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى هذا الأساس، كانت الإحداثيات الصافية لمواطن الشغل سالبة، مع فقدان جملي لقرابة 12 ألف مواطن شغل.

وفي جانب مواز، عرفت بطالة خريجي التعليم العالي ازديادا لترتفع من 30,4% في سنة 2014 إلى 31,2% في سنة 2015. ويعزى هذا التناقض بالأساس إلى انتقال النظام التعليمي للتلاوم وعدم قدرته على تلبية احتياجات سوق العمل وإلى هيمنة نسيج اقتصادي غير متطور وبالتالي عاجز عن استيعاب الطلب الإضافي الصادر عن أصحاب الشهادات العليا من الشباب، فضلا عن تشبع القطاع العمومي وهو الطرف الرئيسي المنتج لمواطن الشغل منذ الثورة.

2-5-1 سوق الشغل

تتسم سوق الشغل باستمرار الصعوبات التي تحدّ من فعالية الإجراءات المتخذة قصد تنشيط قطاع التشغيل. وترتبط هذه الصعوبات بالخصوص بعدم قدرة النسيج الاقتصادي على استيعاب خريجي النظام التعليمي كليا. ولا يعود ذلك فحسب إلى البنية الأساسية الهشة في المناطق الداخلية ومناخ الأعمال غير الجذاب بالنسبة للاستثمارات وعدم التجانس بين مؤهلات خريجي منظومة التكوين واحتياجات سوق الشغل، بل كذلك إلى الدور المحدود الذي تضطلع به هذه السوق في مجال نشر ثقافة إحداث المشاريع وبعث المؤسسات.

وفي جانب آخر، ساهم افتقار منظومة التكوين المهني للجاذبية وعدم قدرتها على مواكبة التوجهات السائدة من حيث الآفاق وتطور المهن في سوق العمل في عرقلة السير الجيد لسوق الشغل.

ونتيجة لذلك، سجلت سنة 2015 صافي إحدائات شغل سالب، أي بفقدان 11,7 ألف موطن شغل، شمل بالخصوص قطاعات السياحة والنقل والفلاحة.

(بالآلاف الوحدات)

جدول عدد 2-6 : إحدائات الشغل

المسمى	2012	2013	2014	2015
الفلاحة والصيد البحري	4,1-	13,2-	8,5	11,6-
المناجم والطاقة	5,7	2,7	0,2	6,5-
البناء والهندسة المدنية	1,6	21,6	5,3	2,4
الصناعات المعملية	29,9	28,3	3,1	1,6-
النقل والمواصلات	12,5	0,6-	4,4	10,6-
السياحة	6,2-	13,5	6,3	21,5-
خدمات مسوقة أخرى	28,1	31,5	12,1	40,1
الإدارة	17,6	29,1	5,1	2,4-
المجموع	85,1	112,9	45,0	11,7-

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

ففيما يتعلق بقطاع السياحة ونتيجة للهجمات الإرهابية لباردو وسوسة ثم تونس العاصمة، تراجعت مؤشرات النشاط السياحي مع تقلص وفود السياح الأجانب بـ 30,8٪ وانخفاض البيئات الجمالية بـ 44,4٪. ومن هذا المنطلق، كان فقدان مواطن الشغل في هذا القطاع الأكثر أهمية حيث بلغ 21,5 ألف موطن شغل مقابل إحدائات قدرها 6,3 آلاف موطن شغل في العام السابق.

وفي جانب مواز وتبعاً لهبوط نشاط النقل الجوي، سجل قطاع النقل والاتصالات كذلك فقدان 10,6 آلاف موطن شغل مقابل إحدائات قدرها 4,4 آلاف موطن شغل في سنة 2014.

كما عرف قطاع الصناعات الاستخراجية (مناجم وطاقات) فقدان 6,5 آلاف مواطن شغل نتيجة بالخصوص للاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها هذه القطاعات.

وفي جانب آخر وبالنظر أساسا إلى التقلص الملحوظ لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2014-2015، عانى قطاع الفلاحة والصيد البحري من فقدان عدد هام من مواطن الشغل تقدر بـ 12 ألف مواطن شغل في سنة 2015 مقابل إحدائات بحوالي 9 آلاف مواطن شغل في العام السابق.

وبخصوص توزيع البطالة حسب الجنس، استمرت التفاوتات مع ارتفاع نسبة بطالة الإناث من 21,1٪ في سنة 2014 إلى 22,6٪ في سنة 2015 مقابل استقرار نسبة بطالة الذكور في مستوى 12,5٪.

كما ظل توزيع البطالة¹ حسب المناطق متسما بفوارق عميقة بين الجهات. وما يزال جنوب البلاد يمثل المنطقة الأكثر تضررا مع نسبة بطالة تتراوح بين 26,1٪ في الجنوب الغربي و22,2٪ في الجنوب الشرقي. وسجلت تطاوين على وجه الخصوص أعلى نسبة بطالة وقدرها 30٪. وبخصوص المناطق الشمالية، بلغت نسبة البطالة 18,2٪ في إقليم تونس و10,4٪ في الشمال الشرقي و16٪ في الشمال الغربي. أما في مناطق الوسط، فقد بلغت البطالة أدنى مستوى لها أي 6,6٪ في المنستير و8,9٪ في الوسط الشرقي في حين ظلت بنسبة 16,7٪ في الوسط الغربي.

(بالآلاف ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-7 : المؤشرات الرئيسية للتشغيل

المسمى	التغيرات بـ %		2015	2014	2013	2012
	2015 2014	2014 2013				
- السكان في سن النشاط، أي 15 عاما فما فوق	1,3	0,5	8.530	8.423	8.384	8.283
- مجموع السكان النشيطين	0,2	0,9	4.021	4.014	3.979	3.910
- النسبة الجمالية للنشاط (بـ %)			47,1	47,6	47,5	47,2
- السكان النشيطون المشتغلون	0,4-	1,3	3.402	3.414	3.369	3.256
- نسبة التشغيل (بـ %)			40,0	40,5	40,2	39,3
- إحدائات الشغل	126-	60,1-	11,7-	45,0	112,9	85,1
- عدد العاطلين عن العمل ¹	3,2	1,6-	619	600	610	654
- النسبة الجمالية للبطالة (بـ %) ¹			15,4	15,0	15,3	16,7
منها : نسبة بطالة خريجي التعليم العالي (بـ %) ¹			31,2	30,4	31,9	33,2

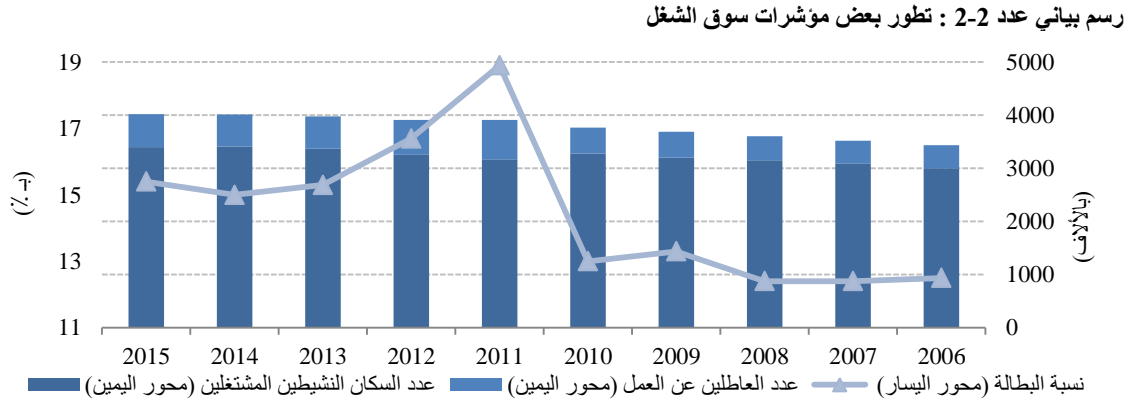
المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

¹ حسب مقاييس مكتب العمل الدولي

وفي جانب آخر، أدى ارتفاع السكان في سن النشاط بـ 1,3٪ بالتزامن مع شبه استقرار مجموع السكان النشيطين في مستوى 4 ملايين شخص، إلى انخفاض نسبة النشاط إلى مستوى 47,1٪ في سنة 2015 مقابل 47,6٪ في العام السابق. وفي جانب مواز ونتيجة لفقدان مواطن الشغل، تراجع السكان النشيطون المشتغلون بـ 0,4٪ وهو ما نجم عنه انخفاض نسبة التشغيل التي تراجعت من 40,5٪ إلى 40٪ بين سنة وأخرى.

¹ إن الأرقام المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للبطالة تهم الربع الثاني من سنة 2015.

ومن هذا المنطلق، سجل العدد الجملي للعاطلين عن العمل ارتفاعا بـ 3,2٪ حيث بلغ 619 ألف طالب شغل في سنة 2015 وهو ما يوافق نسبة بطالة قدرها 15,4٪ مقابل 15٪ في العام السابق.



المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

وفي سنة 2016، تم انعقاد حوار وطني حول التشغيل هدفه بلورة تصور مشترك للمشاكل المرتبطة بسوق الشغل وتحديد التدابير العاجلة التي يتعين اتخاذها للنهوض بالتشغيل وتحسين القدرة التشغيلية وتشجيع بعث المشاريع والترفيغ في مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إحداث مواطن الشغل وتطوير إمكانيات التشغيل وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهكذا، مكن هذا الحوار من الشروع رسميا في عملية إعداد استراتيجية وطنية للتشغيل.

وفي جانب آخر، تم إطلاق برنامج جديد "فرصتي" في بداية 2016 والذي يهدف إلى مرافقة طالب الشغل بطريقة شخصية خلال مراحل تحديد وإقامة وإنجاز مشروعه المهني، قصد تسهيل اندماجه في العمل كأجير أو في إطار العمل المستقل. وسينتفع 50 ألف مترشحا بهذا البرنامج في سنة 2016 ليبليغ عددهم 120 ألف في سنة 2017.

2-5-2 الأجر

في إطار تحسين المقدرة الشرائية للفئات ذات الدخل الضعيف وبعد استشارة المنظمات المهنية، أسفرت المفاوضات الاجتماعية في سنة 2015 عن توقيع اتفاقية للترفيغ في الأجور الدنيا القانونية.

وعلى هذا الأساس، تم الترفيغ في الأجر الأدنى المهني المضمون بنسبة 5,7٪ لنظام 48 ساعة في الأسبوع وبـ 5,5٪ لنظام 40 ساعة وهو ما جعل الأجر الشهري يبلغ 333,888 دينار و 289,639 دينار على التوالي. وسيكون لهذا الترفيغ مفعول رجعي (بداية من شهر ماي 2015) حيث سينتفع به 250 ألف عامل.

جدول عدد 2-8 : تطور الأجور الدنيا القانونية

(بالدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	ماي 2011	جويلية 2012	ماي 2014	نوفمبر 2015	التغيرات بـ %	
					ماي 2014 / جويلية 2012	نوفمبر 2015 / ماي 2014
الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون						
- أجر الساعة بالمليمان						
. نظام 48 ساعة في الأسبوع	1.375	1.451	1.538	1.625	6,0	5,7
. نظام 40 ساعة في الأسبوع	1.421	1.497	1.584	1.671	5,8	5,5
- الأجر الأدنى الشهري ¹						
. نظام 48 ساعة في الأسبوع	286,000	301,808	319,904	333,888	6,0	5,7
. نظام 40 ساعة في الأسبوع	246,306	259,479	274,559	289,639	5,8	5,5
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون ليوم عمل	9,000	11,608	12,304	13,000	6,0	5,7

المصدر : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

¹ بدون اعتبار منحة النقل التي تم الترفيع فيها إلى مستوى 36,112 دينار في شهر نوفمبر 2015.

وفيما يتعلق بعمال القطاع الفلاحي، تم كذلك الترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بنسبة 5,7% ليبلغ الأجر اليومي 13 دينار. وعلاوة على ذلك، انتفع العمال الفلاحيون المتخصصون والعمال الأكفاء بمنحة تقنية قدرها 693 مليم و1,303 مليم لكل يوم عمل، ليصل الأجر اليومي لهؤلاء العمال إلى مستوى 13,693 دينار و14,303 دينار على التوالي.

وفي جانب آخر، تم إقرار زيادة في جريات التقاعد بالنسبة للنظام العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبنسبة توافق تطور الأجر الأدنى حيث انتفع بها 670 ألف متقاعد ومنتفع بجراية بداية من غرة ماي 2015.

أما بخصوص القطاع العمومي، فقد تم توقيع اتفاقية بشأن الترفيع في الأجور في شهر سبتمبر 2015 وذلك بالنسبة للسنوات 2015-2018. وتنص هذه الاتفاقية على أن موظفي المنشآت والمؤسسات العمومية وأعوان الوظيفة العمومية ينتفعون بترفيح في أجورهم بمبلغ يتراوح بين 50 و60 دينار، حسب الفئات.

2-6 المالية العمومية¹

اتسمت السنة المالية 2015 بتدهور المناخ الأمني تبعا لحدوث ثلاث هجمات إرهابية، فضلا عن استمرار التوترات الاجتماعية التي خف تأثيرها رغم ذلك بفضل انفراج أسعار النفط في السوق الدولية. ومن هذا المنطلق، بلغ عجز الميزانية مستوى 4,8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 5% في العام السابق، فيما واصلت نسبة التداين العمومي مسارها التصاعدي حيث ارتفعت بـ 3 نقاط مائوية لتبلغ 53,9%.

¹ المصدر : وزارة المالية.

ومن جانب الاستعمالات، اتسمت ميزانية الدولة بهيمنة النفقات الجارية. وبالفعل، مثلت كتلة الأجور ونفقات الدعم قرابة 54٪ من النفقات الجمالية، فيما اقتصرت نفقات التجهيز على 17,9٪ فحسب من الميزانية. وعلى هذا الأساس، من الضروري العمل على إعادة التوازن لتركيبية الميزانية من خلال ما يلي :

- ترشيد نفقات التصرف بهدف توفير موارد أهم لنفقات الاستثمار ومزيد تحفيز النمو الاقتصادي.
- تعزيز وسائل تعبئة واستخلاص الموارد الذاتية للدولة.
- تكثيف التصدي للاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي وهو إجراء من شأنه أن يبسر تجميع الموارد الجبائية.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تمكن من الترفيع في حيز الميزانية بهدف تيسير دفع النشاط الاقتصادي، علما وأنه وفي إطار مخطط التنمية 2016-2020، تم إعداد تصور على المدى المتوسط مع التقليل التدريجي في عجز الميزانية إلى مستوى 1,5٪ من إجمالي الناتج المحلي ونسبة تداين في حدود 52٪ بحلول سنة 2020.

(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-9 : توازن ميزانية الدولة

التغيرات بـ %		*2016	2015	2014	المسمى
*2016 2015	2015 2014				
12,4	1,0-	22.656,0	20.158,7	20.360,2	الموارد الذاتية والهبات
1,6-	3,7-	6.594,0	6.702,9	6.957,4	موارد الاقتراض والخزينة
8,9	1,7-	29.250,0	26.861,6	27.317,6	مجموع الموارد
8,7	0,3-	25.970,0	23.896,4	23.968,4	النفقات دون أصل الدين
8,1	0,3-	18.619,5	17.228,7	17.284,7	- التصرف
12,5	8,5	1.850,0	1.644,1	1.515,7	- فوائد الدين
9,5	2,8-	5.500,5	5.023,6	5.168,0	- التجهيز وصافي قروض الخزينة
10,6	11,5-	3.280,0	2.965,2	3.349,2	تسديد أصل الدين
8,9	1,7-	29250,0	26.861,6	27.317,6	مجموع النفقات
		1.814,0-	2.455,6-	2.558,6-	حاصل أولي (بدون التخصيص والهبات)
		1,9-	2,8-	3,1-	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
		3.664,0-	4.099,7-	4.074,3-	عجز الميزانية (بدون التخصيص والهبات)
		3,9-	4,8-	5,0-	بـ % من إجمالي الناتج المحلي

* قانون المالية.

1-6-2 موارد ميزانية الدولة

يبدو أن الموارد الجمالية لميزانية الدولة قد سجلت في سنة 2015 توقفا للمسار السابق، بما أن الارتفاع الذي بدأ منذ سنة 2011 لم يتواصل. وبالفعل، فقد سجلت هذا الموارد تراجعاً بنسبة 1,7٪ مقابل معدل ارتفاع قدره 11٪ خلال الفترة 2011-2014. ويعزى هذا التطور إلى تقلص المقاييس الجبائية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وعلاوة على الانخفاض في الحجم، اتسمت تركيبة ميزانية الدولة بتعبئة موارد ذاتية في حدود 75٪، أي بارتفاع بـ 0,5 نقطة مائوية بالمقارنة مع العام السابق واللجوء إلى الاقتراض وموارد الخزينة بالنسبة للمبلغ المتبقي. وتعكس هذه التركيبة استمرار هشاشة المالية العمومية وتبعيتها الشديدة تجاه تعبئة الموارد الخارجية فضلا عن ازدياد التداين العمومي.

2-6-1-1 الموارد الذاتية والهبات

تراجعت المقاييس الجبائية بنسبة 1٪ في سنة 2015 مقابل ارتفاعها بـ 14,4٪ في العام السابق، لتبلغ 18.487,3 مليون دينار.

ويعود هذا المسار إلى تراجع الأداءات المباشرة وخاصة الضريبة على الشركات، بما يعكس الفتور الذي اتسم به النشاط الاقتصادي الوطني وانخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من استفادة نفقات الدعم من هذا الانخفاض، فقد كان له تأثير سلبي على المقاييس بعنوان الضريبة على الشركات النفطية التي تقلصت بـ 39,2٪. وقد تم تعويض هذا التراجع جزئيا وذلك من جهة عبر ارتفاع الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (+21,5٪) تبعا للترقيم في الأجور ومن جهة أخرى من خلال الخصم بـ 1,5٪ بعنوان التسبقات على الصفقات العمومية في سنة 2015. كما سجلت الضرائب والأداءات غير المباشرة تباطؤا في سنة 2015، أي 1,6٪ مقابل 14,1٪ في العام السابق، نتيجة بالخصوص لتراجع معالم الاستهلاك (-4,2٪) والأداء على القيمة المضافة (-1٪).

واتسمت تركيبة المقاييس الجبائية بحصة قدرها 27,4٪ لتلك بعنوان الأداء على القيمة المضافة، تليها الضريبة على الدخل بحصة تساوي 26,9٪ وأخيرا المقاييس بعنوان الضريبة على الشركات التي بلغت حصتها 15,4٪.

وباعتبار انخفاض المقاييس الجبائية ونمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بـ 5,8٪، سجل الضغط الجبائي في سنة 2015 انخفاضا بـ 1,5 نقطة مائوية ليبلغ 21,6٪.

وبخصوص سنة 2016، فإن التقديرات الأولية لقانون المالية التي تشير إلى انتعاشة المقاييس الجبائية قد تمحورت حول فرضيات رئيسية مستندة على نسبة نمو قدرها 2,5٪ بحساب الأسعار القارة وسعر يساوي 55 دولار لبرميل النفط وسعر صرف بـ 1,970 دينار لدولار أمريكي واحد.

وتجدر الإشارة في هذا المستوى إلى أنه بالنظر إلى تطور الظرف الاقتصادي، فإن مراجعة الفرضيات بالتناسق مع الإطار الاقتصادي الكلي للمخطط 2016-2020 ستشمل بالخصوص النمو الاقتصادي للرجوع به إلى مستوى 2٪ وبرميل برنت إلى 35 دولار.

جدول عدد 2-10 : الموارد الذاتية والهبات

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2016	2015	2014	المسمى
*2016 2015	2015 2014				
11,4	1,0-	20.600,0	18.487,3	18.673,6	المقايض الجبائية
12,3	4,3-	8.778,0	7.815,6	8.169,4	- الأداءات المباشرة
8,3	21,5	5.390,0	4.974,8	4.095,3	* الضريبة على الدخل
19,3	30,3-	3.388,0	2.840,8	4.074,1	* الضريبة على الشركات
10,8	1,6	11.822,0	10.671,7	10.504,2	- الضرائب والأداءات غير المباشرة
					منها :
12,6	1,0-	5.697,0	5.057,3	5.106,5	* الأداء على القيمة المضافة
28,4	4,2-	2.277,0	1.772,9	1.850,9	* معلوم الاستهلاك
23,0	0,9-	2.056,0	1.671,4	1.686,6	المقايض غير الجبائية
					منها :
340,1	68,4-	169,0	38,4	121,5	- مداخيل عبور أنبوب الغاز
15,5	14,7-	496,0	429,6	503,4	- مداخيل المساهمات
3,3-	22,3-	350,0	362,0	466,1	- التخصيص والهبات ومداخيل الأملاك المصادرة
12,4	1,0-	22.656,0	20.158,7	20.360,2	موارد ذاتية وهبات

* قانون المالية.

وبخصوص المقايض غير الجبائية، فقد عرفت في سنة 2015 انخفاضا بـ 0,9% بالمقارنة مع مستواها المسجل في العام السابق لتبلغ 1.671,4 مليون دينار. ولولا اعتماد مبدأ فصل عمليات تسويق المحروقات¹ الذي تم إرساؤه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والذي مكن من تحصيل 150 مليون دينار، لكان هذا الانخفاض أكثر حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن المقايض غير الجبائية قد اتسمت في سنة 2015 بالانخفاض المسجل على مستوى البنود الرئيسية، لاسيما المقايض المتعلقة بالمحروقات ومداخيل المساهمات.

ويعود انخفاض مداخيل النفط وأتاوة أنبوب الغاز إلى ما يلي :

- الصعوبات المالية التي تواجهها بعض الشركات العمومية بما أدى إلى غياب الدفعات لفائدة الخزينة بعنوان شراؤها.

- انخفاض كميات الغاز الجزائري المحولة نحو إيطاليا وانخفاض سعر النفط.

وفيما يتعلق بسنة 2016، تشير التوقعات إلى ارتفاع المقايض غير الجبائية بـ +23% وذلك عن طريق تسوية وضعية الشركات التي تمر بصعوبات واستخلاص المتخلدات.

¹ تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير بتوريد وتمويل احتياجاتهما من الغاز الطبيعي ومنتجات النفط بأسعار السوق ودون اللجوء إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

2-1-6-2 موارد الاقتراض

تبعاً لتفاقم الضغوط المسلطة على المالية العمومية نتيجة استمرار توسع الفجوة بين الموارد الذاتية للميزانية والنققات بما أدى إلى ازدياد ملحوظ للحاجيات من التمويل، واصل لجوء الدولة للتدوين مساره التصاعدي في سنة 2015. وعلى هذا الأساس، ارتفعت موارد الاقتراض المعبأة والمدرجة في الميزانية خلال هذه السنة بـ 6,5% لتبلغ 7.374,7 مليون دينار أو 8,6% من إجمالي الناتج المحلي، منها مبلغ قدره 2.965 مليون دينار تم رصده لتسديد أصل الدين. ومن هذا المنطلق، بلغت موارد الاقتراض الصافية 4.409 ملايين دينار وهو أدنى من مستوى نفقات الاستثمار.

وتتكون القروض المعبأة في سنة 2015 من قروض محلية في مستوى 32,3% وقروض خارجية تبلغ حصتها 67,7%.

وتعكس هذه التركيبة تصاعد المخاطر بشأن استمرارية الدين العمومي متوسط وطويل الأجل في صورة عدم تفعيل آلية لتصحيح الميزانية والتي تتمثل في تعزيز منظومة تجميع الأداءات بالتوازي مع إجراءات تهدف لترشيد نفقات التصرف، لاسيما نفقات الدعم.

وفيما يتعلق بالقروض الداخلية، فقد بلغت 2.381,9 مليون دينار وذلك على إثر تعبئة القرض الوطني في سنة 2014 بحوالي 1 مليار دينار. ومثلت رقاغ الخزينة القابلة للتنظير التي تشكل الأداة التقليدية لهذه الصيغة من التمويل، حوالي 92% من هذه القروض مقابل 63,2% في العام السابق.

(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 11-2 : موارد الاقتراض والخزينة والصكوك

التغيرات بـ %		*2016	2015	2014	المسمى
*2016 2015	2015 2014				
16,0-	27,1-	2.000,0	2.381,9	3.267,6	- الاقتراض الداخلي
100,0-	14,4-	0,0	154,5	180,5	• رقاغ الخزينة لـ 52 أسبوعا
8,6-	5,9	2.000,0	2.188,9	2.066,7	• رقاغ الخزينة القابلة للتنظير وغير القابلة للتنظير
100,0-	96,3-	0,0	38,5	1.020,4	• قروض أخرى
28,0-	37,7	3.594,0	4.992,8	3.625,2	- الاقتراض الخارجي
31,1-	42,6	2.977,0	4.320,9	3.030,2	• سحبيات على القروض لفائدة الميزانية
4,7	5,1	517,0	493,9	470,0	• قروض خارجية موظفة (مشاريع الدولة)
43,8-	42,4	100,0	178,0	125,0	• قروض خارجية معاد إقراضها للمؤسسات العمومية
24,1-	7,0	5.594,0	7.374,7	6.892,8	موارد الاقتراض
100,0-	1.139,9-	0,0	671,8-	64,6	موارد الخزينة
		1.000,0	0,0	0,0	صكوك
1,6-	3,7-	6.594,0	6.702,9	6.957,4	المجموع

* قانون المالية.

وبالنظر إلى شح السيولة في السوق المحلية، استوجب تمويل ميزانية الدولة اللجوء إلى قروض خارجية. وهكذا، ارتفعت هذه الأخيرة بـ 37,7% في سنة 2015 لتبلغ 5 مليارات دينار¹، أي 5,8% من إجمالي الناتج المحلي ومنها قرض تم إنجازه في السوق المالية الدولية بمبلغ قدره 1.892 مليون دينار (1 مليار دولار أمريكي).

2-6-2 نفقات ميزانية الدولة

سجلت النفقات العمومية، دون اعتبار أصل الدين، تراجعاً بـ 0,3% في سنة 2015 مقابل ارتفاع بـ 2,3% في العام السابق لتبلغ 23,9 مليار دينار أو 27,9% من إجمالي الناتج المحلي. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى انخفاض أسعار النفط.

وبالفعل، فإن النفقات دون اعتبار دعم المحروقات كانت لترتفع بـ 6,3% مقابل 9,8% في العام السابق. ويبرز تحليل ميزانية الدولة نقطتين أساسيتين تتمثلان في زيادة تعرض بعض البنود لعوامل خارجية وخاصة تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على نفقات الدعم وتركيبية النفقات المتممة بارتفاع حصة النفقات العامة والاجتماعية مقابل تراجع النفقات ذات ارتباط مباشر بالتنمية. ويعود هذا التطور إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي للبلاد والمطالب الاجتماعية التي تستوجب تخصيص موارد إضافية هامة.

2-6-2-1 النفقات دون اعتبار خدمة الدين

سجلت النفقات دون اعتبار خدمة الدين تراجعاً بـ 0,9% في سنة 2015 مقابل ارتفاع بـ 2% في العام السابق لتبلغ حوالي 22,3 مليار دينار. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات الدعم وشبه استقرار نفقات التجهيز.

جدول عدد 2-12 : النفقات دون اعتبار خدمة الدين (بملايين الديناريين ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2016	2015	2014	المسمى
*2016 2015	2015 2014				
8,1	0,3-	18.619,5	17.228,7	17.284,7	نفقات التصرف
					منها :
12,2	9,9	13.000,0	11.581,6	10.540,7	المرتبات والأجور
8,8-	31,1-	2.612,0	2.863,9	4.154,2	الدعم
4,6	8,0	1.600,0	1.530,0	1.416,7	- المواد الأساسية
36,9-	61,0-	579,0	918,0	2.353,0	- المحروقات
4,1	8,2	433,0	415,9	384,5	- النقل
12,5	0,2	5.400,5	4.801,7	4.791,7	نفقات التجهيز
					منها :
9,8	44,3	2.590,1	2.357,9	1.633,7	الاستثمارات المباشرة
9,8	34,9-	1.544,5	1.407,2	2.162,5	التمويل العمومي
54,9-	41,0-	100,0	221,9	376,3	قروض صافية للخرينة
8,3	0,9-	24.120,0	22.252,3	22.452,7	المجموع

* قانون المالية.

¹ دون الأخذ بعين الاعتبار لقرض البنك الإفريقي للتنمية (409 ملايين دينار)، المودع بتاريخ 31 ديسمبر 2015 في حسابات الحكومة لدى البنك المركزي التونسي والمدرج ضمن ميزانية سنة 2016.

ففيما يتعلق **بنفقات التصرف**، فقد واصلت في سنة 2015 الانخفاض للسنة الثانية تباعا، أي -0,3% و-0,9% في العام السابق لتبلغ 17.228,7 مليون دينار حيث استفادت من تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وذلك على الرغم من الارتفاع المتواصل للأجور.

وبالفعل، ارتفعت كتلة الأجور في الإدارة بـ 9,9% في سنة 2015 لتبلغ 11.581,6 مليون دينار أي 13,5% من إجمالي الناتج المحلي وهي مستويات عالية لا تمكن من توجيه النفقات نحو الاستثمار ومن تقليص التدوين وتجدر الإشارة إلى أن الموظفين قد مثلوا 18,5% من السكان النشيطين المشتغلين في سنة 2015 ويمكن لهذا الرقم أن يرتفع في المستقبل القريب مع الانتدابات المتوقعة في وزارتي الدفاع والداخلية قصد مجابهة التحديات الأمنية.

أما بخصوص نفقات الدعم التي تحتل المركز الثاني في استعمال موارد الميزانية، فقد سجلت في سنة 2015 انخفاضا ملحوظا قدره 31,1% حيث استفادت من التطور الملائم لأسعار النفط في السوق الدولية لتبلغ 2.863,9 مليون دينار. وارتفعت النفقات بعنوان دعم المواد الأساسية والنقل بشكل طفيف وذلك بـ 4,6% و4,1% على التوالي.

وبالنسبة لسنة 2016، تشير التوقعات إلى زيادة نفقات التصرف بـ 8,1% مع تواصل ارتفاع كتلة الأجور التي من المنتظر أن يخف تأثيره رغم ذلك بفعل انخفاض نفقات الدعم وخاصة المتعلقة بالمحروقات.

وفيما يخص **نفقات التجهيز**، فقد عرفت في سنة 2015 شبه استقرار (+0,2%) لتبلغ 4.801,7 مليون دينار أو 28,9% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت و5,6% من إجمالي الناتج المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن شبه الاستقرار المذكور يعود إلى نفقات استثنائية قدرها 500 مليون دينار تم رصدها في سنة 2014 بعنوان القسط الثاني من عملية إعادة الرسملة البنكية. وفعلا وبدون اعتبار هذا المبلغ، فإن نفقات التجهيز تكون قد ارتفعت في سنة 2015 بـ 11,9% بالمقارنة مع سنة 2014. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى من الإنجاز يظل أدنى من المبلغ المتوقع في قانون المالية لسنة 2015 (5.800 مليون دينار) وكذلك من المستوى المحيّن في إطار قانون المالية التكميلي (5.264 مليون دينار).

وبالنسبة لسنة 2016، من المنتظر أن يبلغ الحجم المخصص لنفقات التجهيز مستوى 5.400 مليون دينار أو حوالي 30% من الاستثمار، أي بارتفاع بـ 12,5% قياسا بالمبلغ المنجز قبل سنة. وقد تؤكد هذا النسق من النمو من خلال نتائج تنفيذ الميزانية خلال الربع الأول من سنة 2016.

2-2-6-2 خدمة الدين

سجلت النفقات المخصصة لتسديد الدين في سنة 2015 تراجعا بـ 5,3% مقابل ازدياد بـ 10% في العام السابق لتبلغ 4.609,3 ملايين دينار، أي 17,2% من ميزانية الدولة. ويعود هذا التراجع بالخصوص إلى انخفاض خدمة الدين الداخلي نتيجة تقلص المبلغ المتعلق بتسديد أصل الدين. وفي المقابل، ارتفعت خدمة

الدين الخارجي بـ 13,6٪ (ارتفاع بـ 9,5٪ بالنسبة للأصل وبـ 21,3٪ للفوائد)، وذلك بالخصوص جراء تطور سعر صرف أهم العملات الأجنبية.

وبالنسبة لسنة 2016، من المنتظر أن يعرف المبلغ المتوقع بعنوان خدمة الدين ارتفاعاً بـ 11,3٪ ليبلغ 5.130 مليون دينار، منها نسبة قدرها 43,2٪ تتعلق بالدين الخارجي.

ويظهر تحليل الحساسية لخدمة الدين الخارجي قياساً بسعر الصرف أن أي انخفاض إضافي للدينار بـ 10 مليارات مقابل دولار واحد وأورو واحد وبـ 100 مليارات تجاه 1.000 يان ياباني سينجر عنه ازدياد بـ 9,1 ملايين دينار لخدمة الدين، منها 5,8 ملايين دينار بعنوان أصل الدين. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لسنة 2016، تتمثل الفرضيات الرئيسية المعتمدة والمتعلقة بأسعار التكافؤ لأهم العملات الأجنبية للتسديد وخاصة الدولار والأورو واليان الياباني مقابل الدينار في 1,97 دينار و2,2 دينار و16,5 دينار على التوالي.

جدول عدد 2-13 : خدمة الدين

التغيرات بـ %		*2016	2015	2014	المسمى
*2016 2015	2015 2014				
6,0	14,8-	2.913,0	2.748,7	3.226,6	الدين الداخلي
6,9	21,3-	1.915,0	1.791,8	2.277,3	الأصل
4,3	0,8	998,0	956,9	949,3	الفوائد
19,2	13,6	2.217,0	1.860,6	1.638,3	الدين الخارجي
16,3	9,5	1.365,0	1.173,4	1.071,9	الأصل
24,0	21,3	852,0	687,2	566,4	الفوائد
11,3	5,3-	5.130,0	4.609,3	4.864,9	المجموع
10,6	11,5-	3.280,0	2.965,2	3.349,2	الأصل
12,5	8,5	1.850,0	1.644,1	1.515,7	الفوائد

* قانون المالية.

2-6-3 تمويل عجز الميزانية وتطور قائم الدين العمومي

تبعاً لانخفاض النفقات الجمالية دون اعتبار خدمة الدين بنسق أعلى بشكل طفيف من الموارد الذاتية، تراجع العجز الأولي بـ 6,1٪ ليبلغ 2.455,6 مليون دينار أو 2,9٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وباحتساب فوائد الدين، بلغ عجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات ومداخيل المصادرة 4.099,7 مليون دينار أو 4,8٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 5٪ في العام السابق، أي نفس المستوى الوارد في توقعات قانون المالية التكميلي.

المحيط الاقتصادي والمالي الوطني

وتم تأمين التمويل الصافي للعجز في مجمله تقريبا بقروض خارجية وذلك في حدود 93,2%. وتمت تغطية المبلغ المتبقي بمدخلات التخصيص والهيئات والأملاك المصدرة وبالموارد الداخلية للخرينة. وللإشارة، استوجبت عملية إعادة الرسملة البنكية، غير المدرجة على مستوى ميزانية 2015، تعبئة 647 مليون دينار.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 14-2 : تمويل عجز الميزانية

التغيرات بـ %		*2016	2015	2014	المسمى
*2016 2015	2015 2014				
204,0-	107,7-	85,0	81,7-	1.054,9	التمويل الداخلي الصافي
16,0-	27,1-	2.000,0	2.381,9	3.267,6	قروض داخلية (+)
6,9	21,3-	1.915,0	1.791,8	2.277,3	تسديدات (-)
100,0-	1.139,9-	0,0	671,8-	64,6	موارد الخزينة (+)
15,5-	49,6	3.229,0	3.819,4	2.553,3	التمويل الخارجي الصافي
27,2-	36,3	3.594,0	4.992,8	3.625,2	قروض خارجية (+)
16,3	9,5	1.365,0	1.173,4	1.071,9	تسديدات (-)
		1.000,0	0,0	0,0	صكوك إسلامية (+)
3,3-	22,3-	350,0	362,0	466,1	تخصيص وهيئات ومدخلات الأملاك المصدرة

* قانون المالية.

وأدى اللجوء إلى القروض وتدهور النشاط الاقتصادي الوطني بالتزامن مع الضغوط المسلطة من قبل النفقات الاجتماعية، إلى تفاقم نسبة التداين العمومي بقرابة 3,1 نقاط مائوية حيث ارتفع من 50,8% في سنة 2014 إلى 53,9% في سنة 2015. وبلغ قائم الدين العمومي 46.107,5 ملايين دينار، أي حوالي 4.200 دينار للساكن الواحد.

وتظهر تركيبة قائم الدين العمومي تدعم حصة الدين الخارجي التي ارتفعت من 60,4% إلى 64,8%. وحسب المقرضين، تأتي هذا الدين بواقع 32,2% من السوق المالية الدولية و49,3% من التعاون متعدد الأطراف و18,5% من التعاون الثنائي. وحسب العملات الأجنبية، ما تزال تركيبة قائم الدين تتسم بغلبة الأورو (40,9%) يليه الدولار (31,2%) واليان الياباني (14,4%).

جدول عدد 15-2 : قائم الدين العمومي

*2016		2015		2014		المسمى
بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	
33,8	17.020,0	35,2	16.209,0	39,6	16.273,4	الدين الداخلي
	18,0		19,0		20,1	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
66,2	33.334,0	64,8	29.898,5	60,4	24.781,0	الدين الخارجي
	35,4		34,9		30,7	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
100,0	50.354,0	100,0	46.107,5	100,0	41.054,4	المجموع
	53,4		53,9		50,8	بـ % من إجمالي الناتج المحلي

* قانون المالية.

وبخصوص سنة 2016، تشير التوقعات إلى انخفاض عجز الميزانية ليلبلغ 3.664 مليون دينار أو 3,9٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع اللجوء المرتفع رغم ذلك للقروض أي 6.594 مليون دينار وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد قائم الدين العمومي بـ 9,2٪ ليلبلغ 50.354 مليون دينار أو 53,4٪ من إجمالي الناتج المحلي.

7-2 التداين الكلي

مثل كل من انزلاق الأسعار الدولية للمحروقات وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل أهم العملات وانتعاشة النمو الاقتصادي نسبيا في البلدان المصنعة ومنها منطقة الأورو وهي الشريك الرئيسي لتونس في مجال المبادلات التجارية، جملة من العوامل التي لم ينتفع منها الاقتصاد الوطني في سنة 2015. وبالفعل، تأثر هذا الأخير جديا بتعاقب الصدمات الأمنية وتواصل التحركات الاجتماعية. وقد نتج عن ذلك بالخصوص نمو اقتصادي هزيل وعجز جار لا يمكن تحمّله واستثمارات أجنبية مباشرة ضعيفة وأخيرا، عجز للميزانية يظل مرتفعا رغم تراجع المقارنة مع المستوى المسجل في سنة 2014. وأدت هذه التطورات إلى تسارع نسق نمو التداين الكلي¹ وبالأساس في مكوناته الخارجية.

¹ يشمل التداين الكلي، بصفته مكونة واسعة للتمويل، جميع القروض (قروض تقليدية أو إصدارات في الأسواق النقدية و/أو الرقاعية) المتحصل عليها من قبل العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة، بما في ذلك الدولة، سواء لدى مقيمين أو غير مقيمين، باستثناء التمويلات عبر إصدار سندات رأس المال أو تعزيز الأموال الذاتية.

جدول عدد 2-16 : تطور التداين الكلي

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات (ب. %)			2015	2014	2013	المسمى
2015 2014	2014 2013	2013 2012				
8,1	8,9	6,5	80.219	74.224	68.145	التداين الداخلي
15,2	6,9	5,3	17.329	15.037	14.061	- الدولة
6,3	9,4	6,8	62.890	59.187	54.084	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
8,9	9,6	7,9	76.805	70.521	64.338	■ من الجهاز المالي
22,2	10,6	10,5	14.009	11.461	10.362	- الدولة
6,3	9,4	7,4	62.796	59.060	53.976	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
7,8-	2,7-	12,0-	3.414	3.703	3.807	■ من أسواق رؤوس الأموال
7,2-	3,3-	7,0-	3.320	3.576	3.699	- الدولة
26,0-	17,6	69,2-	94	127	108	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
55,3-	6,8	85,2-	21	47	44	■ السوق النقدية
-	-	-	0	0	0	- الدولة
55,3-	6,8	85,2-	21	47	44	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
7,2-	2,8-	6,6-	3.393	3.656	3.763	■ السوق الرقاعية
7,2-	3,3-	7,0-	3.320	3.576	3.699	- الدولة
8,8-	25,0	18,5	73	80	64	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
15,6	11,6	5,6	36.652	31.704	28.397	التداين الخارجي
19,4	14,8	1,2	27.378	22.924	19.963	- الدولة *
5,6	4,1	17,6	9.274	8.780	8.434	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
10,3	9,7	6,3	116.871	105.928	96.542	التداين الكلي
17,8	11,6	2,9	44.707	37.961	34.024	- الدولة **
6,2	8,7	8,2	72.164	67.967	62.518	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية

المصادر : البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

(*) التداين الخارجي للدولة بما في ذلك الاكتتابات في رفاع الخزينة من قبل غير المقيمين.

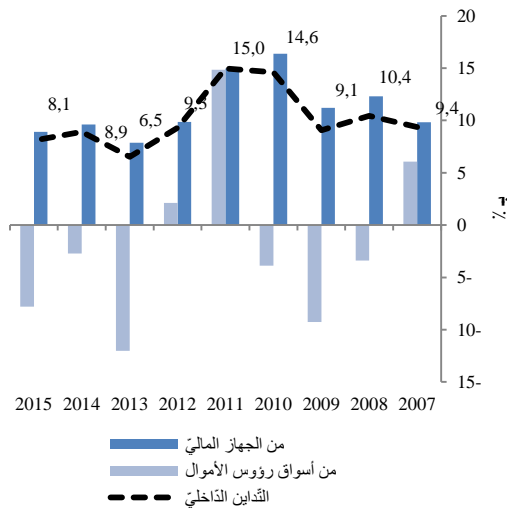
(**) المخزونات في موفى الفترة بما في ذلك موارد الدولة المودعة في حساباتها لدى البنك المركزي التونسي والمستخدم من قبل الخزينة.

وعلى هذا الأساس وبعد التباطؤ المسجل بعنوان سنة 2013 مع نسبة نمو قدرها 6,3٪، استعاد التداين الكلي منذ ذلك الحين مساره التصاعدي حيث ارتفع بـ 10,3٪ في سنة 2015 مقابل 9,7٪ في العام السابق. ويعكس هذا التسارع بالخصوص ارتفاع تداين الدولة الذي ما أنفك يتضخم (17,8٪ مقابل 11,6٪). وبالفعل، تفاقم تداين الدولة بصفقتها عنصرا اقتصاديا غير مالي بشكل حاد، سواء لدى المتعاملين الوطنيين أو الدوليين وذلك بهدف تمويل النفقات، لاسيما تلك المتعلقة بالبند الأول من الميزانية بمناسبة الترفيع في الأجور. وفي المقابل، سجل التداين الكلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية تباطؤا لنسق نموه (6,2٪ مقابل 8,7٪). ومثل التداين الكلي الداخلي، الذي ما يزال غالبا، أكثر من 68٪ من المجموع، فيما تحققت النسبة المتبقية من التمويلات الخارجية.

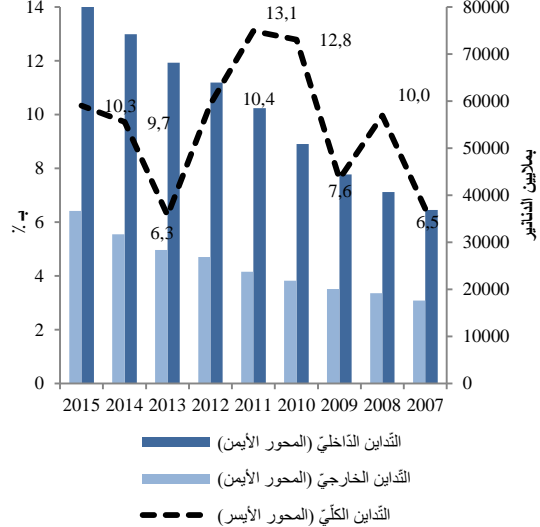
1-7-2 التداين الداخلي

بعد أن عرف تسارعا لنسق نموه خلال العام السابق، سجل التداين الداخلي في سنة 2015، تباطؤا طفيفا حيث ارتفع بـ 8,1% مقابل 8,9% في سنة 2014 وهو ما يعكس التباطؤ على مستوى العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية (6,3% مقابل 9,4%) والذي تقلص تأثيره جزئيا بفعل تصاعد التداين الداخلي للدولة (15,2% مقابل 6,9%). ويبرز التحليل حسب صيغة التمويل تواصل استئثار الجهاز المالي بالتكفل بالحاجيات المتزايدة لكافة العناصر الاقتصادية مع حصة تقارب 96% من قائم التداين الداخلي وذلك على الرغم من نموه المعتدل (8,9% مقابل 9,6%). وفي المقابل، ازدادت حدة انخفاض التداين الداخلي من خلال اللجوء إلى أسواق رؤوس الأموال خلال السنة قيد الدرس (-7,8% مقابل -2,7% في سنة 2014) وذلك بالخصوص جراء افتقار هذه الأسواق للعمق. وللإشارة، يعزى هذا التراجع الحاد كذلك إلى الأثر القاعدي للسنة السابقة التي شهدت طرح قرض رقاعي وطني قيمته 959 مليون دينار، منها 494 مليون دينار تم الاكتتاب فيها من قبل عناصر اقتصادية من غير البنوك.

رسم بياني عدد 2-4 : تطور التداين الداخلي حسب مصدر التمويل



رسم بياني عدد 2-3 : تطور التداين الكلي حسب صيغة التمويل



وكانت نسبة نمو التداين الداخلي للدولة لدى الجهاز المالي، على وجه الخصوص، قد تضاعفت وزيادة في سنة 2015 حيث انتقلت بين سنة وأخرى من 10,6% إلى 22,2%، تبعا بالأساس لتدعم حصة البنوك من رقاغ الخزينة التي ارتفع قائمها من هذه السندات بـ 1.348 مليون دينار مقابل 1.232 مليون دينار في سنة 2014. وفي جانب آخر، عرف التمويل الداخلي للدولة عبر أسواق رؤوس الأموال انخفاضا أكثر أهمية مما تم تسجيله في السنة المنقضية، أي -7,2% مقابل -3,3%. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تسديدات رقاغ الخزينة التي حل أجل خلاصها في محفظة البنك المركزي والتي تم اقتناؤها في إطار عمليات السوق

المفتوحة (-362 مليون دينار) وإلى انخفاض الاكتتابات الصافية للعموم في هذه السندات (-188 مليون دينار). وتجدر الإشارة إلى أن إصدارات رفاع الخزينة بكافة أصنافها مجتمعة قد بلغت 2.343 مليون دينار في سنة 2015 وشملت التسديدات بهذا العنوان 1.546 مليون دينار، أي بحجم اكتتابات صافية قدره 797 مليون دينار مقابل 2.293 مليون دينار و2.091 مليون دينار و202 مليون دينار على التوالي في موفى سنة 2014.

وفيما يتعلق بالتدين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية لدى الجهاز المالي، فقد سجل تباطؤا لنسق نموه، الذي تراجعت نسبته من 9,4% في سنة 2014 إلى 6,3% في سنة 2015. وقد اتسم هذا المسار بالأساس بمسار قائم محفظة الإسقاط لدى البنوك (1.714 مليون دينار مقابل 3.731 مليون دينار في سنة 2014) نتيجة لصعوبة الظرف الاقتصادي الوطني. وعلى صعيد آخر وحسب إحصائيات مركزية المخاطر وسجل القروض للأفراد لدى البنك المركزي وبدون اعتبار الضمانات والكفالات، فقد استفاد قطاع الخدمات بالأساس من زيادة قائم القروض، يليه الأفراد الذين استمروا في الإقبال على قروض الاستهلاك. وللإشارة، ما يزال هذا الصنف من القروض يمثل ما يزيد عن نصف القروض غير المهنية الممنوحة للأفراد وذلك على الرغم من التباطؤ المسجل في سنة 2015، بما أنها لم ترتفع سوى بـ 3% مقابل 8,3% في العام السابق.

وبخصوص تداين نفس هذه الفئة من العناصر الاقتصادية في أسواق رؤوس الأموال، فقد عرف خلال السنة قيد الدرس انخفاضا بـ 26% مقابل زيادة بـ 17,6% في سنة 2014 وهو ما يعكس التراجع الحاد، سواء للتمويلات ما بين المؤسسات في السوق النقدية (-55,3% مقابل +6,8%) جراء احتداد تقلص السيولة المصرفية، أو لقائم التمويلات في السوق الرقاعية (-8,8% مقابل +25%). وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن السوق الرقاعية قد سجلت في سنة 2015 إصدارا واحدا من قبل شركة خاصة بمبلغ قدره 25 مليون دينار، في حين تظل التسديدات بهذا العنوان مرتفعة.

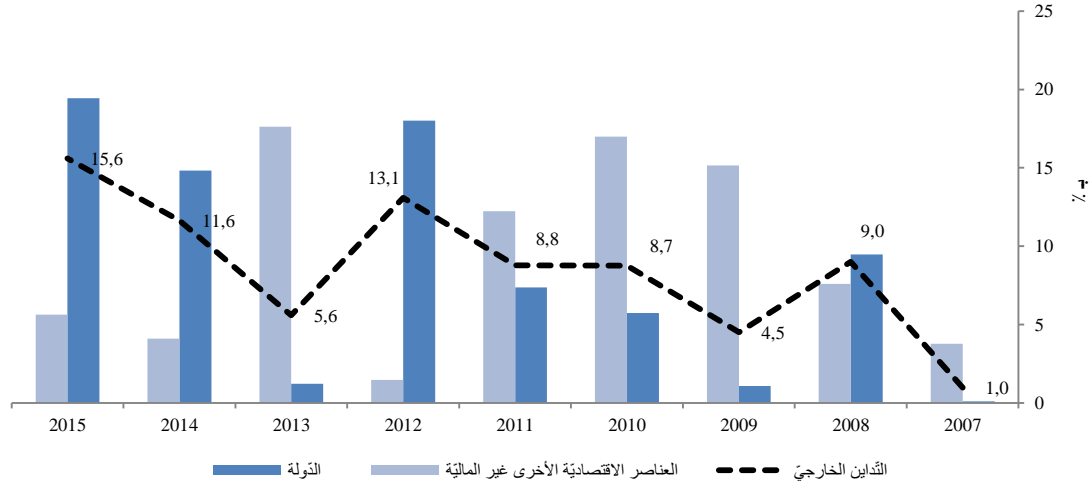
2-7-2 التداين الخارجي

تطور التداين الخارجي في موفى سنة 2015 بنسق أسرع مما تم تسجيله في العام السابق حيث ارتفع بـ 15,6% مقابل 11,6% في سنة 2014. ويعود هذا التطور إلى تدعيم التداين الخارجي للدولة (19,4% مقابل 14,8%) والازدياد الأقل أهمية لتداين العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية (5,6% مقابل 4,1%)

وفعلا وبالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة من التمويل، لجأت الدولة خلال سنة 2015 إلى الموارد الخارجية، سواء في شكل سحبوبات من قروض خارجية وخاصة القرض المسند من قبل البنك الدولي بمبلغ قدره 455 مليون أورو والقسط السادس من القرض الائتماني الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة 300 مليون دولار أمريكي والقرض بقيمة 183 مليون أورو المسند من قبل البنك الإفريقي للتنمية، أو عبر

الأسواق المالية الدولية، أي القرض الرقاعي بقيمة 1 مليار دولار أمريكي الذي تم تحصيله في شهر جانفي. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات المرصودة بعنوان تسديد خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل قد شملت في سنة 2015 مبالغ وإن كانت أعلى مما تم تسجيله في سنة 2014، فهي تظل أقل أهمية بالمقارنة مع حجم السحوبات الخارجية المنجزة من قبل الدولة خلال نفس الفترة.

رسم بياني عدد 2-5 : تطور التداين الخارجي حسب العناصر الاقتصادية



وفي جانب آخر، ما يزال التمويل الخارجي لميزانية الدولة عن طريق رفاع الخزينة القابلة للتنظير التي تم الاكتتاب فيها من قبل الأجانب و/أو غير المقيمين ضعيفا جدا رغم تسجيله لتحسن طفيف مقارنة بسنة 2014، مع نسبة مساهمة في المناقصات لاقتناء هذه السندات قدرها 0,06% أو ما يعادل 1,207 مليون دينار في موفى سنة 2015 مقابل 0,01% و 0,154 مليون دينار على التوالي في العام السابق. ولإشارة، فإن النسبة القصوى لرقاع الخزينة القابلة للتنظير التي يمكن للأجانب و/أو غير المقيمين الاكتتاب فيها تبلغ 20% من الحجم الجملي التقريبي للإصدارات نصف السنوية.

وبعد التراجع الحاد المسجل في سنة 2014، عرف التداين الخارجي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية تسارعا طفيفا لنسق ازدياده سنة 2015 حيث ارتفع بـ 5,6% وهو ما يعكس أهمية الموارد الخارجية المعبأة من قبل هذه العناصر الاقتصادية وخاصة تلك التي تحصلت عليها شركة تونس للطرق السيارة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

3-7-2 أهم مؤشرات التمويل

استعادت نسبة التداين الكلي قياسا بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية مسارها التصاعدي من جديد، حيث ازدادت بـ 6 نقاط مائوية في سنة 2015 لترتفع من 131,1% إلى 137,1%. ويعزى هذا التطور إلى

الزيادة المتزامنة لنسبتي التداين الداخلي والخارجي اللتان بلغتا 94,1% و 43% مقابل 91,8% و 39,3% على التوالي قبل سنة.

وارتفع التداين الخارجي قياسا بإجمالي الدخل الوطني المتاح بشكل ملحوظ (42,3% في سنة 2015 مقابل 38,5% في سنة 2014) وذلك نتيجة التأثير المتزامن لتسارع نسق نمو قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل وتباطؤ نسق ازدياد إجمالي الدخل الوطني المتاح. وللإشارة، فإن هذا المستوى ما يزال ضمن النسب المقبولة وهو ما يمكن الدولة من اللجوء، عند الاقتضاء، إلى التداين الخارجي لتمويل عجز الميزانية بعنوان سنة 2016.

(بالنسبة المئوية ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-17 : تطور أهم مؤشرات التمويل

2015	2014	2013	المسمى
137,1	131,1	128,5	التداين الكلي / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية
52,4	47,0	45,3	* الدولة
84,7	84,1	83,2	* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
94,1	91,8	90,7	التداين الداخلي / إجمالي الناتج المحلي
20,3	18,6	18,7	* الدولة
73,8	73,2	72,0	* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
43,0	39,3	37,8	التداين الخارجي / إجمالي الناتج المحلي
32,1	28,4	26,6	* الدولة
10,9	10,9	11,2	* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
21,6	20,3	20,6	التداين الداخلي للدولة / التداين الداخلي
78,4	79,7	79,4	التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية / التداين الداخلي
42,3	38,5	37,4	التداين الخارجي / إجمالي الدخل الوطني المتاح
85.243	80.816	75.152	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)
86.691	82.390	76.002	إجمالي الدخل الوطني المتاح بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)

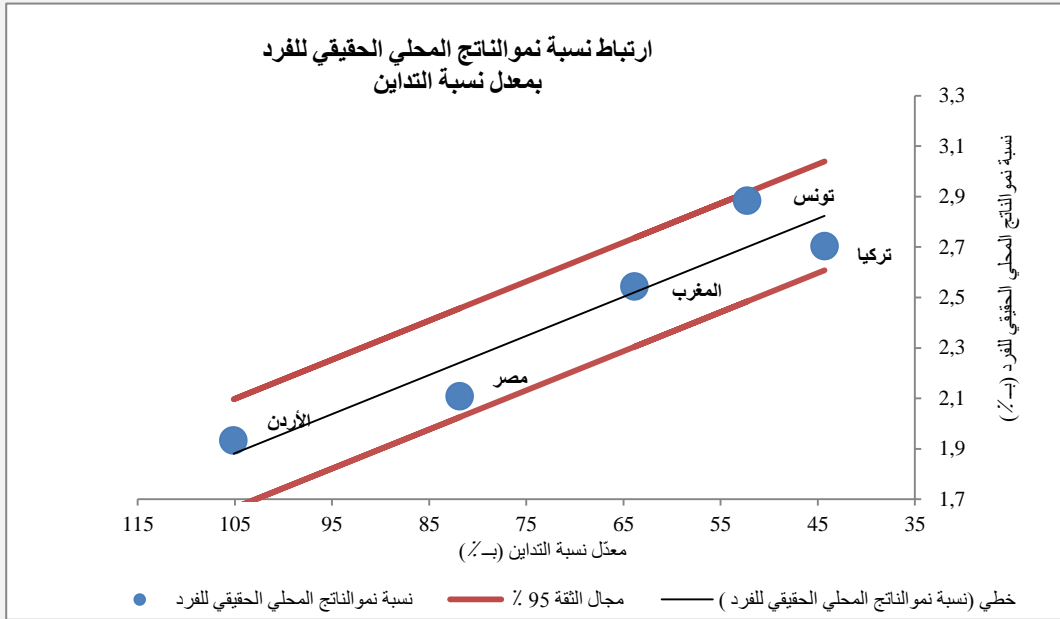
مؤطر عدد 2-2 : تأثير عتبة التددين العمومي على النمو الاقتصادي

سحاول من خلال هذا المؤطر التثبت بطريقة تجريبية من الدروس النظرية المستخلصة بشأن وجود ارتباط وثيق بين التددين العمومي والنمو الاقتصادي. ولهذا الغرض، سنشرع في مرحلة أولى في تحليل وصفي ثم نقوم في مرحلة ثانية بتقدير معطيات العينة الاختبارية ذات التأثير الثابت للبلدان الخمسة للعينة والمتمثلة في تونس والمغرب ومصر والأردن وتركيا.

ويتم قياس الدين العمومي الكلي من حيث الخام والنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي. ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي، يتركب الدين العمومي الكلي من الدين الداخلي الخارجي للحكومة المركزية والدين المضمون.

ويظهر تحليل الرسم البياني أدناه ما يلي :

- ✓ وجود ارتباط وثيق بين الدين العمومي والنمو الاقتصادي.
- ✓ وجود علاقة قوية خلال الفترة 2002-2014 بين معدلات نسب النمو والتددين لكل بلد وذلك بعد التعديل الخطي في مستوى ثقة قدره 95%.



ويظهر الرسم البياني أعلاه أن البلدان التي تفوق فيها نسبة التددين مستوى 80% مثل مصر والأردن قد سجلت نسب نمو تقل عن 2,5%. بيد أن المغرب وتونس قد قامتا بالجمع بين نسبة نمو متوسطة ومستوى تددين يقل عن 65%. أما تركيا التي بلغ فيها معدل نسبة التددين مستوى يقل عن 45%، فقد اتسمت بنسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد أقل أهمية ولا يتجاوز 3%. وعلاوة على ذلك ودون اعتبار التددين، تتدخل عوامل اقتصادية أخرى لتفسر النمو الاقتصادي وذلك وفقا للنموذج الاقتصادي القياسي التالي :

$$TCPIB_{it} = \alpha + \gamma_1 Dette_{it} \times dum_{<45} + \gamma_2 Dette_{it} \times dum_{45-70} + \gamma_3 Dette_{it} \times dum_{>70} + \phi X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

وتتمثل المتغيرات المعتمدة فيما يلي :

- ✓ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد لتمثيل النشاط الاقتصادي (tcplib/habitant).
- ✓ الدين العمومي الكلي المحتسب من حيث الإجمالي والنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي ($Dette_{it}$).
- ✓ $dum_{intervalle}$: وهي متغيرة صورية، تتخذ القيمة 1 عندما يتواجد الدين في المجال $0, I_t$ وعلى خلاف ذلك، يوافق المجال I_t ثلاث مستويات للتددين، يكون الأول $\geq 45\%$ والثاني ما بين 45% ، 70% [والثالث $\leq 70\%$.
- ✓ يجمع الناقل x متغيرات تحكم مثل نسبة التضخم والنفقات العمومية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- ✓ وتظهر النتائج أن للدين العمومي تأثير مزدوج على النمو الاقتصادي لبلدان العينة. وبالفعل، فإن الدين يبسر النمو قبل أن يعيق تطوره عندما يبلغ هذا الدين عتبة 70% من إجمالي الناتج المحلي. وقد نجم هذا الاستنتاج عن مفهوم متغيرة التددين ودلالته المتعارضة.

الباب الثالث : المدفوعات الخارجية

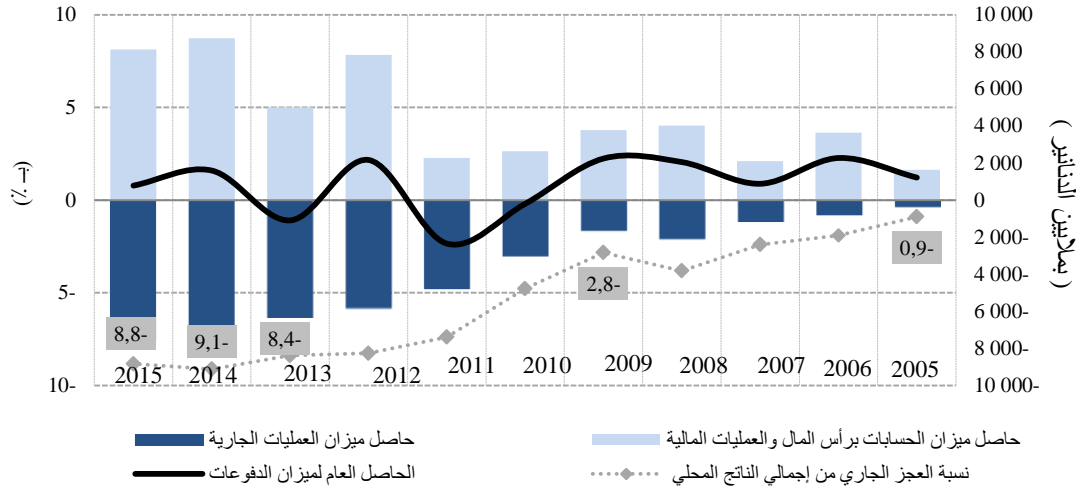
3-1 ميزان المدفوعات

مثل استكمال مسار الانتقال السياسي في موفى سنة 2014، والذي توج بانتخابات ديمقراطية، إطارا ملائما للانتقال نحو وضعية استقرار إثر التوترات العديدة التي جددت عقب الثورة. وفي هذا السياق، تمت برمجة التوقعات بدفع اقتصادي بالنسبة لسنة 2015 وذلك بالخصوص بفضل الانتعاشة المتدعمة لنشاط أهم القطاعات الاستراتيجية التصديرية على خلفية تحسن الرؤية في مجال استقطاب الاستثمارات. بيد أن تردّي الوضع الأمني على الصعيد الإقليمي وكذلك الوطني، تبعاً للهجمات الإرهابية المرتكبة خلال سنة 2015 قد تسبب مجدداً في تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد، مثلما يعكسه ضعف النمو (+0,8%) وتباطؤ وتيرة الإصلاحات الضرورية.

وفي ظل هذا السياق غير الملائم، واصل عجز الميزان الجاري الانزلاق ليمثل 8,8% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015، نتيجة تعرض عديد القطاعات للمخاطر الأمنية وذلك بالتزامن مع الصعوبات الهيكلية للتنمية. وقد تضرر على وجه الخصوص النشاط السياحي ونشاط النقل بشدة حيث تأثراً بتدري المناخ الأمني ليسجلا هبوطاً بـ 25,9% والذي خفت حدته رغم ذلك بفضل تدعم صادرات قطاع الصناعات الغذائية تبعاً لمحصول زيت الزيتون الاستثنائي. وفي جانب آخر، أضعف استمرار التوترات الاجتماعية خلال سنة 2015 بشكل ملحوظ حجم إنتاج الصناعات الاستخراجية التي تراجعت مبيعاتها بأكثر من 40%. أما بالنسبة للصناعات المعملية، فقد عانت بدورها من الأداء السيء الذي يعود لضعف الطلب الصادر عن البلدان الأوروبية الشريكة، بالتزامن مع الصعوبات التي تواجهها بعض الأنشطة منذ سنوات عديدة.

وعلى مستوى التمويل، بلغ صافي دخول رؤوس الأموال الخارجية مستوى ملحوظاً أي ما يزيد عن 8 مليارات دينار، تتكون أساساً من موارد خارجية معبأة في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل. وقد مكنت هذه الوضعية من تعزيز مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية الذي بلغ 14.102 مليون دينار أي ما يعادل 128 يوماً من التوريد في موفى سنة 2015 (مقابل 13.097 مليون دينار و112 يوماً في موفى سنة 2014) وهو ما يعكسه الحاصل الإيجابي للميزان العام للمدفوعات الذي بلغ 783 مليون دينار في سنة 2015.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور أهم حواصل المدفوعات الخارجية



(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 1-3 : أهم حواصل ميزان المدفوعات الخارجية

*2016	2015	2014	2013	2012	المسمى
7.205-	7.552-	7.369-	6.302-	5.812-	المدفوعات الجارية
7,9	8,8-	9,1-	8,4-	8,3-	العجز الجاري إجمالي الناتج المحلي (ب٪)
9.538-	9.867-	11.324-	9.635-	9.535-	السلع (بدون تكاليف الشحن)
2.333-	594	2.448	2.634	3.053	الخدمات
	1.721	1.507	699	670	مداخل العوامل والتحويلات الجارية
7.773	8.132	8.739	5.002	7.829	العمليات برأس المال والعمليات المالية
176	441	510	187	701	العمليات برأس المال
1.828	2.194	1.862	1.850	2.404	الاستثمارات الأجنبية
5.769	5.497	6.367	2.965	4.724	الاستثمارات الأخرى
	203	225	205	151	عمليات التعديل (صافي الدفوعات)
568	783	1.595	1.095-	2.168	الحاصل العام لميزان المدفوعات
-	14.102	13.097	11.603	12.576	صافي الموجودات من العملة الأجنبية
-	128	112	106	119	بحساب أيام التوريد

* المصدر : الميزان الاقتصادي لسنة 2016 والبنك المركزي التونسي.

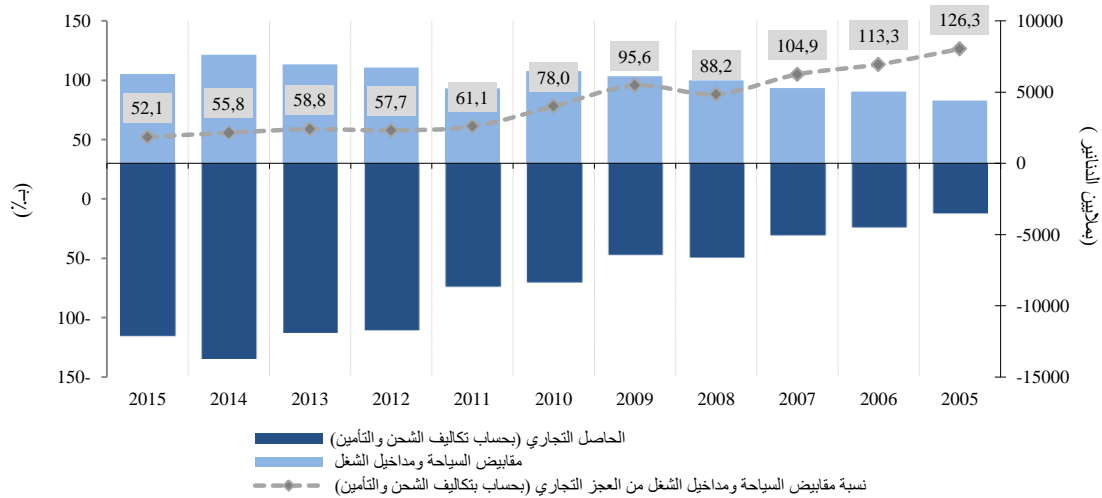
أما بالنسبة لآفاق القطاع الخارجي لكامل سنة 2016، فإن التوقعات تشير إلى عجز جاري سيبلغ 7,2 مليارات دينار، أي 7,9٪ من إجمالي الناتج المحلي حيث سيسجل على هذا الأساس تحسنا بالمقارنة مع سنة 2015 نتيجة انتعاشة صادرات السلع والخدمات بنسق أعلى من الواردات (+3,2٪ و+1,7٪ مقابل -6,5٪ و-4,4٪ على التوالي في سنة 2015). ومن جانبه، سيواصل فائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات

الجارية الارتفاع خلال سنة 2016 تبعا لنمو مداخيل الشغل بنسق متدعم. وبخصوص صافي دخول رؤوس الأموال، فسيحافظ على مستوى ملحوظ حيث سيبلغ 7,8 مليارات دينار نتيجة تدعيم السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل التي سيتجاوز مستواها المتوقع 7 مليارات دينار. ونتيجة لهذه التطورات، من المنتظر أن يبلغ صافي الموجودات من العملة الأجنبية حوالي 4 أشهر من التوريد.

1-1-3 الميزان الجاري

أسفر ميزان المدفوعات الجارية خلال سنة 2015 عن عجز بلغ 7.552 مليون دينار أي ما يمثل 8,8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بـ 7.369 مليون دينار و 9,1% من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق. وفي الواقع، فإن تخفيف العجز التجاري (بدون احتساب تكاليف الشحن) بقرابة 1,5 مليار دينار ليراجع إلى 9.867 مليون دينار، قد اقترن بانخفاض أكثر حدة للفائض التقليدي لميزان الخدمات (-1.854 مليون دينار) الذي تقلص إلى مستوى 594 مليون دينار في سنة 2015. أما بالنسبة لفائض ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية، فقد عرف ارتفاعا (+214 مليون دينار) ليبلغ 1.721 مليون دينار في سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن العجز الجاري قد بلغ مستويات مفرطة خلال الخماسية الأخيرة (2011-2015)، أي بمعدل قدره 8,4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3,1% خلال الفترة 2006-2010. ويعزى هذا الانزلاق إلى التدهور الشديد للميزان التجاري (بحساب تكاليف الشحن والتأمين)، حيث تفاقم عجزه بما يزيد عن 45% ما بين سنتي 2010 و 2015. وعلاوة على ذلك، لم يمكن فائض ميزان الخدمات الذي تراجع بشكل ملحوظ خلال الخماسية الأخيرة، من تغطية سوى 23,6% في المعدل من العجز التجاري خلال الفترة المعنية. أما بالنسبة لميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية، فقد تدعم فائضه بوضوح خلال السنتين الأخيرتين تبعا بالأساس لانخفاض التحويلات بعنوان مداخيل الاستثمارات الأجنبية والتي تأثرت بشدة بتراجع أسعار المحروقات.

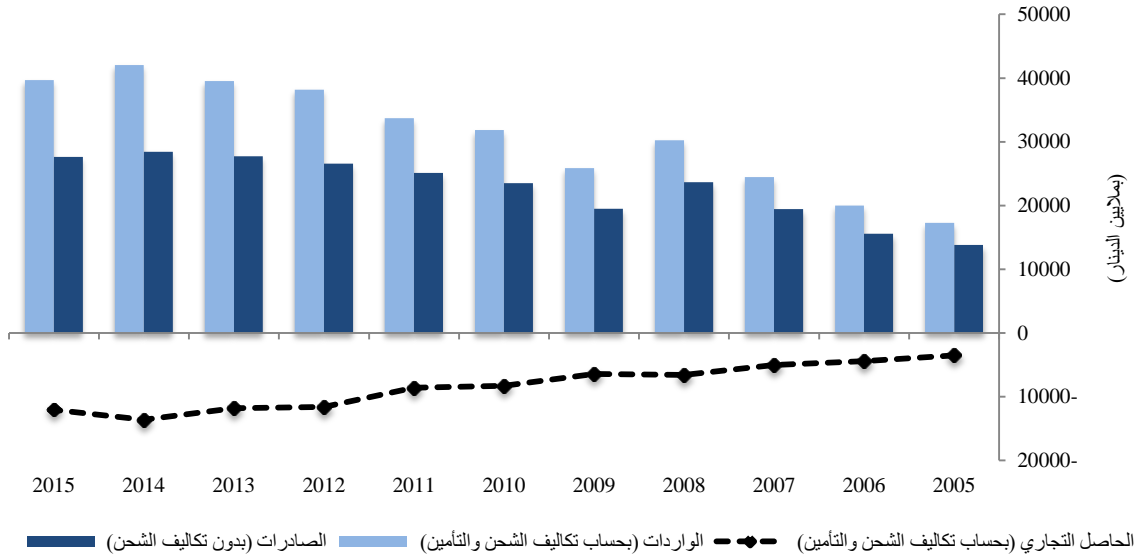
رسم بياني عدد 2-3 : تطور نسبة تغطية العجز التجاري (بحساب تكاليف الشحن والتأمين) بالمقاييس السياحية وتحويلات التونسيين العاملين بالخارج



1-1-1-3 الميزان التجاري

بعد أن بلغ مستوى قياسيا في سنة 2014 قدره 13,6 مليار دينار، تقلص العجز التجاري (بحساب تكاليف الشحن والتأمين) بقرابة 1,6 مليار دينار أو 11,6% في سنة 2015 ليتراجع إلى مستوى 12.048 مليون دينار، نتيجة انخفاض الواردات بنسق أسرع من الصادرات أي -5,7% و-2,8% على التوالي. وفي جانب مواز، تحسنت نسبة التغطية بنقطتين مائويتين لتبلغ 69,6%.

رسم بياني عدد 3-3 : تطور المبادلات التجارية (2015-2005)



(بملايين الديناريين ما عدا إشارة مغايرة)

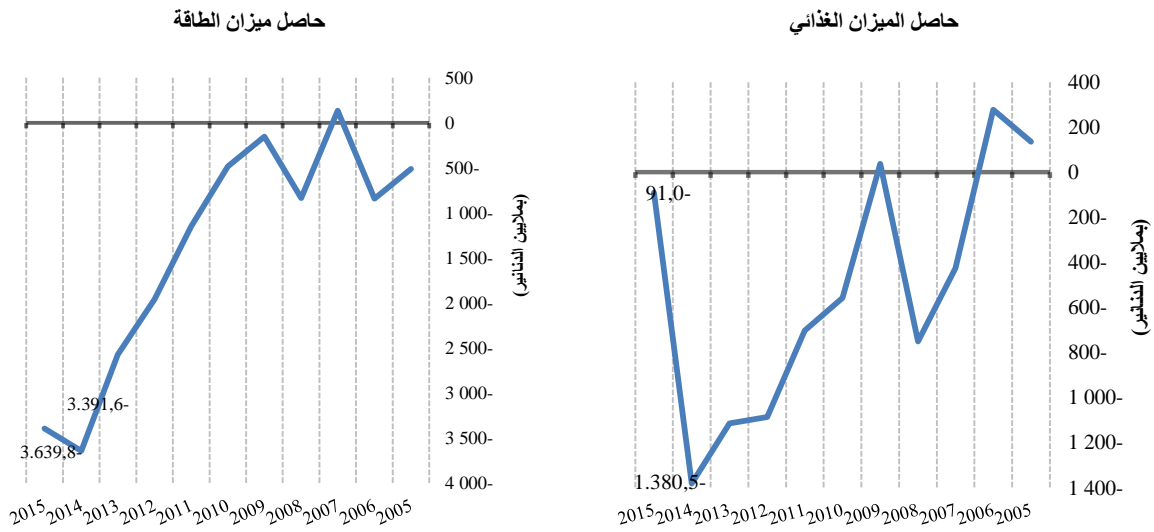
جدول عدد 2-3 : أهم مؤشرات التجارة الخارجية

المسمى	2015	2014	2013	2012	2011
الصادرات (بدون تكاليف الشحن)	27.607,2	28.406,7	27.701,2	26.547,7	25.091,9
التغيرات بـ %	2,8-	2,5	4,3	5,8	6,7
الواردات (تكلفة وتأمين وشحن)	39.654,8	42.042,6	39.509,4	38.178,0	33.695,4
التغيرات بـ %	5,7-	6,4	3,5	13,3	5,9
العجز التجاري (بحساب الشحن والتأمين)	12.047,6	13.635,9	11.808,2	11.630,3	8.603,5
بـ% من إجمالي الناتج المحلي	14,1	16,9	15,7	16,5	13,3
* نسبة التغطية (بـ%)	69,6	67,6	70,1	69,5	74,5
* نسبة الانفتاح (بـ%)	78,7	87,2	89,4	92,0	91,0
* نسبة جهود التصدير (بـ%)	32,3	35,1	36,9	37,7	38,9
* نسبة التغطية (بـ%)	46,4	52,0	52,6	54,3	52,2
* نسبة النفاذ (بـ%)	40,7	44,5	45,4	46,6	46,1

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

ويعود تحسن الميزان التجاري بالأساس إلى التخفيف الملحوظ لعجز الميزان الغذائي ليتراجع من 1.381- مليون دينار إلى -91 مليون دينار بين سنة وأخرى، حيث استفاد من الدعم الملحوظ لصادرات زيت الزيتون. وفي جانب آخر، لم يؤدي هبوط أسعار المحروقات في السوق الدولية سوى لتخفيف طفيف في عجز ميزان الطاقة (-6,8%) الذي ما يزال مستواه مرتفعاً، أي 3,4 مليارات دينار. وتجدر الإشارة إلى أن معدل العجز السنوي قد وصل خلال الخماسية الأخيرة إلى مستويات مفرطة لبلغ 2.541 مليون دينار (مقابل معدل قدره 435 مليون دينار فقط خلال الخماسية الممتدة بين سنتي 2006 و2010).

رسم بياني عدد 3-4 : تطور حواصل الميزان الغذائي وميزان الطاقة



وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للصادرات في سنة 2015، فإنه يظهر تراجعاً لصادرات قطاعات الصناعات الاستخراجية (-2,42%) والصناعات المعملية (-1,2%)، فيما عرفت مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية نمواً استثنائياً.

وبخصوص قطاع الطاقة، فإن تراجع الصادرات (-9,46%) يعود إلى الأثر المتزامن لهبوط الأسعار الدولية للمحروقات¹ واستمرار تقلص الإنتاج الوطني من مواد الطاقة بما يزيد عن 6% قياساً بسنة 2014 (-8,33% بالمقارنة مع سنة 2010)² والذي أدى إلى انخفاض حجم الصادرات. وقد شمل هذا التقلص بالأساس مبيعات النفط الخام (-49% في القيمة و-18,7% في الحجم).

¹ بلغ معدل انخفاض سعر برميل برنت بحساب الدولار الأمريكي في سنة 2015 مستوى 47%.
² وفقاً لمعطيات سنة 2015 المقدمة من قبل مرصد الطاقة.

ومن جانبها، تراجعت مبيعات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته بـ 31,4٪ بالمقارنة مع سنة 2014 نتيجة تواصل التوترات الاجتماعية في الحوض المنجمي والتي مازالت تؤثر سلبا على فروع الإنتاج والتوزيع لهذا القطاع. وحسب المنتوجات، شمل التراجع بالخصوص ثاني فسفاط الأمونيا (-46,7٪) والفسفاط الثلاثي الرفيع (-33,7٪) والحامض الفسفوري (-27٪). وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضائعة المتعلقة بالنشاط التصديري لهذا القطاع لسنة 2015 تقدر بـ 1,7 مليار دينار¹.

أما بالنسبة لانخفاض صادرات قطاعات الصناعات المعملية (-1,2٪ مقابل +8,7٪ في سنة 2014) فقد شمل بالأساس قطاع النسيج والملابس والجلود الذي عرف أداء سيئا في سنة 2015، كما يظهر من خلال تراجع مبيعاته بـ 7,1٪ (مقابل +3,8٪ قبل سنة) تبعا بالخصوص للصعوبات الهيكلية التي يواجهها هذا القطاع منذ عدة سنوات، الأمر الذي أدى إلى فقدان حصة من السوق في أوروبا. كما أن مبيعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي تمثل القطاع المصدر الأول بحصة قدرها 41,5٪ من الصادرات الجميلية، قد تراجعت بـ 1,1٪ (مقابل +11,7٪ في سنة 2014) نتيجة بالأساس لتقلص مبيعات القطاع الفرعي لمعدات النقل (-10,2٪). وفي المقابل، سجل قطاع الصناعات المعملية الأخرى تسارعا لصادراته (+12,3٪ مقابل +8,5٪) والذي يعود إلى ارتفاع الطلب الأجنبي الموجه نحو هذا القطاع، على غرار مواد البناء والتشييد وكذلك المنتوجات الصحية وذلك على الرغم من تقلص المبيعات الموجهة نحو ليبيا (-8,3٪).

ومن ناحية أخرى، عرفت صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية نموا هاما (+74,5٪) وذلك نتيجة تدعيم مبيعات زيت الزيتون التي بلغت مستوى قياسيا يناهز 1,9 مليار دينار في سنة 2015 (مقابل 490 مليون دينار في سنة 2014) حيث استفادت من محصول الزيت الاستثنائي خلال موسم 2014-2015 والذي بلغ 340 ألف طن² ومن الصعوبات على مستوى الإنتاج في البلدان المنافسة. كما سجلت منتوجات أخرى تابعة لهذا القطاع ارتفاعا لمبيعاتها، على غرار التمور (+14,6٪) ومنتوجات الصيد البحري (+9٪).

¹ وهو ما يمثل تقييم الفارق بين الكميات المصدرة في سنة 2015 وتلك المتعلقة بسنة 2010 بحساب أسعار سنة 2015.
² وفقا للمرصد الوطني للفلاحة.

مؤطر عدد 3-1 : صادرات الصناعات المعملية التونسية : التحديات والآفاق

أظهر القطاع الصناعي التونسي، الذي مثل على مدى عقود المحرك الرئيسي للنشاط التصديري للبلاد، بوادر فتور خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى نشاط الإنتاج أو التصدير. ويحجب هذا الأداء السيء، الذي تضخم بفعل الطرف الاقتصادي الوطني والدولي الصعب (توترات سياسية واجتماعية وأمنية وكذلك تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الشريكة الواقعة في منطقة الأورو)، صعوبات هيكلية أعمق والتي يتعين التمعن فيها.

وبالفعل، أصبحت الاستراتيجية المعتمدة منذ أوائل السبعينات بالنسبة للقطاعات الثلاثة الرئيسية للصناعات المعملية التصديرية غير ملائمة للسباق الحالي وذلك بالخصوص جراء ضعف نسبة اندماج مختلف فروعها. وقد كانت الخيارات الكامنة وراء إحداث هذه الصناعات موجهة أساسا لإنجاز أعمال مناولة (تجميع، تحويل) لحساب شركات دولية. وبلغت هذه الخيارات في الوقت الحاضر أقصى حدودها مع اشتداد المنافسة الدولية والتقدم التكنولوجي الذي أضفى صيغة آلية على العديد من الأعمال. ووضع ازدياد المنافسة والمستوى الضعيف للاندماج الصناعي بعض القطاعات الصناعية التونسية في صعوبات جمّة (على غرار تداعيات انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة على قطاع النسيج والملابس والجلود)، زادت حداثتها خلال السنوات الأخيرة بفعل تدهور مناخ الأعمال الوطني.

بيد أن التوقع الاستراتيجي الجديد للقطاعات المذكورة المقترن باستغلال أفضل للمزايا النسبية لدينا وبتطهير مناخ الأعمال قد مثلت عددا من العوامل التي من شأنها تأمين انطلاقة جديدة للصادرات. ويمكن تقديم المقترحات الرئيسية وفقا لخصائص كل واحد من هذه القطاعات الصناعية كما يلي :

• بالنسبة للنسيج والملابس والجلود : يواجه هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الرئيسي لتشغيل اليد العاملة (حوالي 180 ألف موطن شغل) صعوبات عديدة أضرت بأداء نشاطه ومنها التوترات الاجتماعية المتعددة التي جرت عقب الثورة (إضرابات متكررة، تراجع الإنتاجية...). ويهدف استعادة قدرته التنافسية والصمود أمام المنافسة، لاسيما من قبل بلدان جنوب شرق آسيا، يجب القيام بجملة من الإصلاحات الهيكلية وذلك على المستويات التالية :

- ✓ تعزيز جهود الترويج للقطاع على الصعيد الدولي من خلال تسليط الضوء على الميزات التونسية في هذا المجال والخبرة المكتسبة على مدى عقود.
- ✓ البحث عن فرص أخرى واستكشاف أسواق جديدة واعدة عن طريق إبرام اتفاقيات أخرى للتبادل الحر (الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر...) وعدم الاقتصار على الأسواق التقليدية وخاصة الأوروبية.
- ✓ إعادة تأهيل برامج التكوين المهني لتتوافق مع متطلبات الأسواق الجديدة قصد تلبية الاحتياجات من اليد العاملة المؤهلة والمختصة ومن التأطير الملائم وذلك استنادا للمعايير الدولية في هذا المجال.
- ✓ تحسين الإنتاجية وذلك عن طريق تشجيع المواد البشرية العاملة في هذا الميدان من خلال وضع برنامج حوافز من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية.
- ✓ تسهيل الحصول على تمويل بهدف تطوير الطاقات الإنتاجية للقطاع والامتثال للمعايير الدولية المستوجبة.

• بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية : عرف هذا القطاع التصديري الأول للبلاد (بمعدل يقارب 40٪ من الصادرات الجمالية خلال الخماسية 2011-2015 ومساهمة تفوق 5٪ في إجمالي الناتج المحلي) بعض الصعوبات خلال الفترة 2012-2015 جراء انخفاض الطلب المتأتي من الاتحاد الأوروبي الذي تضرر من تأثيرات أزمة الدين السيادي. ويمثل هذا القطاع الواعد الذي تتوفر لديه إمكانيات هامة، آفاقا فعليا للصادرات والتشغيل لكنها تظل متوقفة على تحقيق الشروط التالية :

- ✓ الارتقاء بالجودة في جميع أشكالها : المصادقة على المنتجات وفقا لاحتياجات الأسواق والحرفاء وإحداث منتجات ذات قيمة مضافة عالية وتحقيق توازن بين الأنشطة التقليدية والأنشطة الصاعدة.
- ✓ التوسيع في تشكيلة المنتجات وفقا لاحتياجات السوق مع ضمان التحكم في التصميم والابتكار.
- ✓ التحسين بشكل مستمر في القدرة التنافسية للمنتجات من خلال العمل على الترفيع في الأداء الصناعي.
- ✓ التحسين في جودة الموارد البشرية من خلال تكييف المؤهلات التي تستجيب للمتطلبات الخصوصية للقطاع (تكوين فني وتكوين لغوي...)

بالنسبة لقطاع الصناعات المعملية الأخرى : وهو يغطي بقية الأنشطة الصناعية التي تنسم بتنوعها وبنسبة نمو سنوية هامة وبقيمة مضافة عالية، على غرار صناعة البلاستيك وصناعة مواد البناء والخزف والبلور. وينعكس تطور هذا القطاع من خلال الارتفاع المتواصل لنسب ازدياد صادراته وذلك على الرغم من التراجع الملحوظ لمبيعاته نحو ليبيا منذ سنة 2011. وتجدر الإشارة، علاوة على ذلك، إلى تنوع مستوى الأداء والقدرة التنافسية لهذا القطاع الواعد، وفقا لفروع النشاط والتحكم في التكنولوجيات.

(يتبع)

يتبع مؤطر عدد 1-3 :

ويعتمد تحسين صادرات هذا القطاع على تعافي الوضع في ليبيا، لكنه يستوجب أيضا إرساء بعض الإجراءات :
 ✓ التوجه نحو إنتاج أجزاء تقنية والمباني المستدامة أو المباني الخضراء (وهي أساليب جديدة للبناء تركز على استخدام مواد قابلة لإعادة التصنيع وإدماج مصادر الطاقة المتجددة في تصميم المباني والتقليص من الآثار السلبية).
 وتطوير مواد ذات "مصادر عضوية"، متأنية من الكتلة الإحيائية ذات مصدر نباتي أو حيواني والتي لها استعمالات متعددة في مجال البناء والتشديد.
 ✓ تطوير البحوث التطبيقية (المصنعون والمؤسسات والجامعات) لتوجيه القطاع نحو الابتكار والقدرة التنافسية على الصعيد العالمي.

وعلى مستوى الواردات، عرفت جميع مجموعات المواد تراجعاً باستثناء المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

وسجلت، على وجه الخصوص، مواد الطاقة انخفاضاً بـ 27,1٪، شمل خاصة النفط الخام (-56,9٪) نتيجة هبوط أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية وتقلص الكميات الموردة (-32,9٪). ومن جانبها، انخفضت مشتريات المواد المكررة بـ 6,3٪ فيما ارتفعت الكميات الموردة (+17٪) المخصصة لتعويض تقلص الإنتاج المحلي من هذه المواد. أما بالنسبة لمشتريات الغاز الطبيعي، فقد اتبعت نفس المسار لتتراجع بـ 40,4٪ تبعا للتأثيرات المترامنة لانخفاض أسعار الغاز الجزائري (-27٪)¹ وتقلص الكميات الموردة بـ 17,1٪ في سنة 2015.

وبخصوص واردات مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة، فقد عرفت تراجعاً (-4,2٪ و-3,4٪ على التوالي مقابل +10٪ و+6,6٪ في سنة 2014) حيث تعكس هذه الوضعية تباطؤ النشاط الاقتصادي وكذلك فتور نسق الاستثمارات.

وفيما يتعلق بواردات المواد الغذائية، فقد سجلت زيادة (+9٪ مقابل -3,3٪ في سنة 2014) لتتجاوز 3,7 مليارات دينار، تبعا بالأساس لارتفاع مشتريات مواد الحبوب (قمح وشعير) بـ 24,6٪ لتبلغ 1.416 مليون دينار، أي حوالي 40٪ من مجموع واردات المواد الغذائية. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مشتريات مواد الحبوب يعزى إلى ازدياد الكميات الموردة (+19,5٪) نتيجة تراجع محصول الحبوب بـ 44٪ خلال موسم 2014-2015.

وعلى خلاف ذلك، عرفت مشتريات المواد الاستهلاكية التي تمثل ما يزيد عن ربع الواردات تباطؤاً (+1٪ مقابل +5٪ في سنة 2014) نتيجة تراجع الواردات من الملابس والأقمشة (-4,1٪) مقابل زيادة مشتريات السيارات الخاصة (+13,2٪) وكذلك الأدوية (+1,3٪).

¹ انخفاض سعر الغاز الجزائري بالدينار التونسي في سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014، وفقا لمعطيات مرصد الطاقة.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-3 : تطور المبادلات التجارية حسب النظام

التغيرات بـ %		2015	2014	2013	2012	2011	المسمى
2015 2014	2014 2013						
2,8-	2,5	27.607,2	28.406,7	27.701,2	26.547,7	25.091,9	الصادرات (بدون تكاليف الشحن)
8,5-	7,0-	8.773,1	9.586,8	10.311,6	10.200,3	8.681,9	النظام العام
0,1	8,2	18.834,1	18.819,9	17.389,6	16.347,4	16.410,0	النظام الموجه كلياً للتصدير
5,7-	6,4	39.654,8	42.042,6	39.509,4	38.178,0	33.695,4	الواردات (بحساب الشحن والتأمين)
7,3-	6,6	27.839,4	30.029,0	28.174,9	27.433,6	22.751,9	النظام العام
1,6-	6,0	11.815,4	12.013,6	11.334,5	10.744,4	10.943,5	النظام الموجه كلياً للتصدير
1.588,3	1.827,7-	12.047,6-	13.635,9-	11.808,2-	11.630,3-	8.603,5-	الحاصل التجاري (بحساب الشحن والتأمين)*
1.375,9	2.578,9-	19.066,3-	20.442,2-	17.863,3-	17.233,3-	14.070,0-	النظام العام*
212,4	751,2	7.018,7	6.806,3	6.055,1	5.603,0	5.466,5	النظام الموجه كلياً للتصدير*

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

* التغيرات بملايين الدنانير.

ويظهر تحليل المبادلات التجارية حسب الأنظمة تقلصاً للعجز التجاري في إطار النظام العام بـ 1.376 مليون دينار أو بـ 6,7% ليبلغ 19.066 مليون دينار. وتراجعت الصادرات والواردات في إطار هذا النظام بـ 8,5% و 7,3% على التوالي (مقابل -7% و +6,6% في العام السابق). وشمل انخفاض الصادرات بالأساس قطاعات الصناعات الاستخراجية، فيما عرفت مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية في إطار هذا النظام نمواً هاماً (+80,1%).

وعلى مستوى النظام الموجه كلياً للتصدير، تدعم الفائض التجاري بـ 212 مليون دينار ليلعب ما يزيد عن 7 مليارات دينار. وعرفت الصادرات شبه استقرار (+0,1%) نتيجة انخفاض مبيعات قطاع النسيج والملابس والجلود في إطار هذا النظام (-7,5%) والذي تم تعويضه من خلال ازدياد صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (+47,6%). أما بالنسبة للواردات، فقد تراجعت بـ 1,6%.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 4-3 : تطور المبادلات التجارية خلال سنة 2015

المجموع	صناعات أخرى مختلفة	صناعات ميكانيكية وكهربائية	نسيج وملابس وجلود	مناجم وفسفاط ومشتقاته	طاقة وزيوت تشحيم	فلاحة وصناعات غذائية	القطاع
27.607,2	3.048,4	11.450,7	6.002,5	1.110,4	1.986,3	4.008,9	الصادرات بالأسعار الجارية
2,8-	12,3	1,1-	7,1-	31,4-	46,9-	74,5	التغيرات بـ % ¹
2,8-	15,3	2,7-	7,3-	43,3-	26,0-	53,2	التغيرات بـ % ²
39.654,8	7.342,5	17.046,5	4.632,0	679,6	5.377,9	4.576,3	الواردات بالأسعار الجارية
5,7-	0,0	1,4-	3,9-	27,1-	27,1-	6,9	التغيرات بـ % ¹
1,7-	1,6	3,6-	2,5-	24,9-	1,4-	6,0	التغيرات بـ % ²
12.047,6-	4.294,1-	5.595,8-	1.370,5	430,8	3.391,6-	567,4-	الحاصل التجاري بالأسعار الجارية

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

¹ التغيرات بالأسعار الجارية

² التغيرات بالأسعار القارة المحتسبة وفقاً لمؤشرات الأسعار للسنة الأساس 2010.

وبحساب الأسعار القارة، سجلت المبادلات التجارية خلال سنة 2015 انخفاضا بالنسبة للصادرات (-2,8%) والواردات (-1,7%). ومن ناحية أخرى، مكن تراجع الأسعار عند التوريد (-4,1%) واستقرارها عند التصدير من تحسين نسبة أسعار المبادلات بـ 4,1% بالمقارنة مع سنة 2014. وقد شمل هذا التحسن بالأساس قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته (+24,8%) وكذلك قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (+13%)، فيما تراجعت نسبة أسعار المبادلات لقطاع الطاقة بـ 2,9%.

جدول عدد 3-5 : تطور مؤشري أسعار الصادرات والواردات حسب القطاع

المجموع	صناعات أخرى مختلفة	صناعات ميكانيكية وكهربائية	نسج وملابس وجلود	مناجم وفسفاط ومشتقاته	طاقة وزيوت تشحيم	فلاحة وصناعات غذائية	القطاع
							مؤشر الأسعار
							مؤشر الأسعار عند التصدير*
127,9	124,4	129,3	117,3	115,9	154,4	131,8	2014
127,9	121,1	131,4	117,5	140,4	110,8	150,1	2015
0,0	2,6-	1,7	0,2	21,1	28,2-	13,9	التطور بـ٪ (14/15)
							مؤشر الأسعار عند التوريد*
124,4	121,9	115,3	122,7	139,5	154,1	125,7	2014
119,3	120,1	118,0	121,0	135,3	113,8	126,7	2015
4,1-	1,5-	2,3	1,4-	3,0-	26,1-	0,8	التطور بـ٪ (14/15)
							نسب أسعار المبادلات*
102,9	102,0	112,1	95,6	83,1	100,2	104,8	2014
107,2	100,9	111,4	97,2	103,8	97,3	118,5	2015
4,1	1,1-	0,6-	1,6	24,8	2,9-	13,0	التطور بـ٪ (14/15)

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

* تحتسب مؤشرات الأسعار وفقا للسنة الأساس 2010.

وعلى صعيد آخر، تعرض تطور المبادلات التجارية في سنة 2015 لتأثير عديد العوامل المتعلقة بالحجم والسعر والصرف.

وبالفعل، كان لتقلبات سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية للفوترة تأثير صرف صاف سالب على الميزان التجاري يقدر بـ 1.569 مليون دينار، أي حوالي 13% من العجز التجاري الجملي. وقد تعرضت المبادلات التجارية لهذا التأثير بالأساس على مستوى الواردات التي تضخمت قيمتها بمبلغ قدره 1,5 مليار دينار، منها 715 مليون دينار تتعلق بقطاع الطاقة. وانحصر التأثير السالب على الصادرات في مستوى 70 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالتأثير الصافي للحجم، فقد تم تقييمه بالحساب النقدي في مستوى -111 مليون دينار، حيث نتج ذلك عن انخفاض الصادرات من حيث الحجم بـ 817 مليون دينار تبعاً لهبوط الكميات المصدرّة من الصناعات الاستخراجية (-1.675 مليون دينار) والذي تم تعويضه في جزء كبير منه بتأثير الحجم الناجم عن ازدياد مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (+1.222 مليون دينار). بيد أن الواردات قد تراجعت من حيث الحجم بـ 705 ملايين دينار نتيجة لتقلص الطلب على بعض المنتجات المتعلقة بقطاع الصناعات المعملية (-632 مليون دينار)، فيما سجلت واردات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية زيادة في الحجم تقدر بالحساب النقدي بـ 259 مليون دينار.

وفي المقابل، كان التأثير الصافي للسعر موجبا للميزان التجاري في سنة 2015 بقيمة قدرها 3.268 مليون دينار، يتعلق نصفها تقريباً بقطاع الطاقة و940 مليون دينار تعزى إلى قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

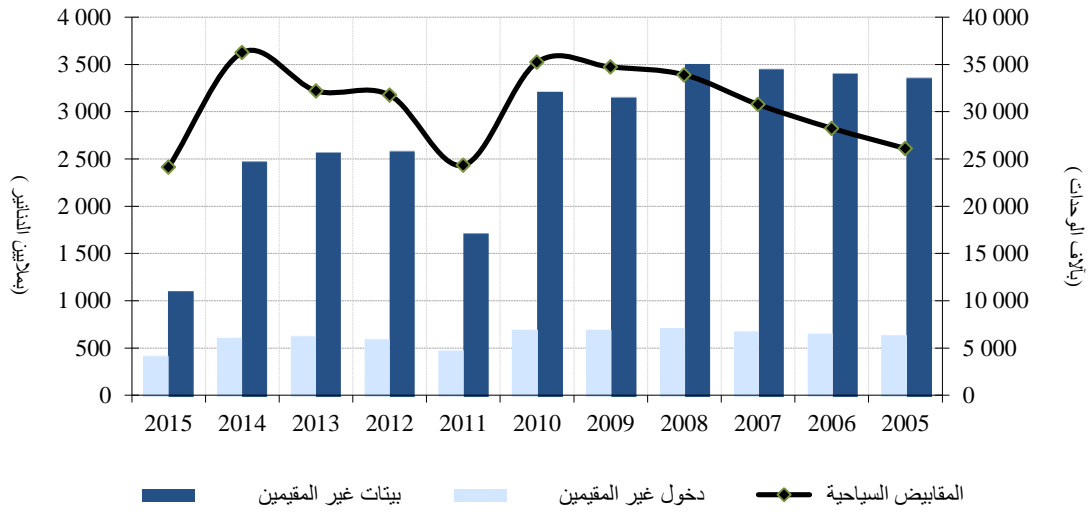
2-1-1-3 ميزان الخدمات

انخفض الفائض التقليدي لميزان الخدمات بشكل ملحوظ في سنة 2015 ليتراجع إلى مستوى 594 مليون دينار مقابل 2.448 مليون دينار في العام السابق. ويعود هذا التطور إلى تفاقم عجز ميزان النقل والتراجع الحاد لفائض كل من ميزان الأسفار وميزان الخدمات الأخرى.

وفيما يتعلق بميزان الأسفار، تقلص فائضه بما يزيد عن النصف ليتراجع إلى مستوى 1.345 مليون دينار في سنة 2015. وبالفعل، انخفضت المقابيض بهذا العنوان بـ 32,4٪ تبعاً لتراجع المداخيل التي درّها النشاط السياحي، فيما ارتفعت النفقات بعنوان الأسفار بـ 18٪ في سنة 2015.

وبعد تسجيل انتعاشة بدأت منذ سنة 2012، تراجع النشاط السياحي مجدداً حيث تأثر بشكل ملحوظ بتدهور الوضع الأمني في سنة 2015، تبعاً للهجمات الإرهابية الثلاث التي ضربت هذا القطاع بحدّة. وبالفعل، عرفت الدفوعات التي درّها هذا القطاع انخفاضاً بـ 33,4٪ بالمقارنة مع مستواها في سنة 2014 لتتراجع إلى 2.415 مليون دينار حيث سجلت على هذا الأساس أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. وبدون اعتبار تأثير الصرف، تكون هذه الدفوعات قد تراجعت بـ 34,2٪. وفي جانب مواز، عرفت أهم المؤشرات الحقيقية لهذا القطاع نفس المسار، بما أن وفود غير المقيمين قد عرفت انخفاضاً بـ 30,8٪ لتتراجع إلى 4,2 ملايين زائر فقط مقابل 6,1 ملايين في سنة 2014 وحوالي 7 ملايين زائر في سنة 2010. وتقلصت بيتات غير المقيمين التي تتعلق أساساً بالحرفاء الأوروبيين (9,74٪ من المجموع في سنة 2015) بنسق أكثر وضوحاً (-9,54٪) لتؤثر بالتالي على مدة الإقامة التي تراجعت إلى 2,7 يوماً في سنة 2015 مقابل 4,7 أيام في سنة 2010.

رسم بياني عدد 3-5 : تطور أهم مؤشرات السياحة



وفي هذا السياق، كانت السوق الأوروبية الأكثر تضررا من تدهور الوضع الأمني، حيث تراجعت الوفود والبيئات المتعلقة بها بـ 53,6% و 61,4% على التوالي. وبالفعل، حذرت سلطات بعض البلدان الغربية مواطنيها من التحول نحو الوجهة التونسية وحتى منعهم من ذلك وقام العديد من منظمي الرحلات السياحية بشكل صريح بتعليق تسويق المنتجات السياحية التونسية وكذلك توقف الرحلات البحرية في الموانئ الرئيسية للبلاد التونسية.

وصمدت السوق المغربية، التي تبدو أقل تأثرا بالمناخ الأمني، بشكل أفضل أمام هذه الوضعية (+2,5% بالنسبة للبيئات و-10,9% للوفود) وذلك بالخصوص بفضل السوق الجزائرية التي عرفت نسبيا أداء جيدا كما يعكسه ارتفاع الوفود والبيئات بـ 15,3% و 29% على التوالي وهو ما مكن من الحد من مدى فتور النشاط السياحي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تم التوقيع على اتفاقية تعاون سياحي في سنة 2015 بين تونس والجزائر، تشمل عديد الميادين ومنها بالأساس التطوير والاستثمار والتسويق في مجال المنتج السياحي التونسي وذلك من خلال وضع استراتيجية فعالة ومتماسكة تهدف لترسيخ وفاء الحرفاء الجزائريين وتعزيز تدفقات العملات الأجنبية.

أما بالنسبة للتواجد الليبي في تونس، فقد عرف تراجعا ملحوظا في سنة 2015 (-30,9% بالنسبة للوفود و-23,9% للبيئات). وتعود هذه الوضعية إلى تدهور المناخ الأمني في ليبيا وغلغلق نقاط المرور الحدودية في عديد المناسبات (رأس جدير والذهبية). كما تقلص تدفق الليبيين الذين أقاموا بتونس خلال السنوات ما بعد الثورة بشكل ملحوظ في سنة 2015.

وبهدف تصحيح هذا الوضع وتدعيم النشاط السياحي التونسي، تم اعتماد استراتيجية للنهوض بهذا القطاع من خلال التوجه نحو أسواق أخرى والمتمثلة في السوق الجزائرية وبلدان أوروبا الشرقية (روسيا...) وبعض البلدان الآسيوية (الصين، اليابان...). وفي هذا الإطار، عرف تواجد الديوان الوطني التونسي للسياحة مزيدا من التدعم على مستوى البلدان التي تمثل أسواقا محتملة وذلك بهدف الحد من التبعية تجاه الأسواق التقليدية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم إدراج اعتمادات ضمن ميزانية سنة 2016 قصد تمويل حملات الترويج السياحي للوجهة التونسية. وفي جانب مواز، تم تعزيز المنظومة الأمنية على مستوى المواقع السياحية بهدف طمأنة الزوار.

أما بالنسبة للمقاييس بعنوان العلاج الطبي، فقد انخفضت بدورها بـ 16,9٪ لتراجع إلى مستوى 179 مليون دينار وذلك نتيجة تقلص عدد وفود الليبيين وبدرجة أقل، الأوروبيين والذين يمثلون الأطراف الرئيسية المنتفعة بهذا النوع من الخدمات خلال العقد الأخير. بيد أن السياحة الطبية تظل مجالا واعدا يتعين تطويره والنهوض به، لاسيما وأنه تتوفر لتونس مؤهلات عالية في هذا الميدان والمتمثلة في كفاءة العاملين في المجالي الطبي وجودة الخدمات المسداة وتوفر تجهيزات متطورة فضلا عن تلاؤم البنية الأساسية الفندقية مع العروض الطبية. ويندرج علاج الأسنان والجراحة التجميلية والتصحيحية والعلاج بمياه البحر من ضمن مجالات واسعة لتدخل الطب التونسي المعروف في جميع أنحاء العالم بحرفيته ونجاعته وإمتهاله للمعايير الدولية. وفي جانب آخر، تقدم تونس خدمات طبية ذات قدرة تنافسية عالية بالمقارنة مع أغلب البلدان الأوروبية. ويزور البلاد سنويا الآلاف من المرضى القادمين أساسا من أوروبا وليبيا والجزائر وكذلك من بلدان إفريقية أخرى للاستفادة من مبدأ "أعلى جودة بأفضل سعر" لخدمات الرعاية الطبية.

وفيما يخص النفقات المتعلقة بالأسفار، فقد ارتفعت بـ 18٪ لتبلغ 1.364 مليون دينار خلال سنة 2015 وذلك بالأساس نتيجة ازدياد النفقات بعنوان السياحة (+20,6٪) والتي بلغت 769 مليون دينار.

وسجلت على وجه الخصوص النفقات المتعلقة بالدراسة والتربصات وتلك المتعلقة بالأسفار المنجزة في إطار مهني ارتفاعا بـ 22,4٪ و 6,1٪ على التوالي لتبلغ 238 مليون دينار و 166 مليون دينار. كما عرفت النفقات بعنوان "الحج والعمرة" ازديادا بـ 15,2٪ لتبلغ 167 مليون دينار.

وفيما يتعلق بميزان النقل، فقد استمر عجزه في التفاقم ليلعب مستوى قياسيا في سنة 2015، أي 964 مليون دينار مقابل 849 مليون دينار في سنة 2014. ويعود هذا التطور إلى انخفاض المقاييس بهذا العنوان (-12٪) بنسق أكثر حدة من النفقات (-4,3٪).

ومن ناحية المقاييس، فقد تقلصت بشكل ملحوظ لتراجع من 1.963 مليون دينار في سنة 2014 إلى 1.728 مليون دينار في سنة 2015 وذلك بالتوازي مع هبوط النشاط السياحي. كما واصلت قيمة أتاوة الغاز التي تتقاضاها الدولة التونسية بعنوان مرور أنبوبي الغاز العابرين للقارات والرابطين بين الجزائر

وإيطاليا مسارها التنازلي المسجل منذ الثلاث سنوات الأخيرة لتتراجع إلى 181 مليون دينار في سنة 2015 (مقابل 236 مليون دينار في سنة 2014 و750 مليون دينار في سنة 2012). ويعود هذا المسار إلى انخفاض معدل الأسعار السنوية للغاز في الأسواق الدولية بأكثر من 33% والذي تم تعويضه جزئياً بارتفاع الحصة الراجعة للدولة التونسية من حيث الحجم (+6,9%).

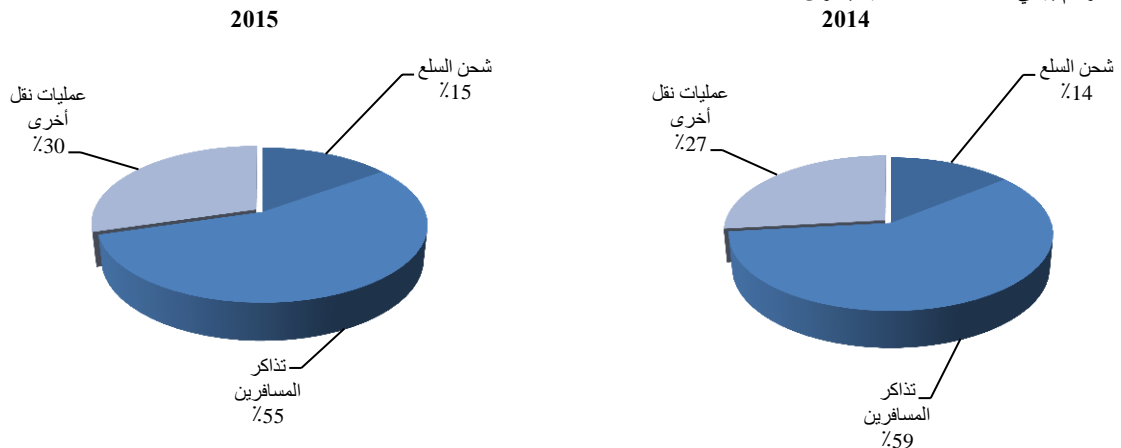
جدول عدد 3-6 : تطور أتاوة الغاز

السنة	نقدا		عينا		المجموع بملايين الدنانير
	بملايين الدنانير	ب % من المجموع	بملايين الدنانير	ب % من المجموع	
2010	221	36,7	382	63,3	603
2011	182	28,3	460	71,7	642
2012	164	21,9	586	78,1	750
2013	87	18,2	391	81,8	478
2014	28	11,9	208	88,1	236
2015	36	19,9	145	80,1	181

المصادر : البنك المركزي التونسي والشركة التونسية لأنبوب الغاز العابرة للبلاد التونسية

وبالنسبة للمقاييس بعنوان تذاكر السفر، التي تمثل المكونة الأهم على مستوى مقاييس النقل (4,55% في سنة 2015)، فقد عرفت تقلصا لتتراجع من 1.160 مليون دينار في سنة 2014 إلى 957 مليون دينار في سنة 2015، أي بانخفاض قدره 17,5%. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تراجع نشاط النقل الجوي مع السوق الأوروبية نتيجة ضعف النشاط السياحي. وفي جانب مواز، انخفضت المقاييس بعنوان الشحن بـ 6,4% لتبلغ 259 مليون دينار في سنة 2015.

رسم بياني عدد 3-6 : المداخل بعنوان النقل 2014



وبخصوص النفقات بعنوان النقل، فقد عرفت انخفاضا بـ 4,3٪ لتبلغ 2.692 مليون دينار في سنة 2015. ويعود هذا التقلص بالأساس إلى تراجع النفقات بعنوان الشحن، المرتبطة بشكل وثيق ب واردات السلع، بـ 6,6٪ لتبلغ 1.963 مليون دينار في سنة 2015 وهو ما يمثل قرابة ثلث نفقات الخدمات.

وفيما يتعلق بميزان الخدمات الأخرى، فقد تقلص فائضه بـ 23,8٪ ليبلغ 483 مليون دينار في سنة 2015. ويعود هذا التطور إلى التأثير المتزامن لانخفاض المقايض بـ 5٪ وارتفاع النفقات بـ 2,8٪.

فبالنسبة للمقايض، عرفت تلك المتعلقة بالأشغال الكبرى والخدمات الفنية انخفاضا (-6,9٪) لتبلغ 597 مليون دينار في سنة 2015، علما وأن الجزء الأهم من الخدمات المسداة بهذا العنوان موجه أساسا نحو البلدان الإفريقية. وتراجعت على وجه الخصوص الخدمات الموجهة نحو ليبيا بشدة جراء التوترات الأمنية في هذا البلد. كما تقلصت الدفوعات المحصلة بعنوان خدمات الاتصال والمصاريف التجارية والتجارة الدولية وتلك المتعلقة بالخدمات المالية بشكل ملحوظ في سنة 2015 لتتراجع إلى 525 مليون دينار و351 مليون دينار و127 مليون دينار على التوالي مقابل 566 مليون دينار و384 مليون دينار و132 مليون دينار في العام السابق.

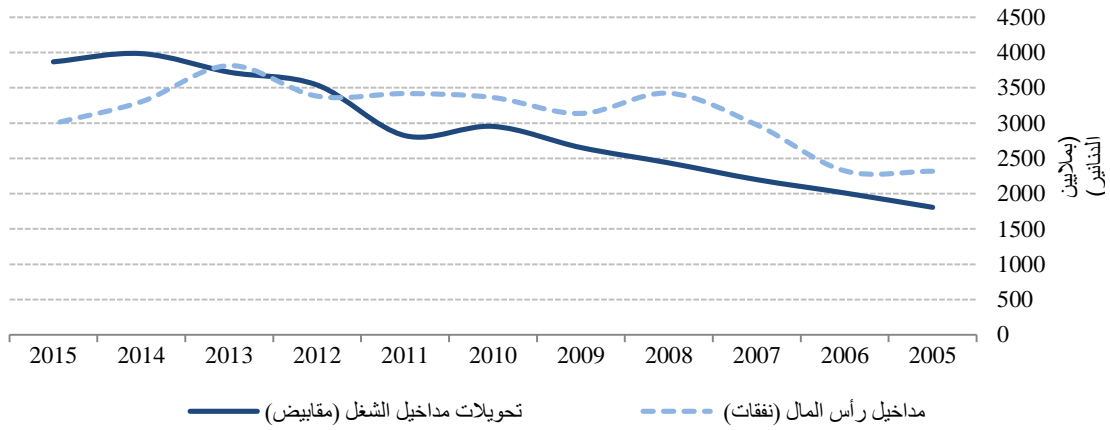
وفي المقابل، تم على وجه الخصوص تسجيل ارتفاع للدفوعات المحصلة بعنوان منح وأقساط التأمين (+3,7٪) ومصاريف المكاتب الإدارية (+2,6٪) لتبلغ 104 ملايين دينار و107 ملايين دينار على التوالي في سنة 2015. كما تدعمت الدفوعات المتعلقة بالخدمات المعلوماتية والمعلومات بشكل ملحوظ على مر السنوات الأخيرة لتبلغ 96 مليون دينار في سنة 2015، أي بزيادة بـ 11,5٪ قياسا بسنة 2014. ويمثل هذا المسار التصاعدي توجيا للسياسات المعتمدة منذ ما يزيد عن عقد من الزمن ومنها الاستراتيجية الوطنية "تونس الرقمية 2018" التي جعلت تونس تصبح منصة تكنولوجية إقليمية.

أما بخصوص النفقات بعنوان الخدمات الأخرى، فقد ازدادت بـ 2,8٪ لتبلغ 1.559 مليون دينار في سنة 2015. وسجلت على وجه الخصوص النفقات بعنوان الأشغال الكبرى والخدمات الفنية ارتفاعا بـ 5٪ في سنة 2015 لتبلغ 546 مليون دينار وذلك بالأساس نتيجة الأشغال المرتبطة بقطاع الاتصالات (الجيل الرابع، الألياف البصرية...) وبقطاع الكهرباء. ومن جانبها، ارتفعت النفقات المرصودة في إطار الخدمات المالية وتلك بعنوان منح وأقساط التأمين بـ 8,5٪ و6٪ على التوالي لتبلغ 127 مليون دينار و408 ملايين دينار في سنة 2015. وفي المقابل، عرفت النفقات المتعلقة بالمصاريف التجارية والتجارة الدولية وتلك بعنوان خدمات الاتصال انخفاضا بـ 8,3٪ و12,1٪ على التوالي لتتراجع إلى 184 مليون دينار و87 مليون دينار في سنة 2015.

3-1-1-3 ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية

عرف فائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية مزيدا من التدعم في سنة 2015 ليلغ 1.721 مليون دينار مقابل 1.507 ملايين دينار في العام السابق، حيث اتسم بانخفاض النفقات بهذا العنوان بنسق أكثر حدة من المقابيض (-1,9% و-2% على التوالي).

رسم بياني عدد 3-7: تطور أهم بنود ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية



فمن جانب المقابيض، عرفت الدفوعات المحصلة بعنوان مداخل الشغل انخفاضا بـ 2,9% في سنة 2015 لتتراجع إلى 3.867 مليون دينار مقابل ازدياد بـ 7,1% و 3.984 مليون دينار في العام السابق. وبالفعل، شمل هذا التراجع، على حدّ السواء، التحويلات النقدية والعينية. وفي جانب آخر، تدعمت الجالية التونسية بالخارج بشكل متزايد لتبلغ قرابة 1,3 مليون شخص في موفى سنة 2015، منهم 87,5% من المقيمين في أوروبا و8,6% في البلدان العربية.

وبخصوص الدفوعات النقدية، فقد عرفت انخفاضا بـ 1,1% في سنة 2015 (مقابل +6,5% في سنة 2014) لتتراجع إلى 2.863 مليون دينار، حيث تضخم هذا المستوى بشكل طفيف بفعل تأثير الصرف الناجم بالخصوص عن انخفاض الدينار التونسي، بحساب المعدلات السنوية، مقابل الدولار الأمريكي بـ 13,4%، فيما ارتفع بـ 3,5% تجاه الأورو. وبدون اعتبار تأثير الصرف، فإن مداخل الشغل تكون قد انخفضت بـ 1,8% في سنة 2015.

أما بالنسبة للإسهامات العينية، فقد انخفضت بـ 7,7% لتتراجع إلى 1.004 ملايين دينار في سنة 2015 أي 26% من مجموع التحويلات بهذا العنوان. بيد أن هذا المستوى يظل عاليا جراء الترفيع في السن القصوى للسيارات الموردة في إطار نظام التوريد الوتقي من طرف التونسيين المقيمين بالخارج من 3 إلى 5 سنوات.

جدول عدد 7-3 : مداخيل الشغل حسب صيغة التحويل

تحويلات عينية		تحويلات نقدية		المجموع		السنوات
بـ% من المجموع	بملايين الديناتير	بـ% من المجموع	بملايين الديناتير	التغيرات بـ%	بملايين الديناتير	
23,3	657	76,7	2.165	4,4-	2.822	2011
25,6	905	74,4	2.634	25,4	3.539	2012
26,9	1.002	73,1	2.719	5,2	3.721	2013
27,3	1.088	72,7	2.896	7,1	3.984	2014
26,0	1.004	74,0	2.863	2,9-	3.867	2015

ومن جانب المقاييس بعنوان التحويلات الجارية، فقد عرفت انخفاضا (-7,2%) لتبلغ 631 مليون دينار في سنة 2015. وشمل هذا الانخفاض بالأساس الأدعاءات المدفوعة من قبل الشركات النفطية الأجنبية المنتسبة بتونس.

وفيما يتعلق بالنفقات، سجلت مداخيل رأس المال انخفاضا بـ 9,4% لتتراجع إلى 2.993 مليون دينار في سنة 2015. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض النفقات بعنوان مداخيل الاستثمارات الأجنبية (-15,9%) لتتراجع إلى 1.984 مليون دينار، حيث اتسمت أساسا بتقلص تحويلات مداخيل الاستثمارات المنجزة من قبل الشركات العاملة في قطاع الطاقة لتبلغ 997 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 1.418 مليون دينار في سنة 2014 وذلك بالتوازي مع هبوط نشاطها. أما تحويلات مداخيل الاستثمارات المنجزة في القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة والاتصالات، فقد ارتفعت بـ 4,9% لتبلغ 987 مليون دينار في سنة 2015.

وفي المقابل، سجلت النفقات المرصودة لتسديد فوائد الدين متوسط وطويل الأجل ارتفاعا بـ 5,6% لتبلغ 914 مليون دينار، أي 30,5% من النفقات الجمالية بعنوان مداخيل رأس المال (مقابل 26,2% في العام السابق). وبلغت دفعات فوائد الدين متوسط وطويل الأجل المنجزة من قبل الإدارة والسلطة النقدية والتي مثلت ما يزيد عن ثلثي مجموع الدفعات بهذا العنوان، 603 ملايين دينار. ومثل المبلغ المتبقي، أي 311 مليون دينار، تسديدات المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن الدفعات بعنوان فوائد الدين متوسط وطويل الأجل قد تم إنجازها في حدود النصف في إطار التعاون متعدد الأطراف وذلك بالأساس لفائدة البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإفريقي للتنمية. أما بالنسبة للدفعات بهذا العنوان لفائدة السوق المالية وتلك المقدمة في إطار التعاون الثنائي، فقد شملت مبالغ قدرها 274 مليون دينار و183 مليون دينار على التوالي في سنة 2015.

3-1-2 ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية

تقلص فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية بـ 607 ملايين دينار في سنة 2015 ل يبقى في مستوى ملحوظ، أي 8.132 مليون دينار حيث اتسم على هذا الأساس بتدعم كل من صافي دخول رؤوس

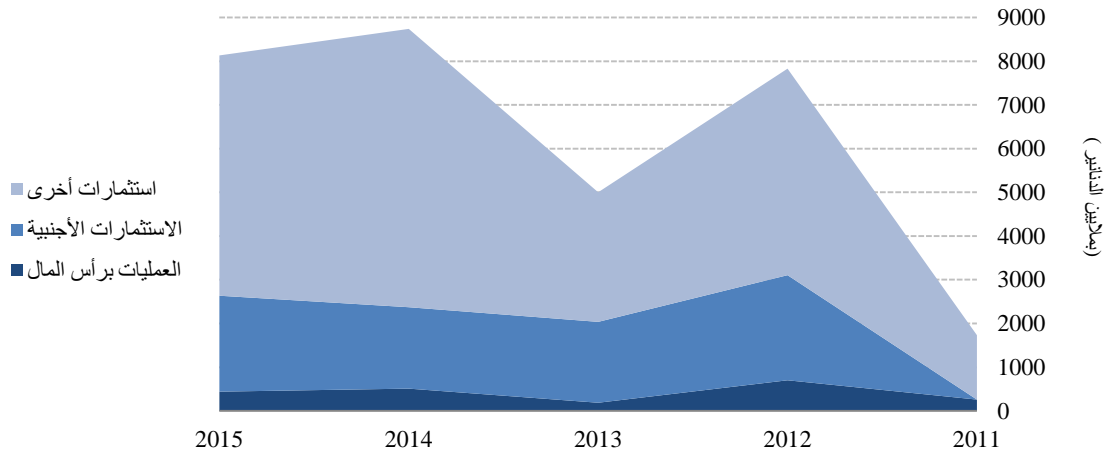
الأموال في شكل قروض خارجية متوسطة وطويلة الأجل ودفقات الاستثمارات الأجنبية بـ 16,2٪ و 20,3٪ على التوالي.

جدول عدد 8-3 : تطور أهم حواصل ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية (بملايين الدنانير)

المسمى	2011	2012	2013	2014	2015
عمليات برأس المال	259	701	187	510	441
استثمارات أجنبية (استثمارات أجنبية مباشرة + استثمارات في محافظ السندات)	547	2.404	1.850	1.862	2.194
استثمارات أخرى ¹	1.474	4.724	2.965	6.367	5.497
حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية	2.280	7.829	5.002	8.739	8.132

¹ المقصود بذلك العمليات المالية المتعلقة بأموال القروض والاقتراضات متوسطة وطويلة الأجل وبالإيداعات طويلة الأجل لدى البنك المركزي التونسي وبالمرجودات والتعهدات قصيرة الأجل وكذلك بمخصصات حقوق السحب الخاصة.

رسم بياني عدد 8-3 : تطور الدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية حسب صنف التمويل



ففيما يتعلق بميزان العمليات برأس المال، فقد تقلص فائضه بـ 69 مليون دينار ليتراجع إلى 441 مليون دينار في سنة 2015 وذلك نتيجة انخفاض المساعدات المالية في شكل هبات نقدية والتي بلغت 456 مليون دينار مقابل 526 مليون دينار في العام السابق. وانتفعت تونس، على وجه الخصوص، بمبلغ قدره 94 مليون أورو منحه الاتحاد الأوروبي وكذلك 50 مليون دولار منحتها الدولة الجزائرية. وقد تم إسناد هذه الأموال بالأساس في إطار دعم الميزانية.

أما بالنسبة لميزان الاستثمارات الأجنبية، فقد استعاد فائضه في سنة 2015 مساره التصاعدي ليبلغ 2.194 مليون دينار، نتيجة ازدياد الدفقات المحصلة بهذا العنوان بـ 20,3٪. وقد شمل الارتفاع المسجل بين سنة وأخرى، على حدّ السواء، الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في محافظ السندات.

جدول عدد 9-3 : المقابيض بعنوان الاستثمارات الأجنبية (التعهدات) (بملايين الدنانير)

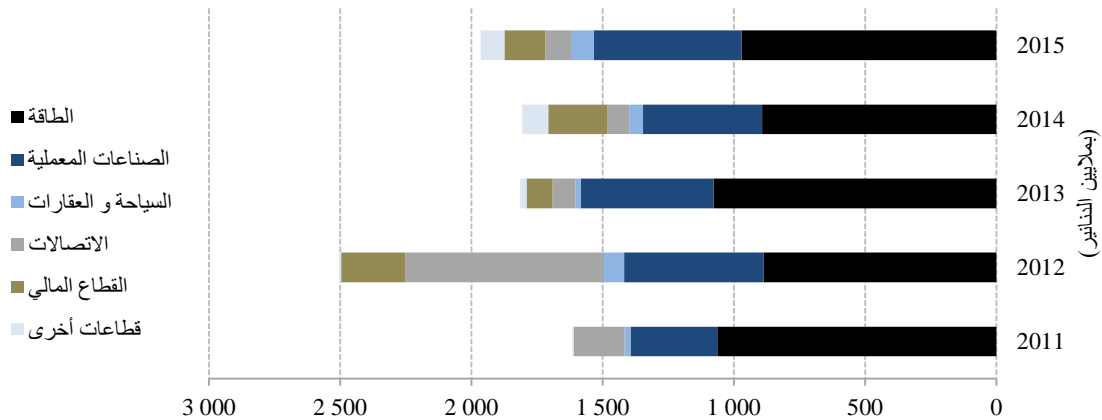
القطاع	2015	2014	2013	2012	2011
الطاقة	970	892	1.077	886	1.063
الصناعات المعملية	564	454	507	532	331
السياحة والعقارات	86	52	19	77	23
الاتصالات	98	83	88	758	194
القطاع المالي	156	226	99	243	0
قطاعات أخرى	91	99	24	8	5
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1.965	1.806	1.814	2.504	1.616
الاستثمارات في محافظ السندات	401	161	179	83	102
المجموع	2.366	1.967	1.993	2.587	1.718

وبخصوص مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس، فقد ارتفعت بـ 8,8٪ في سنة 2015 لتبلغ قرابة 2 مليار دينار، تمثل 19,5٪ من مجموع التمويلات الخارجية متوسطة وطويلة الأجل و 2,3٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل معدل بـ 50,9٪ و 5,4٪ على التوالي خلال الخماسية 2006-2010.

وفي جانب آخر، مكنت مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون اعتبار قطاع الطاقة، من إحداث 10.617 موطن شغل، منها 9.372 في قطاع الصناعات المعملية و 987 موطن شغل في قطاع الخدمات. وفي موفى سنة 2015، بلغ العدد الجملي للشركات الأجنبية أو ذات مساهمة أجنبية (دون اعتبار الطاقة) المنتسبة في تونس 3.353 شركة.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، فيظهر في سنة 2015 انتعاشة لتلك المتعلقة بقطاع الطاقة والصناعات المعملية، فيما عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع الخدمات تراجعا طفيفا.

رسم بياني عدد 9-3 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط

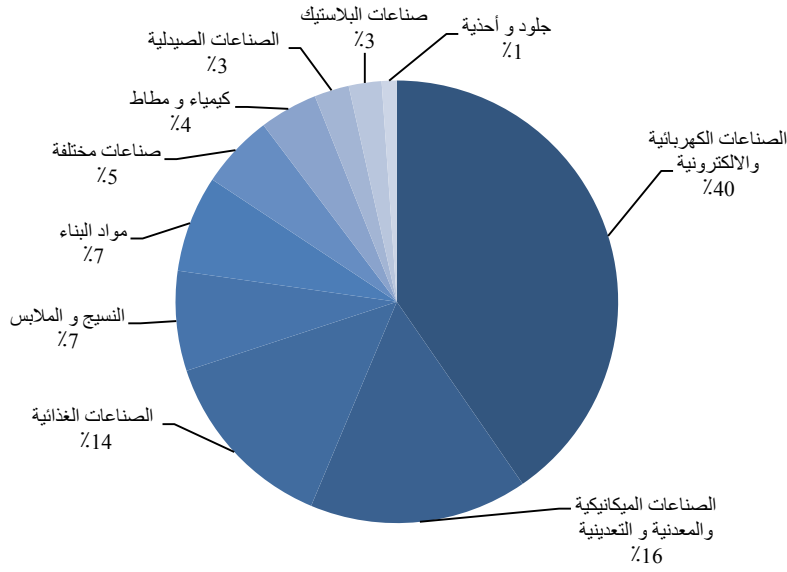


وفيما يخص الدفوقات لفائدة قطاع الطاقة، فقد ارتفعت بـ 8,8٪ في سنة 2015 لتبلغ 970 مليون دينار، أي 49,4٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعود هذا الارتفاع إلى ازدياد الاستثمارات المنجزة في إطار التطوير والتي بلغت 763 مليون دينار مقابل 571 مليون دينار في سنة 2014، فيما عرفت تلك المنجزة في مجال الاستكشاف تقلصا حادا لتراجع من 321 مليون دينار في سنة 2014 إلى 207 ملايين دينار في سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنجاز 8 عمليات حفر آبار في سنة 2015، منها 5 آبار للاستكشاف و3 آبار للتطوير. كما اتسمت سنة 2015 بانطلاق مشروع "نوّارة" المنجز بشكل مشترك بين الشركة التونسية للأنشطة البترولية والشركة النمساوية OMV، في إطار مشروع مشترك بنسبة 50٪ لكل واحدة منهما وبتكلفة جمالية قدرها 1,150 مليون دولار أمريكي. ويتضمن المشروع مركزا للمعالجة الأولية للغاز، يقع في منطقة نواره وأنبوبا لنقل الغاز ومحطة لمعالجة الغاز، تقع في منطقة غنوش وتحتوي على معدات لتخزين غاز النفط المسيل. ومن المنتظر أن يمكن هذا المشروع الاستراتيجي إلى حد كبير من تحقيق توازن أفضل في مجال الطاقة للبلاد التونسية. وبالفعل، سيكون للأنبوب المذكور بعد استكمال طاقة قدرها 10 ملايين متر مكعب يوميا بما يمكن من الاستجابة لأكثر من 10٪ من حاجيات تونس من الغاز في سنة 2017. ويمكن أن ترتفع هذه النسبة إلى 20-25٪ وأن تساهم في الحد من تبعية تونس تجاه الغاز المورد.

بيد أن حجم الاستثمارات في هذا القطاع كان دون التوقعات الأولية بشكل ملحوظ وذلك بالأساس جراء الانخفاض الحاد للأسعار الدولية للمحروقات الذي أثر بشدة على المردودية وبالتالي على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الاستثمار لعديد الشركات العاملة في هذا القطاع.

كما ارتفعت دفوقات الاستثمارات الأجنبية لفائدة قطاع الصناعات المعملية بـ 24,1٪ لتبلغ 564 مليون دينار في سنة 2015، تمثل 28,7٪ من مجموع الدفوقات المعبأة في هذا الإطار. وقد شملت هذه الاستثمارات إحداث 152 مشروعا جديدا بمبلغ قدره 83 مليون دينار. وتعلقت عمليات التوسعة بـ 207 مشاريع بمبلغ يساوي 481 مليون دينار. وشمل الارتفاع بالأساس الدفوقات لفائدة قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية (+116,1٪) فضلا عن تلك الموجهة لقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية (+183,5٪) والتي بلغت 228 مليون دينار و90 مليون دينار على التوالي في سنة 2015. وفي المقابل، سجلت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاعات مواد البناء وتلك لفائدة قطاع الصناعات الصيدلانية انخفاضا قدره 58,1٪ و49,1٪ على التوالي لتراجع إلى 40 مليون دينار و14 مليون دينار.

رسم بياني عدد 3-10 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة الصناعات المعملية حسب فرع النشاط



وفي المقابل، تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع الخدمات بـ 6,8% في سنة 2015 لتبلغ 422 مليون دينار، تبعا لتراجع الدفوعات لفائدة القطاع المالي، فيما سجلت تلك لفائدة الخدمات الأخرى ازديادا بالمقارنة مع سنة 2014.

فبخصوص الاستثمارات الأجنبية لفائدة القطاع المالي، فقد تراجعت من 226 مليون دينار في سنة 2014 إلى 156 مليون دينار في سنة 2015، منها 45 مليون دينار بعنوان المساهمة في الترفيع في رأس مال البنك الجديد "بنك الوفاق الدولي" من قبل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الاتصالات والتي تتمثل في إسهامات في شكل مواد تجهيز، فقد ارتفعت بـ 17 مليون دينار لتبلغ 98 مليون دينار في سنة 2015. كما ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع السياحة والعقارات وقطاع الصحة بين سنة وأخرى، من 52 مليون دينار و49 مليون دينار على التوالي إلى 86 مليون دينار و67 مليون دينار. وانتفع على وجه الخصوص قطاع السياحة والعقارات بـ 24 مليون دينار بعنوان اقتناء شركة فرنسية لوحدة فندقية في تونس وبـ 20 مليون دينار بعنوان التوسعة في نزل "الاسيغال طبرقة" من قبل مجموعة قطرية. ومن جانبه، انتفع قطاع الصحة بقراءة 67 مليون دينار بعنوان اقتناء الصندوق الاستثماري "أبراج" للحصص المتبقية في "مصحة التوفيق".

أما من جانب النفقات بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد ازدادت بـ 18,8% لتبلغ 108 ملايين دينار في سنة 2015 مقابل 91 مليون دينار في العام السابق. وارتفعت على وجه الخصوص الاستثمارات المباشرة المنجزة في الخارج من قبل مقيمين تونسيين من 37 مليون دينار في سنة 2014 إلى 70 مليون

دينار في سنة 2015. وقد توجهت هذه الدفوعات بالأساس نحو القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. وفي المقابل، انخفضت عمليات تصفية الاستثمارات في شكل ترحيل معدات والتي قامت بها شركات نفطية أجنبية لتتراجع إلى مستوى 12 مليون دينار مقابل 17 مليون دينار في سنة 2014.

وفيما يتعلق بميزان الاستثمارات في محافظ السندات فقد أسفر عن فائض قدره 300 مليون دينار مقابل 122 مليون دينار في سنة 2014. ويعود هذا التحسن الملحوظ إلى تزايد الاقتناءات المنجزة من قبل غير مقيمين في بورصة الأوراق المالية بتونس والتي ارتفعت بين سنة وأخرى من 160 مليون دينار إلى 401 مليون دينار. وقد شملت هذه الاقتناءات، على وجه الخصوص، سندات "شركة صنع المشروبات بتونس" وشركة "وان تاك القابضة" وذلك على إثر تيسير التشريع الذي يضبط هذه المعاملات¹. أما بالنسبة لمؤشر البورصة تونداكس، فقد عرف تراجعاً طفيفاً (-0,94%) في موفى سنة 2015، بعد المردود الجيد المسجل في موفى النصف الأول من السنة (+13,4%). أما بالنسبة للنفقات بعنوان الاستثمارات في محافظ السندات، فقد ازدادت بدورها لترتفع من 38 مليون دينار في سنة 2014 إلى 102 مليون دينار في سنة 2015، حيث شملت بالأساس سندات بعض البنوك المحلية.

مؤطر عدد 3-2 : الاستفادة على النحو الأمثل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفتها محركاً للتنمية في تونس

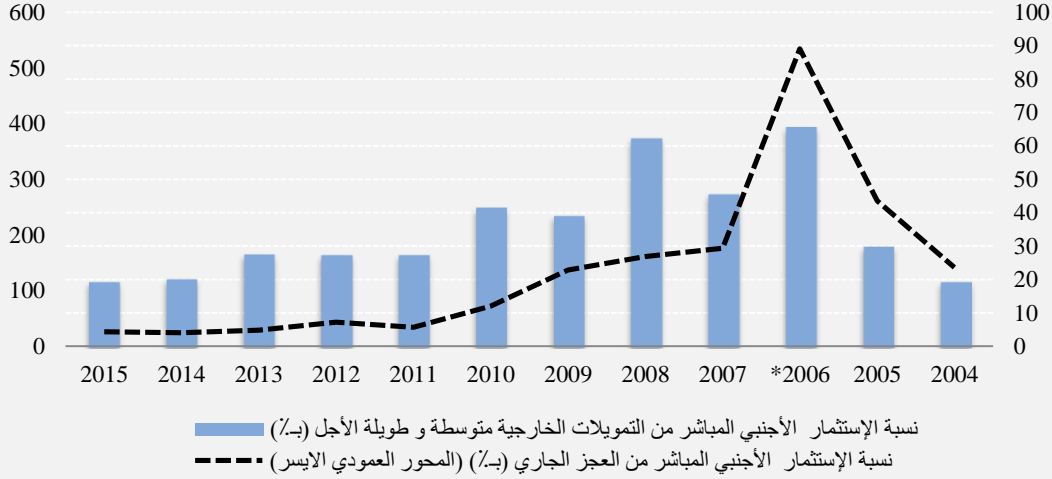
تكمن المزايا الرئيسية لتونس على صعيد مناخ الاستثمار، منذ عديد السنوات، في أسسها الاقتصادية الكلية الملائمة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها البشرية الكفوة وإطارها التشريعي المناسب وبنيتها الأساسية المتطورة نسبياً. بيد أنه في أوساط الأعمال التي تتسم بالديناميكية وبالمنافسة المتزايدة، فإن المتغيرات المعتادة ورغم أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي في تونس، لا تمثل حصرياً العوامل الرئيسية لمثل هذه المبادرة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بالأحرى بعوامل تهم الحوكمة الرشيدة والاندماج في الاقتصاد العالمي وبروز قطاعات جديدة واعدة.

ولهذا الغرض، يتعين أن تتمحور استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر حول الاستغلال الناجع للدفوعات بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة على النحو الأمثل وذلك من حيث النمو الشامل والتنمية الجهوية وإحداث مواطن الشغل المستدامة ونقل التكنولوجيا. وفي جانب آخر، يجب أن تضطلع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كامل بدورها كبديل للتداين في مجال تمويل عجز الميزان الجاري أو الاقتصاد إجمالاً، على حد السواء. وبغض النظر عن تأثيرات الظرف الاقتصادي الوطني والدولي غير الملائم، تظل حصيلة مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون المستوى المأمول وأقل بكثير من الإمكانيات التي تتوفر لتونس في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي.

(يتبع)

¹ وفقاً لأحكام الأمر عدد 3629 لسنة 2014 المؤرخ في 18 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة العليا للاستثمار ومشمولاتها وتنظيمها وطرق سيرها، تم إلغاء شرط الحصول على موافقة اللجنة العليا للاستثمار إذا بلغت المساهمة الأجنبية، باعتبار عملية الامتلاك المعنية، عتبة الـ 50% على الأقل أو تجاوزت بعد ذلك عتبة 66,66% من رأس المال.

رسم بياني : تطور دقوات الاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر : البنك المركزي التونسي

* عملية التقيوت في 35% من رأس مال شركة "اتصالات تونس" في سنة 2006.

وبالفعل، انحصرت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة المائوية من إجمالي الناتج المحلي في معدل 4% خلال العشرية 2015-2006. أما بالنسبة لتوزيعها القطاعي، فيظهر تركزا على مستوى قطاع الطاقة الذي استأثر بحصة غالبية تزيد عن 50% خلال نفس الفترة وذلك على حساب القطاعات الأخرى والمتمثلة في الصناعات المعملية والخدمات وهي قطاعات قادرة بدورها على دفع النمو وإحداث مواطن الشغل.

ويكشف التحليل حسب المناطق (دون اعتبار الطاقة) تركزا للمشاريع في منطقة تونس الكبرى والمناطق الساحلية، التي تستأثر بـ 84,4% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موفى سنة 2015. أما بالنسبة لحصة هذه الاستثمارات في التمويل الخارجي متوسط وطويل الأجل، فلم تمثل سوى 38% خلال العشرية 2015-2006.

وبالنظر إلى الوضع الحالي، فإن تصحيح مناخ الأعمال يمثل مسألة ملحة وذلك من خلال توفير الأليات الكفيلة بملاءمة الاستثمار الأجنبي المباشر مع التوجهات الاستراتيجية للتنمية بالبلاد. ويمكن تحقيق ذلك عبر السعي إلى تحقيق ثلاث أهداف في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أولها ذو طابع كمي من خلال الترفيع في الحجم وثانيها يتعلق بالنجاعة من خلال توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية وذات الأولوية وثالثها مركز على النوعية من خلال التحسين في الإنتاجية والجودة. وفي هذا السياق، يجري حاليا استكمال المجلة الجديدة للاستثمارات بهدف ملاءمتها مع المتطلبات الراهنة للتنمية في البلاد. وفي جانب مواز، تجدر مواكبة هذه المجلة بخطة عمل تتمثل فيما يلي :

- تطهير مناخ الأعمال من خلال التصدي بشكل فعال للفساد والمحسوبية اللذان يمثلان في أول الأمر عوائق تحول دون إنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي عراقيل أمام تكريس منافعتها.
- علاوة عن الجهود الرامية إلى الترويج لتونس كوجهة استثمارية، يتعين العمل على تسهيل عملية الاستثمار سواء إحدائا أو توسيعا وذلك من خلال تيسير إطار الإجراءات المعمول بها.
- استهداف القطاعات التي تتوفر لتونس مزايا نسبية منها (صناعات ميكانيكية وكهربائية، والإلكترونية، طاقات متجددة، مواد صيدلانية، تكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات، استشارة، خدمات مالية، خدمات طبية...). ويجب أن يقرن الإجراء بتحسين البنى الأساسية وفقا للمعايير الدولية، على غرار تأهيل المناطق الصناعية وإحداث أقطاب تكنولوجية ومناطق تبادل حر وتعصير شبكات النقل...
- الشروع في برنامج لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي من خلال التشجيع على الشراكات الاستراتيجية وتحسين البنية الأساسية والنهوض بالبحوث الزراعية وتوفير التاطير للمنتجين.
- تدعيم الكفاءات وملاءمة اليد العاملة مع تطور السوق الدولية عن طريق التنسيق بين المستثمرين ومؤسسات التعليم العالي والتكوين.

وفيما يتعلق بميزان الاستثمارات الأخرى، استمر فائضه في البقاء في مستوى مرتفع، أي 5.497 مليون دينار في سنة 2015 وذلك على الرغم من تراجعته بـ 13,7٪ بالمقارنة مع سنة 2014. وبالنسبة لصادفي دخول أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل، فقد ارتفع بين سنة وأخرى من 4.042 مليون دينار إلى 4.697 مليون دينار حيث اتسم بازدياد السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل بنسق أكثر تدعماً من ارتفاع النفقات بعنوان إطفاء الدين متوسط وطويل الأجل.

جدول عدد 10-3 : توزيع السحوبات وإطفاء الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع التعاون (بملايين الدينائير)

المسمى	السحوبات			إطفاء الدين			الدفوعات الصافية		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
المجموع	3.529	6.156	7.041	2.504	2.114	2.344	1.025	4.042	4.697
الإدارة	1.064	3.232	4.907	1.676	1.074	1.141	-612	2.158	3766
السلطات النقدية	1.041	1.741	637	0	123	172	1.041	1.618	465
المؤسسات	1.424	1.183	1.497	828	918	1.031	596	265	466

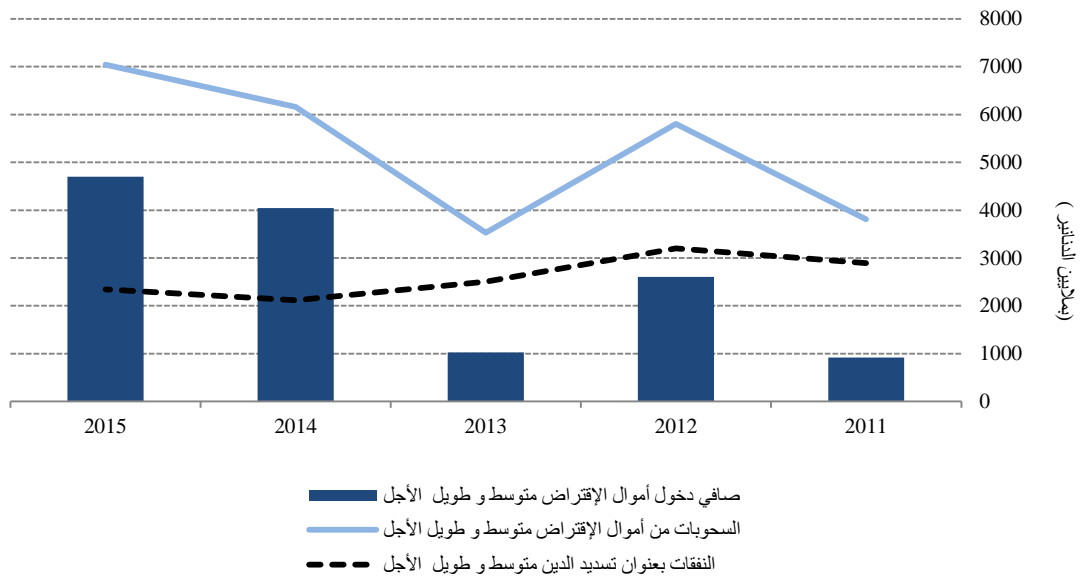
وبخصوص السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل التي مثلت خلال السنوات الأخيرة الصيغة الرئيسية للتمويل الخارجي، فقد تطورت بـ 14,4٪ في سنة 2015 لتبلغ 7.041 مليون دينار. وبلغت الأموال المعبأة لفائدة الإدارة 4.907 ملايين دينار، أي قرابة 70٪ من المجموع، حيث تمت تعبئتها في إطار برنامج دعم الميزانية بشكل تام تقريباً. وتدعمت على وجه الخصوص المساعدات المتحصل عليها في إطار التعاون متعدد الأطراف بشكل ملحوظ، تبعاً بالأساس للدعم المالي المقدم من قبل البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، اللذان أسندا مبالغ متتالية قدرها 1.245 مليون دينار و644 مليون دينار في سنة 2015. وفي جانب مواز، منحت المفوضية الأوروبية مبلغاً قدره 200 مليون أورو (431 مليون دينار) بعنوان القسطين المتعلقين بقرض قيمته 300 مليون أورو، تم إسناده في إطار برنامج المساعدة المالية الكلية. أما بالنسبة للسحوبات المعبأة من قبل الإدارة في السوق المالية الدولية، فقد بلغت 1.929 مليون دينار، وهو ما يوافق في مجمله القرض الرقاعي المعبأ في شهر جانفي 2015 في السوق الدولية لرؤوس الأموال بمبلغ قدره 1 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، تقلصت السحوبات المنجزة من قبل الإدارة في إطار التعاون الثنائي بشدة لتتراجع إلى مستوى 405 ملايين دينار مقابل 825 مليون دينار في سنة 2014. ويتعلق الأمر أساساً بقرض منحة الدولة الجزائرية في إطار برنامج دعم الميزانية بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي (197 مليون دينار). وتمت تعبئة المبلغ المتبقي بشكل رئيسي لدى فرنسا وألمانيا واليابان.

وفيما يخص السحوبات لفائدة السلطات النقدية (البنك المركزي التونسي)، فقد انخفضت بـ 63,4٪ لتتراجع بين سنة وأخرى من 1.741 مليون دينار إلى 637 مليون دينار منها 589 مليون دينار

(300 مليون دولار أمريكي) تتعلق بتعبئة القسط السادس من القرض الائتماني المسند من قبل صندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للسحوبات لفائدة المؤسسات، فقد ارتفعت بـ 26,5% لتبلغ 1.497 مليون دينار وهو ما يمثل 21,3% من مجموع السحوبات متوسطة وطويلة الأجل مقابل 19,2% في سنة 2014. وتم إسناد هذه الموارد بالأساس في إطار التعاون متعدد الأطراف.

رسم بياني عدد 3-11 : تطور أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل



ومن جانب النفقات، ارتفعت تسديدات أصل الدين متوسط وطويل الأجل بـ 10,9% لتبلغ 2.344 مليون دينار. وتم إنجاز قرابة 48,7% من هذه الدفعات أو 1.141 مليون دينار من قبل الإدارة (مقابل 50,8% و1.074 مليون دينار في العام السابق). كما ازداد خروج الأموال بعنوان تسديد الدين متوسط وطويل الأجل المنجز من قبل المؤسسات بـ 12,3% ليرتفع بين سنة وأخرى من 918 مليون دينار إلى 1.031 مليون دينار. أما الدفعات المنجزة من قبل السلطة النقدية، فقد بلغت 172 مليون دينار مقابل 123 مليون دينار في سنة 2014.

جدول عدد 11-3 : تطور المقايض والنققات بعنوان المدفوعات الجارية

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2015	2014	2013	2012	
2015 2014	2014 2013					
183-	1.067-	7.552-	7.369-	6.302-	5.812-	الحاصل الجاري *
6,0-	3,1	39.229	41.733	40.463	38.884	المقايض
4,7-	5,0	46.781	49.102	46.765	44.696	النققات
1.457	1.689-	9.867-	11.324-	9.635-	9.535-	الحاصل التجاري (بدون تكاليف الشحن) *
2,8-	2,5	27.607	28.406	27.701	26.548	الصادرات (بدون تكاليف الشحن)
5,7-	6,4	37.474	39.730	37.336	36.083	الواردات (بدون تكاليف الشحن)
1.854-	186-	594	2.448	2.634	3.053	حاصل الخدمات *
19,1-	3,0	6.812	8.421	8.176	8.204	المقايض
4,1	7,8	6.218	5.973	5.542	5.151	النققات
115-	187-	964-	849-	662-	263-	حاصل النقل *
12,0-	4,7-	1.728	1.963	2.059	2.283	المقايض
4,3-	3,3	2.692	2.812	2.721	2.546	النققات
1.504-	387	1.345	2.849	2.462	2.552	حاصل الأسفار *
32,4-	12,5	2.709	4.005	3.559	3.478	المقايض
18,0	5,4	1.364	1.156	1.097	926	النققات
84-	330-	270-	186-	144	179	حاصل العمليات الحكومية *
9,9	26,5-	333	303	412	503	المقايض
23,3	82,5	603	489	268	324	النققات
151-	56-	483	634	690	585	حاصل الخدمات الأخرى *
5,0-	0,2	2.042	2.150	2.146	1.940	المقايض
2,8	4,1	1.559	1.516	1.456	1.355	النققات
214	808	1.721	1.507	699	670	حاصل عائدات العوامل والتحويلات الجارية *
2,0-	7,0	4.809	4.906	4.586	4.132	المقايض
9,1-	12,6-	3.088	3.399	3.887	3.462	النققات

* التغيرات بملايين الدنانير.

جدول عدد 3-12 : تطور المقاييس والنفقات بعنوان العمليات برأس المال والعمليات المالية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2015	2014	2013	2012	
2015 2014	2014 2013					
607-	3.737	8.132	8.739	5.002	7.829	حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية*
0,6-	38,1	11.080	11.145	8.069	11.609	المقاييس
22,5	21,6-	2.948	2.406	3.067	3.780	النفقات
69-	323	441	510	187	701	حاصل العمليات برأس المال*
13,3-	169,7	456	526	195	708	المقاييس
6,3-	100,0	15	16	8	7	النفقات
538-	3.414	7.691	8.229	4.815	7.128	حاصل العمليات المالية*
0,0	34,9	10.624	10.620	7.874	10.901	المقاييس
22,7	21,8-	2.933	2.391	3.059	3.773	النفقات
332	12	2.194	1.862	1.850	2.404	• حاصل الاستثمارات الأجنبية*
20,7	1,0-	2.403	1.991	2.011	2.602	المقاييس
62,0	19,9-	209	129	161	198	النفقات
870-	3.402	5.497	6.367	2.965	4.724	• حاصل الاستثمارات الأخرى*
4,7-	47,2	8.221	8.629	5.863	8.299	المقاييس
20,4	21,9-	2.724	2.262	2.898	3.575	النفقات
22-	20	203	225	205	151	عمليات تعديلية (صافي الدفوعات)*
812-	2.690	783	1.595	1.095-	2.168	الحاصل العام*

* التغيرات بملايين الدنانير.

2-3 الوضع الخارجي الجملي

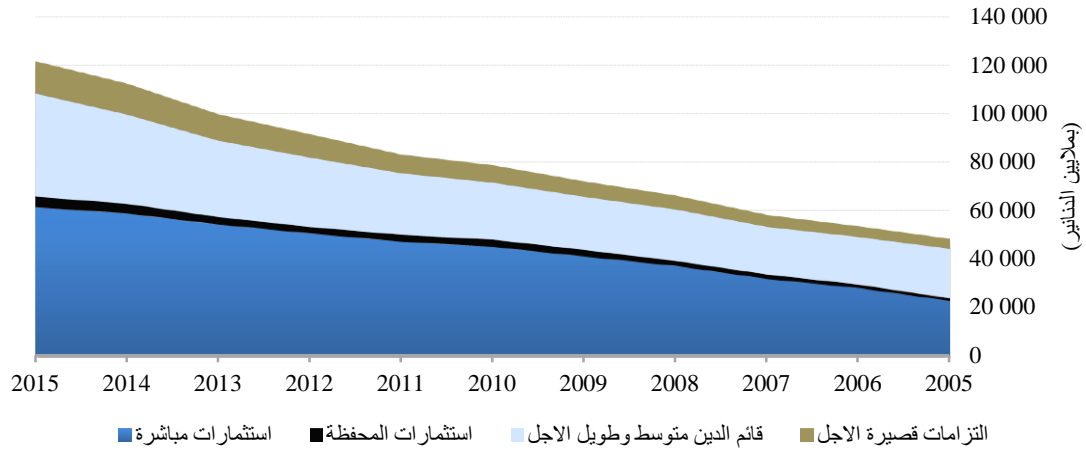
أسفر الوضع الخارجي الجملي لتونس في موفى سنة 2015 عن تعهدات صافية تجاه الخارج قدرها 104.908 ملايين دينار مقابل 96.208 ملايين دينار في نهاية سنة 2014، أي بزيادة بـ 8.700 مليون دينار أو بـ 9% بالمقارنة مع موفى سنة 2014. ويعزى هذا الازدياد بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي التعهدات بـ 8,3% وذلك بالأساس نتيجة زيادة مخزون إجمالي تعهدات كل من الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل والاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لإجمالي الموجودات، فقد بلغ 18.950 مليون دينار، تتكون أساسا من موجودات الاحتياطي التي تدعم مستواها بين نهاية سنة وأخرى.

جدول عدد 3-13 : الوضع الخارجي الجملي للبلاد التونسية (بملايين الدينانير)

المسمى	2012	2013	2014	2015
صافي الاستثمارات المباشرة	50.096,1-	53.846,0-	58.196,1-	60.723,8-
الموجودات	459,5	497,2	532,4	572,2
التعهدات	50.555,6-	54.343,2-	58.728,5-	61.296,0-
صافي الاستثمارات في محافظ السندات	2.725,6-	3.001,4-	4.066,1-	4.450,4-
الموجودات	100,7	104,7	109,8	110,5
التعهدات	2.826,3-	3.106,1-	4.175,9-	4.560,9-
صافي الاستثمارات الأخرى	35.961,3-	40.735,5-	48.202,9-	54.773,4-
التعهدات	39.253,7-	44.123,8-	51.425,2-	58.001,1-
التعهدات متوسطة وطويلة الأجل	29.650,4-	33.301,9-	38.695,0-	44.661,4-
القروض ¹	28.923,9-	31.709,1-	36.749,2-	42.390,9-
الإدارة	19.886,5-	20.110,5-	23.101,5-	27.611,9-
السلطات النقدية	216,1-	1.343,3-	2.954,5-	3.616,3-
القطاع المالي	1.591,6-	1.769,3-	1.862,0-	1.837,6-
القطاعات الأخرى	7.229,7-	8.486,0-	8.831,2-	9.325,1-
أرصدة نقدية وإيداعات	77,6-	902,2-	1.209,5-	1.509,6-
السلطات النقدية	77,6-	902,2-	1.209,5-	1.509,6-
التعهدات الأخرى متوسطة وطويلة الأجل	648,9-	690,6-	736,3-	760,9-
التعهدات قصيرة الأجل	9.603,3-	10.821,9-	12.730,2-	13.339,7-
أرصدة نقدية وإيداعات	6.103,0-	6.922,3-	8.160,2-	8.905,4-
السلطات النقدية	191,3-	157,1-	122,7-	170,7-
الإدارة	0,0	0,0	0,0	0,0
القطاع المالي	5.911,7-	6.765,2-	8.037,5-	8.734,7-
القطاعات الأخرى	0,0	0,0	0,0	0,0
القروض التجارية	3.500,3-	3.899,6-	4.570,0-	4.434,3-
القطاعات الأخرى	3.500,3-	3.899,6-	4.570,0-	4.434,3-
التعهدات الأخرى قصيرة الأجل	0,0	0,0	0,0	0,0
الموجودات	3.292,4	3.388,3	3.222,3	3.227,7
الموجودات متوسطة وطويلة الأجل	0,0	0,0	0,0	0,0
الموجودات قصيرة الأجل	3.292,4	3.388,3	3.222,3	3.227,7
أرصدة نقدية وإيداعات	1.683,9	2.043,8	1.764,7	2.008,8
القطاع المالي	1.683,9	2.043,8	1.764,7	2.008,8
القروض التجارية	1.608,5	1.344,5	1.457,6	1.218,9
القطاعات الأخرى	1.608,5	1.344,5	1.457,6	1.218,9
الموجودات الأخرى قصيرة الأجل	0,0	0,0	0,0	0,0
موجودات الاحتياطي	13.756,7	12.662,1	14.256,7	15.039,8
الذهب النقدي ²	341,3	263,3	298,0	287,1
حقوق السحب الخاصة	581,0	612,1	523,0	349,3
وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	134,2	136,6	139,4	153,1
عملات أجنبية	12.700,2	11.650,1	13.296,3	14.250,3
المجموع	75.026,3-	84.920,8-	96.208,4-	104.907,8-

¹ باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.
² تمت إعادة تقييم رصيد الذهب وفقا لسعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن.

رسم بياني عدد 3-12 : هيكل مخزون إجمالي تعهدات البلاد التونسية



1-2-3 التعهدات

1-1-2-3 الاستثمارات الأجنبية

عرف مخزون الاستثمارات الأجنبية الذي يمثل 53,2٪ من مجموع التعهدات، ارتفاعا بـ 4,7٪ ليبلغ 65.857 مليون دينار (مقابل 9,5٪ و 62.904 ملايين دينار في موفى سنة 2014). وقد شمل هذا التطور التعهدات في شكل استثمارات مباشرة وتلك المنجزة في محفظة السندات.

وسجلت التعهدات في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، من خلال بلوغها 61.296 مليون دينار في موفى سنة 2015 ارتفاعا بـ 4,4٪ مقابل 58.729 مليون دينار في العام السابق. ويعود هذا التدعم إلى التأثير الموجب لعامل الحجم، الذي يعكسه ازدياد دفوات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 8,8٪، فيما كانت درجة تأثير عامل الصرف أقل أهمية بالمقارنة مع سنة 2014.

أما التعهدات في شكل استثمارات في محافظ السندات، فقد ارتفعت بـ 9,2٪ لتبلغ 4.561 مليون دينار. ونتج هذا التدعم عن الازدياد الملحوظ للدفوات الصافية المحصلة في هذا الشكل (300 مليون دينار مقابل 122 مليون دينار)، فيما عرف مؤشر البورصة تونداكس انخفاضا بـ 0,94٪ في موفى سنة 2015 (مقابل +16,2٪ في سنة 2014) تبعا لتدهور الظرف الاقتصادي الوطني الذي تأثر بالخصوص بالتوترات الأمنية. ومن جانبها، تدعمت حصة الأجانب في رسملة البورصة بشكل طفيف قياسا بسنة 2014 لتبلغ 25,6٪ في موفى سنة 2015.

3-2-1-2 استثمارات أخرى

سجل مخزون إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأخرى، من خلال بلوغه 58.001 مليون دينار في موفى سنة 2015، ارتفاعا بـ 12,8% بالمقارنة مع مستواه في نهاية سنة 2014. ويعود هذا التطور بالأساس إلى ازدياد مخزون التعهدات متوسطة وطويلة الأجل بين سنة وأخرى، وبدرجة أقل، مخزون التعهدات قصيرة الأجل.

وعرف قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، الذي يمثل 73,1% من إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأخرى، ارتفاعا بـ 15,4% ليلبغ 42.391 مليون دينار في موفى سنة 2015. ويعزى هذا الدعم إلى نمو صافي دخول أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل بـ 16,2%. وفي جانب آخر، ساهم تأثير الصرف بنسبة 11,7% في ازدياد قائم الدين متوسط وطويل الأجل، نتيجة بالأساس لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بـ 13,4% بين نهاية سنة وأخرى، فيما كانت تقلبات العملات الأجنبية الأخرى ذات تأثير محدود.

ويظهر توزيع قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب القطاع المؤسسي¹ غلبة قائم الإدارة الذي استأثر بقرابة ثلثي مخزون تعهدات الدين متوسط وطويل الأجل ليلبغ 27.612 مليون دينار في موفى سنة 2015، أي بارتفاع قدره 19,5% بالمقارنة مع ما تم تسجيله في نهاية سنة 2014. أما بالنسبة لمخزون الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل للمؤسسات (المالية وغير المالية)، فقد تطور بنسق أقل سرعة (+4,4%) ليلبغ 11.163 مليون دينار في موفى سنة 2015، وهو ما يعكس بالخصوص التأثير المحدود لعامل الحجم. ومن ناحية أخرى، تدعم مخزون تداين السلطة النقدية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة ليلبغ 3.616 مليون دينار، تبعا لعمليات التعبئة المنجزة بداية من سنة 2013 للأقساط المتعلقة بالقرض الائتماني المسند من قبل صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي قدره 1,55 مليار دولار.

ومن جانبه، بلغ قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل قياسا بإجمالي الدخل الوطني المتاح 48,3% مقابل 44,3% في سنة 2014. ويعكس هذا التطور بالخصوص تكثف السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل خلال الفترة 2011-2015.

وفيما يتعلق بمخزون التعهدات في شكل أرصدة نقدية وإيداعات متوسطة وطويلة الأجل، فقد بلغ 1.510 ملايين دينار في موفى سنة 2015. ويتعلق الأمر أساسا بقائم الإيداعات المنجزة من قبل بنوك مركزية لدول عربية لدى البنك المركزي التونسي.

¹ باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

جدول عدد 3-14 : أهم مؤشرات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2014	2013	2012	2011
قائم الدين متوسط وطويل الأجل *	42.097	36.512	31.499	28.678	25.348
نسبة التداين (ب٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)	48,3	44,3	41,4	40,3	39,3
سحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل	7.041	6.156	3.529	5.805	3.811
خدمة الدين متوسط وطويل الأجل	3.258	2.979	3.325	4.071	3.737
الأصل	2.344	2.114	2.504	3.201	2.893
الفوائد	914	865	821	870	844
مُعامل خدمة الدين (ب٪)**	8,4	7,1	8,2	10,5	10,6

* قائم الدين بدون احتساب الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

** يتم احتسابه بالرجوع إلى المقابض الجارية.

وعرفت التعهدات قصيرة الأجل، من جانبها، ارتفاعا بـ 4,8٪ لتبلغ 13.340 مليون دينار، بيد أن حصتها في مجموع إجمالي التعهدات قد انخفضت بشكل طفيف (-0,3 نقطة مئوية) لتتراجع إلى مستوى 10,8٪. وارتفعت التعهدات في شكل أرصدة نقدية وإيداعات بـ 9,1٪ في موفى سنة 2015 لتبلغ 8.905 ملايين دينار وذلك بالأساس نتيجة ازدياد إيداعات غير المقيمين بـ 7,8٪. وبالنسبة للتعهدات قصيرة الأجل بعنوان القروض التجارية، فقد عرفت انخفاضا طفيفا لتتراجع إلى 4.434 مليون دينار مقابل 4.570 مليون دينار في موفى سنة 2014. وبالفعل، يعود هذا التراجع إلى تقلص الواردات المنجزة في إطار النظام العام والتي تقتزن معاملاتها في الغالب بتحويل أموال، فيما ساهم عامل الصرف في سنة 2015 في الحد من تأثير هذا التراجع.

جدول عدد 3-15 : تطور التعهدات والموجودات قصيرة الأجل

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2014	2013	2012	التغيرات بـ ٪ 2014\2015
تعهدات قصيرة الأجل	13.340-	12.730-	10.822-	9.603-	4,8
* أرصدة نقدية وإيداعات	8.906-	8.160-	6.922-	6.103-	9,1
منها : إيداعات غير المقيمين	6.740-	6.254-	5.391-	4.545-	7,8
مراسلون مصرفيون خارج البلاد التونسية	1.995-	1.784-	1.377-	1.316-	11,8
* قروض تجارية	4.434-	4.570-	3.900-	3.500-	3,0-
موجودات قصيرة الأجل	3.228	3.222	3.388	3.292	0,2
* أرصدة نقدية وإيداعات	2.009	1.765	2.044	1.684	13,8
منها : مراسلون مصرفيون	1.372	1.181	1.541	1.314	16,1
* قروض تجارية	1.219	1.457	1.344	1.608	16,3-
صافي التعهدات	10.112-	9.508-	7.434-	6.311-	6,4
موجودات الاحتياطي	15.040	14.257	12.662	13.757	5,5
صافي التعهدات \ موجودات الاحتياطي (ب٪)*	67,2-	66,7-	58,7-	45,9-	0,5

* التغيرات بالنقاط المئوية.

3-2-2 الموجودات

تدعم إجمالي الموجودات في موفى سنة 2015 بنسبة 4,6% قياسا بمستواه في نهاية سنة 2014 ليبلغ 18.950 مليون دينار، تبعا بالأساس لنمو موجودات الاحتياطي التي تمثل المكونة الرئيسية بـ 5,5% لتبلغ 15.040 مليون دينار في موفى سنة 2015.

وفي جانب مواز، تدعم صافي الموجودات من العملة الأجنبية ليرتفع من 13.097 مليون دينار، أي ما يعادل 112 يوما من التوريد في نهاية سنة 2014 إلى 14.102 مليون دينار و128 يوما في موفى سنة 2015. أما بالنسبة لوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، فقد عرفت ارتفاعا بـ 9,8% لتبلغ 153 مليون دينار. بيد أن الموجودات من الذهب النقدي قد انخفضت بـ 3,7% في نهاية سنة 2015، تبعا لتراجع الأسعار الدولية لأوقية الذهب في سنة 2015.

ومن جانبها، حافظت الموجودات قصيرة الأجل تقريبا على نفس المستوى المسجل في نهاية سنة 2014 (+0,2%) لتبلغ 3.228 مليون دينار. وبالفعل، تزامن تدعم الأرصدة النقدية والإيداعات بـ 13,8% مع انخفاض الموجودات التجارية بـ 16,3% لتبلغ 2.009 ملايين دينار و1.219 مليون دينار على التوالي، في نهاية سنة 2015.

المدفوعات الخارجية

(بملايين الدنانير) تطور المقابيض الجارية ودخول رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة)

2015	2014	2013	2012	
39.228,9	41.733,1	40.463,3	38.884,0	أ - المقابيض الجارية
27.607,2	28.406,7	27.701,2	26.547,7	صادرات السلع (بدون تكاليف الشحن)
6.812,4	8.420,8	8.176,0	8.204,6	الخدمات
1.728,1	1.962,7	2.058,8	2.283,3	النقل
259,4	277,1	284,8	260,8	شحن السلع
956,7	1.160,1	1.091,3	1.098,9	المسافرون
512,0	525,5	682,7	923,6	عمليات نقل أخرى
180,6	235,5	478,1	749,5	منها : الأتاوة على الغاز
2.708,7	4.004,6	3.559,5	3.478,0	الأسفار
2.414,7	3.625,6	3.221,4	3.175,3	السياحة
68,4	105,2	93,5	84,2	الأسفار المهنية والرسمية
34,5	44,7	39,4	36,0	الدراسات والتريصات
178,5	214,7	191,5	151,6	العلاج الطبي
12,6	14,4	13,7	30,9	مصاريف أخرى للإقامة
333,4	303,0	412,3	503,3	العمليات الحكومية
0,0	0,0	0,0	0,0	الحكومة التونسية
333,4	303,0	412,3	503,3	الحكومات الأجنبية
2.042,2	2.150,5	2.145,4	1.940,0	خدمات أخرى
104,0	100,3	110,2	103,4	منح وأقساط التأمين
107,4	104,7	114,7	122,2	مصاريف المكاتب الإدارية
350,5	384,4	327,8	275,4	مصاريف تجارية والتجارة الدولية
597,1	641,4	700,6	635,4	الأشغال الكبرى والخدمات الفنية
524,8	566,1	606,9	530,6	خدمات اتصال
126,5	132,4	111,3	108,3	خدمات مالية
95,7	85,8	69,0	62,7	خدمات معلوماتية ومعلومات
42,7	47,6	40,8	36,1	أتاوات ومعاليم الرخص
23,1	19,8	17,8	13,9	خدمات شخصية وثقافية
70,4	68,0	46,3	52,0	خدمات مختلفة
4.177,9	4.225,3	3.971,0	3.692,3	مداخل العوامل
310,8	241,5	249,7	153,5	مداخل رأس المال
222,5	207,2	205,2	133,4	قوائد على القروض والتوظيفات
10,1	9,5	8,2	11,7	عائدات الأسهم والمرايح
78,2	24,8	36,3	8,4	عائدات الاستثمارات المباشرة
3.867,1	3.983,8	3.721,3	3.538,8	مداخل الشغل
3.241,9	3.329,7	3.099,0	2.985,6	التوفير من الأجور
625,2	654,1	622,3	553,2	مداخل الشغل الأخرى
631,4	680,3	615,1	439,4	تحويلات جارية
283,9	247,5	212,1	219,3	القطاع الخاص التونسي
347,5	432,8	403,0	220,1	القطاع العمومي التونسي

(بملايين الدينارين)

2015	2014	2013	2012	
11.080,1	11.145,2	8.069,1	11.609,7	ب - العمليات برأس المال والعمليات المالية
456,1	525,5	195,0	708,0	العمليات برأس المال
10.624,0	10.619,7	7.874,1	10.901,7	العمليات المالية
2.002,4	1.830,7	1.831,6	2.518,5	الاستثمارات المباشرة
37,4	24,3	17,8	14,5	الموجودات
1.965,0	1.806,4	1.813,8	2.504,0	التعهدات
1.957,7	1.799,7	1.809,0	2.499,8	المساهمات
7,3	6,7	4,8	4,2	غيرها
401,0	160,5	179,6	83,4	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
401,0	160,5	179,6	83,4	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
401,0	160,5	179,6	83,4	التعهدات
8.220,6	8.628,5	5.862,9	8.299,8	استثمارات أخرى
7.981,9	8.349,4	5.598,9	7.746,3	التعهدات
7.236,7	6.406,7	4.346,1	5.804,9	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
7.041,0	6.156,1	3.529,3	5.804,9	اقتراضات وقروض تجارية
4.906,7	3.231,9	1.064,4	4.561,4	الإدارات العمومية
637,4	1.740,9	1.041,4	217,5	السلطات النقدية
298,2	431,1	309,8	219,6	القطاع المالي
1.198,7	752,2	1.113,7	806,4	قطاعات أخرى
195,7	250,6	816,8	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
195,7	250,6	816,8	0,0	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
745,2	1.942,7	1.252,8	1.941,4	التعهدات قصيرة الأجل
745,2	1.272,3	853,5	951,9	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
48,0	0,0	0,0	106,4	السلطات النقدية
697,2	1.272,3	853,5	845,5	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	670,4	399,3	989,5	قروض تجارية
0,0	670,4	399,3	989,5	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
238,7	279,1	264,0	553,5	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
238,7	279,1	264,0	553,5	الموجودات قصيرة الأجل
0,0	279,1	0,0	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	279,1	0,0	0,0	القطاع المالي
238,7	0,0	264,0	553,5	قروض تجارية
238,7	0,0	264,0	553,5	قطاعات أخرى
203,3	225,0	205,4	151,2	ج- عمليات تعديلية (دفوفات صافية)
50.512,3	53.103,3	48.737,8	50.644,9	المجموع العام

المدفوعات الخارجية

المدفوعات الخارجية التونسية : تطور النفقات الجارية وخروج رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة)				
(بملايين الدنانير)				
2015	2014	2013	2012	
46.780,6	49.102,0	46.764,8	44.696,4	أ – النفقات الجارية
37.473,8	39.730,3	37.336,4	36.082,7	واردات السلع (بدون تكاليف الشحن)
6.218,0	5.972,7	5.541,6	5.151,2	الخدمات
2.692,1	2.811,9	2.720,5	2.545,7	النقل
1.962,9	2.102,2	1.955,7	1.870,0	شحن السلع
138,5	151,3	151,0	125,0	المسافرون
590,7	558,4	613,8	550,7	عمليات نقل أخرى
1.364,4	1.156,0	1.097,2	926,3	الأسفار
768,8	637,6	682,8	537,3	السياحة
166,1	156,5	114,6	99,7	الأسفار المهنية والرسمية
238,1	194,6	154,6	129,3	الدراسات والتريصات
17,5	20,1	20,2	15,3	العلاج الطبي
173,9	147,2	125,0	144,7	مصاريف أخرى للإقامة
602,8	488,6	267,7	323,7	العمليات الحكومية
602,8	488,6	267,7	323,7	الحكومة التونسية
45,7	50,7	27,7	80,9	المساعدات الفنية
557,1	437,9	240,0	242,8	غيرها
0,0	0,0	0,0	0,0	الحكومات الأجنبية
1.558,7	1.516,2	1.456,2	1.355,5	خدمات أخرى
408,4	385,3	333,8	317,4	منح وأقساط التأمين
11,1	9,3	15,8	12,4	مصاريف المكاتب الإدارية
183,5	200,1	173,3	159,5	مصاريف تجارية والتجارة الدولية
546,2	520,2	552,6	502,5	أشغال كبرى وخدمات فنية
86,6	98,5	125,0	108,8	خدمات اتصال
126,7	116,8	91,6	92,8	خدمات مالية
75,2	71,2	53,0	48,8	خدمات معلوماتية ومعلومات
41,1	33,0	22,2	20,0	أتاوات ومعالم الرخص
16,5	17,6	18,5	11,2	خدمات شخصية وثقافية
63,4	64,2	70,4	82,1	خدمات مختلفة
3.045,0	3.350,2	3.845,8	3.410,0	مداخل العوامل
2.993,1	3.301,9	3.814,0	3.381,2	مداخل رأس المال
913,7	865,2	821,6	870,2	فوائد على قروض متوسطة وطويلة الأجل
95,2	78,1	78,7	57,3	فوائد على قروض قصيرة الأجل
54,6	46,8	61,3	58,8	عائدات الأسهم والمرابيح
1.929,6	2.311,8	2.852,4	2.394,9	عائدات الاستثمارات المباشرة
51,9	48,3	31,8	28,8	مداخل الشغل
28,3	28,9	16,9	15,4	التوفير من الأجور
23,6	19,4	14,9	13,4	مداخل الشغل الأخرى
43,8	48,8	41,0	52,5	تحويلات جارية
43,6	48,4	41,0	52,3	القطاع الخاص التونسي
0,2	0,4	0,0	0,2	القطاع العمومي التونسي

(بملايين الديناري)

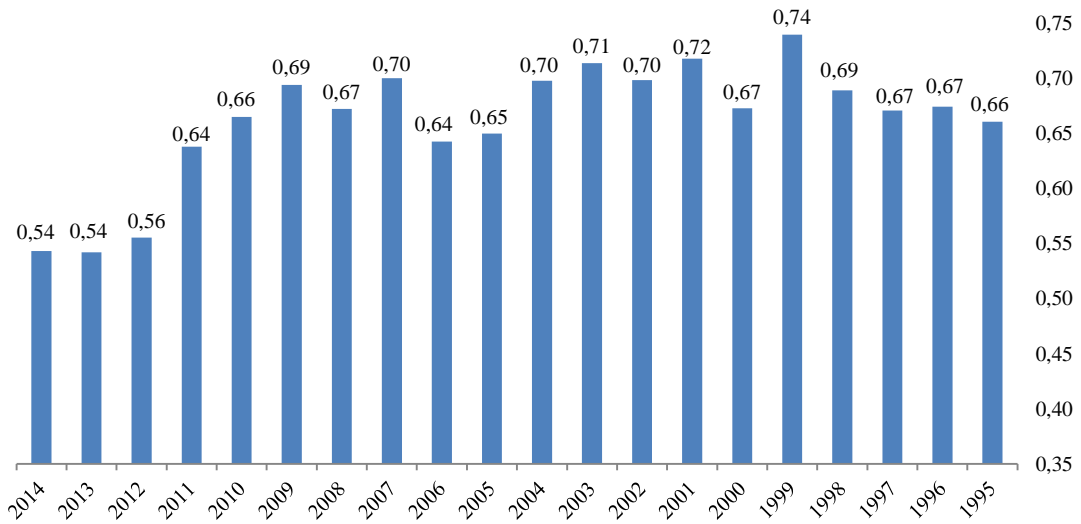
2015	2014	2013	2012	
2.948,6	2.406,7	3.067,6	3.780,1	ب - عمليات برأس المال والعمليات المالية
15,4	15,6	8,7	6,8	العمليات برأس المال
2.933,2	2.391,1	3.058,9	3.773,3	العمليات المالية
108,1	91,0	111,7	90,9	الاستثمارات المباشرة
70,4	37,3	35,2	21,0	الموجودات
37,7	53,7	76,5	69,9	التعهدات
30,2	42,5	52,4	56,4	المساهمات
7,5	11,2	24,1	13,5	غيرها
101,5	38,4	49,6	107,4	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
101,5	38,4	49,6	107,4	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
101,5	38,4	49,6	107,4	التعهدات
2.723,6	2.261,7	2.897,6	3.575,0	استثمارات أخرى
2.479,5	2.148,6	2.537,7	3.200,5	التعهدات
2.343,8	2.114,2	2.503,5	3.200,5	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
2.343,8	2.114,2	2.503,5	3.200,5	اقتراضات وقروض تجارية
1.140,6	1.073,5	1.676,3	1.927,3	الإدارات العمومية
172,4	122,9	0,0	0,0	السلطات النقدية
275,7	316,8	300,5	278,1	القطاع المالي
755,1	601,0	526,7	995,1	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
135,7	34,4	34,2	0,0	تعهدات قصيرة الأجل
0,0	34,4	34,2	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	34,4	34,2	0,0	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
135,7	0,0	0,0	0,0	القروض التجارية
135,7	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
244,1	113,1	359,9	374,5	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
244,1	113,1	359,9	374,5	الموجودات قصيرة الأجل
244,1	0,0	359,9	374,5	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	السلطات النقدية
0,0	113,1	0,0	0,0	القروض التجارية
0,0	113,1	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	ج- عمليات التعديل (دفوعات صافية)
49.729,2	51.508,7	49.832,4	48.476,5	المجموع العام
783,1	1.594,6	1.094,6-	2.168,4	الحاصل

3-3 تطور مؤشرات القدرة التنافسية¹

1-3-3 تطور حصة الصادرات من السوق

شهدت تونس منذ سنة 2010 تراجعا متواصلا لحصص صادراتها من السوق في أهم بلدان الاتحاد الأوروبي²، حيث تراجعت من 0,66% إلى 0,54% في سنة 2014، أي بخسارة قدرها 0,12 نقطة مائوية على مدى أربع سنوات. ومن هذا المنطلق، احتلت تونس في سنة 2014 المركز الحادي عشر من عينة³ تم اختيارها ضمن أهم البلدان المنافسة وعددها 13، لتتقدم على مصر (0,43%) والفلبين (0,30%) وهونج كونج (0,01%).

رسم بياني عدد 13-3: تطور الحصة من السوق لتونس في سوق البلدان الإثني عشر للاتحاد الأوروبي (ب.%)



المصادر: قاعدة بيانات CHELEM * وحسابات أعدها البنك المركزي

* المقصود بذلك الحسابات المتناسقة لمبادلات الاقتصاد العالمي، التي يعدها مركز الدراسات الاستشرافية والمعلومات الدولية.

ويعود هذا الأداء، الذي شهد تراجعا مستمرا، بالأساس إلى ضعف النمو الاقتصادي والمستوى الضعيف لإنتاجية العمل، علاوة عن نقص تنوع الصادرات حسب المنتجات وحسب الأسواق. وبالفعل، ما تزال الصادرات التونسية يهيمن عليها القطاعان التقليديان المتمثلان في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية

¹ تتعلق المعطيات المتوفرة بسنة 2014.

² يتم احتساب الحصة من السوق لبلد ما مع الإتحاد الأوروبي، من خلال النسبة بين صادرات هذا البلد نحو هذه المنطقة والواردات من المنطقة المذكورة (ويتعلق الأمر بألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولكسمبورغ وهولندا والدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة واليونان وإسبانيا والبرتغال).

³ تتضمن البلدان التي تم أخذها بعين الاعتبار بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أي المغرب وتركيا ومصر وتونس) وبلدان آسيوية (الصين وتايوان وتايلندا وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وهونج كونج والهند وكوريا الجنوبية).

الذي يمثل حوالي 41٪ من الصادرات الجمالية نحو سوق البلدان الإثني عشر للاتحاد الأوروبي في سنة 2014 وقطاع النسيج والجلود (33٪). وفي جانب آخر، تظل هذه الصادرات متمحورة حول السوق الأوروبية التي اتسمت بنمو متواضع خلال السنوات الأخيرة.

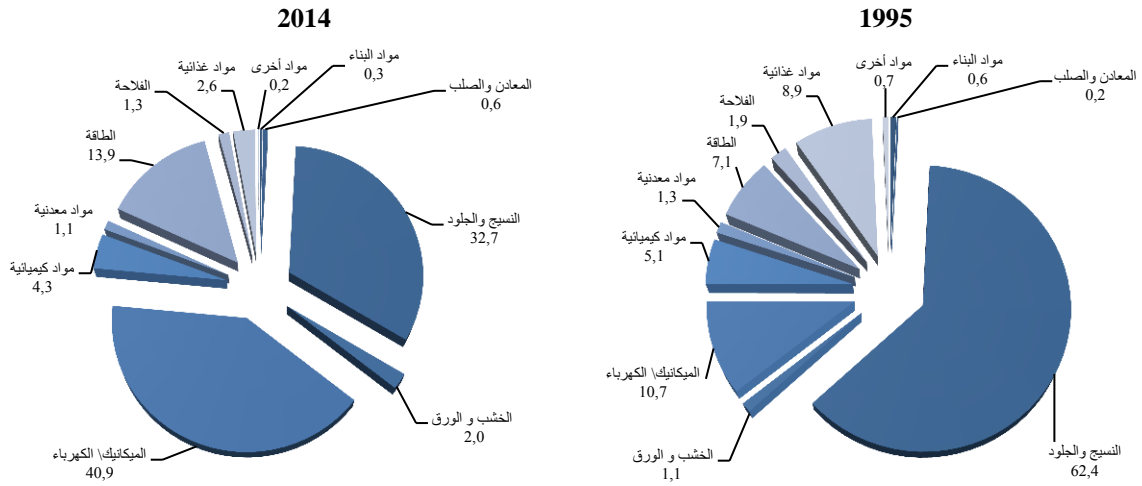
وعلى هذا الأساس، يتعين بذل جهود كبيرة بهدف الارتقاء إلى موضع أهم والتدارك قياسا بالاقتصاديات الأفضل أداء. ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي :

• مزيد تنويع الصادرات، سواء حسب المنتوجات أو حسب الأسواق وذلك من خلال التوجه نحو أسواق واعدة مع ضمان التكيف بصورة أفضل مع تغيرات الطلب العالمي ونحو الأسواق الجديدة التي تتسم بالديناميكية وتوفر إمكانيات تصدير هامة.

• مزيد تعزيز النسيج الإنتاجي من خلال التركيز بالخصوص على الأنشطة ذات قيمة مضافة عالية وذات محتوى مرتفع من المعرفة مع مساهمة أكثر فعالية للقطاع الخاص.

• تيسير توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو اقتصاد معرفي ذو محتوى تكنولوجي عالي من شأنه إحداث مواطن الشغل، لاسيما بالنسبة لخريجي التعليم العالي.

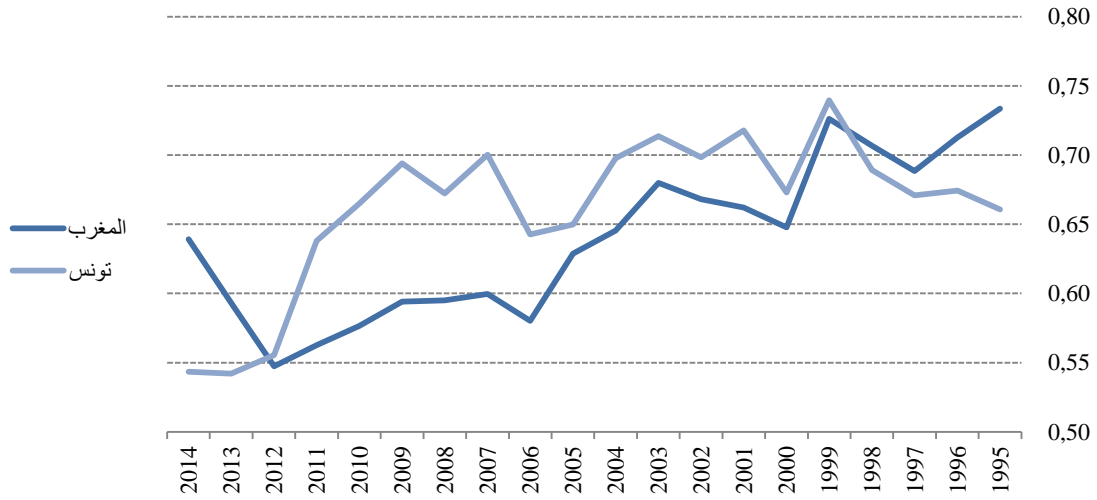
رسم بياني عدد 3-14 : مقارنة لتركيبية الصادرات التونسية حسب قطاع النشاط في سوق البلدان الإثني عشر للاتحاد الأوروبي ما بين سنتي 1995 و2014 (بـ٪)



المصادر : قاعدة بيانات CHELEM وحسابات أعدها البنك المركزي

ومن حيث المقارنة وعلى سبيل المثال، تم تجاوز تونس من قبل المغرب الذي استأثر بحوالي 0,6٪ من السوق الأوروبية (سوق البلدان الإثني عشر للاتحاد الأوروبي) في سنة 2013 و0,64٪ في سنة 2014، ليحتل بذلك المركز التاسع.

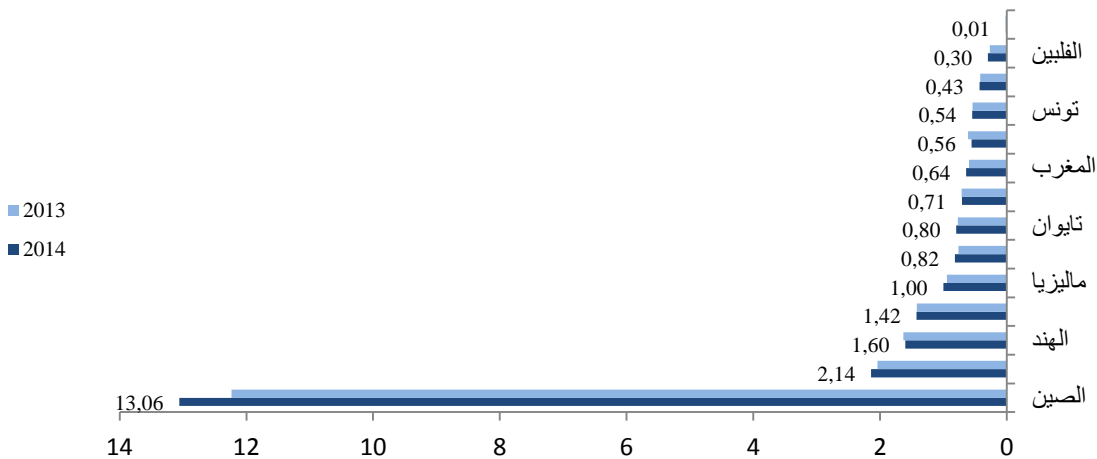
رسم بياني عدد 15-3 : مقارنة الحصة من السوق بالنسبة لتونس والمغرب ما بين سنتي 1995 و2014 (ب.%)



المصادر : قاعدة بيانات CHELEM وحسابات أعضائها البنك المركزي

وفي جانب آخر، تظهر دراسة أداء بلدان العينة أن الصين هي البلد الأكثر تنافسية بحصة من السوق قدرها 13,06% حيث حافظت على موقعها الريادي في قطاعات النسيج والجلود (56,8%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (16,1%) والفلاحة (5,91%). واحتلت تركيا (2,14%) والهند (1,60%) المركزين الثاني والثالث على التوالي، في الترتيب الجملي.

رسم بياني عدد 16-3 : تطور الحصة من السوق بالنسبة لتونس والبلدان المنافسة بين سنتي 2013 و2014 (ب.%)



المصادر : قاعدة بيانات CHELEM وحسابات أعضائها البنك المركزي

3-2 تطور سعر صرف الدينار

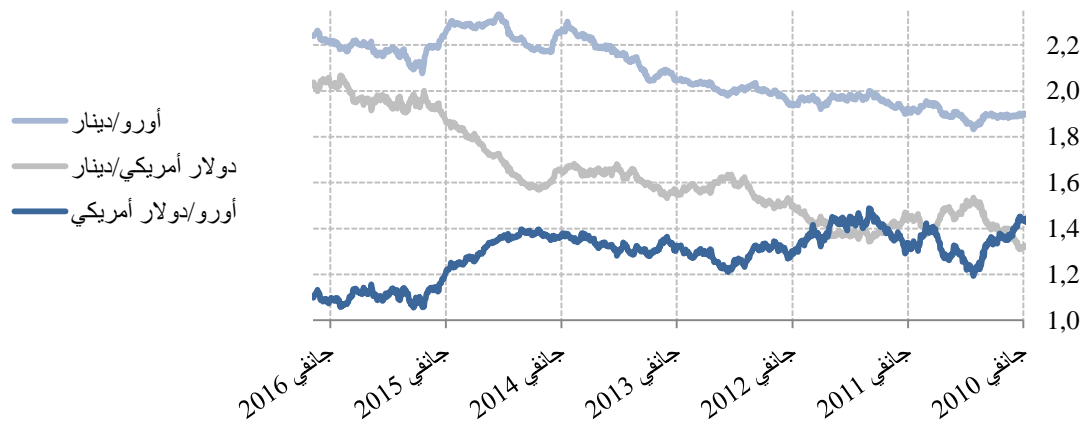
عرفت المعاملات المتداولة في سوق الصرف بالحاضر ارتفاعا بـ 25٪ خلال سنة 2015، بعد الانخفاض بـ 4,4٪ المسجل في العام السابق. ويعود هذا التطور بالأساس إلى الانتعاشة الملحوظة للمعاملات بالعملة الأجنبية مقابل الدينار (36,2٪ مقابل -20,7٪ في سنة 2014) وبدرجة أقل، إلى ارتفاع العمليات بالعملة الأجنبية فيما بينها بنسبة 17,5٪.

وتعكس انتعاشة العمليات بالعملة الأجنبية مقابل الدينار نمو السوق فيما بين البنوك، التي ارتفعت حصتها من مجموع المعاملات من 63٪ إلى 72,5٪ بين سنة وأخرى. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى إرساء نظام "ماسكي السوق" في شهر سبتمبر 2014 والذي ساهم في تحسن سيولة السوق فيما بين البنوك وفي التقليل من تدخل البنك المركزي.

وفي هذا السياق، عرف سعر صرف الدينار في موفى سنة 2015 انخفاضا بـ 8,4٪ تجاه الدولار الأمريكي مقابل ارتفاعه بـ 2٪ إزاء الأورو. ويعكس هذا التطور الذي زادت حدته بالخصوص خلال الربع الأول من السنة، انخفاض الأورو مقابل الدولار الأمريكي في سوق الصرف الدولية بنسبة 10٪ في نهاية سنة 2015.

وبحساب المعدلات، انخفض الدينار بـ 13,4٪ في سنة 2015 تجاه الدولار الأمريكي مقابل ارتفاعه بـ 3,5٪ إزاء الأورو.

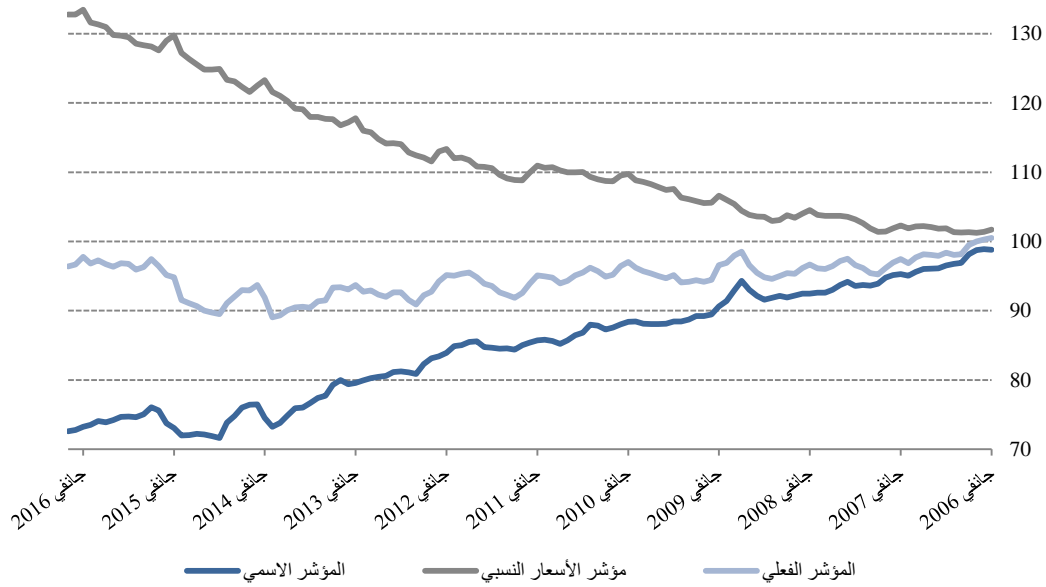
رسم بياني عدد 17-3 : تطور مقارن لأسعار صرف الدينار



المدفوعات الخارجية

ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع سعر الصرف الفعلي للإسمي للدينار بـ 2,2٪ بالمقارنة مع شهر ديسمبر 2014. وارتفع سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف بنسق أكثر أهمية، أي 5,7٪، بالتوازي مع المستوى الضعيف للتضخم الذي ناهز 0٪ في منطقة الأورو وفي الولايات المتحدة وذلك على الرغم من تباطؤ التضخم في البلاد التونسية بداية من النصف الثاني لسنة 2015 مع بقائه في مستوى أعلى بوضوح من المستويات المسجلة في أهم البلدان الشريكة، حيث سجل معدلا قدره 4,9٪ في سنة 2015.

رسم بياني عدد 3-18 : تطور مؤشرات سعر صرف الدينار (أساس 100 في سنة 2005)



الباب الرابع : النقد والقرض

والسياسة النقدية

1-4 النقد ومصادر الأحداث النقدي

أثر تعاقب الأحداث الأمنية في سنة 2015 بالتزامن مع التوترات الاجتماعية بشدة على كافة قطاعات الاقتصاد، مما انعكس على المجال النقدي، حيث واصل نسق نمو الكتلة النقدية (ن3) مساره التنزلي الذي بدأ منذ سنة 2009، باستثناء سنة 2014 التي عرف خلالها تحسنا طفيفا، ليسجل بالتالي أدنى مستوى له. وقد تزامن هذا التطور الهزيل الذي يعكس مسار مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد، مع تسارع نسق ازدياد صافي المستحقات على الدولة وتراجع صافي المستحقات على الخارج.

1-1-4 مكونات النقد

بلغ نسق نمو المكونة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) مستوى 5,3٪ في موفى سنة 2015 مقابل 7,8٪ في سنة 2014 و6,6٪ في سنة 2013. وبحساب المعدلات، عرفت نسبة نمو المكونة (ن3) بدورها تراجعا بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث بلغت 5٪ في سنة 2015 مقابل 7,7٪ في سنة 2014.

وعلى هذا الأساس، فإن مقارنة نمو هذه الأخيرة مع التطور الضعيف للنمو الاقتصادي بحساب الأسعار الجارية (5,5٪ مقابل 7,5٪) تظهر اتساعا للفارق بين هذين المؤشرين وهو ما أدى إلى شبه استقرار سرعة التداول النقدي التي بلغت 1,43 في سنة 2015 مقابل 1,42 في سنة 2014. وبالفعل، يعكس مستوى هذا المؤشر النقدي، المحتسب من خلال العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية والمعدل السنوي للكتلة النقدية (ن3)، مدى ثقة العناصر الاقتصادية بشأن انجذابهم للسيولة وتجاه الاقتصاد الوطني على الرغم من الظرف الاقتصادي الصعب بشكل خاص. بيد أن الأمل ما يزال قائما في هذا المناخ المتردي ويتمثل ذلك في انخفاض معدل نسبة التضخم الذي ما أنفك يتراجع حيث تقلص من 5,8٪ في سنة 2013 إلى 4,9٪ في سنتي 2014 و2015.

جدول عدد 4-1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

المسمى	2015	2014	2013	2012	2011
معدل الكتلة النقدية (ن3) (بملايين الدينانير)	59.798	56.959	52.905	48.897	45.447
نسبة نمو معدل الكتلة النقدية ن3 (ب٪)	5,0	7,7	8,2	7,6	10,8
إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (بملايين الدينانير)	85.243	80.816	75.152	70.354	64.492
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (ب٪)	4,4	7,5	6,8	9,1	2,3
معدل نسبة التضخم (ب٪)	4,9	4,9	5,8	5,1	3,5
سرعة التداول النقدي	1,43	1,42	1,42	1,44	1,42

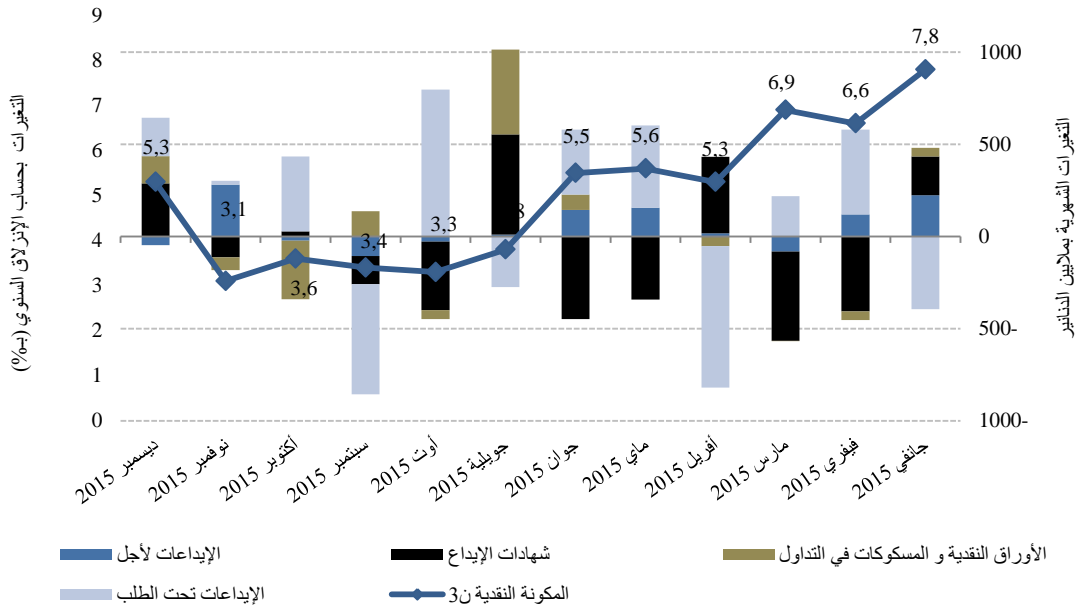
وقد أدت قتامة الطرف الاقتصادي الذي تأثر بالخصوص بالتوترات ذات الطابع الاجتماعي والأمني والسياسي إلى مناخ متسم بالشكوك وعدم وضوح الرؤية وهو ما أضر بالقطاع النقدي بشدة.

وفي جانب آخر، فإن الحجم الجملي لإعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي التونسي الذي يعكس الحاجيات المتزايدة من السيولة المصرفية حيث بلغ مستويات قياسية في سنة 2015، قد مثل بالتزامن مع غياب فرص التوظيف في السوق المالية التي أسفرت عن مردود سالب لمؤشراتها الرئيسية، جملة من العوامل التي حدّت من خيارات التوظيف للعناصر الاقتصادية غير المالية وأدت إلى إقبالهم على رقاع الخزينة التي عرف حجم إصداراتها في موفى السنة قيد الدرس ازديادا هاما.

وعلى هذا الأساس، أدت التطورات سالفة الذكر في سنة 2015 إلى إعادة توظيف أهم الموارد صلب المكونة النقدية (ن 3). وبالفعل، فإن تسارع النقد الكتابي (10,8٪ مقابل 6٪) والرقاع والقروض الخاصة بأجل يفوق سنة واحدة (10,8٪ مقابل 1٪)، على حد السواء، قد تزامن مع تباطؤ النقد اليدوي (4,1٪ مقابل 11,7٪) وبدرجة أقل، الإيداعات شبه النقدية (3,1٪ مقابل 8,3٪).

وبعد أن ارتفع ب 11,8٪ أو ب 899 مليون دينار في موفى العام السابق، عرف قائم الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول زيادة معتدلة، أي 4٪ أو 342 مليون دينار في سنة 2015، حيث سجل ارتفاعا استثنائيا قدره 461 مليون دينار في شهر جويلية نتيجة بالخصوص لازدياد النفقات المعتادة للأسر بعنوان الموسم الصيفي وشهر رمضان واحتفالات عيد الفطر، ليبلغ بعد ذلك ذروة قدرها 9.293 مليون دينار خلال شهر سبتمبر جراء السحوبات المكثفة المنجزة قبيل احتفالات عيد الإضحى. وفي الشهر الموالي، تراجع هذا القائم ب 318 مليون دينار وهو ما يشير بالأساس إلى أن تطور قائم الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول قد عاد إلى وضعه العادي. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ شهر سبتمبر 2014 وإلى غاية منتصف شهر أفريل 2016، أثر حجم الأوراق النقدية التي استرجعها البنك المركزي تبعاً لسحبها من التداول والبالغ 592 مليون دينار، جدياً على مدى ارتفاع الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول.

رسم بياني عدد 1-4 : تطور أهم مكونات الكتلة النقدية (ن3)



وفيما يتعلق بالنقد الكتابي، فقد شهد بالأساس خلال السنة قيد الدرس ازديادا للإيداعات تحت الطلب لدى البنوك بنسق يماثل تقريبا ما تم تسجيله في العام السابق (6,7% أو 875 مليون دينار مقابل 6,9% أو 852 مليون دينار في سنة 2014)، بالتزامن مع تدعيم الإيداعات لدى مركز الصكوك البريدية (58,2% مقابل 1,7%). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تطور الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك كان غير منتظم طوال السنة، حيث تم تسجيل ارتفاع هام في أشهر فيفري (+461 مليون دينار) وماي (+446 مليون دينار) وأوت (+797 مليون دينار) وأكتوبر (+407 ملايين دينار)، شمل بالخصوص إيداعات بعض العناصر الاقتصادية والمتمثلة في المؤسسات الفردية والشركات الخاصة. بيد أنه تمت ملاحظة انخفاض حاد في شهري أفريل (-768 مليون دينار) وسبتمبر (-598 مليون دينار) وذلك بالخصوص جراء السحوبات المنجزة من قبل المؤسسات العمومية العاملة في قطاع الفسفاط والنفط تبعا لهبوط إنتاجها.

جدول عدد 2-4 : تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها (أرقام موفى الفترة)

التغيرات بـ % ما عدا إشارة مغايرة			بملايين الدنانير			المسمى
مارس 2016 مارس 2015	ديسمبر 2015 ديسمبر 2014	ديسمبر 2014 ديسمبر 2013	مارس *2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	
0,3	5,3	7,8	62.104	61.892	58.801	الكتلة النقدية (ن3)
1,8	4,0	11,8	9.014	8.857	8.515	منها : الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول
3,1	6,7	6,9	14.424	13.991	13.116	الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك
0,6	7,0	29,3	10.227	10.163	9.495	الإيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى
4,2-	17,3-	17,8-	3.805	3.973	4.807	شهادات الإيداع
1,5	7,5	7,2	19.229	18.950	17.632	حسابات الادخار ¹
0,1-	16,4	6,0	20.398	20.414	17.537	موارد أخرى
0,2	7,8	7,4	82.502	82.306	76.338	مجموع الموارد = مجموع المقابلات
1.075-	495-	1.687-	603	1.678	2.173	صافي المستحق على الخارج ²
1.821-	1.005	1.494	12.281	14.102	13.097	منه : صافي الموجودات من العملة الأجنبية ²
(16-)	(16+)	(6+)	(112)	(128)	(112)	(عدد أيام التوريد) ³
313-	2.480	1.593	14.122	14.435	11.955	صافي المستحق على الدولة ²
255	1.348	2.191	7.488	7.233	5.885	منه : رفاع الخزينة ²
807	478-	416	944	137	615	الحساب الجاري للخرزينة ²
2,4	6,4	9,4	67.777	66.193	62.210	المساعدات للاقتصاد
2,2	6,3	9,4	64.246	62.848	59.107	منها : القروض للاقتصاد

* أرقام وقتية.

¹ يشمل هذا البند الحسابات الخاصة للادخار وحسابات الادخار السكني وحسابات الادخار بغرض بعث المشاريع وحسابات الادخار بغرض الاستثمار وحسابات الادخار الأخرى والادخار لدى مركز الادخار البريدي.
² التغيرات بملايين الدنانير بالنسبة لهذه المكونات.
³ التغيرات بحسب الأيام.

وفي جانب مواز، يعكس تباطؤ نسق ازدياد الإيداعات شبه النقدية في سنة 2015 (3,1% مقابل 8,3%) بالأساس فتور الإيداعات لأجل والنواتج المالية الأخرى (7% مقابل 29,3%) وذلك بالتزامن مع تراجع قائم شهادات الإيداع (-17,3% أو -834 مليون دينار مقابل -17,8% أو -1.041 مليون دينار)، فيما تدعم قائم الإيداعات، سواء في الحسابات الخاصة للادخار (8,5% أو 1.025 مليون دينار مقابل 7,9% أو 879 مليون دينار) أو لدى مركز الادخار البريدي (6,3% مقابل 5,5%). وقد مثلت ندرة فرص التوظيف وكذلك الترفيع بـ 25 نقطة أساسية في النسبة الدنيا لتأجير الادخار خلال شهر جويلية 2014 وتراجع مستوى التضخم جملة من العوامل التي أثرت جديا على تطور إيداعات الادخار. وفي جانب آخر، نتج انخفاض قائم شهادات الإيداع بالأساس عن عدم تجديد السندات التي حل أجل خلاصها والمكتتبة في الأصل بأجال قصيرة نسبيا من قبل بعض مؤسسات الضمان الاجتماعي والشركات الخاصة.

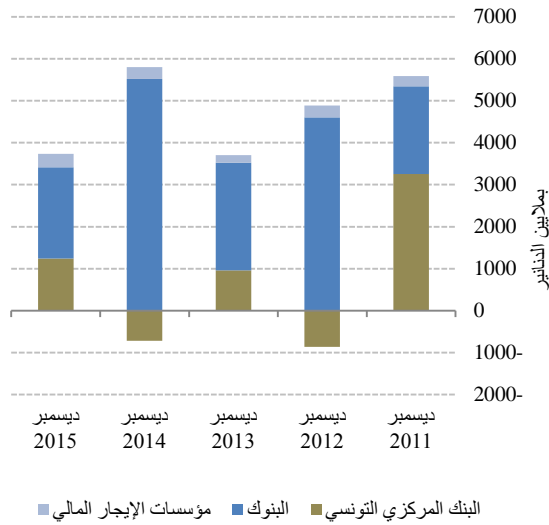
وبعد التطور الفاتر المسجل في سنة 2014 (1% أو 16 مليون دينار)، عرف الادخار متوسط وطويل الأجل المعبأ في شكل رفاع وقروض خاصة بأجل يفوق سنة واحدة تسارعا لنسق نموه الذي بلغ 10,8% في موفى سنة 2015، أي بحجم إصدارات صافية من تسديدات هذه السندات قدره 173 مليون دينار. ويعكس هذا التطور بالأساس استعادة الحيوية المسجلة على مستوى السوق المالية والتي بلغت فيها الأموال المعبأة من خلال إصدارات سندات الدين خلال الفترة قيد الدرس 340 مليون دينار مقابل 175 مليون دينار في سنة 2014، حيث استأثرت مؤسسات الإيجار المالي حصريا بهذه الأموال وذلك في إطار البحث عن ملائمة أفضل بين استعمالها ومواردها. وللإشارة، فإن البنوك المحلية كانت حاضرة في هذا القسم من

السوق لكن فقط من أجل إصدار قروض رقاعية مشروطة، ضرورية لتعزيز أموالها الذاتية وبالتالي تدعيم مؤشراتها الحذرة الكلية.

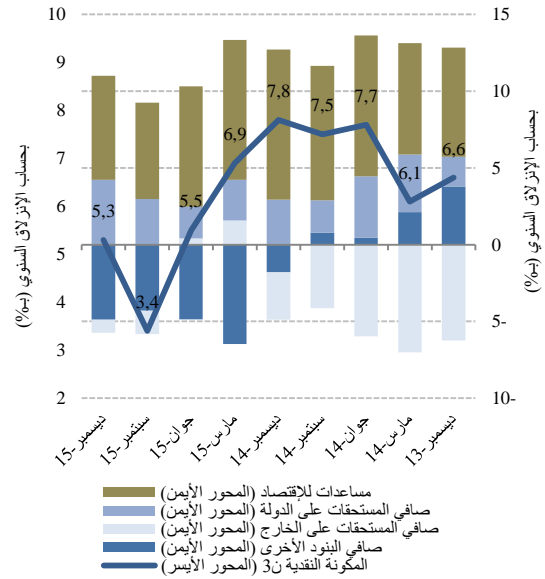
4-1-2 مصادر الإحداث النقدي

على الرغم من تيسير الشروط النقدية تبعا للتقليص بـ 50 نقطة أساسية في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي، سجلت مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد تباطؤا لنسق نموها (6,4% مقابل 9,4%). وقد أدى هذا التطور الذي تأثر بشدة بضعف نمو النشاط الاقتصادي في سنة 2015 (0,8% مقابل 2,3% في سنة 2014)، بالأساس إلى ارتفاع بنسب أعلى لكل من المستحقات المجمدة¹ (940 مليون دينار مقابل 495 مليون دينار) والحسابات الجارية المدينة (569 مليون دينار مقابل 202 مليون دينار) وكذلك إلى زيادة أقل أهمية لقائم محفظة الإسقاط للبنوك (1.714 مليون دينار مقابل 3.731 مليون دينار في سنة 2014).

رسم بياني عدد 3-4 : تطور تركيبة القروض حسب المؤسسات المالية



رسم بياني عدد 2-4 : مساهمة المقابلات في نمو المكونة (ن3) *



* (ن3) = صافي المستحقات على الخارج + صافي المستحقات على الدولة + المساعدات للاقتصاد - صافي البنود الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التخفيض في قاعدة احتساب الاحتياطي الإيجاري² المكون من قبل البنوك لدى معهد الإصدار وهو إجراء مكن من تعبئة سيولة إضافية لفائدة القطاع المصرفي، فإن الحجم

¹ المقصود بذلك المستحقات المجمدة أو المشكوك في خلاصها أو المتنازع عليها والقيم غير الممنوحة عند تقديمها للخلاص للمرتين الأولى والثانية والتسويات وإعادة الجدولة والتمديد.

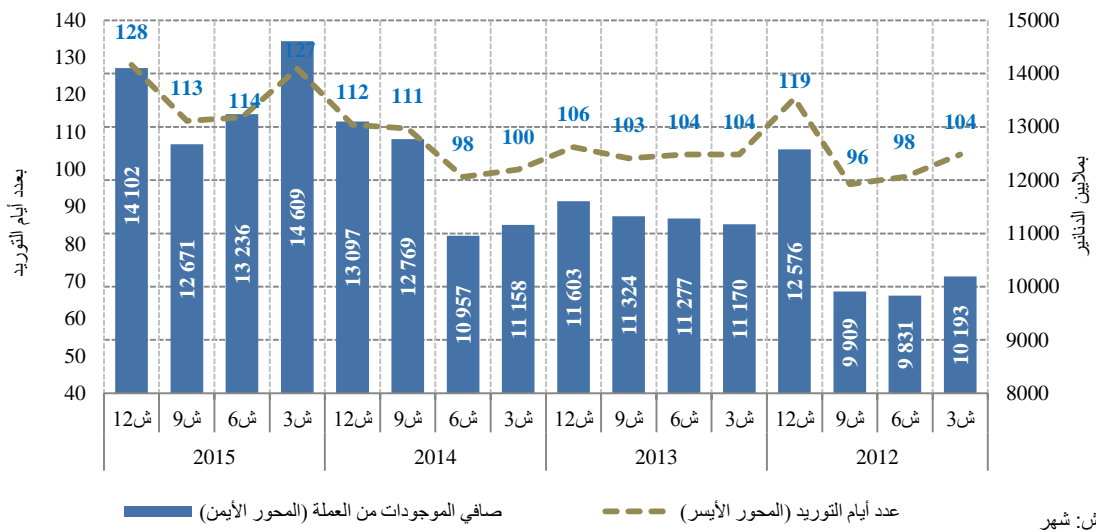
² راجع منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 1 لسنة 2015 المؤرخ في 4 فيفري 2015.

الجمالي لإعادة تمويل البنك المركزي ما يزال هاما حيث بلغ ذروة قدرها 6.371 مليون دينار في منتصف شهر جويلية وأقل سنة 2015 في مستوى 4.209 ملايين دينار.

أما بالنسبة لـصافي المستحقات على الخارج، فقد واصل في سنة 2015 مساره شبه التنازلي الذي بدأ منذ سنة 2010 لكن بوتيرة أقل أهمية من السنة المنقضية، بما أنه لم يتراجع سوى بـ 495 مليون دينار مقابل 1.687- مليون دينار في سنة 2014. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى المستوى الذي ما يزال مرتفعا للعجز الجاري (8,8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 9,1% في سنة 2014) وذلك بالتزامن مع انخفاض العمليات برأس المال. كما عرفت سنة 2015 تعبئة للموارد الخارجية طويلة الأجل بمستوى أعلى من حجم التسديدات بعنوان الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل. وفيما يخص الموارد الخارجية، فنذكر بالخصوص القرض الرقاعي بقيمة 1 مليار دولار أمريكي تقريبا والمصدر في شهر جانفي 2015 في السوق المالية الدولية وقسط من القرض الائتماني المسند من قبل صندوق النقد الدولي، تم تحصيله في شهر أكتوبر من نفس السنة (583 مليون دينار) والقروض الممنوحة أساسا من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنها 1.003 ملايين دينار في شهر ديسمبر ومن البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار وأخيرا، الإيداعات بالعملة الأجنبية المنجزة من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي (191 مليون دينار).

وفي هذا السياق، أقل صافي الموجودات من العملة الأجنبية السنة قيد الدرس في مستوى 14.102 مليون دينار أي ما يعادل 128 يوما من التوريد مقابل 13.097 مليون دينار و112 يوما على التوالي في موفى سنة 2014.

رسم بياني عدد 4-4 : تطور صافي الموجودات من العملة الأجنبية



وفيما يتعلق بصافي المستحقات على الدولة، فقد ارتفع بشدة في سنة 2015 (+2.480 مليون دينار مقابل +1.593 مليون دينار قبل سنة) تبعا بالأساس لتدعم قائم رقاع الخزينة في محفظة سندات البنوك (1.348 مليون دينار مقابل 1.232 مليون دينار) وانخفاض حاصل الحساب الجاري للخزينة (-478 مليون دينار مقابل +416 مليون دينار). وللإشارة، فإن ارتفاع صافي المستحقات على الدولة خلال سنة 2014 يعزى إلى تحصيل القرض الرقاعي الوطني المصدر في شهر جوان 2014 بمبلغ 959 مليون دينار.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن حجم إصدارات الدولة من رقاع الخزينة في سنة 2015 يماثل تقريبا ما سجل في السنة المنقضية، أي 2.343 مليون دينار مقابل 2.293 مليون دينار في سنة 2014. بيد أن التسديدات بهذا العنوان خلال السنة قيد الدرس كانت أقل أهمية (1.546 مليون دينار مقابل 2.091 مليون دينار)، لتسفر بالتالي عن اكتتابات صافية موجبة قدرها 797 مليون دينار مقابل 202 مليون دينار قبل سنة. وبالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة من الموارد وعلاوة عن الأموال المعبأة، لجأت الدولة لجزء من مواردها لدى البنك المركزي التونسي وخاصة تلك المودعة في "حسابات الحكومة التونسية بالعملة الأجنبية" والمبلغ المتبقي من عملية تخصيص "شركة اتصالات تونس" فضلا عن الحصة من مارييج كل من المشغل المذكور ومعهد الإصدار الراجعة للدولة.

وفي شهر مارس 2016، عرفت الكتلة النقدية (ن3) بحساب الانزلاق السنوي تباطؤا لنسق نموها، أي 4,6% مقابل 6,9% بعنوان نفس الشهر من العام السابق. وقد تزامن هذا التطور الذي يعكس مسار مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد (7,4% مقابل 8,7%) مع الانخفاض الحاد لصافي المستحقات على الخارج (-81,4% مقابل +36,7%)، فيما ارتفع صافي المستحقات على الدولة في شهر مارس 2016 بنفس وتيرة السنة السابقة تقريبا (13,1% مقابل 13,3%).

مؤطر عدد 4-1 : التقسيم حسب القطاعات للوحدات المؤسساتية

يستعد البنك المركزي التونسي في إطار انخراطه في منظومة "المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات" (NSDD) للارتقاء إلى مستوى أعلى في مجال الامتثال للمعايير الدولية وكذلك نشر بياناته الاقتصادية والمالية. وعلى هذا الأساس، سيتم اعتماد المبادئ المتعارف عليها والمحددة في مختلف المرجعيات والدلائل لصندوق النقد الدولي، بغية تحسين جودة البيانات. وهكذا، فإن المنهجية الجديدة لإعداد الإحصائيات النقدية والمالية التي تندرج في هذا الإطار سيقع اعتمادها في عملية إعادة صياغة منظومة تبليغ مؤسسات القرض للمعلومات للبنك المركزي في المجالين المحاسبي والتقدي وذلك وفقا لدليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي (نسخة سنة 2000) والدليل المتعلق به (نسخة سنة 2008). وستكون المبادئ الأساسية المعتمدة في هذا الإطار متوافقة مع مبادئ نظام الحسابات القومية (SCN) لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1993 وسنة 2008 وكذلك النسخة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

ويرتكز التقسيم القطاعي للوحدات المؤسساتية، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة 1993، المبدأ الأساسي الأول لدليل الإحصائيات النقدية والمالية، على مفهوم الإقامة وهو ما يستلزم تحديد مفهومين رئيسيين يتمثلان في :

✓ الإقامة : تعتبر مقيمة كل وحدة لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي للبلد موضع البحث.

(يتبع)

يتبع مؤطر عدد 4-1 :

✓ الوحدة المؤسساتية : وهي، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة 1993، وحدة اقتصادية قادرة على امتلاك أصول والاكتتاب في سندات وإنجاز عمليات اقتصادية من جميع الأنواع.

وتختلف الوحدات المؤسساتية من حيث أهدافها الاقتصادية ووظائفها وسلوكها ويتم تجميعها صلب قطاعات مؤسساتية كما يلي :

القطاع المؤسساتي	التركيبية
قطاع الشركات المالية	<ul style="list-style-type: none"> • البنك المركزي التونسي • مؤسسات الإيداع الأخرى (بنوك) • المؤسسات المالية الأخرى. <p>- وسطاء ماليون آخرون (بنوك غير مقيمة، مؤسسات إيجار مالي، بنوك الأعمال، مؤسسات التوظيف الجماعي...)</p> <p>- شركات التأمين.</p> <p>- شركات مالية مساعدة (شركات استخلاص الديون، بورصة الأوراق المالية بتونس، تونس للمقاصة...)</p>
قطاع الإدارة العمومية	<p>- الإدارة المركزية</p> <p>- الإدارات المحلية</p> <p>- إدارة الضمان الاجتماعي (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرضى).</p>
قطاع الشركات غير المالية	<ul style="list-style-type: none"> • الشركات العمومية غير المالية • الشركات الخاصة غير المالية
القطاعات المقيمة الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> • وحدات استهلاكية • المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
قطاع غير المقيمين	الأطراف الأخرى المتبقية

وتجدر الإشارة إلى أنه تم ضبط قائمة المؤسسات العمومية غير المالية بمقتضى الأمر عدد 910 لسنة 2005 المؤرخ في 24 مارس 2005 والنصوص اللاحقة له. وفي جانب آخر، اعتمد المعهد الوطني للإحصاء نفس هذا التقسيم حسب القطاعات قصد إعداد حساباته الوطنية وخاصة جدول العمليات المالية.

4-2 السياسة النقدية

تأثرت قيادة السياسة النقدية في سنة 2015 على الصعيد الوطني بتداعيات الأحداث ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والأمني على المجالين الاقتصادي والمالي وكذلك بانتعاشة النمو التي ما تزال هشة في منطقة الأورو وهي الشريك التجاري الرئيسي لتونس.

فعلى الصعيد الدولي، اتسمت سنة 2015 بتباين السياسات النقدية لأهم البنوك المركزية. وقد أدت رغبة بنك الاحتياطي الفيدرالي في تطبيع سياسته النقدية إلى تقلب أكثر حدة للأسواق المالية وإلى تنامي الشكوك بشأن آفاق النمو في البلدان الصاعدة وهو ما نجم عنه هبوط للأسعار العالمية للمحروقات والمواد الأساسية.

وفي جانب آخر، فإن الاستعادة المتعثرة للنشاط في منطقة الأورو رغم إجراءات التيسير الكمي المتخذة من قبل البنك المركزي الأوروبي في شهر جانفي 2015¹ والوضع الجيوسياسية غير الملائمة في المنطقة، لاسيما النزاع في ليبيا قد جعلتا الشكوك تحوم بشأن الانتعاش الوشيك للطلب الأجنبي الموجه نحو تونس.

أما على المستوى الوطني ورغم الصعوبات التي تعرضت لها عديد القطاعات، فقد تمكن النشاط الاقتصادي من تحقيق نسبة نمو موجبة قدرها 0,8% في سنة 2015 مقابل 2,3% في سنة 2014 وذلك بفضل الأداء الجيد للقطاع الفلاحي. ويعزى تباطؤ النمو بالأساس إلى الوضع الاجتماعي والأمني الصعب الذي أدى إلى مناخ أعمال أقل ملاءمة وإلى تدهور مؤشرات قطاع الخدمات والأنشطة الاستخراجية. ومن جانبه، فإن التضخم الذي استهل السنة في مستويات مرتفعة (5,5% في المعدل خلال النصف الأول من السنة) قد تراجع بشكل تدريجي ليبلغ 4,2% في المعدل خلال النصف الثاني من السنة. غير أنه وبحساب المعدلات السنوية، بلغت نسبة التضخم 4,9% في سنة 2015 أي نفس المستوى المسجل في سنة 2014.

وفي جانب آخر، عرفت السيولة المصرفية تقلصا طفيفا في سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014 حيث اتسمت من جهة بانخفاض النشاط الذي أثر جديا على الإيداعات البنكية لاسيما المؤسساتية ومن جهة أخرى، ببقاء العجز الجاري في مستوى مرتفع وهو ما زاد من حدة الضغوط المسلطة على سوق الصرف وبالتالي على السيولة بالدينار.

وبالنظر إلى الصلاحيات المنوطة بعهدته وفقا لنظامه الأساسي، فإن البنك المركزي التونسي الذي تتمثل مهمته الرئيسية في الحفاظ على استقرار الأسعار، لا يمكنه تجاهل وضعية الركود الاقتصادي التي تمر بها البلاد. وعلى هذا الأساس وبفضل تخفيف الضغوط المسلطة على الأسعار والتوقعات بتباطؤ التضخم وخاصة التضخم الأساسي، قرر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي لدى اجتماعه بتاريخ 28 أكتوبر 2015 التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 50 نقطة أساسية للرجوع بها من مستوى 4,75%، الساري منذ شهر جوان 2014 إلى 4,25%.

وبالنسبة لسنة 2016، فإن البنك المركزي التونسي الذي تمت المصادقة مؤخرا على نظامه الأساسي الجديد من قبل مجلس نواب الشعب - هذا النظام الأساسي الذي من شأنه أن يرفع كل لبس يحيط بالهدف الرئيسي للسياسة النقدية - سيواصل العمل على الحفاظ على استقرار الأسعار باعتباره أولوية، حيث أن ذلك يمثل أفضل مساهمة يمكن لبنك مركزي تقديمها لضمان نمو سليم و مستدام. وفي جانب آخر، من

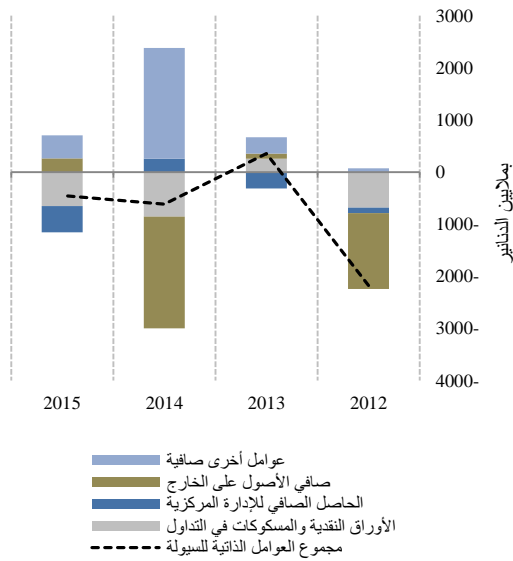
¹ تضمنت إجراءات التيسير الكمي المعتمدة من قبل البنك المركزي الأوروبي في شهر جانفي 2015 قصد الإيفاء بمهمته المتمثلة أساسا في الحفاظ على استقرار الأسعار شراء أصول بقيمة 60 مليار أورو شهريا خلال الفترة الممتدة من شهر مارس 2015 إلى شهر مارس 2016 وتعزيز الاستراتيجية الهادفة إلى توفير معطيات بشأن المسار المستقبلي لنسب الفائدة (التوجه نحو المستقبل forward guidance). وقد تدعمت هذه الإجراءات لدى اجتماع مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بتاريخ 22 مارس 2016 من خلال التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية إلى مستوى الصفر وفي نسبي تسهيلات الإيداع والقرض إلى 0,40% و 0,25% على التوالي والترفيف في الحجم الشهري لشراء الأصول إلى 80 مليار أورو وذلك علاوة عن "التوجه نحو المستقبل forward guidance".

شأن الإجراءات الجديدة لهذا النظام الأساسي أن ترتقي بإطار عمل السياسة النقدية إلى مستوى المعايير الدولية وأن تزيد في المقابل من مسؤولية البنك المركزي تجاه الرأي العام. وسيؤدي تعزيز شفافية ومصداقية البنك المركزي التونسي في نهاية المطاف إلى ترسيخ أفضل لتوقعات الأعوان الاقتصاديين ونجاعة متزايدة للسياسة النقدية.

4-2-1 التصرف في السيولة¹

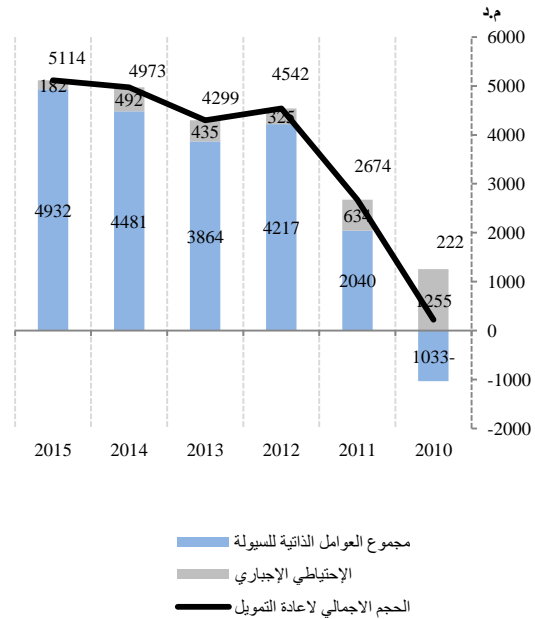
على الرغم من إلغاء الاحتياطي الإجمالي المستوجب على قروض الاستهلاك² وهو إجراء مكن من تحرير ما يزيد عن 300 مليون دينار في المعدل من حسابات البنوك بالمقارنة مع سنة 2014، فإن عجز السيولة المصرفية في السوق ما بين البنوك قد زادت حدته في سنة 2015 لكن بنسق أقل أهمية من العام السابق، حيث اتسم بالأثر التقييدي الوسطي بـ 451 مليون دينار والمتأتي من العوامل الذاتية للسيولة (راجع الرسم البياني عدد 5-4).

رسم بياني عدد 6-4: التغيرات السنوية للعوامل الذاتية للسيولة



آخر البيانات: سنة 2015

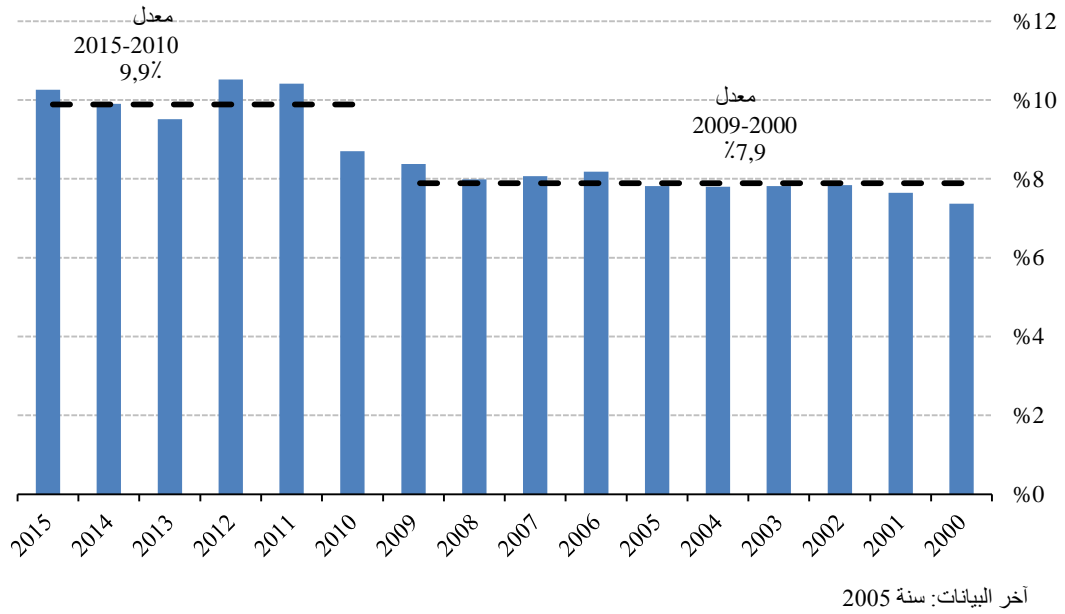
رسم بياني عدد 5-4: تطور حاجيات البنوك من السيولة



¹ إن إحصائيات هذا الباب مقدمة بحساب معدلات البيانات اليومية.
² تجدر الإشارة إلى أنه وقع إلغاء الاحتياطي الإجمالي المستوجب على تطور قائم قروض الاستهلاك قياسا بقائم شهر سبتمبر 2012 وذلك بمقتضى أحكام منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 1 لسنة 2015 المؤرخ في 4 فيفري 2015.

ويشير تحليل الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول من حيث المستوى الذي يظهر مساراً غير منتظم لهذا العامل خلال سنتي 2013 و2014 (انخفاض بـ 253 مليون دينار تليه زيادة بـ 855 مليون دينار، في المعدل) إلى عودة الوضع لصبغته العادية في سنة 2015 (+654 مليون دينار).

رسم بياني عدد 4-7 : نسبة الأوراق المالية والمسكوكات في التداول (بحساب المعدلات السنوية) إلى إجمالي الناتج المحلي (بحساب الأسعار الجارية)



المصادر : البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء

وعلى غرار الخمس سنوات الماضية، تطورت الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول في سنة 2015 بنسق أسرع من نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية وهو ما أبقى نسبة الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول إلى إجمالي الناتج المحلي في مستوى مرتفع تاريخياً. ويعكس تسارع هذه النسبة منذ سنة 2010 (9,9% في المعدل مقابل 7,9% في المعدل في الفترة 2009-2000) جزئياً ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك، خاصة المواد الغذائية، بنسق أعلى من المخفض الجملي للتضخم في إجمالي الناتج المحلي.

جدول عدد 3-4 : تطور العوامل الذاتية للسيولة وعمليات السياسة النقدية (معطيات شهرية وسطية بملايين الدينار)

التغيرات	المسمى				
	2015 2014	2014 2013	2015	2014	2013
654-	855-	8.656-	8.002-	7.147-	أوراق نقدية ومسكوكات في التداول
503-	253	642-	139-	392-	الحاصل الصافي للإدارة المركزية
59-	190	814-	755-	945-	منه : حاصل الحساب الجاري للخرزينة
471-	75	495-	24-	99-	الحكومة التونسية، حسابات مختلفة
264	2.144-	4.535	4.271	6.415	صافي الأصول على الخارج
1.808	498	13.649	11.841	11.343	منه : صافي الموجودات من العملة الأجنبية
636-	128-	1.739-	1.103-	975-	الحساب الخاص للحكومة التونسية بالعملة الأجنبية
889-	1.227-	2.807-	1.918-	691-	الحسابات الجارية باسم المنظمات الأجنبية
442	2.129	169-	611-	2.740-	صافي العوامل الأخرى
451-	617-	4.932-	4.481-	3.864-	مجموع العوامل الذاتية (أ)
710	867	4.590	3.880	3.013	طلبات عروض
357-	-281	300	657	938	عمليات السوق المفتوحة
119	-	119	-	-	عمليات مقايضة الصرف
46-	7	52-	6-	13-	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة
285-	81	157	442	361	تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة
141	674	5.114	4.973	4.299	مجموع عمليات السياسة النقدية (ب)
310-	57	182	492	435	الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك (أ + ب)

وفيما يتعلق بالحاصل الصافي للإدارة المركزية، فقد تراجع بـ 503 ملايين دينار بالمقارنة مع سنة 2014 حيث اتسم بتدعم حساب "الحكومة التونسية - حسابات مختلفة" المتواجد ضمن بند الخصوم في موازنة البنك المركزي التونسي والذي تعزز بالخصوص خلال شهر ماي 2015 بـ 769 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 1.468 مليون دينار تبعا لتحويل جزء من الموارد المتأتية من القرض الرقاعي بقيمة 1 مليار دولار تقريبا، المعبأ في شهر جانفي 2015 في السوق المالية الدولية، وذلك من "الحساب الخاص للحكومة التونسية بالعملة الأجنبية"¹ نحو حساب "الحكومة التونسية - حسابات مختلفة".

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أشهر جويلية وأوت وسبتمبر وديسمبر 2015، تم خصم مبلغ من حساب "الحكومة التونسية - حسابات مختلفة" قدرها 400 مليون دينار و480 مليون دينار و387 مليون دينار و200 مليون دينار، على التوالي، بهدف تمويل الحساب الجاري للخرزينة. وقد مكنت هذه العمليات من تعزيز مستوى الحاصل الصافي للإدارة المركزية خلال الأشهر المذكورة.

أما بالنسبة للحساب الجاري للخرزينة، فلم يرتفع سوى بـ 59 مليون دينار في المعدل بالمقارنة مع السنة السابقة. بيد أنه بحساب معطيات موفى الفترة، انخفض حاصل الحساب الجاري للخرزينة حيث تراجع من

¹ باعتبار أن الحساب الخاص للحكومة التونسية بالعملة الأجنبية يمثل إحدى مكونات صافي الأصول على الخارج، فإن التحويل المذكور أعلاه انطلاقا من هذا الحساب ليس له تأثير على السيولة بما أنه يتم تحييده بفعل التحرك المنجز في حساب "الحكومة التونسية - حسابات مختلفة".

615 مليون دينار في نهاية سنة 2014 إلى 137 مليون دينار في نهاية سنة 2015، لكن تأثيره على السيولة المصرفية كان تقيدياً إجمالاً. ولولا تسديد قسطين من رفاع الخزينة في شهري فيفري وأكتوبر 2015 على التوالي بمبالغ قدرها 689 مليون دينار و916 مليون دينار، تمثل لوحدها 78٪ من مجموع التسديدات المنجزة لرفع الخزينة خلال سنة 2015، لكان هذا الأثر التقيدي أكثر أهمية.

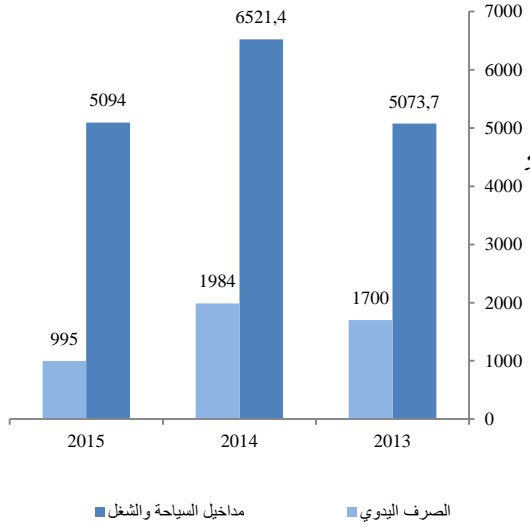
جدول عدد 4-4 : التطور ربع السنوي للعوامل الذاتية للسيولة وعمليات السياسة النقدية (بحساب المستوى)
(معطيات شهرية وسطية بملايين الدنانير)

المسمى	الثلاثي الأول 2014	الثلاثي الأول 2015	الثلاثي الأول 2016	التغيرات	
				ث1-2015 ث1-2016	ث1-2015 ث1-2014
أوراق نقدية ومسكوكات في التداول	7.592-	8.502-	8.910-	910-	408-
الحاصل الصافي للإدارة المركزية	85	472-	155	557-	627
منه : حاصل الحساب الجاري للخزينة	527-	1.075-	836-	548-	239
الحكومة التونسية، حسابات مختلفة	26-	22-	47-	4	25-
صافي الأصول على الخارج	4.674	5.539	3.899	865	1.640-
منه : صافي الموجودات من العملة الأجنبية	11.500	14.447	13.134	2.947	1.313-
الحساب الخاص للحكومة التونسية بالعملة الأجنبية	848-	2.215-	1.528-	1.367-	687
الحسابات الجارية باسم المنظمات الأجنبية	1.342-	2.519-	3.599-	1.177-	1.080-
صافي العوامل الأخرى	1.562-	247-	333-	1.315	86-
مجموع العوامل الذاتية (أ)	4.395-	3.682-	5.189-	713	1.507-
طلبات عروض	3.558	3.280	4.732	278-	1.452
عمليات السوق المفتوحة	888	394	90	494-	304-
عمليات مقايضة الصرف	0	0	595	0	595
تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	4-	62-	107-	58-	45-
تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة	320	357	34	37	323-
مجموع عمليات السياسة النقدية (ب)	4.762	3.969	5.344	793-	1.375
الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك (أ + ب)	367	287	155	80-	132-

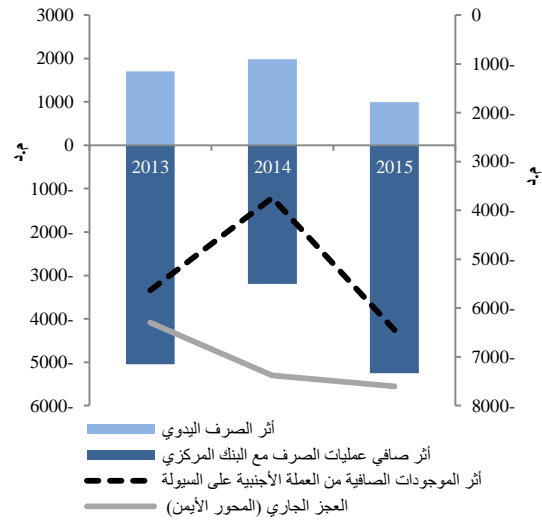
ومن جانبه، تدعم صافي الأصول على الخارج بـ 264 مليون دينار في سنة 2015 حيث اتسم بارتفاع صافي الموجودات من العملة الأجنبية بـ 1.808 ملايين دينار في المعدل تبعاً لتحصيل سحوبات هامة من قروض خارجية¹ في سنة 2015 وتم إيداع الجزء الأهم منها في مختلف الحسابات بالعملة الأجنبية.

¹ ومنها أساساً ما يعادل 1.841 مليون دينار بعنوان القرض الرقاعي المعبأ في السوق المالية الدولية (1.005 ملايين دينار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير و583 مليون دينار من صندوق النقد الدولي).

رسم بياني عدد 4-9 : تطور مقايض السياحة ومداخل الشغل والصرف اليدوي



رسم بياني عدد 4-8: تأثير صافي الموجودات من العملة الأجنبية على السيولة



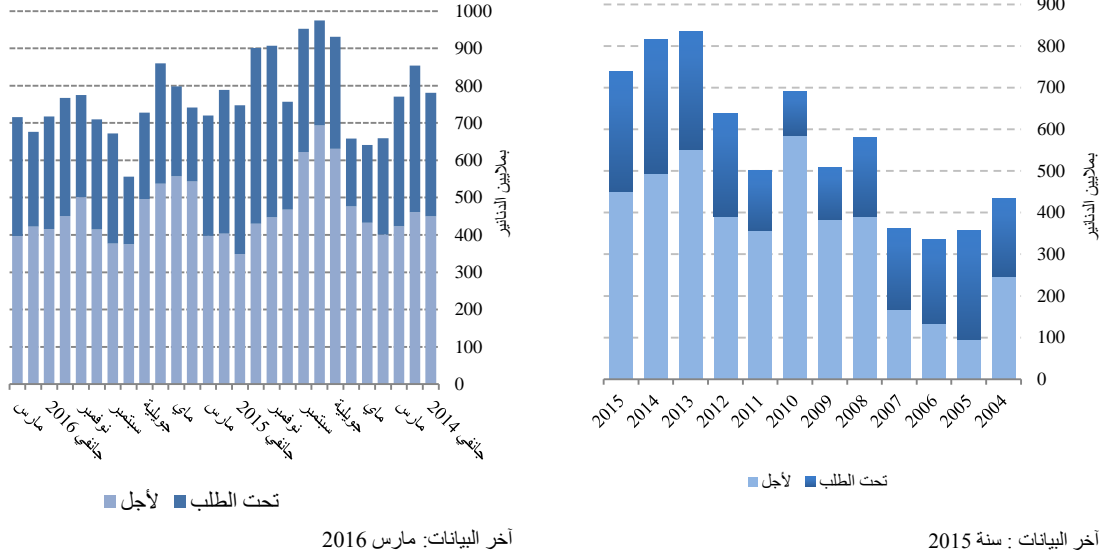
آخر البيانات : سنة 2015

ومن حيث التأثير على سيولة البنوك، سلط صافي الموجودات من العملة الأجنبية أثرا تقيديا هاما على السيولة المصرفية يقدر بـ 3.853 مليون دينار (راجع الرسم البياني عدد 4-8) والذي تأتي بالأساس من عمليات شراء البنوك للعملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل مبالغ بالدينار. وقد بلغت القيمة الصافية لهذه العمليات 5.254 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 3.193 مليون دينار في سنة 2014. ويعود تدعمها إلى تطور العجز الجاري الذي تفاقم بالمقارنة مع سنة 2014 رغم تخفيف العجز التجاري وذلك نتيجة تراجع المقايض السياحية عقب الهجمات الإرهابية التي ضربت البلاد خلال السنة قيد الدرس. وبالفعل، قلص تباطؤ النشاط السياحي بشكل ملموس من حجم الصرف اليدوي، الأمر الذي أدى إلى لجوء البنوك المتزايد لعمليات شراء العملات الأجنبية من البنك المركزي التونسي (راجع الرسم البياني عدد 4-9).

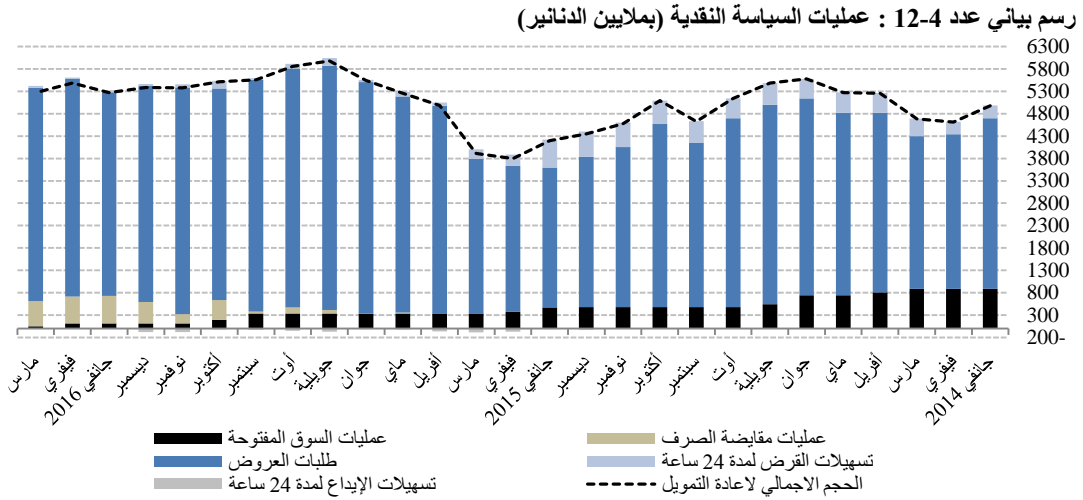
وبالنظر إلى تطور العوامل الذاتية للسيولة المصرفية (-451 مليون دينار)، تدعمت عمليات السياسة النقدية بـ 141 مليون دينار في سنة 2015 لتبلغ 5.114 مليون دينار في المعدل. ونتيجة لذلك، بلغت الموجودات في الحسابات الجارية العادية للبنوك لدى البنك المركزي 182 مليون دينار، أي بانخفاض قدره 310 ملايين دينار بالمقارنة مع العام السابق وهو ما يعكس بالخصوص تأثير إلغاء الاحتياطي الإجباري المستوجب على قروض الاستهلاك.

وبخصوص نشاط السوق فيما بين البنوك، تراجع حجم المبادلات بعض الشيء ليبلغ 739 مليون دينار في المعدل في سنة 2015 مقابل 816 مليون دينار في سنة 2014 (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-10 و 4-11). بيد أن حصة المعاملات لأجل ما تزال غالبية وتماتل حصة السنة السابقة، أي 61٪ من مجموع المبادلات.

رسم بياني عدد 4-10: التطور السنوي للمعاملات في السوق ما بين
بين البنوك
رسم بياني عدد 4-11: التطور الشهري للمعاملات في السوق ما



وفي إطار عملياته للسياسة النقدية، تدخل البنك المركزي بالأساس عن طريق طلبات عروض لمدة 7 أيام حيث وفر حجما وسطيا قدره 4.590 مليون دينار، أي بزيادة بـ 710 ملايين دينار بالمقارنة مع سنة 2014 (راجع الرسم البياني عدد 4-12). وبحساب المعطيات الشهرية، تم تسجيل أقصى مستوى لطلبات العروض في شهر جويلية مع حجم وسطي قدره 5.458 مليون دينار وهو ما رَفَع في الحجم الجملي لإعادة التمويل إلى أعلى مستوى له في كامل السنة، أي 5.978 مليون دينار. وفي المقابل، بلغ الحجم الجملي لإعادة التمويل أدنى مستوى له في السنة خلال شهر فيفري، أي 3.796 مليون دينار نتيجة الأثر التوسعي المسلط على السيولة المصرفية والناتج عن تسديدات الخزينة لخط رقاع خزينة قابلة للتتظير بمبلغ قدره 624 مليون دينار، أصلا وفوائضا. وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه بحساب المعطيات اليومية، بلغ حجم إعادة تمويل البنك المركزي المقدم للبنوك أعلى مستوى له وقدره 6.371 مليون دينار يوم 14 جويلية 2015 وأدنى مستوى، أي 3.235 مليون دينار، بتاريخ 20 فيفري من نفس السنة.



وتم استكمال تدخل البنك المركزي عن طريق طلبات العروض في سنة 2015 بعمليات مقايضة الصرف بصفتها أداة للتصرف في السيولة والتي شملت في المعدل حجما قدره 119 مليون دينار، علما وأنه تم إنجاز سبع عمليات من هذا النوع طوال السنة وذلك ابتداء من شهر ماي. وفي غياب عمليات جديدة للشراء البات لرقاع الخزينة في سنة 2015، تراجع قائم السوق المفتوحة بشكل ملحوظ حيث بلغ 300 مليون دينار في المعدل خلال السنة أي بانخفاض قدره 357 مليون دينار وذلك تبعا لتسديدات أقساط رقاغ الخزينة القابلة للتنظيم المذكورة أعلاه.

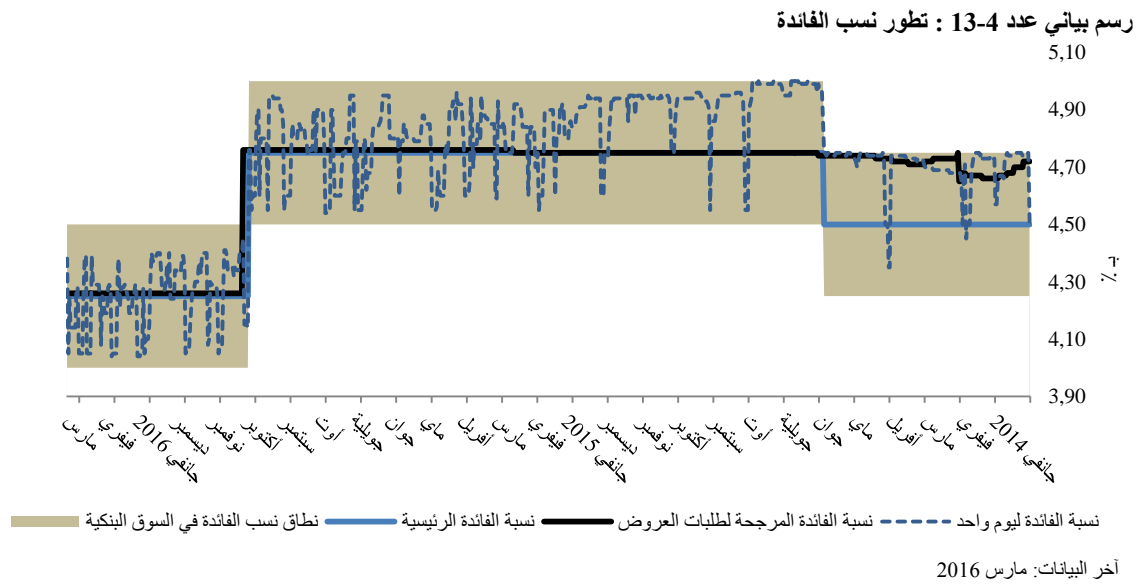
كما لجأت البنوك طوال سنة 2015 إلى تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة بحجم وسطي قدره 157 مليون دينار، أي أقل بـ 285 مليون دينار من سنة 2014. ويعود ذلك، من جهة، إلى إلغاء الاحتياطي الإجمالي المستوجب على قروض الاستهلاك ومن جهة أخرى، إلى التغيير المدرج من قبل البنك المركزي في طريقة تدخله في السوق بما أن معهد الإصدار، من خلال ضبط السيولة المصرفية، قد أعاد العمل منذ شهر مارس 2015 بتغطية جميع الاحتياطيات الإلزامية للبنوك عن طريق طلبات عروض أسبوعية.

جدول عدد 4-5 : التسلسل الزمني لقرارات السياسة النقدية التي تم اتخاذها في سنة 2015

دوافع القرار	المرجع القانوني	القرار
تحسين السيولة المصرفية في السوق النقدية من خلال التقليل في حاجيات البنوك من السيولة.	منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 1 لسنة 2015 المؤرخ في 4 فيفري 2015.	إلغاء الاحتياطي الإجمالي المستوجب على قروض الاستهلاك.
التصدي لتوسع فارق الإنتاج السلبي وذلك بفضل تباطؤ التضخم.	بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المجتمع بتاريخ 28 أكتوبر 2015.	التخفيض بـ 50 نقطة أساسية في نسبة الفائدة الرئيسية للرجوع بها إلى مستوى 4,25%. ومن هذا المنطلق، تراجعت نسبتا تسهيلات الإيداع والقرض من 4,5% و 5% إلى 4% و 4,5% على التوالي.

4-2-2 تطور نسب الفائدة وانتقال قرارات السياسة النقدية

بعد أن اعتمد سياسة تشديد كمي طوال الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و2014 والتي أدت إلى تسليط ضغوط على نسب الفائدة في السوق النقدية بما أعاق تقاربها مع نسبة الفائدة الرئيسية، عمل البنك المركزي خلال سنة 2015 على الحدّ من تقلبات معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية حول مستوى نسبة الفائدة الرئيسية. ومن شأن هذا الأمر أن يجعل انتقال القرارات في مجال السياسة النقدية أسرع وأكثر اكتمالا وأن يضمن بالتالي قيادة أفضل لنسب الفائدة فيما بين البنوك.

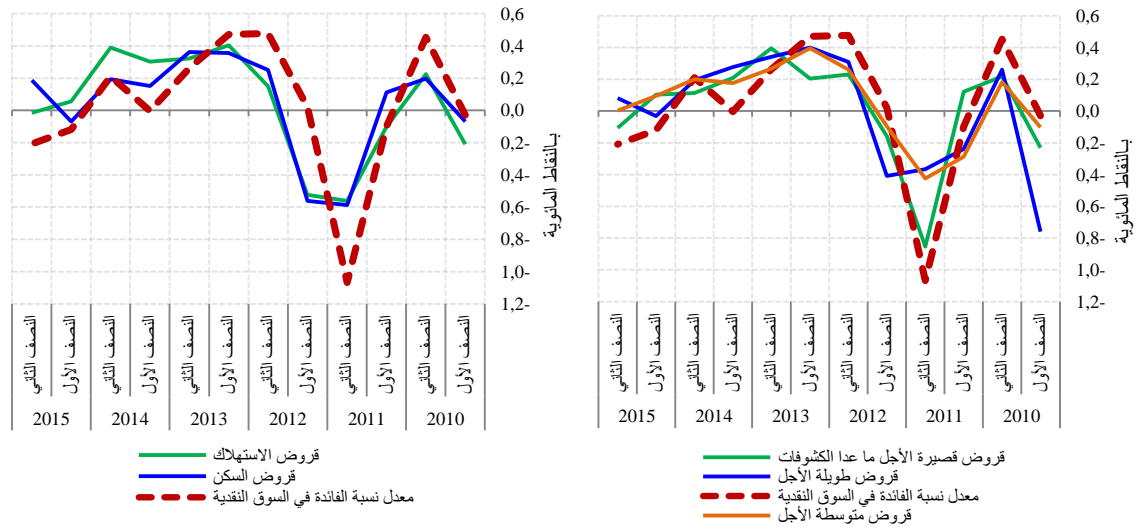


وبالفعل ونظرا لآفاق أهم مؤشرات الظرف الاقتصادي ، شرع البنك المركزي التونسي في مسار تيسير كمي تدريجي وحذر من خلال إلغاء الاحتياطي الإجمالي المطبق على قروض الاستهلاك واعتماد مقاربة محايدة لإعادة التمويل، بما في ذلك تمويل الاحتياطي الإجمالي. ومنذ إعادة العمل في شهر مارس 2015 بتغطية الاحتياطي الإجمالي من قبل البنك المركزي في إطار طلبات العروض، خفت الحاجيات من السيولة في السوق وتقاربت نسب الفائدة فيما بين البنوك تدريجيا مع نسبة الفائدة الرئيسية. وإذا أضفنا إلى ذلك تفعيل عمليات مفايضة الصرف التي بلغ حجمها 119 مليون دينار في المعدل خلال سنة 2015 (عمليات منجزة لفترة قدرها شهر واحد) والتخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية المقرر في موفى شهر أكتوبر 2015، فإن هذه المقاربة قد مكنت من تحقيق توازن أفضل للسوق ومن تقريب معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية من نسبة الفائدة الرئيسية (راجع الرسم البياني عدد 4-13).

وعلى هذا الأساس، تراجع معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية من 4,89٪ في شهر جانفي إلى 4,77٪ في شهر سبتمبر قبل أن يختتم السنة في مستوى 4,28٪. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع هذه النسبة

قد نتج، من جهة، عن التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي من 4,75٪ إلى 4,25٪¹ ومن جهة أخرى، عن التعديل الناجم عن ذلك نحو الانخفاض لنسبتي القرض والإيداع لمدة 24 ساعة (للرجوع بهما من 5,00٪ إلى 4,50٪ ومن 4,50٪ إلى 4,00٪ على التوالي) في موفى شهر أكتوبر 2015. أما بخصوص معدلات نسب الفائدة المرجحة لطلبات العروض، فهي تنزع للاتصاق بنسبة الفائدة الرئيسية منذ أن تم الترفيع في هذه النسبة الأخيرة من 4,50٪ إلى 4,75٪ في شهر جوان 2014.

رسم بياني عدد 4-14 : انتقال تغيرات معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية إلى النسب المدينة



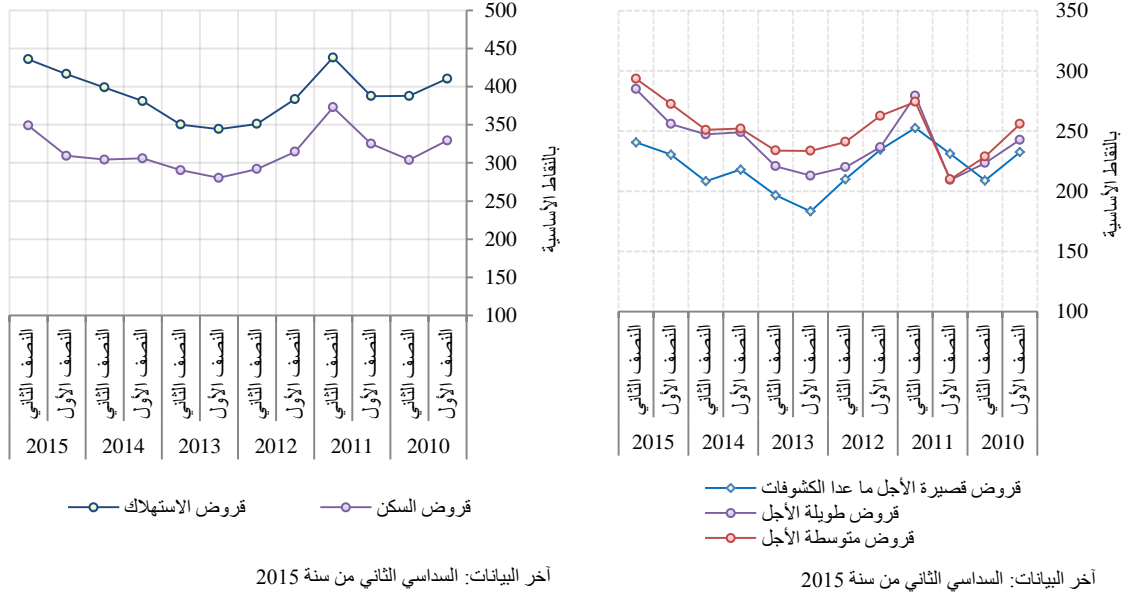
المصدر : البنك المركزي التونسي

وعلى الرغم من هذا التوجه الذي يهدف، من بين أمور أخرى، إلى التصدي للاختلالات في عملية انتقال أثر السياسة النقدية ، فإن امتداد تغيرات معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية إلى نسب الفائدة البنكية المطبقة على القروض²، كما تعكسه نسبة الفائدة الفعلية الجمالية، لم يكن آليا. ذلك أن هذه النسبة الأخيرة المتعلقة بالنصف الثاني لسنة 2015 قد غطت خمسة أشهر (أي من شهر جويلية إلى شهر نوفمبر) وبالتالي، لم تشمل كليا تأثير انخفاض معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية تبعا للتخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية. ومن المفارقة أن انخفاض معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية في النصف الثاني من سنة 2015 بـ 33 نقطة أساسية بالمقارنة مع مستواه الوسطي في النصف الثاني من سنة 2014، على الرغم من ربط عديد النسب المدينة بمعدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية، قد أدى إلى ارتفاع وسطي قدره 6 نقاط أساسية لنسبة الفائدة الفعلية الجمالية لكافة اصناف القروض مجتمعة خلال نفس الفترة.

¹ راجع بيان مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المجتمع بتاريخ 28 أكتوبر 2015.
² التي يتم احتسابها من خلال نسب الفائدة الفعلية الجمالية.

ويمكن التحقق من هذا الاستنتاج حسب نوعية القروض وإن بدرجات متفاوتة من نوعية لأخرى (راجع الرسم البياني عدد 4-14).

رسم بياني عدد 4-15 : تطور الفوارق على النسب المدينة



وقد أدى بقاء نسب الفائدة الفعلية الجمالية في مستوى مرتفع نسبيا على الرغم من التخفيف المسجل على صعيد معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية إلى تواصل ارتفاع الفوارق خلال السنتين الأخيرتين (راجع الرسم البياني عدد 4-15). وبالفعل وفي ظل سياق متسم باستمرار شح السيولة المصرفية والمنافسة المتزايدة على الإيداعات وعدم تقارب النسب المطبقة على دفاتر الادخار¹ مع التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية، اضطرت البنوك على نحو متزايد إلى الترفيع في هوامشها بهدف ضمان بعض التوازن على مستوى موازنتها والذي يمكنها من الحفاظ على مسار متنامي لنتائجها على الرغم من صعوبة الطرف الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن الشكوك التي ما تزال تحوم حول الآفاق الاقتصادية جراء الصعوبات المتزايدة التي تواجهها عديد القطاعات والأعوان الاقتصاديون، بالتزامن مع ندرة الموارد النقدية، قد زاد من الاحساس بمخاطر التخلف عن تسديد المستحقات لدى البنوك. وأسفرت هذه الوضعية في نهاية المطاف عن إدراج منحة إضافية في مجال التسعير.

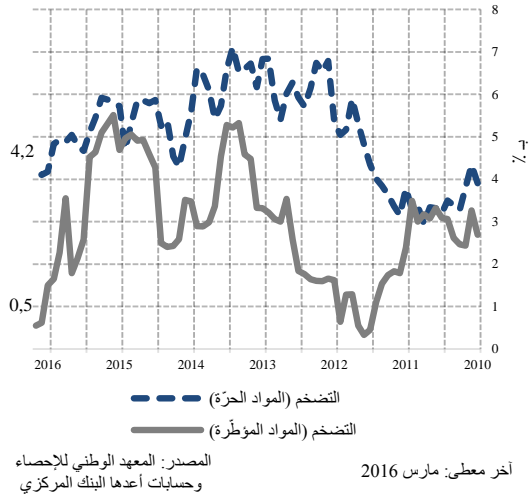
¹ تم الإبقاء على النسب المطبقة على هذا الصنف من الادخار دون تغيير وذلك بهدف حماية مصالح صغار المودعين.

3-4 السياسة النقدية والتضخم

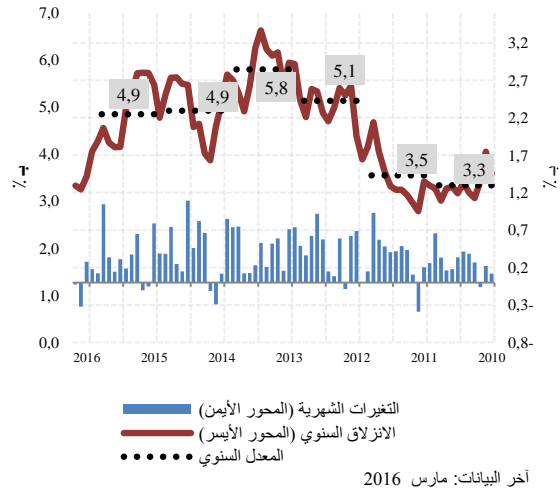
1-3-4 تطور التضخم¹

بعد أن بلغ ذروة قدرها 5,7% في المعدل خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2015، شهد التضخم انخفاضا ليستقر في مستوى 4,2% في المعدل خلال النصف الثاني من السنة. وقد نتجت هذه الوضعية، من جهة، عن تخفيف التغيرات الشهرية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك التي لم تتجاوز معدلاتها الشهرية 0,4% في النصف الثاني من سنة 2015 مقابل 0,5% خلال نفس الفترة من سنة 2014 ومن جهة أخرى، عن الأثر القاعدي الهام والملائم. وعلى مجمل السنة، عرف مؤشر الأسعار عند الاستهلاك نفس الزيادة المسجلة قبل سنة، أي 4,9% في المعدل (راجع الرسم البياني عدد 4-16) وذلك بفضل الانفراج النسبي للتضخم على مستوى المواد المصنعة (4,8% مقابل 5,2%) والمواد الغذائية (5,2% مقابل 5,4%). بيد أن تأثير هذا الانفراج قد تم تحييده بفعل زيادة حدة التضخم في أسعار الخدمات (4,6% مقابل 4,2%).

رسم بياني عدد 4-17 : تطور ارتفاع أسعار المواد الحرة والمؤطرة



رسم بياني عدد 4-16: تطور التضخم الجملي



وحسب نظام تحديد الأسعار، تم تسجيل شبه استقرار لزيادة أسعار المواد الحرة (5,2% في سنة 2015 مقابل 5,3% في سنة 2014) بالتزامن مع تباطؤ تضخم أسعار المواد المؤطرة (3,6% مقابل 3,8%) وذلك في ظل غياب تعديلات تذكر للأسعار (راجع الرسم البياني عدد 4-17).

¹ إن معطيات هذا الجزء المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك ومؤشر أسعار البيع الصناعية ومؤشر الأسعار عند التوريد، مقدمة باعتبار سنة 2010 كسنة أساس (راجع المعهد الوطني للإحصاء).

(ب.٪)

جدول عدد 4-6 : تطور التضخم بالنسبة لبعض مجموعات المواد

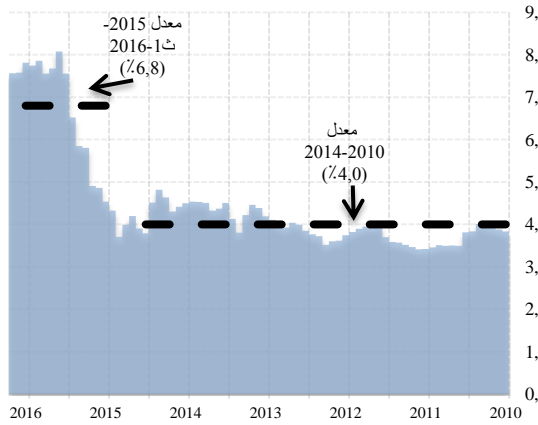
المسمى	الأوزان ب.٪	2013	2014	2015			
				ث*1	ث*2	ث*3	ث*4
المؤشر العام	100	5,8	4,9	5,6	5,3	4,2	4,3
حسب مجموعات المواد							
- مواد غذائية	28,1	8,0	5,4	7,6	6,2	3,8	3,3
- مواد غذائية طازجة	13,9	9,8	4,9	9,0	6,6	2,6	2,2
- مواد غذائية محولة	14,2	5,9	6,0	6,0	5,7	5,3	4,7
- مواد مصنعة	36,6	5,8	5,2	5,4	5,5	3,9	4,5
- خدمات	35,3	4,0	4,2	4,2	4,4	4,8	4,9
حسب نظام تحديد الأسعار							
- أسعار حرة	73,7	6,4	5,3	5,8	5,5	4,8	4,9
- أسعار مؤطرة	26,3	4,0	3,8	5,2	4,8	2,2	2,5
منها : الطاقة	6,6	6,2	5,8	5,7	3,6	0,0	0,0

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

* التغيرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي

وواصل التضخم بالنسبة لأسعار المواد الغذائية التباطؤ للسنة الثانية تباعا، من خلال تراجعته من 8٪ في سنة 2013 إلى 5,4٪ في سنة 2014 ثم إلى 5,2٪ في سنة 2015 حيث اتسم بتباطؤ زيادة أسعار المواد الغذائية المحولة (5,4٪ مقابل 6,0٪ في سنة 2014 و 5,9٪ في سنة 2013)، لاسيما الزيوت الغذائية (7,8٪ مقابل 10,5٪) والمشروبات الغازية (4٪ مقابل 5,5٪)، فيما عرفت زيادة أسعار المواد الطازجة (5٪ مقابل 4,9٪) (شبه استقرار (راجع الرسم البياني عدد 4-18)).

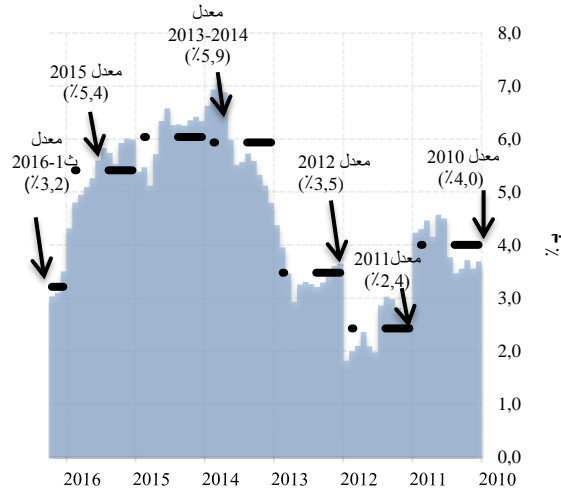
رسم بياني عدد 19-4 : تطور ارتفاع أسعار الإيجار (بالانزلاق السنوي)



المصدر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2016

رسم بياني عدد 18-4 : تطور ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحولة (بالانزلاق السنوي)



آخر البيانات : مارس 2016

وتم تسجيل نفس المسار على مستوى التضخم بالنسبة لأسعار المواد المصنعة الذي انخفض بشكل تدريجي، حيث تراجع من 5,8٪ في سنة 2013 إلى 5,2٪ في سنة 2014 ليبلغ 4,8٪ في سنة 2015،

علما وأن هذا التباطؤ يعزى بالأساس إلى فتور أسعار كل من التجهيزات المنزلية (2,6٪ مقابل 4,1٪ في سنة 2014) ومواد البناء وصيانة المساكن (5,5٪ مقابل 6,6٪) والملابس (6,7٪ مقابل 7,5٪).

وفي المقابل، حافظت زيادة أسعار الخدمات على نفس المسار التصاعدي وذلك للسنة السادسة تباعا (4,6٪ في سنة 2015 مقابل 4,2٪ في سنة 2014)، حيث اتسمت بالارتفاع الملحوظ لتضخم أسعار كل من الإيجار (6,6٪ مقابل 4,3٪) (راجع الرسم البياني عدد 4-19) و"الخدمات الأخرى" (8,2٪ مقابل 5,3٪) وخاصة المتعلقة بـ "الحانات والمقاهي وقاعات الشاي" (11,9٪ مقابل 6,3٪) وبخدمات المطاعم (9,3٪ مقابل 8,1٪).

ويظهر تحليل التضخم الجملي بحساب الانزلاق السنوي تراجع حصة مساهمة كل من المواد المصنعة (36,3٪ مقابل 38,5٪) والمواد الغذائية (32٪ مقابل 32,8٪) وذلك لفائدة تدعم مساهمة الخدمات (31,7٪ مقابل 28,7٪). وحسب نظام تحديد الأسعار، لم تشهد مساهمة كل من المواد الحرة والمواد المؤطرة تغييرات كبرى، حيث بلغت 81,8٪ و 18,2٪ على التوالي مقابل 81٪ و 19٪ (راجع الرسم البياني عدد 4-22).

(بحساب النقاط المئوية)

جدول عدد 4-7 : المساهمة في التضخم

المسمى	الأوزان بـ %	2013	2014	2015		
				*1	*2	*3
المؤشر العام	100	5,8	4,9	5,6	5,3	4,9
حسب مجموعات المواد						
مواد غذائية	28,1	2,3	1,6	2,2	1,8	1,6
- مواد غذائية طازجة	13,9	1,5	0,8	1,4	1,0	0,8
- مواد غذائية محولة	14,2	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8
- مواد مصنعة	36,6	2,1	1,9	2,0	2,0	1,8
- خدمات	35,3	1,4	1,4	1,4	1,5	1,5
حسب نظام تحديد الأسعار						
- أسعار حرة	73,7	4,8	4,0	4,4	4,2	4,0
- أسعار مؤطرة	26,3	1,0	0,9	1,2	1,1	0,9
منها : الطاقة	6,6	0,4	0,4	0,3	0,2	0,1

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

* التغييرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ت = ثلاثي

وخلال سنة 2015، تأثر التضخم بشكل ملحوظ من الأثر القاعدي (راجع المؤطر عدد 4-2) وخاصة خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة. وبالفعل، كان الأثر القاعدي خلال الثلاثي الأول غير ملائم (تنازلي) وبلغ تراكم هذا الأثر ذروة قدرها 0,8 نقطة مائوية في شهر مارس 2015 ليصبح سالبا من جديد و يبلغ حدًا أدنى يساوي -0,4 نقطة مائوية في شهر جويلية. وبالنسبة للفترة المتبقية من السنة قيد الدرس، كان حجم هذا الأثر ضعيفا (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-20 و 4-21).

مؤطر عدد 4-2 : الأثر القاعدي

يتم احتساب النسبة السنوية للتضخم π_t من خلال الفارق بالنسبة المئوية بين مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في شهر معين (p_t) وقيمة هذا المؤشر قبل 12 شهر (p_{t-12}). ويمكن احتسابها من خلال استخدام المعادلة التالية :

$$\pi_t = \left(\frac{p_t}{p_{t-12}} - 1 \right) * 100$$

بيد أن فارق النسبة السنوية للتضخم بين شهرين متعاقبين يساوي تقريبا الفارق بين النسبة الشهرية لتغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك لشهر معين والنسبة الشهرية لتغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك قبل 12 شهر.

$$\pi_t - \pi_{t-1} \cong \left(\frac{p_t}{p_{t-1}} - \frac{p_{t-12}}{p_{t-13}} \right) * 100$$

ويدل ذلك أن التغير في نسبة التضخم بحساب الانزلاق السنوي بين شهر وآخر ليس ناجما فقط عن التطورات الأخيرة للأسعار بل هو يعود كذلك إلى تغيرات الأسعار في الشهر الأساس، أي قبل 12 شهرا.

ومن الناحية التقنية البحتة، يمكن تحديد المساهمة في تغير النسبة السنوية للتضخم (بالنسبة للشهر t) الناجم عن التغير بين شهر وآخر لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك للسنة السابقة والمعروف باسم الأثر القاعدي، بكونها الفارق بين التغير الشهري لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك (بالنسبة للشهر $t-12$) والتغير الشهري "العادي" لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك (بالنسبة للشهر " $t-12$ ")

$$Effet\ de\ base_t^* = VM_{t-12} - VM(n)_{t-12}$$

حيث أن : VM هو التغير الشهري لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك ؛

و $VM(n)$ هو التغير الشهري "العادي" لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك ؛

وهناك عديد الأساليب لتحديد التغير الشهري "العادي" لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، لكننا اخترنا الأسلوب المعتمد من قبل البنك المركزي الأوروبي والذي يفيد بأن التغير الشهري "العادي" لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك يساوي مجموع عامل موسمي يتم تقديره بالنسبة لكل شهر والمعدل طويل الأجل للتغير الشهري لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

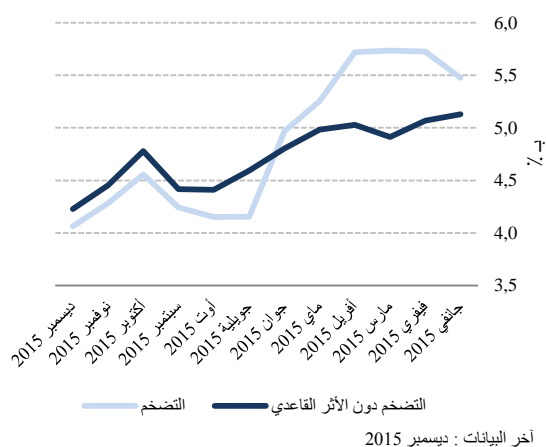
$$VM(n)_t = S_t + \overline{VM}$$

حيث أن : S_t هو العامل الموسمي المتعلق بالشهر t .

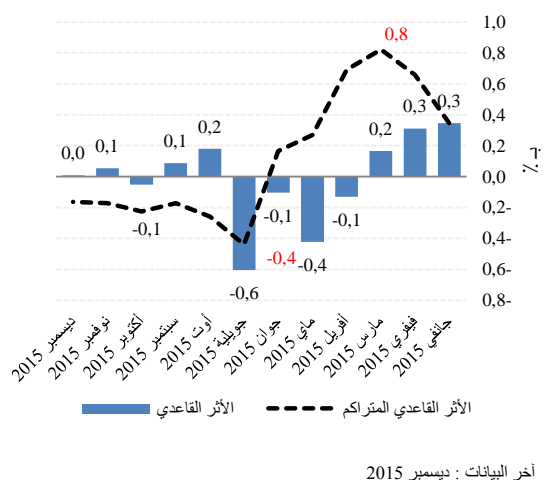
و \overline{VM} هو المعدل طويل الأجل للتغير الشهري لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

* الأثر القاعدي.

رسم بياني عدد 4-21 : تطور التضخم (باحتساب الأثر القاعدي ودون احتسابه)



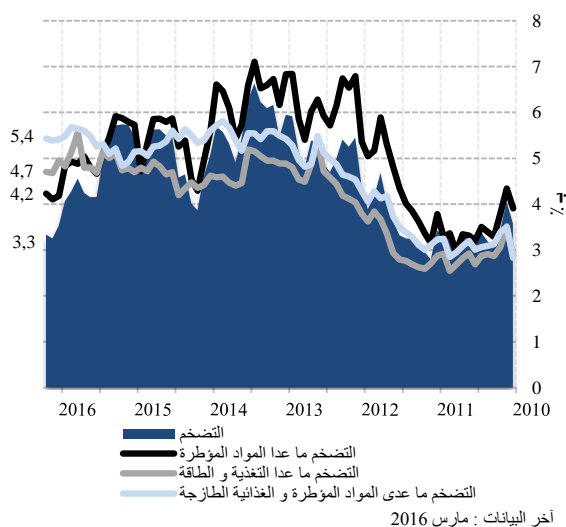
رسم بياني عدد 4-20: تطور الأثر القاعدي



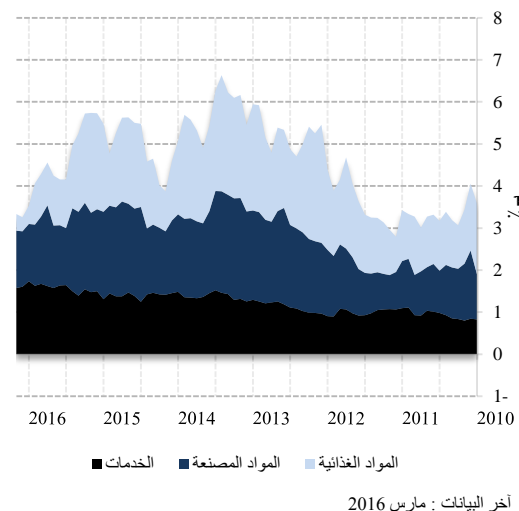
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء و حسابات أعدّها البنك المركزي التونسي

و عرف المقياس الرئيسي للتضخم الأساسي المحتسب من خلال تغير مؤشر الأسعار "بدون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والمواد المؤطرة" تباطؤا طفيفا في سنة 2015 (3,5٪ في المعدل مقابل 4,5٪ في سنة 2014). ومن جانبه، تدعم التضخم "بدون اعتبار المواد الغذائية والطاقة" خلال نفس السنة حيث ارتفع من 4,6٪ في سنة 2014 إلى 4,9٪ في سنة 2015. وللإشارة، فإن مقياسي التضخم الأساسي ظلا مرتفعين نسبيا وهو ما يدل نوعا ما على امكانية استمرار التضخم (راجع الرسم البياني عدد 4-23).

رسم بياني عدد 4-23 : تطور التضخم الأساسي (بحساب الانزلاق السنوي)



رسم بياني عدد 4-22: تطور المساهمات في التضخم (بحساب الانزلاق السنوي)



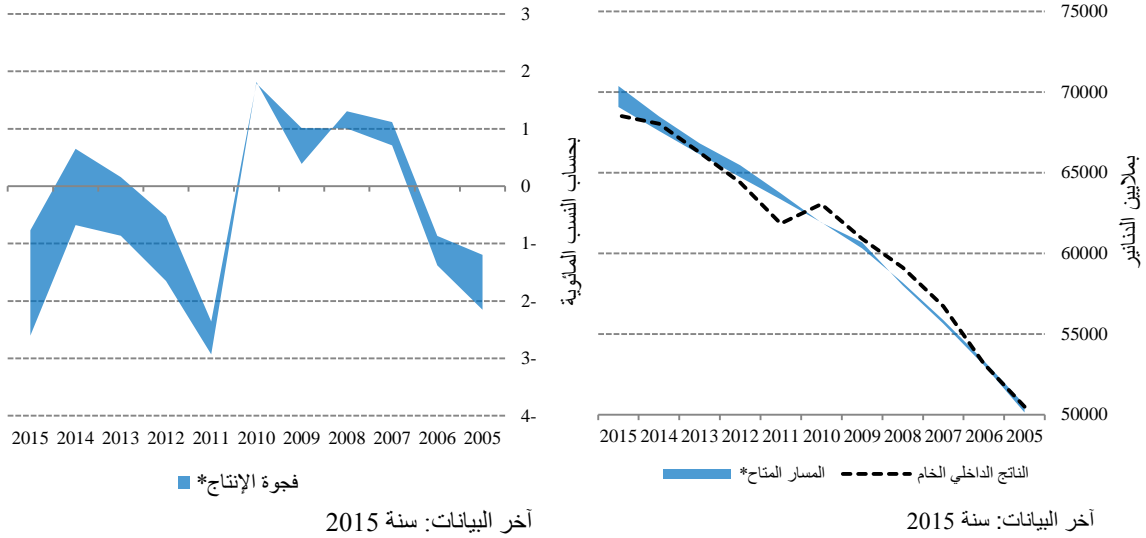
المصادر: المعهد الوطني للإحصاء و حسابات أعدّها البنك المركزي التونسي

2-3-4 محددات التضخم

على الرغم من تواصل انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأساسية والنفط وغياب ضغوط مسلطة على عوامل الإنتاج على خلفية فتور الطلب الداخلي، حافظ التضخم خلال سنة 2015 في المعدل على نفس نسق الازدياد المسجل في سنة 2014، حيث تدعم جزئيا بالترفيح في الأجور، سواء في القطاع العمومي أو الخاص وبالانخفاض الملحوظ لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وذلك بالتزامن مع تعديل بعض الأسعار المؤطرة وإن كان ذلك بوتيرة أكثر اعتدالا من سنة 2014.

وقد واجه الاقتصاد في سنة 2015 العديد من الصدمات وهو ما جعل النمو يتراجع إلى أدنى مستوى له منذ الثورة (+0,8% بحساب أسعار السنة السابقة). وبالفعل، أدت الهجمات الإرهابية في باردو خلال شهر مارس وفي سوسة خلال شهر جوان وفي تونس العاصمة خلال شهر نوفمبر إلى تفاقم صعوبات قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به. وأعاق استفحال التحركات الاحتجاجية في الحوض المنجمي خلال النصف الأول من السنة إنتاج الفسفاط الخام لينجم عنه توقف مكلف لسلسلة إنتاج الصناعات الكيماوية. كما أن قطاع المحروقات مازال يتسم بالصعوبات الهيكلية والظرفية، في حين أن قطاعات البناء السكني والصناعات المرتبطة بها تمرّ بدورها بفترة صعبة. وعرفت الصناعات المعملية الموجهة نحو التصدير نفس المسار حيث عانت من هشاشة الانتعاشة لدى أهم الشركاء التجاريين لتونس. ومثل الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية القطاع الوحيد الذي سجل أداء جيدا. وقد أسفرت الصدمات المتراكمة المذكورة أعلاه إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي إلى تباطؤ الطلب الكلي. وعلى هذا الأساس ورغم مراجعة الإنتاج المتاح نحو التخفيض، فإن فجوة الإنتاج السالبة قد شهدت مزيدا من التفاقم في سنة 2015 وهو ما يدل على غياب ضغوط مسلطة على طاقات الإنتاج متأتية من الطلب (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-24 و 4-25).

رسم بياني عدد 4-24: تطور إجمالي الناتج المحلي بحساب الحجم بالمقارنة مع مساره (بيانات ربع سنوية مجمعة حسب السنة)*
 رسم بياني عدد 4-25: تطور فجوة الإنتاج (بيانات سنوية بـ %)*



المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

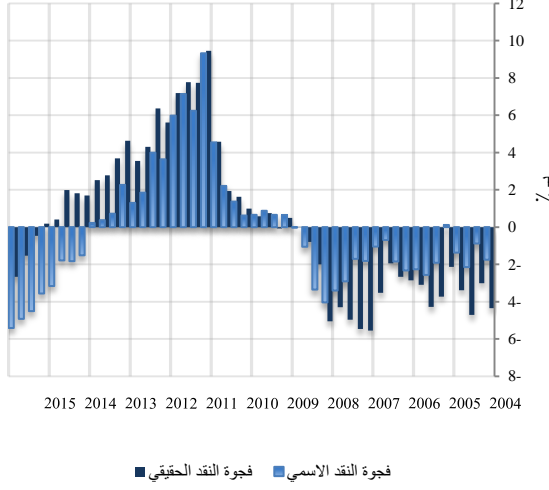
* تم تقدير طاقات الإنتاج المستخدمة لاحتساب فجوة الإنتاج من خلال أسلوبين اثنين، حيث يستند الأسلوب الأول على مرشح من نوع "هودريك-برسكوت" Hodrick-Prescott مع تصحيح الآثار الجانبية في حين أن الأسلوب الثاني يعتمد على مرشح "كالمان" *filtr de Kalman* المدمج في نموذج التوقع على المدى المتوسط للبنك المركزي التونسي.

ومع أن أغلب الإصلاحات الهيكلية قد بدأت تتبلور، فإن قدرة الاقتصاد التونسي على استعادة نسق نموه السابق واستيعاب الطلبات الإضافية من مواطن الشغل ستكون محدودة في حال تأخر تفعيل هذه الإصلاحات. وعلى هذا الأساس، من شأن الإبقاء على إمكانيات النمو في مستوى أدنى أن يؤدي إلى مخاطر ضغوط تضخمية في المستقبل.

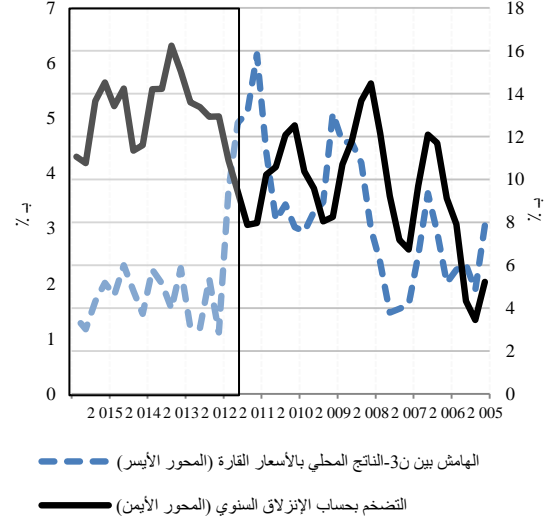
ومن ناحية تكلفة الأجور، تزامن النمو الملحوظ للأجور في القطاع الخاص غير الفلاحي (9,6% في سنة 2015¹ مقابل 4,4% في سنة 2014) مع الترفيع في الأجور بـ 70 دينار في القطاع العمومي وبـ 50 دينار في الوظيفة العمومية وبـ 6% بالنسبة للأجر الأدنى المهني المشترك المضمون. ومن الواضح أن هذه الزيادات قد ساهمت في تصاعد تكلفة الإنتاج وبالتالي أسعار البيع.

¹ معدل ثلاثة أرباع سنة 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 2014.

رسم بياني عدد 4-26: تطور الفجوة بين المكونة النقدية (ن3) وإجمالي الناتج المحلي، والتضخم
 رسم بياني عدد 4-27: تطور نسبة سيولة الاقتصاد بين المكونة النقدية (ن3) وإجمالي الناتج المحلي¹



آخر البيانات : ث 4-2015



آخر البيانات : ث 4-2015

المصادر: المعهد الوطني للإحصاء و البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق بالفجوة النقدية، فقد ظلت أدنى من مستوى مسارها على المدى الطويل وهو ما يدل على غياب ضغوط تضخمية ذات مصدر نقدي (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-26 و 4-27). وبالفعل، فإن الكتلة النقدية (ن3) التي تطورت بـ 4,8% فقط بين سنة وأخرى مقابل 7,7% في سنة 2014، قد تأثرت بالتباطؤ المسجل على مستوى القروض للاقتصاد (7,3% مقابل 8,2%) و صافي المستحقات على الدولة (12,3% مقابل 20,2%).

جدول عدد 4-8: تطور سرعة التداول النقدي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	المسمى
84.378	80.816	75.151	70.354	64.492	63.055	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)
59.798	56.959	52.905	48.897	45.447	41.014	المكونة (ن3) بحساب المعدلات السنوية (بملايين الدنانير)
1,41	1,42	1,42	1,44	1,42	1,54	سرعة التداول النقدي

المصادر: البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء

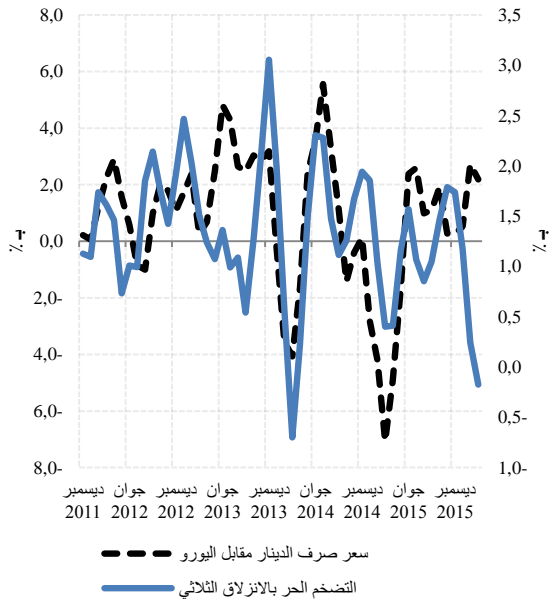
وفي جانب مواز، أظهرت نسبة سيولة الاقتصاد المحتسبة من خلال العلاقة بين المكونة النقدية (ن3) وإجمالي الناتج المحلي، أن الكتلة النقدية قد بلغت مستويات متنسقة مع تطور النشاط وهو ما يؤكد مرة

¹ لاحتساب فجوة النقد الإسمي والحقيقي، يرجى الرجوع للتقرير السنوي للبنك المركزي التونسي بعنوان سنة 2014.

أخرى غياب أي ضغوط تضخمية ذات مصدر نقدي. ومن جانبها، تراجعت سرعة التداول النقدي من خلال بلوغها 1,41 بشكل طفيف بالمقارنة مع مستواها في سنة 2014 وقدره 1,42.

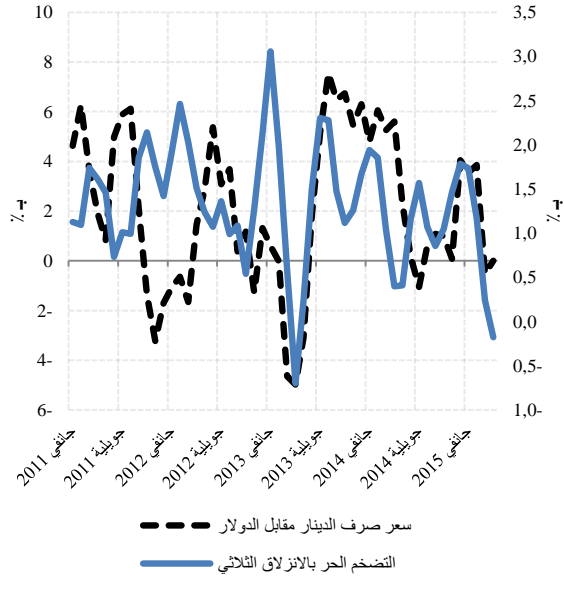
وعرف سعر صرف الدينار، في سنة 2015 معدل انخفاض قدره 13,4% مقابل الدولار الأمريكي ومعدل ارتفاع بـ 3,5% تجاه الأورو (مقابل انخفاض بـ 4,4% و 4,2% على التوالي في سنة 2014). وقد خفت حدة تأثير انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار عند الاستهلاك بفضل الانفراج النسبي للأسعار الدولية للمواد الأولية والمواد الأساسية.

رسم بياني عدد 4-29 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو (بحساب الانزلاق ربع السنوي)



آخر البيانات : ث1-2016

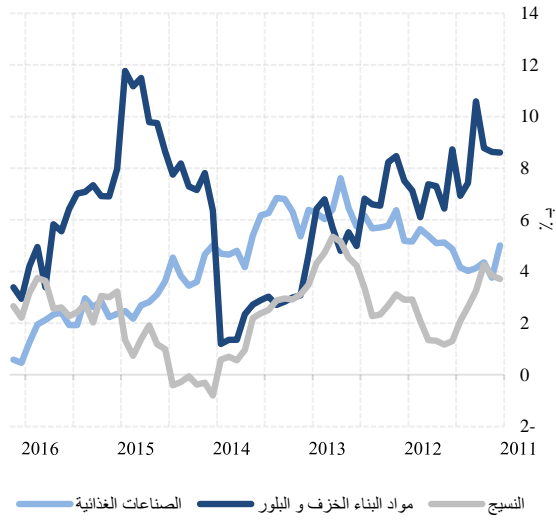
رسم بياني عدد 4-28 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (بحساب الانزلاق ربع السنوي)



آخر البيانات : ث1-2016

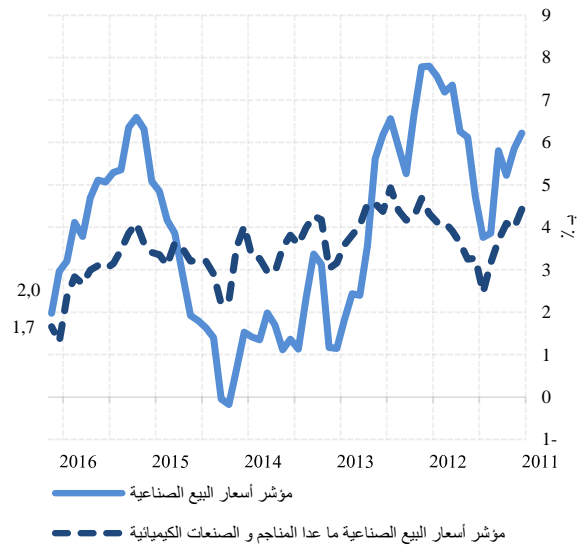
وفي جانب آخر، عرفت مؤشرات أسعار البيع الصناعية في سنة 2015 ارتفاعا هاما قدره 5,1% مقابل 2% في سنة 2014 (راجع الرسم البياني عدد 4-30). وقد نتج هذا التطور بالأساس عن تسارع أسعار الصناعات المعملية وخاصة عودة أسعار الصناعات الكيماوية للارتفاع (14,7% مقابل -1,7% في سنة 2014 و-5,1% في سنة 2013). وذلك بالتزامن مع انتعاشة أسعار المواد المنجمية (17,3% مقابل -17,4% في سنة 2014 و-13,1% في سنة 2013). بيد أن مؤشر أسعار البيع الصناعية، دون اعتبار المناجم والصناعات الكيماوية وهي المكونة التي لها أكبر تأثير على الأسعار عند الاستهلاك، قد تطور تقريبا بنفس النسق المسجل في العام السابق، أي 3,2% في المعدل.

رسم بياني عدد 4-31 : تطور أهم مكونات مؤشر أسعار البيع الصناعية



آخر البيانات: فيفري 2016

رسم بياني عدد 4-30: تطور مؤشر أسعار البيع الصناعية



آخر البيانات: فيفري 2016

المصادر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

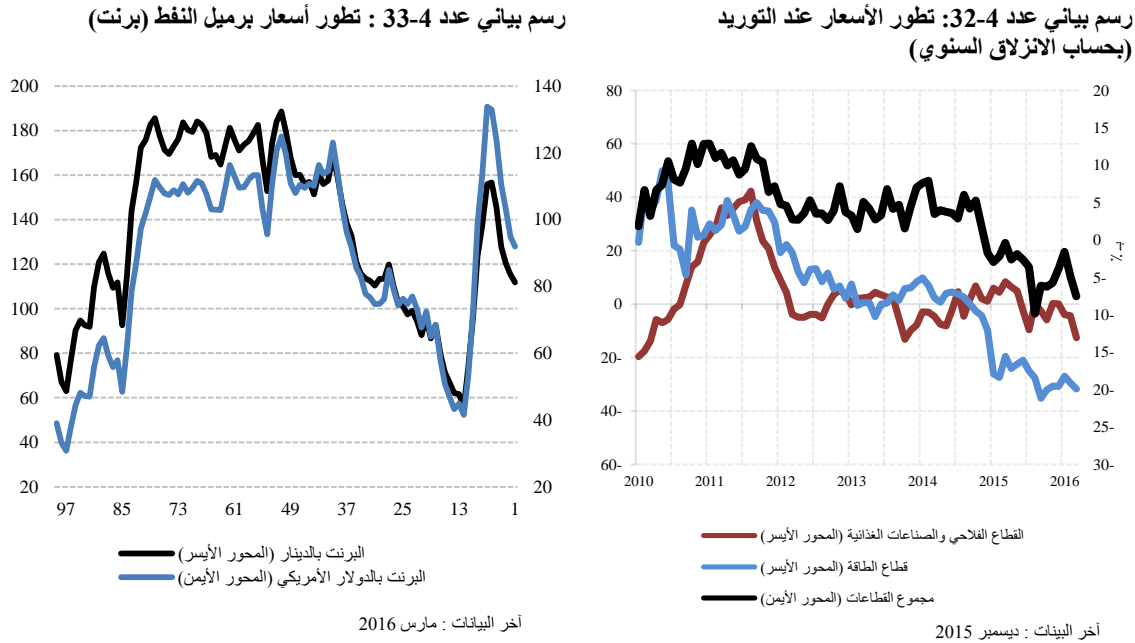
جدول عدد 4-9: تطور مؤشر أسعار البيع الصناعية (أساس 100 في سنة 2010) (التغيرات بـ %)

المسمى	الوزن بـ %	2013	2014	2015
المؤشر العام	100	1,8	2,0	5,1
الصناعات المعملية	84,8	1,4	1,6	4,6
- الصناعات الغذائية	18,6	5,6	3,5	2,2
- صناعات مواد البناء والخزف والبور	5,1	2,6	8,9	6,1
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية	25,9	1,5	1,3	1,3
- الصناعات الكيماوية	14,2	5,1-	1,7-	14,7
- صناعات النسيج	14,8	2,1	0,4	2,9
- صناعات أخرى	6,2	2,0	0,5	4,8
المناجم	1,5	13,1-	17,4-	17,3
الطاقة	13,7	6,9	8,0	6,2
- استخراج المحروقات	7,8	3,0	7,1	9,9
- تكرير النفط	1,4	6,7	2,7	2,1
- إنتاج وتوزيع الكهرباء	4,0	15,4	11,1	1,8
- تجميع ومعالجة وتوزيع المياه	0,4	1,7	2,0	0,0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق بالأسعار عند التوريد، فقد عرفت في سنة 2015 انخفاضا هاما قدره 4% في المعدل مقابل ارتفاع ملحوظ بـ 4% في سنة 2014 (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-32 و 4-33). ونتج هذا التطور بالأساس عن الهبوط الحاد لأسعار الطاقة وزيوت التشحيم (-26,9% مقابل 1,4% في سنة 2014). وبدون

اعتبار التغذية والمناجم والطاقة، لم تشهد الأسعار عند التوريد سوى نموا طفيفا (0,8% مقابل 5,2%)، يعود بالخصوص إلى ازدياد أسعار الصناعات الميكانيكية والكهربائية (2,4% مقابل 5%) والذي تباين مع انخفاض أسعار النسيج والملابس (-2,3% مقابل 5,1%).



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والاحصائيات المالية الدولية
لصندوق النقد الدولي واحتساب البنك المركزي

وبالنسبة لسنة 2016، من المتوقع أن يتعزز النشاط الاقتصادي تدريجيا وأن يتدعم بعد التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الذي وقع اقراره في موفى شهر أكتوبر 2015 والتوجه المعاكس للدورات الاقتصادية للسياسة المالية وتعزيز الطلب المتأني من أهم الشركاء الاقتصاديين لتونس مع التحسن المنتظر للنشاط في هذه البلدان. بيد أن الشكوك ما تزال تحيط بهذه الانتعاشة المرتقبة حيث أنها تظل مرتبطة أساسا بتقلص التوترات الجيوسياسية، (لاسيما في ليبيا التي من شأن عدم الاستقرار فيها أن يؤدي إلى تداعيات وخيمة على الاقتصاد التونسي) وكذلك بمناخ اجتماعي أكثر هدوءا وتحسن مناخ الأعمال.

ومن المتوقع أن تتباين سرعة استعادة النمو بين قطاع وآخر :

- من المنتظر أن يتباطأ الإنتاج الفلاحي بالمقارنة مع سنة 2015 نتيجة التداعيات السلبية على الزراعات الكبرى لنقص الأمطار الذي اتسمت به بداية موسم 2016-2015 وذلك علاوة على تقلص إنتاج الزيوت بنسبة تتراوح بين 50% و60% قياسا بالموسم السابق. بيد أنه يتوقع تحسن مستوى الإنتاج بالنسبة للمنتوجات الأخرى في مجال الأشجار المثمرة وزراعة الخضر.

- بعد أن عرف ركودا في سنة 2015، من المتوقع أن يتبع إنتاج الصناعة المعملية مسارا تصاعديا تدريجيا وذلك بدعم من انتعاشة إنتاج الصناعات الموجهة للتصدير. وستيسر هذه الانتعاشة خاصة بفضل الدعم التدريجي للطلب المتأتي من منطقة الأورو. كما ينتظر أن يسجل إنتاج القطاع الكيميائي، الذي تضرر بشدة من توقف الإنتاج في الحوض المنجمي خلال سنة 2015 انتعاشة، شريطة زوال الاضطرابات الاجتماعية في منطقة الاستخراج. وفي جانب آخر، سيتأثر السير الجيد للصناعات الغذائية في سنة 2015 بتقلص إنتاج زيت الزيتون في بداية سنة 2016 قبل أن يعرف فيما بعد استقرارا بفضل التحسن المرتقب لإنتاج فروع القطاع الأخرى (اللحوم وتحويل الخضر والغلال ومنتجات الحليب والبيض...).

- من المتوقع أن يستعيد إنتاج الصناعات غير المعملية الارتفاع وسيتدعم بالاستئناف التدريجي للإنتاج المنجمي الذي بلغ في شهر ديسمبر أعلى مستوى له منذ موفى سنة 2010. وفي جانب آخر، سيستقر المسار التنزلي على مستوى إنتاج قطاع النفط بصفة تدريجية، شريطة دخول حقول النفط الجديدة طور النشاط وتوقف الاضطرابات الاجتماعية حول مواقع الإنتاج.

- على صعيد الخدمات المسوقة، ستستمر تداعيات الهجمات الإرهابية على السياحة والأنشطة المرتبطة بها مطولا وهو ما سيؤدي إلى خسائر إضافية على مستوى قدرات القطاع. وحتى تعزيز الطلب الاستهلاكي والحفاظ على التدفقات السياحية المتأتية أساسا من البلدان المجاورة لن يكونا كافيين لاستعادة المستوى السابق للنمو الكامن للقطاع.

- فيما يتعلق بالخدمات غير المسوقة، ستشهد مساهمة الإدارة العمومية في النمو الاقتصادي ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2015 نتيجة ازدياد نفقات التصرف فضلا عن تعزيز الاستثمارات وخاصة في مجال تنمية المناطق الداخلية وتطوير البنية الأساسية.

وإجمالا، تظل آفاق النمو لسنة 2016 متواضعة. وعلى هذا الأساس، ستبقى فجوة الإنتاج سالبة طوال سنة 2016 وهو ما من شأنه أن يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المتأتية من الطلب.

وفي جانب آخر، تشير عديد العوامل إلى انفراج الضغوط المسلطة على الأسعار ومنها بالخصوص ما يلي :

- تعديل أسعار المحروقات نحو التخفيض والذي تم إقراره منذ شهر جانفي 2016، بما من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مباشر وغير مباشر على الأسعار عند الاستهلاك.

- دخول إجراءات جبائية جديدة حيز النفاذ، على غرار التقليل في نسب الأداء على القيمة المضافة الموظف على بعض المنتوجات والخدمات (الأثاث ولعب الأطفال والتأمينات والمبيبات المعدة للطلبة والنقل الدولي والبريد...)

- توجه الدولة نحو الإبقاء على أسعار المواد الغذائية المؤطرة دون تغيير بفضل عدم وجود ضغوط كبيرة مسلطة على الأسعار العالمية للمواد الأساسية.
- التقليل في النسب المطبقة على رسوم الاستهلاك بل وحتى حذفها وذلك لمجموعة من المواد الاستهلاكية مثل القهوة والشاي (التي كانت خاضعة لنسبة قدرها 25%) وبعض المواد من الملابس.
- تعزيز مراقبة مسالك التوزيع.
- التخفيف في الضغوط المسلطة على أسعار المواد الغذائية وذلك جراء انخفاض الطلب المتأتي من خدمات النزل والمطاعم نتيجة الأفاق الضعيفة للقطاع السياحي.
- وفي المقابل، تلوح عوامل تضخمية أخرى في أفق سنة 2016. وبالفعل، من المنتظر أن تدعم الزيادات الأخيرة في الأجور في القطاعين العمومي والخاص الطلب الاستهلاكي خلال الثلاثيات القادمة. كما يتوقع من ناحية العرض أن تنتقل آثار ارتفاع تكلفة الأجور تدريجياً إلى أسعار البيع. وفي جانب آخر، من شأن بقاء الضغوط التنافسية لسعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية أن يعيق تباطؤ التضخم. وأخيراً، فإن إلغاء الترخيص المسبق لتصدير المواد الغذائية قد يؤدي إلى تسليط بعض الضغوط على العرض وذلك على مستوى السوق المحلية ويدفع الأسعار بصورة مؤقتة نحو الارتفاع.
- وفي المجموع، من المنتظر أن تعرف نسبة التضخم انفراجاً في سنة 2016 حيث ستشهد مزيداً من التقارب مع مستواها على المدى الطويل.

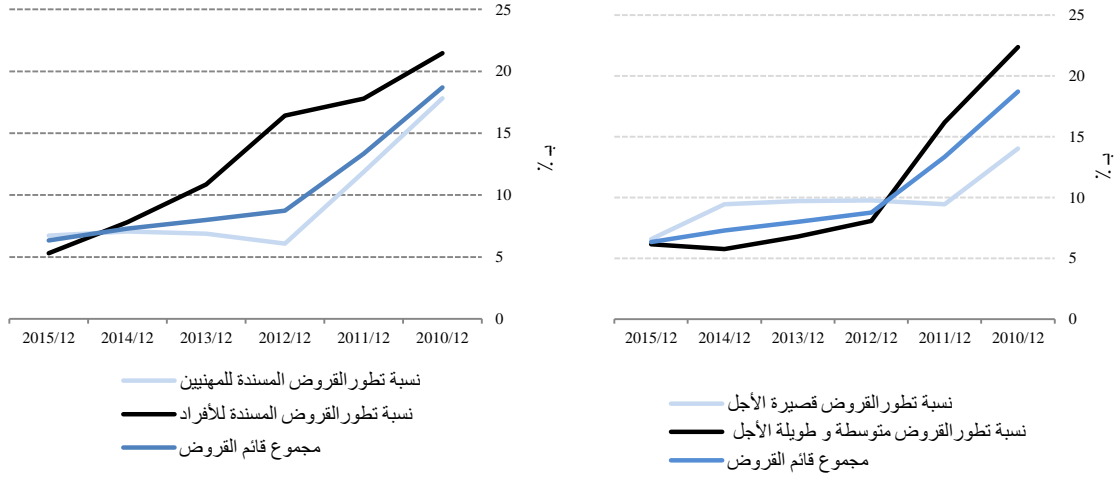
4-4 توزيع القروض

1-4-4 تطور قائم القروض

بلغ قائم القروض، دون اعتبار التعهدات بالإمضاء، التي أسندها الجهاز المالي للاقتصاد كما أحصتها مركزيتنا المخاطر والقروض للأفراد بالبنك المركزي قرابة 65,5 مليار دينار في موفى سنة 2015 حيث سجل نمواً قدره 6,3%، أي أقل بنقطة مائوية واحدة من المستوى المسجل في العام السابق.

وعلى هذا الأساس، واصلت مؤسسات القرض تمويلها لمختلف المتعاملين الاقتصاديين على الرغم من الظرف الاقتصادي الصعب الذي ما تزال تعيشه البلاد.

رسم بياني عدد 4-34: تطور القائم الجملي للقروض حسب الأجل رسم بياني عدد 4-35: تطور القائم الجملي للقروض حسب شريحة المستفيدين



ويعود المنحى التنازلي لنسبة تطور قائم القروض، بالأساس، إلى تباطؤ نسق نمو القروض قصيرة الأجل والذي زادت حدته في سنة 2015. وفي المقابل، تم تسجيل انتعاشة طفيفة لنسق تطور القروض متوسطة وطويلة الأجل.

وشمل تباطؤ نسق تطور قائم القروض، على حدّ السواء، المهنيين والأفراد وذلك جراء تدهور مناخ الأعمال الراجع بالخصوص لتواصل التوترات الاجتماعية والسياسية وتردّي الوضع الأمني للبلاد خلال سنة 2015.

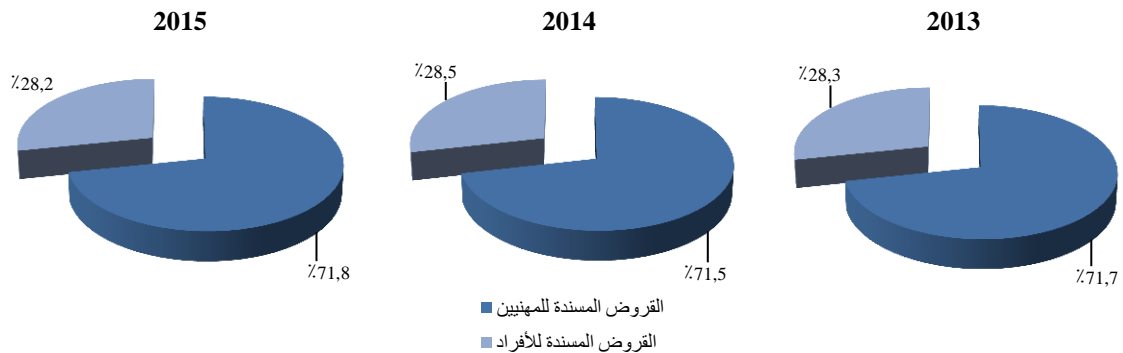
جدول عدد 4-10 : توزيع قائم القروض للاقتصاد حسب المستفيد والقطاع والأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	التغيرات بـ %			2015	2014	2013
	2015 2014	2014 2013	2015			
قروض للمؤسسات و للمهنيين	6,7	7,1	47.030	44.060	41.148	
قصيرة الأجل	6,7	9,7	25.685	24.069	21.932	
متوسطة وطويلة الأجل	6,8	4,0	21.345	19.991	19.216	
الفلاحة والصيد البحري ¹	4,3	8,1	2.131	2.043	1.889	
قصيرة الأجل	2,3-	12,9	1.170	1.197	1.060	
متوسطة وطويلة الأجل	13,6	2,0	961	846	829	
الصناعة	5,1	6,8	16.780	15.958	14.936	
قصيرة الأجل	5,6	11,3	10.816	10.241	9.202	
متوسطة وطويلة الأجل	4,3	0,3-	5.964	5.717	5.734	
الخدمات	7,9	7,1	28.119	26.059	24.323	
قصيرة الأجل	8,5	8,2	13.699	12.631	11.670	
متوسطة وطويلة الأجل	7,4	6,1	14.420	13.428	12.653	
القروض للأفراد	5,3	7,8	18.487	17.553	16.279	
قروض الاستهلاك	3,0	8,3	10.255	9.955	9.191	
قصيرة الأجل	5,0	6,1	2.314	2.204	2.077	
متوسطة وطويلة الأجل	2,4	9,0	7.941	7.751	7.114	
قروض السكن	8,3	7,2	8.232	7.598	7.088	
متوسطة وطويلة الأجل	8,3	7,2	8.232	7.598	7.088	
المجموع	6,3	7,3	65.517	61.613	57.427	
قصيرة الأجل	6,6	9,4	27.999	26.273	24.009	
متوسطة وطويلة الأجل	6,2	5,8	37.518	35.340	33.418	

¹ المقصود بذلك القروض المسندة مباشرة للفلاحين والصيادين.

وعرفت نسبة تطور القروض المسندة للمهنيين تباطؤا، لكنه يظل أقل مما سجلته القروض للأفراد والتي شهدت تباطؤا أكثر حدة، شمل بالأساس قروض الاستهلاك وذلك تبعا لمختلف الإجراءات المتخذة بهدف الحد من ازديادها. وعلى هذا الأساس، عرفت حصة القروض المسندة للأفراد تراجعا طفيفا وذلك لفائدة تلك الممنوحة للمؤسسات والمهنيين.

رسم بياني عدد 4-36 : توزيع قائم القروض الممنوحة حسب شريحة المستفيدين (من 2013 إلى 2015)



2-4-4 تطور قائم القروض المسندة للمهنيين

1-2-4-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين (قطاع عمومي / قطاع خاص)

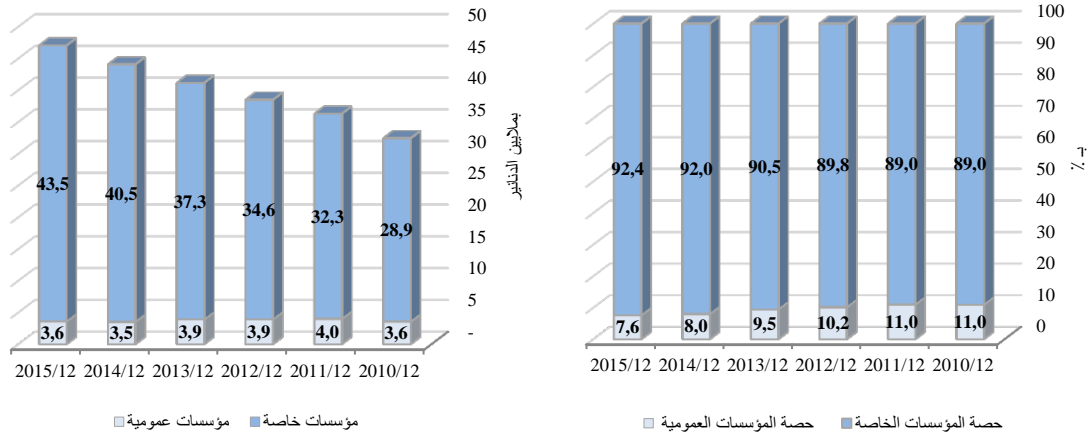
يظهر توزيع قائم القروض التي أسندتها الجهاز المالي للمهنيين، بين مؤسسات خاصة ومؤسسات عمومية، زيادة في حصة القروض الممنوحة للفئة الأولى على حساب حصة الفئة الثانية. ويعود هذا التطور إلى تراجع نسبة ازدياد القروض المسندة للمؤسسات الخاصة بـ 10٪ وإلى الارتفاع الطفيف لقائم القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 11-4 : توزيع قائم القروض بين المؤسسات (العمومية والخاصة) وحسب القطاع (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2015	2014	2013	المسمى
2015 2014	2014 2013				
4,3	8,2	2.131	2.043	1.889	الفلاحة والصيد البحري
22,8-	27,8	71	92	72	المؤسسات العمومية
5,6	7,4	2.060	1.951	1.817	المؤسسات الخاصة
5,2	6,8	16.780	15.958	14.936	الصناعة
1,1-	26,4-	804	813	1.105	المؤسسات العمومية
5,5	9,5	15.976	15.145	13.831	المؤسسات الخاصة
7,9	7,1	28.119	26.059	24.323	الخدمات
3,1	3,4-	2.702	2.621	2.712	المؤسسات العمومية
8,4	8,5	25.417	23.438	21.611	المؤسسات الخاصة
6,7	7,1	47.030	44.060	41.148	القروض للمؤسسات و للمهنيين
1,4	9,3-	3.577	3.526	3.889	المؤسسات العمومية
7,2	8,8	43.453	40.534	37.259	المؤسسات الخاصة

واستفادت من القروض الجديدة الممنوحة للمؤسسات العمومية بالأساس كل من "الشركة التونسية للأنشطة البترولية" و"الشركة التونسية للكهرباء والغاز" لتمويل مشاريعها الاستثمارية وكذلك "ديوان الحبوب" لتلبية احتياجات نشاطه.

رسم بياني عدد 4-37 : تطور توزيع قائم القروض المهنية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة



وارتفع قائم القروض المسندة للمؤسسات التابعة لمجمّعات الأعمال من 23,5 مليار دينار في سنة 2014 إلى 24,3 مليار دينار في سنة 2015، حيث سجل على هذا الأساس ازديادا بنسبة 3,6% مقابل 7,1% قبل سنة. وانخفضت حصة هذه القروض في القائم الجملي للقروض الممنوحة للمهنيين لتتراجع من 53,3% في سنة 2014 إلى 51,7% في سنة 2015.

وواصلت البنوك العمومية الاضطلاع بدور هام في تمويل المؤسسات والمهنيين حيث وفرت 15,9 مليار دينار، أي 33,9% من القروض المسندة في موفى سنة 2015. وبالفعل، فقد استأثر البنك الوطني الفلاحي بـ 61,5% من القروض الممنوحة مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، فيما أسندت الشركة التونسية للبنك ما يزيد عن 36,8% من القروض الممنوحة لقطاع السياحة وغطى بنك الإسكان 17,5% من القروض المسندة للقطاع العقاري.

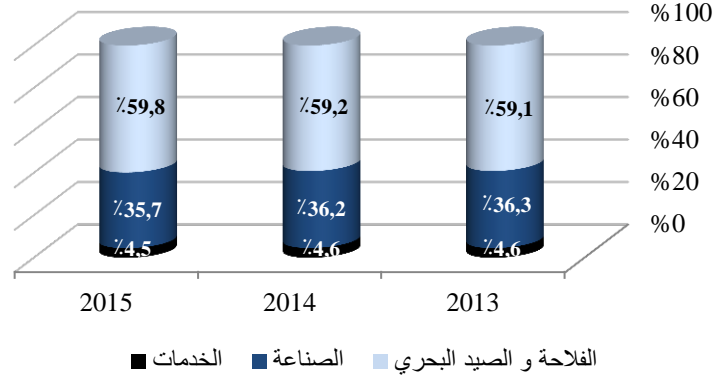
وعلاوة على ذلك، صادق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة منذ إحدائه وحتى نهاية سنة 2015 على 2.457 مشروع بتكلفة استثمار جمالية قدرها 2 مليار دينار، من شأنها أن تحدث ما يزيد عن 46,3 ألف موطن شغل. ومن جانبه، صادق البنك التونسي للتضامن المتخصص في تمويل المشاريع الصغرى على 154.870 مشروع بتكلفة جمالية قدرها 1.531 مليون دينار والتي ستمكن من إحداث ما يزيد عن 259 ألف موطن شغل.

وفي جانب آخر وباستخدام اعتمادات الميزانية التي يتم التصرف فيها من قبل البنك التونسي للتضامن، أمنت جمعيات القروض الصغيرة إسناد 649 ألف قرض إلى موفى سنة 2015 بمبلغ جملي قدره 635 مليون دينار.

4-4-2-2 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب قطاع النشاط

يظهر التوزيع القطاعي لقائم القروض المسندة للمهنيين انخفاضا لحصة القروض الممنوحة لقطاعي الصناعة والفلاحة وذلك لفائدة قطاع الخدمات.

رسم بياني عدد 38-4 : تطور حصة قائم القروض المهنية حسب قطاع النشاط



4-4-2-2-1 تمويل الفلاحة والصيد البحري

تضم التمويلات البنكية المسندة إلى هذا القطاع، علاوة على القروض المسندة مباشرة للفلاحين والصيادين، القروض غير المباشرة الممنوحة لمؤسسات تسويق المواد والمعدات الفلاحية والتي تقوم بإحالة هذه القروض إلى الفلاحين والصيادين بنفس الشروط.

وسجل مجموع قائم القروض الممنوحة لقطاع الفلاحة والصيد البحري (بما في ذلك القروض غير المباشرة) ازديادا بـ 4,1% في موفى سنة 2015 مقابل 4,3% في العام السابق. ويعزى هذا التباطؤ الطفيف إلى انخفاض نسق تطور قائم القروض المباشرة والذي خفت حدته بفعل ازدياد قائم القروض غير المباشرة.

وفيما يتعلق بازدياد قائم القروض غير المباشرة، فهو يعود بالأساس إلى ارتفاع القروض قصيرة الأجل الممنوحة لديوان الحبوب وكذلك للشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية والعاملة في مجال تجميع الحبوب.

أما بخصوص القروض المباشرة، فقد شمل الارتفاع أساسا القروض متوسطة وطويلة الأجل. وبالرغم من إسناد مساعدات جديدة لتمويل الموسم الفلاحي 2015-2016 وتغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد، فإن القروض قصيرة الأجل قد شهدت انخفاضا يمكن تفسيره بإجراءات التخلي عن الديون الفلاحية والتي تم إقرارها لفائدة الفلاحين الذين لا تفوق تعهداتهم 5 آلاف دينار. واستفاد ما يزيد

عن 54 ألف فلاح في موفى شهر أفريل 2016 من إجراءات التخلي عن الديون وذلك بمبلغ جملي قدره 170,3 مليون دينار، منها 73,5 مليون دينار أصلا و96,8 مليون دينار فوائد.

وفي جانب آخر، يعود ارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل، من جهة، إلى تمويل مشاريع استثمارية في نشاط تربية الدواجن ومن جهة أخرى، إلى إجراءات إعادة الجدولة المتخذة لفائدة الفلاحين الذين تضرروا من الجفاف خلال موسم 2014-2015 وإلى مراجعة المقاييس المتعلقة بتمويل نشاط تربية الأحياء المائية.

(بملايين الدينار)

جدول عدد 4-12 : قائم القروض المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري

المسمى	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة وطويلة الأجل			المجموع		
	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013
قروض مباشرة	1.060	1.197	1.170	829	846	961	2.131	2.043	1.889
قروض غير مباشرة	1.011	1.011	1.051	235	217	224	1.275	1.228	1.246
- مؤسسات تسويق المواد الفلاحية	1.011	1.011	1.051	133	116	99	1.150	1.127	1.144
منها :									
. الديوان الوطني للزيت	134	132	99	71	61	52	151	193	205
. ديوان الحبوب	676	639	723	0	0	0	723	639	676
. الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للقمح ¹	12	16	26	4	3	3	29	19	16
. الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للزراعات الكبرى ²	53	59	66	36	30	24	90	89	89
- مؤسسات تسويق المعدات الفلاحية	0	0	0	102	101	125	125	101	102
المجموع	2.071	2.208	2.221	1.064	1.063	1.185	3.406	3.271	3.135

¹ التفاضدية المركزية للقمح سابقا.
² التفاضدية المركزية للزراعات الكبرى سابقا.

4-4-2-2-2-4-4 تمويل الصناعة

بلغ قائم القروض الممنوحة لقطاع الصناعة 16.780 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 15.958 مليون دينار في العام السابق، مسجلا بذلك نموا بـ 5,2% مقابل 6,8% قبل سنة. ويعود هذا التباطؤ إلى انخفاض نسق ازدياد القروض قصيرة الأجل الذي تراجع من 11,3% في سنة 2014 إلى 5,6% في سنة 2015. وقد شمل هذا التباطؤ بالأساس فرع الصناعات الغذائية (+3,9% مقابل +21,6% في سنة 2014) وفرع تصنيع مواد منجمية أخرى غير المعدنية (+2,6% مقابل +17,9% في سنة 2014).

ومن جانبه، سجل نسق ازدياد قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل ارتفاعا بـ 4,6 نقاط مائوية والذي استفادت منه بالأساس فروع الصناعات الغذائية (+14% مقابل +3,7% في سنة 2014) والبناء (+11,2% مقابل -0,2% في سنة 2014) وصناعة التعدين وأشغال المعادن (+10,3% مقابل -6,5% في سنة 2014).

(بملايين الدينارين)

جدول عدد 4-13 : توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الصناعة حسب فروع النشاط

المجموع			قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
4.196	3.938	3.383	1.170	1.026	989	3.026	2.912	2.394	صناعات غذائية
2.429	2.336	2.226	1.525	1.455	1.479	904	881	747	صناعة مواد منجمية أخرى غير المعدنية
1.909	1.751	1.674	667	600	601	1.242	1.151	1.073	البناء
1.821	1.754	1.620	395	358	383	1.426	1.396	1.237	صناعة التعدين وأشغال المعادن
1.226	1.200	1.092	459	425	391	767	775	701	الصناعات الكيماوية
835	768	714	278	252	198	557	516	516	صناعة النسيج والملابس
789	741	752	203	205	189	586	536	563	صناعات معملية أخرى
16.780	15.958	14.936	5.964	5.717	5.734	10.816	10.241	9.202	المجموع

4-2-2-4-3 تمويل الخدمات

شهدت التمويلات البنكية المسندة لقطاع الخدمات تدعماً لنسق ازديادها، أي 7,9٪ في سنة 2015 مقابل 7,1٪ في سنة 2014. وشمل هذا التسارع بالأساس قائم القروض الممنوحة لفروع الأنشطة المالية والعقارات والنزل والمطاعم والتي استأثرت بـ 60٪ من الازدياد المذكور.

وفيما يتعلق بقروض الاستثمار، فقد سجلت نمواً بـ 992 مليون دينار أي 73,3٪ من الازدياد الجملي للقروض متوسطة وطويلة الأجل المسندة للمهنيين. وانتفع فرعاً التجارة والبعث العقاري بشكل رئيسي من هذا النمو. وفي المقابل، عرف فرع النقل والاتصالات انخفاضاً لقائمه من القروض.

وفي جانب آخر، يُتوقع ازدياد قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة لقطاع السياحة وذلك تبعاً للإجراءات الاستثنائية المقررة لدعم هذا القطاع والمتعلقة بإعادة جدولة المستحقات التي يحل أجلها خلال سنتي 2015 و2016 وإسناد قروض تصرف جديدة يتم تسديدها على مدة قدرها 7 سنوات.

أما بالنسبة لقائم قروض التصرف، فقد ارتفع بـ 1.068 مليون دينار، أي 66,1٪ من الازدياد الجملي للقروض قصيرة الأجل الممنوحة للمهنيين. وانتفعت فروع التجارة والنزل والمطاعم والعقارات من القروض الجديدة التي تم إسنادها بالخصوص في شكل خصم من الحساب.

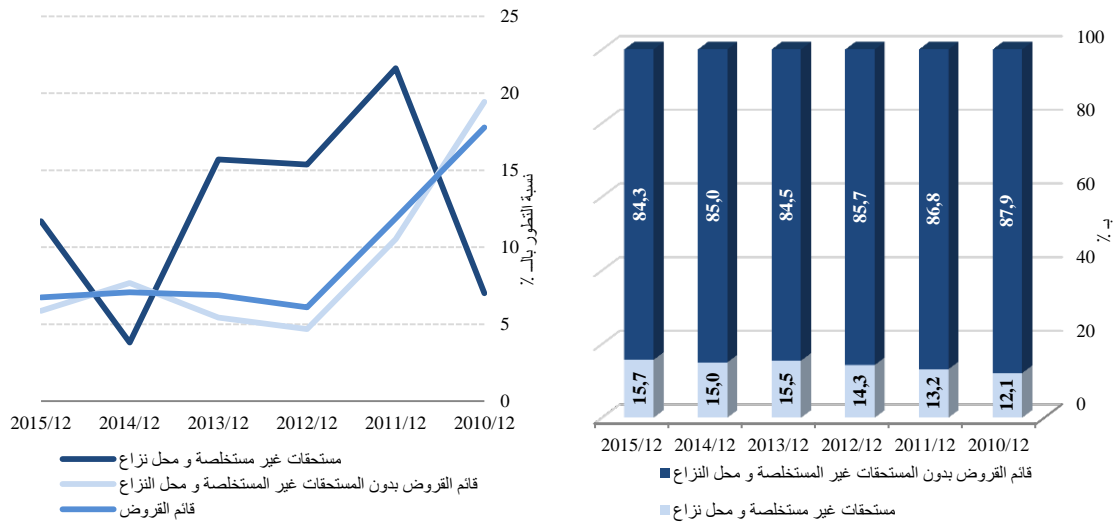
جدول عدد 4-14 : توزيع قائم القروض المسندة للقطاع الخدمات حسب فروع النشاط (بملايين الدينارين)

المجموع			قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
9.890	9.182	8.197	2.750	2.362	2.186	7.140	6.820	6.011	التجارة وتصلح السيارات والمواد المنزلية
5.735	5.188	4.836	3.916	3.551	3.345	1.819	1.637	1.491	العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات
4.272	3.990	3.933	2.180	2.131	2.181	2.092	1.859	1.752	الزحل والمطاعم
3.313	3.452	3.410	2.474	2.679	2.460	839	773	950	النقل والاتصالات
2.408	2.003	1.917	1.542	1.301	1.202	866	702	715	الأنشطة المالية
861	784	750	423	388	370	438	396	380	الخدمات الجماعية والاجتماعية والأفراد
789	670	555	660	570	494	129	100	61	الصحة والعمل الاجتماعي
404	406	366	203	210	198	201	196	168	الإدارة العمومية
154	129	106	110	98	81	44	31	25	التربية
293	255	253	162	138	136	131	117	117	متفرقات
28.119	26.059	24.323	14.420	13.428	12.653	13.699	12.631	11.670	المجموع

4-4-2-3 المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع

تطور قائم المستحقات المهنية غير المستخلصة ومحل نزاع من 6.618 مليون دينار في سنة 2014 إلى 7.392 مليون دينار في سنة 2015، حيث سجل على هذا الأساس تسارعا لنسق ازدياده بـ 7,7 نقاط مائوية وهو ما جعل حصة المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع ترتفع من 15,7% إلى 15,7% خلال السنتين الأخيرتين.

رسم بياني عدد 4-39 : تطور المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع

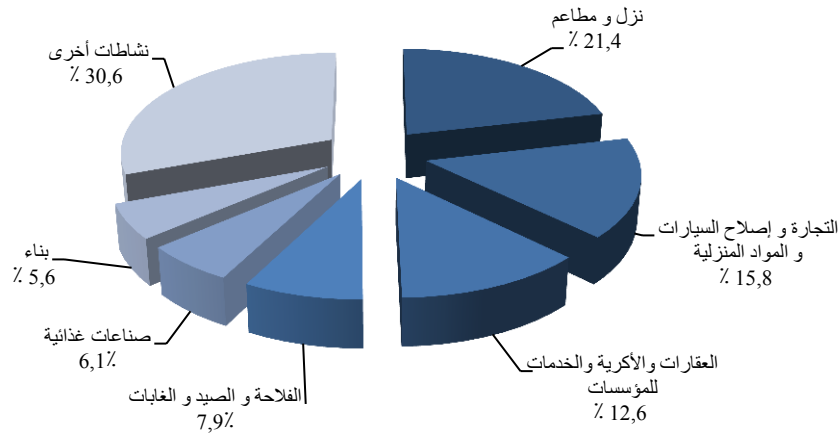


جدول عدد 4-15 : توزيع قائم المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع حسب قطاعات النشاط (بملايين الدينارين ما عدا إشارة مغايرة)

الحصة من المجموع (%)		2015			2014			المسمى
2015	2014	الحصة %	مجموع القروض	متخلدات وديون محل نزاع	الحصة %	مجموع القروض	متخلدات وديون محل نزاع	
9,1	10,2	31,4	2.131	669	32,9	2.043	673	قطاع الفلاحة
7,9	9,1	30,2	1.930	582	32,3	1.857	599	الفلاحة والصيد والغابات
1,2	1,1	43,3	201	87	39,8	186	74	الصيد البحري وتربية الأسماك وتربية الأحياء المائية
30,9	30,5	13,6	16.780	2.278	12,6	15.958	2.018	قطاع الصناعة
6,1	6,2	10,7	4.197	448	10,4	3.938	408	الصناعات الغذائية
3,7	4,0	11,2	2.430	272	11,3	2.335	265	صناعة مواد منجمية أخرى غير معدنية
5,6	5,5	21,6	1.909	412	20,7	1.751	363	البناء
2,0	1,8	8,0	1.821	146	6,8	1.755	120	التعدين وأشغال المعادن
2,0	1,7	17,4	835	145	14,8	768	114	صناعات المطاط والبلاستيك
3,3	3,4	31,1	789	245	30,8	741	228	صناعات النسيج والملابس
8,2	7,9	12,7	4.799	610	11,1	4.670	520	قطاعات صناعية أخرى
60,0	59,3	15,8	28.119	4.445	15,1	26.059	3.927	قطاع الخدمات
15,8	16,1	11,8	9.891	1.165	11,6	9.182	1.064	التجارة وإصلاح السيارات والمواد المنزلية
12,6	12,7	16,2	5.734	931	16,2	5.188	840	العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات
21,4	21,1	37,1	4.271	1.585	35,0	3.990	1.398	النزل والمطاعم
4,5	3,8	10,1	3.313	336	7,4	3.452	254	النقل والاتصالات
1,2	1,2	3,7	2.408	89	3,9	2.003	79	الأنشطة المالية
2,8	2,7	23,7	862	204	22,6	784	177	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
0,7	0,5	7,0	789	55	5,4	671	36	الصحة والعمل الاجتماعي
0,2	0,2	11,7	154	18	12,4	129	16	التربية
0,8	1,0	8,9	697	62	9,5	660	63	متفرقات
100,0	100,0	15,7	47.030	7.392	15,0	44.060	6.618	المجموع

ويظهر توزيع قائم المستحقات المهنية غير المستخلصة ومحل نزاع حسب قطاعات النشاط، انخفاضا طفيفا للحصة المتعلقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري التي تراجعت من 10,2% في سنة 2014 إلى 9,1% في سنة 2015 وذلك تبعا لتفعيل إجراءات التخلي المقررة لفائدة الفلاحين. وفي المقابل، ارتفعت حصة قطاعي الفلاحة والخدمات حيث انتقلت على التوالي من 30,5% إلى 30,9% ومن 59,3% إلى 60% ما بين سنتي 2014 و2015.

رسم بياني عدد 4-40 : توزيع المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع حسب فروع النشاط



وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن خمسة فروع للنشاط قد استأثرت بـ 4.711 مليون دينار أو قرابة 64% من القائم الجملي للمستحقات المهنية غير المستخلصة ومحل نزاع وهي موزعة كما يلي :

- النزل والمطاعم : 1.585 مليون دينار أو 21,4%.
- التجارة وإصلاح السيارات والمواد المنزلية : 1.165 مليون دينار أو 15,8%.
- العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات : 931 مليون دينار أو 12,6%.
- الفلاحة والصيد والغابات : 582 مليون دينار أو 7,9%.
- الصناعات الغذائية : 448 مليون دينار أو 6,1%.

3-4-4 تمويل الأفراد

بلغ التداين الجملي للأفراد لدى القطاع البنكي 18.487 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 17.553 مليون دينار في العام السابق، أي بارتفاع بنسبة 5,3% مقابل 7,8% في سنة 2014. ويعود هذا التباطؤ بالخصوص إلى فتور نسق تطور قروض الاستهلاك تبعا للإجراءات المتخذة بغرض الحدّ من ازديادها وهو ما جعل حصة القروض للأفراد في القائم الجملي للقروض تتراجع من 28,5% في سنة 2014 إلى 28,2% في سنة 2015.

وعلى الرغم من تباطؤ القروض المسندة لتهيئة المساكن بـ 7,1%، فإن حصة القروض الممنوحة لتمويل اقتناء المساكن وبنائها وتهيئتها قد تدعمت بشكل طفيف لترتفع من 85,2% في سنة 2014 إلى 85,4% من قائم القروض المسندة للأفراد في سنة 2015.

جدول عدد 4-16 : توزيع قائم القروض المسندة للأفراد حسب أغراض التمويل

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %	2015	2014	2013	المسمى
8,3	8.232	7.598	7.088	قروض السكن
3,0	10.255	9.955	9.191	قروض الاستهلاك
2,8	7.565	7.359	6.696	تهيئة المساكن
4,2-	295	308	330	السيارات
4,5-	64	67	72	السخانات الشمسية
8,3-	11	12	14	الحاسوب العائلي
20,0	6	5	2	القروض الجامعية
5,0	2.314	2.204	2.077	قروض أخرى
5,3	18.487	17.553	16.279	المجموع

وفي جانب آخر، سجل قائم المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع ازديادا قدره 15,7% في سنة 2015 مقابل 20,8% قبل سنة. ويعود هذا التباطؤ بالأساس إلى انخفاض نسق ازدياد قائم المستحقات غير المستخلصة والذي أدى إلى تسارع قائم القروض محل نزاع.

جدول عدد 4-17 : توزيع قائم المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع والمتعلقة بالقروض للأفراد حسب أغراض التمويل

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2013	المسمى
<u>2015</u> 2014	<u>2014</u> 2013	بـ %	بملايين الدنانير				
24,8	21,1	57	40	287	230	190	مستحقات محل نزاع
9,8	20,7	35	61	391	356	295	مجموع المتخلدات
6,5	4,4	14	9	229	215	206	- متخلدات قروض السكن
14,9	58,4	21	52	162	141	89	- متخلدات قروض الاستهلاك
34,0	100,0	17	25	67	50	25	منها : متخلدات قروض تهيئة المساكن
15,7	20,8	92	101	678	586	485	المجموع (المتخلدات + مستحقات محل نزاع)

الباب الخامس : نشاط واستغلال

مؤسسات القرض

استقر عدد مؤسسات القرض المرخص لها بالبلاد التونسية في مستوى 43 مؤسسة في موفى سنة 2015، تتوزع بين 22 بنكا و 9 مؤسسات إيجار مالي و 3 مؤسسات إدارة ديون و 2 بنوك أعمال و 7 بنوك غير مقيمة.

وعرف نشاط مؤسسات القرض في سنة 2015 تباطؤا لانسق نموه بالمقارنة مع سنة 2014، مثلما يدل عليه نمو مجموع الأصول ب 7,6٪ في سنة 2015 مقابل 8,1٪ في سنة 2014. وباعتبار النمو الضعيف لإجمالي الناتج المحلي، ارتفعت حصة أصول مؤسسات القرض في إجمالي الناتج المحلي ب 3,5 نقاط مائوية.

وفي جانب مواز، ضمت شبكة الفروع البنكية 1.700 فرعا في موفى سنة 2015، أي بزيادة قدرها 75 فرعا.

جدول عدد 5-1 : أهم المؤشرات المتعلقة بمؤسسات القرض

*2015	2014	2013	
			التركيبة والحجم
43	43	43	العدد
22	22	21	البنوك المقيمة
7	7	8	البنوك غير المقيمة
9	9	9	مؤسسات الإيجار المالي
3	3	3	مؤسسات إدارة الديون
2	2	2	بنوك الأعمال
98.359	91.379	84.497	مجموع الأصول (بملايين الدينانير)
91,4	91,1	89,8	حصة البنوك المقيمة (ب.٪)
116,6	113,1	112,4	مجموع الأصول \ إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ب.٪)
64.280	60.527	55.562	قروض للحرفاء (بملايين الدينانير)
53.698	51.466	48.088	إيداعات الحرفاء (بملايين الدينانير)
			مؤشرات الصيرفة
1.700	1.625	1.518	شبكة الفروع البنكية
6,5	6,8	7,2	عدد السكان لكل فرع بنكي (بالآلاف)

* معطيات وقتية.

1-5 البنوك المقيمة

1-1-5 النشاط

1-1-1-5 تطور الموارد

اتسمت سنة 2015 بتباطؤ نسق نمو الموارد، أي 2.575 مليون دينار أو 4,8٪ مقابل 4.081 مليون دينار أو 8,2٪ في سنة 2014 والذي يعود إلى فتور إيداعات الحرفاء، فيما سجلت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل تسارعا ملحوظا على مستوى ازدياد قائمها.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-5 : موارد الاستغلال المعبأة

التغيرات				*2015	2014	2013	
2015 2014		2014 2013					
ب %	بملايين الدنانير	ب %	بملايين الدنانير				
4,4	2.181	8,7	3.993	52.071	49.890	45.897	إيداعات الحرفاء
7,3	1.406	8,7	1.533	20.641	19.235	17.702	إيداعات تحت الطلب ومبالغ مستحقة أخرى
7,9	1.108	7,9	1.030	15.159	14.051	13.021	إيداعات الإيداع
5,0	585	26,6	2.477	12.381	11.796	9.319	إيداعات لأجل
19,1-	918-	17,9-	1.047-	3.890	4.808	5.855	شهادات الإيداع
9,4	394	2,1	88	4.580	4.186	4.098	موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل
8,7	241	6,9	178	3.016	2.775	2.597	موارد خصوصية
12,1	104	6,4-	59-	960	856	915	قروض رقاعية عادية
20,9	76	2,3	8	439	363	355	سندات قابلة للتحويل إلى أسهم وقروض مشروطة
14,1-	27-	16,9-	39-	165	192	231	قروض أخرى
4,8	2.575	8,2	4.081	56.651	54.076	49.995	مجموع الموارد

* معطيات وتقبة.

وشمل التباطؤ على مستوى الإيداعات التي تراجع نموها من 3.993 مليون دينار أو 8,7٪ في سنة 2014 إلى 2.181 مليون دينار أو 4,4٪ في سنة 2015، كافة أنواع الإيداعات باستثناء إيداعات الادخار التي سجلت نفس نسبة النمو لسنة 2014.

وبالفعل، سجلت الإيداعات لأجل تباطؤا حادا لنسق نموها (5٪ مقابل 26,6٪ في سنة 2014)، فيما تواصل انخفاض قائم شهادات الإيداع بشكل ملحوظ (-19,1٪ أو -918 مليون دينار مقابل -17,9٪ أو -1.047 مليون دينار في سنة 2014).

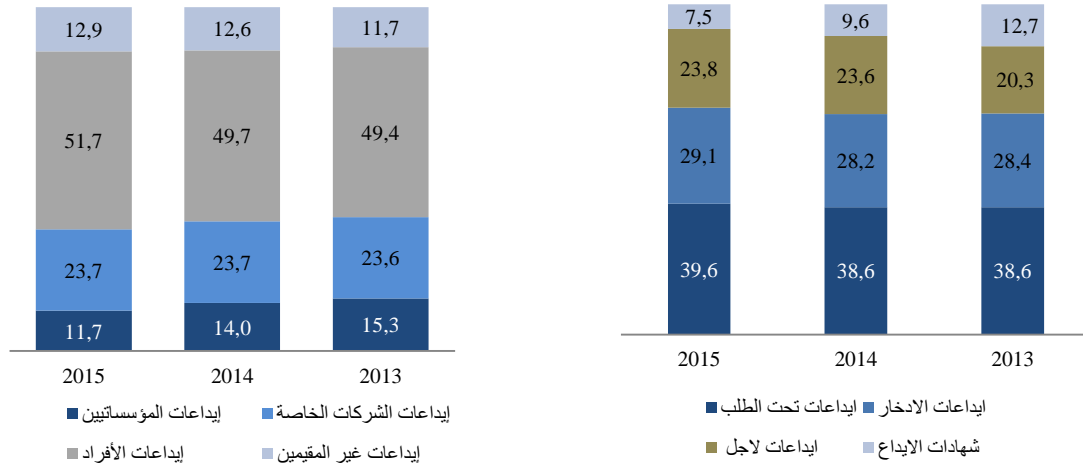
وحسب صنف المودعين، أثر هذا التباطؤ بالأساس على المؤسساتيين وغير المقيمين وبدرجة أقل على الشركات الخاصة.

جدول عدد 3-5: تطور الإيداعات حسب صنف المودعين (ب.%)

الصنف	2014	2015
الشركات الخاصة	9,2	4,6
الأفراد	9,2	8,7
المؤسساتيون	0,9-	13,0-
غير المقيمين	17,0	6,8

وأثرت هذه التطورات على هيكل الإيداعات مع تدعيم حصة الإيداعات لأجل تحت الطلب (+1 نقطة مائوية) وإيداعات الإيداع (+0,9 نقطة مائوية) والإيداعات لأجل (+0,2 نقطة مائوية) مقابل انخفاض حصة شهادات الإيداع (-2,1 نقطة مائوية).

رسم بياني عدد 1-5: تطور هيكل الإيداعات (ب.%)
رسم بياني عدد 2-5: الإيداعات المعبأة حسب صنف المودعين (ب.%)



وحسب صنف المودعين، عرف هيكل الإيداعات انخفاضا لحصة إيداعات المؤسساتيين (-2,3 نقطة مائوية) لصالح حصة إيداعات الأفراد (+2 نقطة مائوية).

وارتفعت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بـ 394 مليون دينار أو 9,4% مقابل 88 مليون دينار أو 2,1% في سنة 2014 نتيجة لازدياد قائم القروض الرقاعية العادية بـ 12,1% أو 104 ملايين دينار، فضلا عن ارتفاع السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والقروض المشروطة بـ 20,9% مقابل 2,3% في سنة 2014 وتسارع نمو قائم الموارد الخارجية (241 مليون دينار أو 8,7% مقابل 178 مليون دينار أو 6,9% في سنة 2014).

2-1-1-5 تطور الاستعمالات

سجلت استعمالات البنوك المقيمة تباطؤاً لنسق نموها (5.054 مليون دينار أو 7,8٪ مقابل 6.666 مليون دينار أو 11,4٪ في سنة 2014) والذي شمل بالأساس القروض للحرفاء التي تراجع نموها من 9,5٪ خلال سنة 2014 إلى 6,2٪ خلال سنة 2015، فضلا عن محفظة السندات (17,2٪ مقابل 24,6٪). وأدى نمو القروض بنسق أسرع من الإيداعات إلى انخفاض نسبة تغطية القروض بالإيداعات بـ 1,5 نقطة مائوية قياسا بسنة 2014 لتبلغ 87,4٪.

(بملايين الدينائر ما عدا إشارة مغايرة)

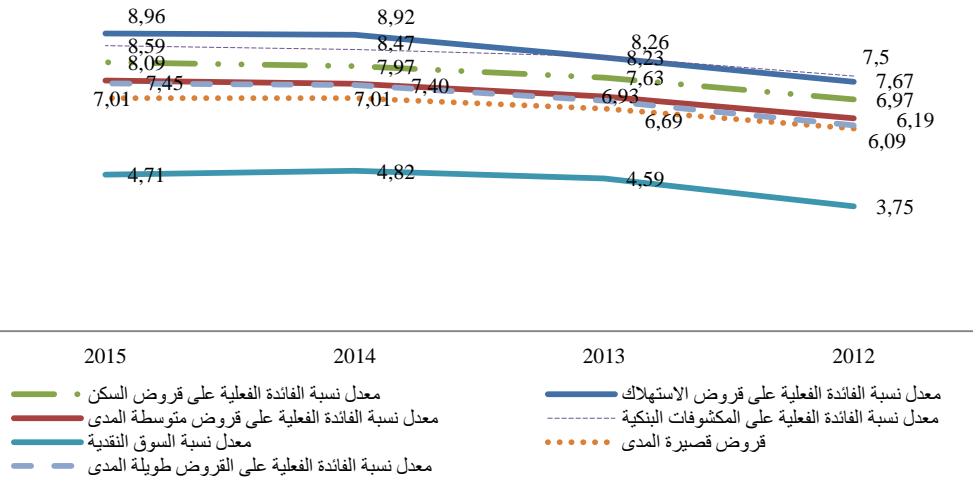
جدول عدد 4-5 : الاستعمالات

التغيرات	2015		2014		*2015	2014	2013	
	2014	بملايين الدينائر	2013	بملايين الدينائر				
	بـ %	بـ %	بـ %	بـ %				
قروض للحرفاء	6,2	3.496	9,5	4.879	59.604	56.108	51.229	
محفظة السندات	17,2	1.558	24,6	1.787	10.619	9.061	7.274	
سندات المساهمات وسندات مماثلة	6,5	182	9,0	231	2.974	2.792	2.561	
سندات المتاجرة والتوظيفات	3,8	25	90,8	314	685	660	346	
سندات رفاعية	18,6	47	3,1-	8-	300	253	261	
رقاع الخزينة	26,9	1.329	33,9	1.251	6.274	4.945	3.694	
قروض وطنية	6,1-	25-	0,2-	1-	386	411	412	
مجموع الاستعمالات	7,8	5.054	11,4	6.666	70.223	65.169	58.503	

* معطيات وقتية.

وعرفت معدلات نسب الفائدة الفعلية للبنوك، تبعا لتأثير التخفيض في معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بـ 11 نقطة أساسية، زيادة طفيفة بالمقارنة مع سنة 2014. وبالفعل، شملت زيادة معدلات نسب الفائدة الفعلية قروض السكن (+12 نقطة أساسية) والمكشوفات (+12 نقطة أساسية) والقروض متوسطة الأجل (+10 نقاط مائوية) والقروض طويلة الأجل (+5 نقاط مائوية) وقروض الاستهلاك (+4 نقاط مائوية). وعرفت القروض قصيرة الأجل استقرارا لنسب الفائدة الفعلية المطبقة عليها.

رسم بياني عدد 3-5 : تطور معدلات نسب الفائدة الفعلية حسب أصناف القروض*



* والمقصود بذلك نسب الفائدة المعمول بها خلال النصف الثاني من السنة.

2-1-5 نتيجة الاستغلال

ارتفع الناتج البنكي الصافي للبنوك المقيمة بـ 225 مليون دينار أو 7,8٪ خلال سنة 2015 مقابل 274 مليون دينار أو 10,4٪ خلال سنة 2014، ليلبغ 3.123 مليون دينار وذلك نتيجة التباطؤ الملحوظ لنمو هامش الفائدة، أي 47 مليون دينار أو 2,8٪ مقابل 113 مليون دينار أو 7,3٪ خلال سنة 2014، علما وأن المكونات الأخرى للناتج البنكي الصافي قد ارتفعت بنفس النسق المسجل في سنة 2014.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

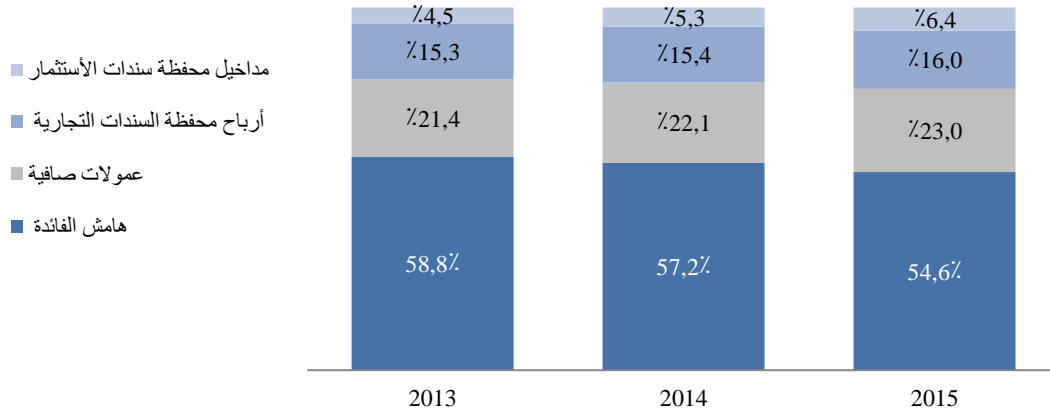
جدول عدد 5-5 : نتيجة الاستغلال

التغيرات				*2015	2014	2013	المسمى
2015 2014		2014 2013					
ب. %	بملايين الدنانير	ب. %	بملايين الدنانير				
2,8	47	7,3	113	1.705	1.658	1.545	هامش الفائدة
12,2	78	13,9	78	718	640	562	العمولات الصافية
11,6	52	12,0	48	499	447	399	أرباح محفظة السندات التجارية
31,4	48	29,7	35	201	153	118	مداخل محفظة سندات الاستثمار
7,8	225	10,4	274	3.123	2.898	2.624	الناتج البنكي الصافي
7,5	105	13,3	165	1.510	1.405	1.240	الأعباء التشغيلية
7,1	75	13,0	122	1.138	1.063	941	منها : مجموع الأجر

* معطيات وقتية.

وتبعاً لهذه التطورات، اتسم هيكل الناتج البنكي الصافي بتدعم مساهمة مداخيل محفظة سندات الاستثمار والعمولات وأرباح محفظة السندات التجارية (1,1 نقطة مائوية و0,9 نقطة مائوية و0,6 نقطة مائوية على التوالي)، مقابل انخفاض مساهمة هامش الفائدة بـ 2,6 نقطة مائوية.

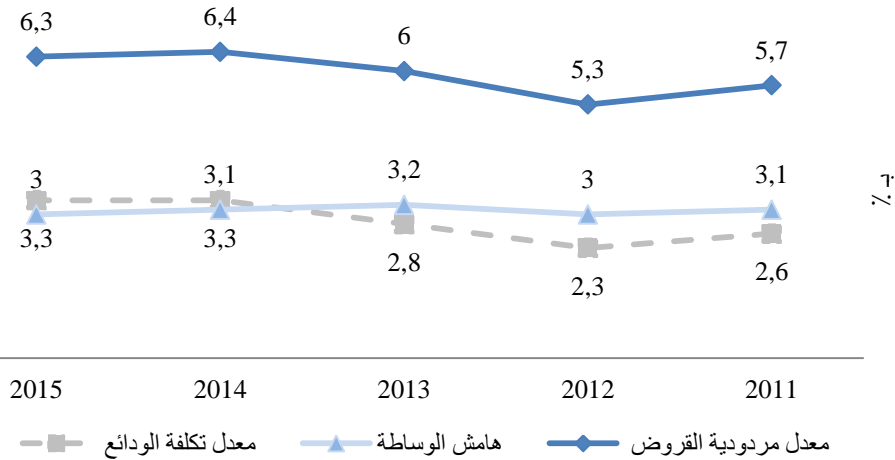
رسم بياني عدد 4-5 : تطور تركيبة الناتج البنكي الصافي



ولم يطرأ تغيير على معدل تكلفة الودائع، فيما تراجع معدل مردودية القروض بـ 0,1 نقطة مائوية وذلك على الرغم من انخفاض معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية. بيد أنه تم الحفاظ على هامش الوساطة في نفس المجال خلال السنوات 2011-2015.

وعرف ضارب الاستغلال تحسناً بـ 0,1 نقطة مائوية ليبلغ 48,4%، تبعاً لزيادة الأعباء التشغيلية بنسق أقل سرعة من الناتج البنكي الصافي.

رسم بياني 5-5 : تطور هامش الوساطة البنكية



2-5 مؤسسات الإيجار المالي

1-2-5 النشاط

عرف نشاط قطاع الإيجار المالي تسارعا خلال سنة 2015 مثلما يدل عليها ازدياد قائم الإيجار المالي بـ 10,8% مقابل 10,5% في سنة 2014 ليبلغ 3.363 مليون دينار في موفى سنة 2015، حيث تمّ تمويله في حدود 74,7% بموارد اقتراض، وهي أساسا بنكية ورقاعية. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع قد قام بتعبئة 274 مليون دينار من الموارد الرقاعية في سنة 2015 مقابل 195 مليون دينار في سنة 2014، أي بزيادة قدرها 40,5%.

جدول عدد 5-6 : تطور قائم الإيجار المالي وموارد الاقتراض (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2013	2014	*2015
قائم الإيجار المالي	2.746	3.035	3.363
موارد الاقتراض	2.136	2.412	2.512
منها : موارد بنكية (ب٪)	46,3	45,2	46,5
موارد رقاعية (ب٪)	41,6	39,9	38,2

* معطيات وقتية.

2-2-5 نتيجة الاستغلال

ارتفع الناتج الصافي لمؤسسات الإيجار المالي بـ 9,9% أو 13 مليون دينار مقابل 8,3% أو 10 ملايين دينار في سنة 2014، ليبلغ 144 مليون دينار في موفى سنة 2015 وذلك نتيجة النمو الملحوظ لهامش الفائدة بـ 15,8% أو 18 مليون دينار.

جدول عدد 5-7 : مؤشرات الاستغلال (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2013	2014	*2015	التغيرات			
				2014 2013		2015 2014	
				بملايين الدنانير	ب٪	بملايين الدنانير	ب٪
هامش الفائدة	109	114	132	5	4,6	18	15,8
الناتج الصافي	121	131	144	10	8,3	13	9,9
الأعباء التشغيلية	45	52	57	7	15,6	5	9,6

* معطيات وقتية.

واستقر ضارب الاستغلال تقريبا في نفس مستوى سنة 2014، أي 39,6%.

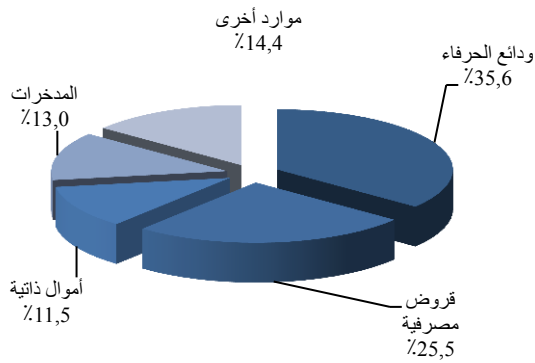
3-5 البنوك غير المقيمة

1-3-5 النشاط

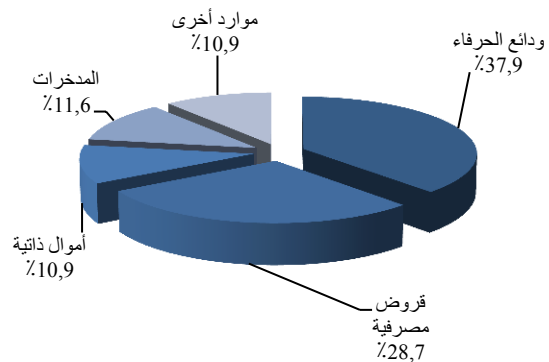
1-1-3-5 موارد الاستغلال

واصلت موارد البنوك غير المقيمة خلال سنة 2015 مسارها التنازلي المسجل في العام السابق (-6,9% أو 156- مليون دولار أمريكي مقابل -29,9% أو -955,2 مليون دولار أمريكي في سنة 2014). ويتكون هيكل الموارد بالأساس من إيداعات الحرفاء (35,6% مقابل 37,9% في سنة 2014) والقروض البنكية (25,5% مقابل 28,7% في سنة 2014) والأموال الذاتية (11,5% مقابل 10,9% في سنة 2014).

رسم بياني عدد 7-5 : موارد البنوك غير المقيمة
في موفى سنة 2015



رسم بياني عدد 6-5 : موارد البنوك غير المقيمة
في موفى سنة 2014



جدول عدد 5-8 : تطور موارد البنوك غير المقيمة

(بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2015 2014		2014 2013		*2015	2014	2013	
ب %	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية				
17,4-	112,2-	22,7-	189,9-	533,0	645,2	835,1	قروض البنوك
22,2-	47,3-	30,2-	91,9-	165,5	212,8	304,7	المنتسبة بتونس
15,0-	64,9-	18,5-	98,0-	367,5	432,4	530,4	المنتسبة بالخارج
12,3-	104,6-	36,6-	488,8-	743,8	848,4	1.337,2	إيداعات الحرفاء
35,5-	11,9-	88,3-	253,9-	21,6	33,5	287,4	المقيمين
11,4-	92,7-	22,4-	234,9-	722,2	814,9	1.049,8	غير المقيمين
22,3	54,6	41,1-	171,0-	299,9	245,3	416,3	موارد أخرى
2,0-	4,9-	29,0-	100,1-	239,7	244,6	344,7	أموال ذاتية
4,2	11,1	2,0-	5,4-	272,3	261,2	266,6	مدخرات
6,9-	156,0-	29,9-	955,2-	2.088,7	2.244,7	3.199,9	مجموع الموارد

* معطيات وقتية.

5-3-1-2 تطور الاستعمالات

انخفضت استعمالات البنوك غير المقيمة بـ 6,9% أو 156 مليون دولار أمريكي مقابل -29,9% أو -955,2 مليون دولار أمريكي في سنة 2014. وشمل هذا الانخفاض بالخصوص عمليات الأموال الجاهزة (-162,7 مليون دولار أمريكي أو -12,4%).

جدول عدد 5-9 : تطور استعمالات البنوك غير المقيمة

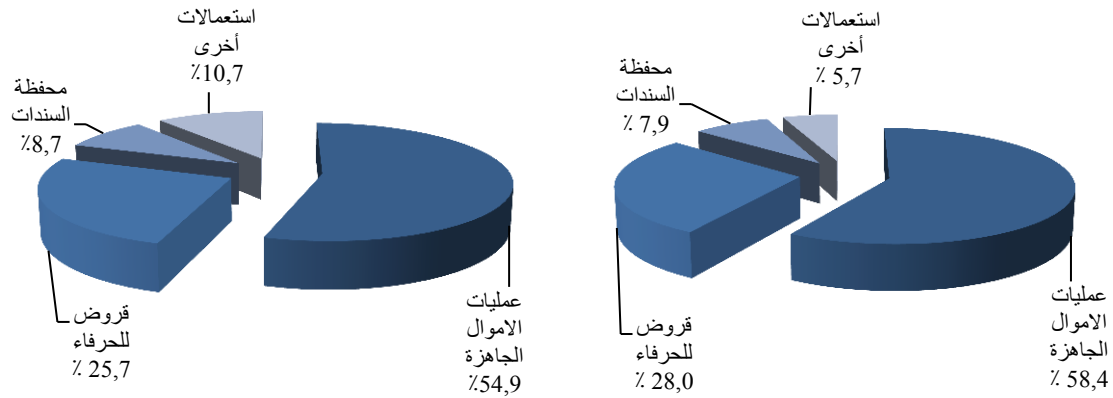
(بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2015 2014		2014 2013		*2015	2014	2013	
ب %	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية				
12,4-	162,7-	28,6-	523,9-	1.147,5	1.310,2	1.834,1	عمليات الأموال الجاهزة
10,5-	100,8-	23,6-	295,9-	855,4	956,2	1.252,1	منها : توظيفات لدى البنوك :
19,3-	63,0-	6,6	20,3	263,7	326,7	306,4	المنتسبة بتونس
6,0-	37,8-	33,4-	316,2-	591,7	629,5	945,7	المنتسبة بالخارج
14,6-	91,9-	25,0-	209,5-	537,0	628,9	838,4	القروض
1,7-	3,9-	119,4	122,5	221,2	225,1	102,6	للمقيمين
21,8-	88,0-	45,1-	332,0-	315,8	403,8	735,8	لغير المقيمين
1,9	3,4	52,7-	198,5-	181,5	178,1	376,6	محفظة السندات
74,7	95,2	15,5-	23,3-	222,7	127,5	150,8	استعمالات أخرى
6,9-	156,0-	29,9-	955,2-	2.088,7	2.244,7	3.199,9	مجموع الاستعمالات

* معطيات وقتية.

وانخفضت حصة عمليات الأموال الجاهزة من مجموع الاستعمالات بـ 3,5 نقاط مئوية لتبلغ 54,9٪، كما تراجعت حصة القروض للحرفاء بـ 2,3 نقطة مئوية لتبلغ 25,7٪.

رسم بياني عدد 5-8 : استعمالات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2014
رسم بياني عدد 5-9 : استعمالات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2015



وسجلت التعهدات خارج الموازنة انخفاضاً يعود إلى تراجع كل من عمليات تأكيد الاعتمادات المستندية وعمليات فتح الاعتمادات المستندية والضمانات والكفالات.

جدول عدد 5-10 : تطور التعهدات خارج الموازنة للبنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2015 2014		2014 2013		2015*	2014	2013	
بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية				
13,5-	145,3-	9,0	88,9	931,7	1.077,0	988,1	مجموع التعهدات خارج الموازنة
							منها :
12,2-	66,8-	37,8	150,5	481,7	548,5	398,0	تأكيد اعتمادات مستندية
22,3-	39,1-	10,3	16,4	136,1	175,2	158,8	فتح اعتمادات مستندية
17,9-	44,7-	19,7-	61,3-	204,7	249,4	310,7	ضمانات وكفالات

* معطيات وقتية.

2-3-5 نتيجة الاستغلال

واصل هامش الفائدة الناجم عن نشاط البنوك غير المقيمة الانخفاض في سنة 2015. وعرف الناتج البنكي الصافي نفس المسار ليبلغ 59,2 مليون دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، تدهور ضارب الاستغلال ليبلغ 47٪ مقابل 38,8٪ في موفى سنة 2014.

جدول عدد 11-5 : مؤشرات الاستغلال (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2015 2014	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	التغيرات 2014 2013	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
						2015*	2014	2013	
12,6-	2,5-	30,7-	8,8-	17,4	19,9	28,7	هامش الفائدة		
14,7-	10,2-	21,6-	19,1-	59,2	69,4	88,5	الناتج البنكي الصافي		
3,3	0,9	27,7-	10,3-	27,8	26,9	37,2	الأعباء التشغيلية		

* معطيات وقتية.

4-5 بنوك الأعمال

اتسم نشاط بنوك الأعمال خلال سنة 2015 بانخفاض هام لرقم أعمالها وهو ما أدى إلى تراجع ناتجها البنكي الصافي بـ 27,3٪ ليبلغ 0,8 مليون دينار، تغطي 89٪ من الأعباء التشغيلية.

جدول عدد 12-5 : أهم المؤشرات (بملايين الديناتير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2015 2014	بملايين الديناتير	ب %	*2015	2014	المسمى
27,3-	0,3-	0,8	1,1	الناتج البنكي الصافي	
40,0-	0,6-	0,9	1,5	الأعباء التشغيلية	
50,0-	0,5-	0,5	1,0	- مجموع الأجور	
20,0-	0,1-	0,4	0,5	- تكاليف الاستغلال العامة	

* معطيات وقتية.

5-5 مؤسسات إدارة الديون

1-5-5 النشاط

تطور نشاط قطاع إدارة الديون خلال سنة 2015 بنسق أقل سرعة مما تم تسجيله في سنة 2014، مثلما يدل عليه نمو قائم التمويلات بـ 7,2٪ مقابل 8,5٪ في سنة 2014 ليبلغ 232 مليون دينار في نهاية سنة 2015.

جدول عدد 5-13 : مؤشرات حول نشاط قطاع إدارة الديون (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2013	2014	*2015	التغيرات	
				بملايين الدنانير	بـ %
قائم التمويلات * معطيات وقتية.	199,4	216,4	232,0	15,6	7,2

ولم ترتفع موارد الاقتراض سوى بـ 4,3% في سنة 2015 مقابل 10% في العام السابق. وازدادت حصة القروض البنكية بـ 12,5 نقطة مائوية مقابل انخفاض حصة كل من أوراق الخزينة والقروض الرقاعية والقروض الأخرى.

جدول عدد 5-14 : تطور الموارد (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المؤشرات	2013	2014	*2015	التغيرات	
				بملايين الدنانير	بـ %
الأموال الذاتية	39,0	40,9	44,4	3,5	8,6
موارد الاقتراض	117,4	129,1	134,7	5,6	4,3
قروض بنكية (بـ %)**	42,2	45,4	57,9		12,5
أوراق الخزينة (بـ %)**	33,9	22,8	11,2		11,6-
قروض رقاعية (بـ %)**	22,1	27,1	26,4		0,7-
قروض أخرى (بـ %)**	1,8	4,6	4,5		0,1-

* معطيات وقتية.
** يتم احتساب التغيرات بالنقاط المئوية.

5-5-2 نتيجة الاستغلال

أسفر نشاط إدارة الديون في سنة 2015 عن زيادة المداخيل بـ 10,2% لتبلغ 27,1 مليون دينار، مقابل ارتفاع بـ 10,8% في سنة 2014.

وتتكون هذه المداخيل في حدود 33,9% أو 9,2 ملايين دينار من عمولات إدارة الديون و66,1% أو 17,9 مليون دينار من عمولات التمويل.

وسجل الناتج الصافي لإدارة الديون زيادة بـ 7,6%، أي نفس الارتفاع المسجل خلال سنة 2014. وقد أدى هذا الارتفاع الذي اقترن بازدياد أقل أهمية للأعباء التشغيلية إلى تحسن ضارب الاستغلال بـ 0,5 نقطة مائوية ليبلغ 45,4% في موفى سنة 2015.

جدول عدد 15-5 : مؤشرات الاستغلال

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2013	2014	*2015	التغيرات	
				بملايين الدينار	بـ %
هامش الفائدة	7,6	8,3	9,0	0,7	8,4
الناتج الصافي لإدارة الديون	15,8	17,0	18,3	1,3	7,6
الأعباء التشغيلية	7,6	7,8	8,3	0,5	6,4

* معطيات وقتية .

الباب السادس : السوق المالية

شهد نشاط السوق المالية التونسية خلال سنة 2015 تعاقب الاضطرابات على الصعيد الأمني وذلك علاوة عن السياق الاقتصادي الهش الذي اتسم بتباطؤ النمو، الأمر الذي أثر على تعامل المستثمرين في البورصة. وفي هذا الإطار، عرفت سوق البورصة تعاقب مرحلتين من التطور طوال السنة. وبالفعل، كان النصف الأول إيجابياً إجمالاً، حيث سجل المؤشر المرجعي تونداكس في موفى هذه الفترة ارتفاعاً بـ 12,4٪ وذلك على الرغم من الهجمة الإرهابية لمتحف باردو والتي أدت إلى انخفاض مؤقت للمؤشر المذكور. وتبع هذا الارتفاع مسار تنازلي شبه متواصل على مدى النصف الثاني من السنة، تبعا للهجمة الإرهابية لسوسة المرتكبة في موفى شهر جوان وهو ما أدى إلى مردود سنوي سالب قدره 0,9٪ لمؤشر تونداكس مقابل أداء جيد موجب بـ 16,2٪ في العام السابق. بيد أنه أمكن احتواء هذا التراجع قياساً ببعض البورصات الأخرى في المنطقة على غرار بورصة الدار البيضاء (-7,2٪) وبورصة القاهرة (-21,5٪).

وفي جانب آخر وعلى عكس السنتين الأخيرتين، اقتصررت الإدراجات الجديدة بالبورصة على شركتين اثنتين (مقابل 6 شركات في سنة 2014 و 12 شركة في سنة 2013)، في ظل سياق متسم بحذر المستثمرين فضلاً عن نقص السيولة في السوق.

وعلى صعيد آخر، أدى استمرار الضغوط المسلطة على المالية العمومية في سنة 2015 إلى ارتفاع إصدارات الدولة في شكل رقاع خزينة والتي تدعم حجمها بـ 122 مليون دينار أو 5,9٪ بالمقارنة مع سنة 2014 ليبلغ 2.189 مليون دينار¹. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدولة قد ركزت على الإصدارات طويلة الأجل على حساب الإصدارات ذات أجل أقصر، كما يتضح من خلال انخفاض إصدارات رقاع الخزينة قصيرة الأجل والذي عوضه اللجوء الأكثر تدعماً إلى إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظيف.

وفي جانب مواز، ارتفع حجم الأموال المعبأة من قبل الشركات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة خلال سنة 2015 بشكل ملحوظ قياساً بالعام السابق وذلك بالخصوص جراء تعزيز الأسس المالية لبنكين عموميين من الساحة. وعلى هذا الأساس، تضاعف الحجم الجملي لهذه الإصدارات وزيادة بين سنة وأخرى حيث بلغ 1.649 مليون دينار بعنوان سنة 2015.

¹ دون اعتبار القرض الرقاعي الوطني بقيمة 959 مليون دينار والمصدر في سنة 2014.

ومن جانبها، اتسمت السوق الثانوية بالديناميكية في سنة 2015 مع ازدياد الحجم السنوي للمعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة بـ 20,4% ليبلغ 2.140 مليون دينار، أي بمعدل حجم يومي للتداول قدره 8,6 ملايين دينار مقابل 7,2 ملايين دينار في سنة 2014.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 1-6 : أهم مؤشرات البورصة

المسمى	2013	2014	2015	الربع الأول من سنة 2016
إصدارات الدولة ¹	1.739	3.207	2.343	774
- رفاع الخزينة القابلة للتظهير ورفاع الخزينة ذات قصاصة صفر	1.574	2.067 (*)	2.189	764
- رفاع الخزينة قصيرة الأجل	165	181	154	10
- القرض الرقاعي الوطني	-	959	-	-
قائم رفاع الخزينة (نهاية الفترة)	8.280	9.441	10.238	10.368
- رفاع الخزينة القابلة للتظهير ورفاع الخزينة ذات قصاصة صفر	8.115	8.301	9.125	9.923
- رفاع الخزينة قصيرة الأجل	165	181	154	80
- القرض الرقاعي الوطني	-	959	959	959
قائم رفاع الخزينة إجمالي الناتج المحلي (ب.%)	11,0	11,7	12,0	12,1 ²
إصدارات المؤسسات عبر المساهمة العامة				
المبالغ المؤشر على إصدارها	573	528	1.545	125
- الترفيع في رأس المال	225	233	1.060	10
- القروض الرقاعية	348	295	485	115 (**)
المبالغ المعبأة ³	691	576	1.649	194
- الترفيع في رأس المال	257	243	1.054	6
- القروض الرقاعية	434	333	595	188
مبلغ المعاملات في تسعيرة البورصة	1.534	1.777	2.140	458
- سندات رأس المال (أ)	1.457	1.651	1.995	446
- سندات الدين	77	126	145	12
عدد الشركات المدرجة (بالوحدة)	71	77	78	78
رسملة البورصة (ب)	14.093	17.324	17.830	18.934
رسملة البورصة إجمالي الناتج المحلي (ب.%)	18,8	21,4	20,9	22,1 ²
مؤشر تونداكس بالنقاط (أساس 1.000 يوم 1997/12/31)	4.381,32	5.089,99	5.042,16	5.421,00
النسبة السنوية لوران الأسهم = (أ ب) (ب.%)	10,3	9,5	11,2	2,4
نسبة السيولة (ب.%) ⁴	56	53	53	46
مبلغ المعاملات في السوق الموازية	34	42	113	37
مبلغ التسجيلات والتصريحات	2.317	778	1.748	113
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (باستثناء الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية)				
- الوحدات في طور النشاط	115	119	125 (***)	126 (***)
- الأصول الصافية	4.569	4.577	4.368	4.546

المصادر : بورصة الأوراق المالية بتونس وهيئة السوق المالية

¹ تم احتساب إصدارات الدولة على أساس تواريخ المناقصات.

² تم احتسابها على أساس إجمالي الناتج المحلي لسنة 2015.

³ تم احتساب المبالغ المعبأة على أساس تواريخ إقفال الاكتتابات.

⁴ يتم تعريف نسبة السيولة بكونها حجم السندات المتداولة قياسا بحجم السندات المعروضة للبيع في تسعيرة البورصة.

(*) باعتبار مناقصات مبادلة رفاع الخزينة بحجم مترام قدره 473,7 مليون دينار.

(**) يمكن الترفيع في هذا المبلغ إلى حد أقصى قدره 140 مليون دينار.

(***) ومنها صندوقا توظيف جماعي في طور التصفية السابقة لأوانها.

وعلى غرار السنة المنقضية، كانت الأصول الصافية التي بحوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية¹ متقلبة نسبياً خلال سنة 2015 مع تراجعها بـ 4,6٪ قياساً بسنة 2014 من خلال بلوغها 4.368 مليون دينار أي 5,1٪ من إجمالي الناتج المحلي في موفى شهر ديسمبر 2015 (مقابل 5,7٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2014). ويعود هذا الانخفاض إلى حركة إعادة شراء حصص خلال شهر ديسمبر 2015.

6-1 تمويل الدولة والاستثمار

اتسمت سنة 2015 بتواصل لجوء الخزينة إلى التدارين الداخلي مع ارتفاع طفيف للأموال المعبأة بعنوان مناقصات رفاع الخزينة بالمقارنة مع سنة 2014.

وفي جانب مواز، سجلت سنة 2015 ازدياد الأموال المعبأة من قبل الشركات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة وذلك بالخصوص نتيجة تعزيز الأسس المالية لبعض البنوك من الساحة وبدرجة أقل، بفضل تعبئة حجم أهم في السوق الرقاعية قياساً بالسنة السابقة.

6-1-1 إصدارات الدولة

اتسمت سنة 2015 بتدعم إصدارات الخزينة بعنوان مناقصات رفاع الخزينة وبنخفاض إصدارات رفاع الخزينة قصيرة الأجل الذي تم تعويضه وزيادة من خلال إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتظهير. وهكذا، ارتفع المبلغ المعبأ بعنوان هذه المناقصات بـ 95 مليون دينار أو 4,2٪ بالمقارنة مع سنة 2014 التي سجلت إصدار قرض وطني بـ 959 مليون دينار بالتوازي مع مناقصات رفاع الخزينة.

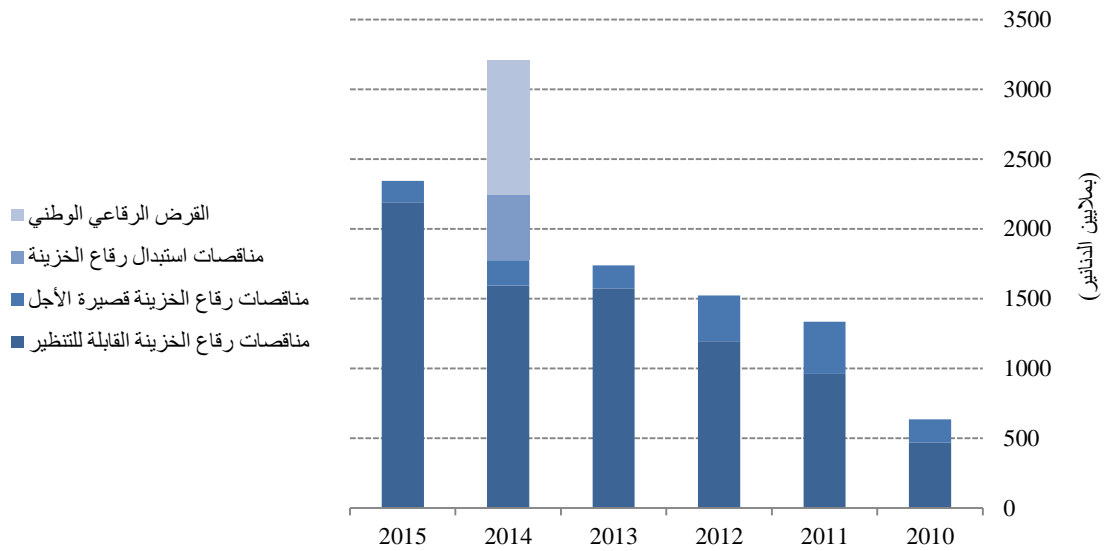
وخلال سنة 2015، بلغت إصدارات رفاع الخزينة 2.343 مليون دينار (منها 2.189 مليون دينار أو 93,4٪ في شكل رفاع خزينة قابلة للتظهير) مقابل مبلغ متوقع بـ 1.100 مليون دينار وفقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 2015. ويعود الفارق بين التوقعات والإنجازات إلى التأخير الحاصل في تحصيل موارد اقتراض خارجية وهو ما جعل الخزينة تقوم بمناقصات رفاع الخزينة القابلة للتظهير مرتين في الشهر، خلال أشهر سبتمبر ونوفمبر وديسمبر 2015.

وعلى هذا الأساس، تركزت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتظهير على الربع الأخير من سنة 2015 الذي بلغ خلاله الحجم المعبأ 961 مليون دينار، أي قرابة 44٪ من المبلغ الجملي لرفاع الخزينة القابلة للتظهير المصدرة في سنة 2015 تبعاً للحجم المرتفع لتسديد رفاع الخزينة التي حل أجل خلاصها وخاصة خلال شهر أكتوبر 2015. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الخزينة قد أنجزت مناقصة في شهر سبتمبر 2015 لمبادلة رفاع الخزينة القابلة للتظهير التي يحل أجل خلاصها في شهر أكتوبر 2015 برفاع خزينة قابلة للتظهير يحل الأجل النهائي لخلاصها في شهر أكتوبر 2022 ولم تكال هذه العملية بالنجاح.

¹ دون اعتبار الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

وفي جانب آخر، تركزت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير على خط "5,75٪ - جانفي 2021" الذي استأثر بقرابة 31,7٪ من المبلغ الجملي للمناقصات.

رسم بياني عدد 1-6 : تطور إصدارات رفاع الخزينة



ومن جانبه، بلغ الأجل الوسطي لرفاع الخزينة 3,78 سنوات في سنة 2015 مقابل 4,11 سنوات في سنة 2014.

أما بالنسبة لإصدارات رفاع الخزينة خلال الربع الأول من سنة 2016، فقد اقتصر تقريباً على إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير، مع مبلغ متراكم قدره 774 مليون دينار (منها 764 مليون دينار أو 98,7٪ في شكل رفاع خزينة قابلة للتنظير)، أي 38,7٪ من المبلغ السنوي المتوقع للإصدارات¹.

2-1-6 إصدارات الشركات عبر طرح أوراقها للمساهمة العامة

اتسمت السوق الأولية خلال سنة 2015 بارتفاع إصدارات الشركات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة، سواء في السوق الرفاعية أو من خلال الترفيع في رأس المال نقداً وذلك أساساً في إطار تعزيز الأسس المالية للشركة التونسية للبنك و"بنك الإسكان"، فضلاً عن إعادة رسملة شركة "الوفاق للإيجار المالي" التي تحولت إلى بنك شمولي إسلامي "بنك الوفاق الدولي".

وفي هذا الإطار، منحت هيئة السوق المالية تأشيرتها للترفيع في رأس المال نقداً عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة لتسع شركات، بمبلغ جملي قدره 1.060 مليون دينار. وشملت أهم العمليات الشركة

¹ تم بالنسبة لسنة 2016 تقدير المبلغ المتوقع لإصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير ورفاع الخزينة قصيرة الأجل بـ 2.000 مليون دينار (منها 1.800 مليون دينار أو 80٪ في شكل رفاع خزينة قابلة للتنظير).

التونسية للبنك" (757 مليون دينار) وبنك الإسكان (110 ملايين دينار) وشركة "الوفاق للإيجار المالي" (60 مليون دينار).

وبلغ حجم الأموال الجديدة المعبأة من قبل الشركات في شكل ترفيع في رأس المال 1.054 مليون دينار خلال سنة 2015.

ومن جانبها، اتسمت السوق الرقاعية بتدعم ملحوظ للإصدارات على الرغم من توقفها خلال الفترة الممتدة بين شهري ماي وجويلية 2015 والتي شهدت تقلصا للسيولة في السوق. ويعود هذا التوقف إلى سعي المصدرين إلى تعبئة المبلغ الجملي لعمليات الإصدار.

وبالفعل، منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2015 تأشيرتها لإصدار 17 قرضا رقاعيا، أنجزتها 13 مؤسسة إيجار مالي وثلاثة بنوك وشركة إدارة ديون من الساحة، بمبلغ متراكم قدره 485 مليون دينار ويمكن أن يصل إلى حد أقصى يساوي 605 ملايين دينار. وإذا كانت جميع هذه البنوك قد قامت بإصدار قروض مشروطة، فإن مؤسستي إيجار مالي فقط اختارتا هذه الصيغة من الإصدار.

ونتيجة لذلك، عرفت الأموال المعبأة في السوق الرقاعية ارتفاعا بـ 78,7% بالمقارنة مع مستواها المسجل قبل سنة، حيث بلغت 595 مليون دينار، منها 120 مليون دينار¹ تتعلق بقروض مؤشر عليها في سنة 2014 وتم إقفالها في سنة 2015، علما وأنه إلى غاية موفى سنة 2015، لم يتم بعد إقفال أربعة من جملة القروض المؤشر عليها وعددها 17 قرضا.

وسجل الربع الأول من سنة 2016، من جانبه، منح تأشيرة هيئة السوق المالية لإصدار ثلاثة قروض رقاعية من قبل مؤسسات إيجار مالي وقروض مشروط من قبل بنك من الساحة وذلك بمبلغ جملي قدره 115 مليون دينار ويمكن أن يبلغ حدًا أقصى يساوي 140 مليون دينار².

وخلال الربع الأول من سنة 2016، بلغت الأموال المعبأة في السوق الأولية من قبل الشركات عبر المساهمة العامة 194 مليون دينار، منها 188 مليون دينار في السوق الرقاعية، حيث أنه تم خلال هذا الثلاثي إقفال الاكتتاب في رأس مال شركة "المعامل الآلية بالساحل" (6 ملايين دينار) والذي تم التأشير عليه في سنة 2015.

¹ يتعلق الأمر بالقروض المشروط المصدر من قبل "بنك الأمان" (60 مليون دينار) وبالقرضين المصدرين من قبل "شركة الإيجار العربية لتونس" (40 مليون دينار) و"الشركة الدولية للإيجار المالي" (20 مليون دينار).

² يتعلق الأمر بالقروض المصدرة من قبل "التونسية للإيجار المالي" (من 20 إلى 30 مليون دينار) و"الشركة الدولية للإيجار المالي" (من 15 إلى 30 مليون دينار) و"حنبل للإيجار المالي" (20 مليون دينار) والقروض المشروط المصدر من قبل "بنك الإسكان" (60 مليون دينار).

2-6 سوق البورصة

سجلت سنة 2015 تواصل الإدراجات بالبورصة وإن بنسق أقل تدعما قياسا بالسنتين السابقتين. وبالفعل، في حين اتسمت سنتا 2014 و2013 بإدراج 6 شركات و12 شركة جديدة بالبورصة، على التوالي، فإن عدد الإدراجات الجديدة قد اقتصر على شركتين اثنتين طوال سنة 2015.

ويتعلق الأمر "بالشركة العالمية لتوزيع السيارات القابضة" التي تم إدراجها في السوق الرئيسية للتسعيرة وبشركة "أوفيس بلاست" المدرجة في السوق البديلة. وقد وقع إنجاز عمليتي الإدراج عن طريق عرض عمومي بسعر محدد وبتوظيف جملي.

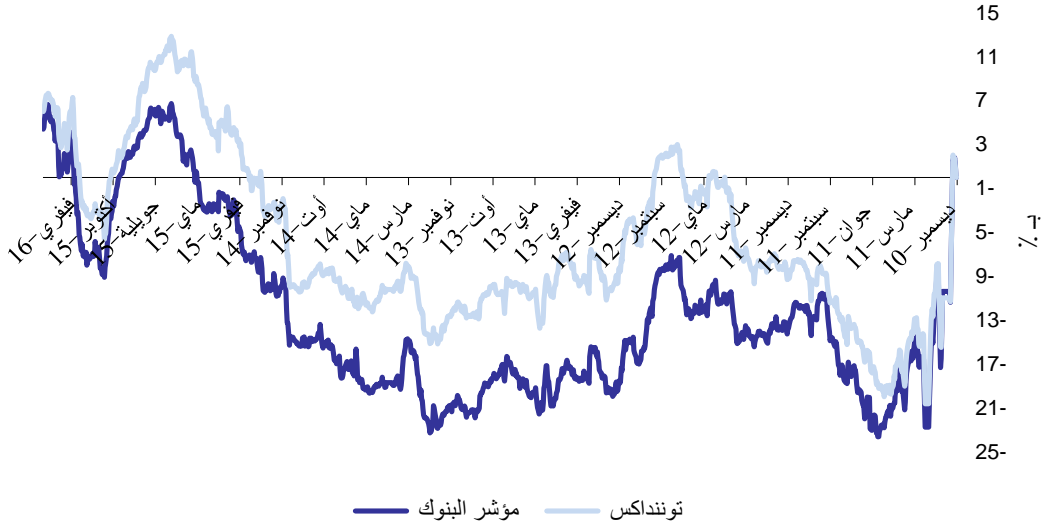
كما اتسمت سنة 2015 بشطب شركة "سيفاكس آرلينز" من السوق البديلة للتسعيرة وتحويلها للسوق الموازية، مع استئناف تداول أسهم الشركة المذكورة في هذه السوق بداية من 6 نوفمبر 2015. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الشركات المدرجة 78 وحدة في موفى سنة 2015.

واتسم الربع الأول من سنة 2016، من جانبه، بإيداع ملفات ثلاث شركات بهدف إدراجها بالبورصة وهي شركة "يونيماد" قصد إدراجها بالسوق الرئيسية وشركتي "ميكاتاك القابضة" و"ماي كلوب" في السوق البديلة للتسعيرة، علما وأن إدراج شركة "ميكاتاك القابضة" بالبورصة لم يحظ بموافقة مجلس إدارة البورصة.

وعلى صعيد آخر، تواصل في بداية سنة 2015 المنحى التصاعدي لمؤشر توننداكس المسجل في سنة 2014، حيث استهل المؤشر المرجعي لبورصة تونس السنة بارتفاع وذلك على الرغم من الظرف الاقتصادي الهش. ولم تؤدي الهجمة الإرهابية لباردو المرتكبة خلال شهر مارس 2015 سوى لانخفاض مؤقت للمؤشر (-2,4٪ في شهر مارس 2015) الذي تمكن من التعافي بعد ذلك.

بيد أن هذه الانتعاشة قد تعرقلت تبعا للهجمة الإرهابية لسوسة المرتكبة خلال شهر جوان 2015 والتي أدت إلى انخفاض متواصل لمؤشر توننداكس طوال النصف الثاني من سنة 2015، مع تسجيل انتعاشة طفيفة في أواخر السنة. ونتيجة لذلك، أقلل مؤشر توننداكس سنة 2015 في مستوى 5.042,16 نقطة حيث سجل مردودا سالبا قدره 0,9٪ مقابل أداء موجب بـ 16,2٪ في سنة 2014.

رسم بياني عدد 2-6 : تطور مؤشر تونداكس ومؤشر البنوك



وكان تطور أسعار القيم المدرجة، من ناحيته، تنازليا إجمالا حيث عرفت 46 قيمة تراجعاً لأسعارها بنسب تراوحت بين -2,65% (الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية) و-1,7% (شركة التوظيف التونسي)، فيما حققت 32 قيمة أخرى أداءً موجبا تراوح بين 1,4% (البنك العربي لتونس) و3,118% (أوروسيكل).

وفي جانب آخر، كان تطور أسعار القيم البنكية تصاعديا إجمالا، مع ارتفاع أسعار ثمانية بنوك مدرجة وانخفاض أربعة بنوك أخرى¹ وهو ما أدى إلى مردود موجب للمؤشر القطاعي للبنوك قدره 1,4%. وحققت البنوك العمومية أفضل أداء بالتوازي مع بداية تفعيل توصيات التدقيق الشامل الذي خضعت له هذه البنوك والجهود المبذولة لتصحيح وضعياتها المالية (بنك الإسكان +84,4%) يليه البنك الوطني الفلاحي (+47,4%) والشركة التونسية للبنك (+25,8%). وفي المقابل، عرفت قيمة "بنك تونس والإمارات" أسوأ أداء (-29,2%).

وعرفت المؤشرات القطاعية الأخرى تطورات متباينة في سنة 2015، مع ارتفاع ستة مؤشرات وانخفاض ستة مؤشرات أخرى. وعلى هذا الأساس، تم تحقيق أفضل أداء من قبل مؤشر "التجهيزات المنزلية والمواد الصحية (+21,9%)، فيما سجل مؤشر "بنايات ومواد البناء" أسوأ مردود (-35,2%).

وتظهر المساهمة في تغير مؤشر تونداكس حسب القطاعات أن أكبر مساهمة موجبة قد حققها مؤشر "مواد الاستهلاك" (+2,3%)، فيما سجل مؤشر "الصناعة" أكبر مساهمة سالبة في تغير مؤشر تونداكس (-2,6%).

¹ تضم تسعيرة البورصة 12 بنكا مدرجا (مقابل 11 بنكا فقط في سنة 2014) وذلك تبعا لتحول شركة "الوفاق الإيجاري المالي" إلى بنك شمولي إسلامي وهو "بنك الوفاق الدولي".

واتبع مؤشر توننداكس مسارا متذبذبا طوال الربع الأول من سنة 2016. وعلى هذا الأساس، استهل المؤشر سنة 2016 بارتفاع هام قدره 7,2% تم تسجيله خلال شهر جانفي ليعرف منحى تنازليا في شهر فيفري (-2,4%) ثم يستأنف الارتفاع في شهر مارس (+2,5%) وهو ما نجم عنه مردود قدره 7,5% منذ بداية السنة.

وخلال هذا الثلاثي، كان أداء المؤشرات القطاعية متباينا، حيث سجلت سبعة مؤشرات مردودا موجبا، بنسب تراوحت بين 6,6% (خدمات للمستهلك) و23,4% (التجهيزات المنزلية والمواد الصحية)، فيما عرفت ستة مؤشرات أخرى انخفاضا تراوح بين -0,6% (تأمينات) و-12,1% (تجهيزات السيارات). وحقق مؤشر البنوك، من جانبه، مردودا موجبا قدره 11,1%.

وفي جانب آخر وعلى الرغم من الأداء السالب للسوق، عرفت رسملة البورصة ارتفاعا بـ 506 ملايين دينار أو 2,9% بين سنة وأخرى حيث بلغت 17.830 مليون دينار، أي قرابة 20,9% من إجمالي الناتج المحلي في موفى شهر ديسمبر 2015 مقابل 21,4% في سنة 2014. ويعود هذا التدعم بالأساس إلى تأثير الحجم الناجم عن الترفيع في رأس مال بعض الشركات المدرجة ومنها بالخصوص "الشركة التونسية للبنك" و"بنك الإسكان" في إطار إعادة رسمتهما.

وتدعمت رسملة البورصة للسوق بـ 1.104 ملايين دينار أو 6,2% لتبلغ 18.934 مليون دينار أي 22,1% من إجمالي الناتج المحلي في موفى شهر مارس 2016. ويعود هذا الارتفاع بالخصوص إلى قيمة "شركة صنع المشروبات بتونس" التي بلغ وزنها في مؤشر توننداكس مستوى 16,1% حيث عرفت ازديادا لرسمتها في البورصة قدره 345 مليون دينار، أي 31,3% من ارتفاع رسملة البورصة الجمالية للسوق في موفى شهر مارس 2016.

ومن ناحية أخرى، تدعمت حصة المستثمرين الأجانب في رسملة البورصة حيث ارتفعت من 24,1% في نهاية سنة 2014 إلى 25,58% في موفى سنة 2015، مع ازدياد حجم الشراءات الصافية المنجزة في تسعيرة البورصة لفائدة هؤلاء المستثمرين والذي بلغ 300 مليون دينار (مقابل 122 مليون دينار في سنة 2014)، علما وأن الاقتناءات قد تركزت على سندات "شركة صنع المشروبات بتونس" و"وان تاك القابضة" و"دليس القابضة" التي استأثرت بقرابة 87% من الحجم الجملي للشراءات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قيمة "شركة صنع المشروبات بتونس" قد عرفت إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين الأجانب مع اقتناءات صافية قدرها 265 مليون دينار خلال سنة 2015، بالتوازي مع تيسير

شروط المساهمة من قبل أجنبى في رأس مال الشركات التونسية وذلك بمقتضى الأمر عدد 3629 لسنة 2014 المؤرخ في 18 سبتمبر 2014¹.

وارتفعت مساهمة المستثمرين الأجنبى في رسملة البورصة إلى مستوى 26,96% في موفى الربع الأول من سنة 2016، مع حاصل سالب لتدخلهم في تسعيرة البورصة قدره 38 مليون دينار وذلك بالخصوص جراء ارتفاع التقيوتات على سندات رأس المال المسجلة خلال شهر مارس والتي شملت أساسا قيمة "الشركة التونسية للسيارات والخدمات" تبعا لخروج صندوقى استثمار أجنبيين.

وعلى صعيد آخر، تدعم حجم المعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة بـ 20,4% في سنة 2015 بالمقارنة مع العام السابق حيث بلغ 2.140 مليون دينار (منها 1.995 مليون دينار على سندات رأس المال)، أي بمعدل حجم يومي للتداول قدره 8,6 ملايين دينار مقابل 7,2 ملايين دينار في سنة 2014.

وتمثلت القيم الأكثر تداولاً من حيث الحجم في أسهم "شركة صنع المشروبات بتونس" و"شركة المواد الصحية" و"البنك الوطني الفلاحي" و"الشركة العالمية لتوزيع السيارات القابضة"، حيث استأثرت هذه القيم بقراءة نصف الحجم الجملي للمعاملات المتداولة على سندات رأس المال في سنة 2015.

وبلغ الحجم المعبأ في سوق المعاملات على كتل الأسهم، من جانبه، 578 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 346 مليون دينار في سنة 2014. وقد تدعمت هذه المعاملات بالخصوص من خلال تلك المنجزة على قيمة "شركة صنع المشروبات بتونس" وكذلك قيمة "شركة المواد الصحية" في إطار تحويل أسهم مؤسسي هذه الشركة لفائدة شركة قابضة (ج.م. القابضة). واستأثرت هاتان القيمتان بقراءة 76% من الحجم الجملي للمعاملات على كتل الأسهم.

أما المعاملات في السوق الرقاعية (145 مليون دينار) فقد تدعمت بتلك المنجزة على رقاع القرض الوطني.

وبلغت المعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة 458 مليون دينار بعنوان الربع الأول من سنة 2016، حيث تركزت على قيمة "شركة صنع المشروبات بتونس" التي استأثرت بقراءة 20% من المعاملات المنجزة على سندات رأس المال. ونتيجة لذلك، بلغ معدل الحجم اليومي للتداول 7,3 ملايين دينار خلال هذا الثلاثي مقابل 8,6 ملايين دينار خلال نفس الفترة من سنة 2015.

ومن ناحيته، بلغ تداول الأموال على مستوى السوق الموازية 113 مليون دينار في سنة 2015 (مقابل 42 مليون دينار في سنة 2014). وفي جانب مواز، تدعمت عمليات التسجيل والتصريحات بشكل ملحوظ

¹ ينص هذا الأمر الذي يضبط تركيبة اللجنة العليا للاستثمار ومشمولاتها وتنظيمها وطرق سيرها، في فصله الأول على أن اللجنة المذكورة تتولى النظر في مطالب اقتناء أجنبى لأوراق مالية تونسية تعطي حق الاقتراع أو لحصص شركاء لشركات منتصبة بالبلاد التونسية وناشطة في قطاع غير محرر عند التكوين، إذا بلغت المساهمة الأجنبى باعتبار عملية الامتلاك المعنية عتبة 50% على الأقل أو تجاوزت بعد ذلك عتبة 66,66% من رأس المال، مع إعفاء عمليات امتلاك الأجنبى لمساهمات متراوحة بين العتبتين المذكورتين من ترخيص اللجنة العليا للاستثمار.

لترتفع من 778 مليون دينار في سنة 2014 إلى 1.748 مليون دينار في سنة 2015 حيث تدعمت بالخصوص بالمعاملات المنجزة على سندات "مركزية الحليب للوطن القبلي" و"ج.م. القابضة".
وخلال الربع الأول من سنة 2016، بلغت المعاملات في السوق الموازية وعمليات التسجيل والتصريحات 37 مليون دينار و113 مليون دينار، على التوالي.

6-3 نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

اتسمت سنة 2015 بمنح ترخيص هيئة السوق المالية لتكوين سبعة صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية بقيمة جمالية قدرها 310 ملايين دينار وصندوقي مساعدة على الانطلاق وشركة استثمار ذات رأس مال متغير من الصنف الرقاعي وأربعة صناديق مشتركة للتوظيف تتمثل في صندوق من الصنف الرقاعي وصندوقين من الصنف المختلط وصندوق من صنف الأسهم. كما منحت هيئة السوق المالية ترخيصها لتصفية سبعة صناديق مشتركة للتوظيف¹ وذلك علاوة عن سحب الترخيص من صندوق « Syaha Capital FCPR » بطلب من الشركة التي تديره.

ونتيجة لذلك، بلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية² 125 وحدة في نهاية شهر ديسمبر 2015 مقابل 119 وحدة في سنة 2014.

وعرفت الأصول الصافية التي بحوزة المؤسسات المذكورة الناشطة انخفاضا بـ 209 ملايين دينار أو 4,6% بالمقارنة مع العام السابق لتبلغ 4.368 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2015 مقابل تراجع الادخار الوطني بـ 10,1%. ويعزى هذا الانخفاض بالخصوص إلى تراجع الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال شهر ديسمبر 2015 (-188 مليون دينار) تبعا لموجة شراء الحصص التي شملت الوحدات الرقاعية مقابل استقرار الأصول التي بحوزة الوحدات المختلطة حيث بلغت 484 مليون دينار (مقابل 489 مليون دينار في سنة 2014).

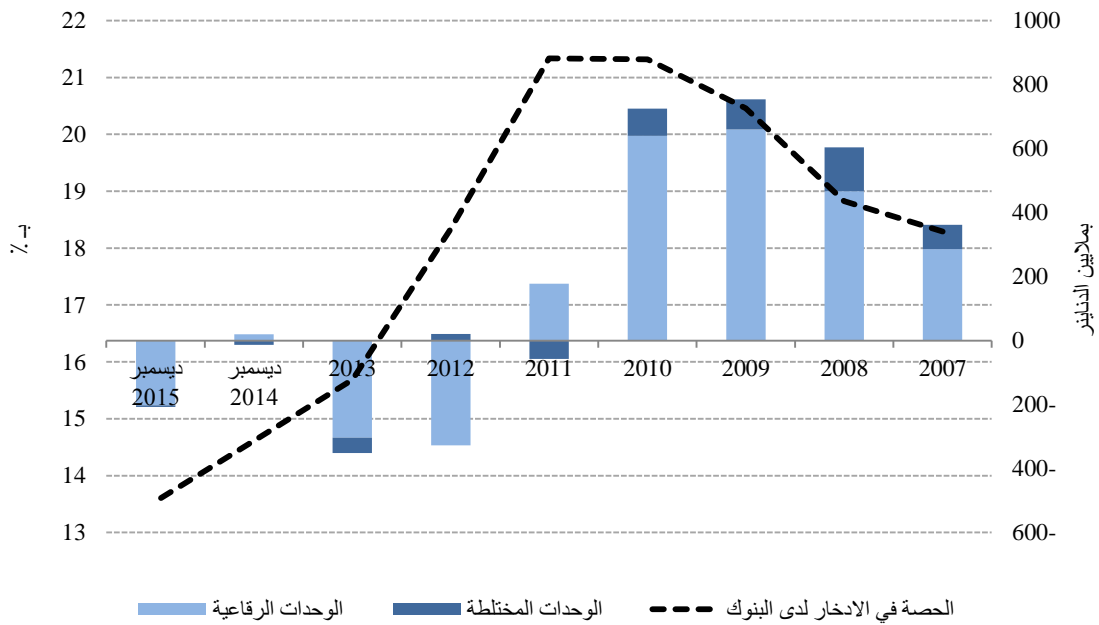
وعلى غرار السنوات السابقة، اتسمت سوق الادخار الجماعي في سنة 2015 بغلبة الوحدات الرقاعية التي تتحوز على 88,9% من الأصول الصافية لمجموع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، أي 3.884 مليون دينار في موفى سنة 2015. كما ظلت هذه السوق متمسكة بالتركز الشديد، مثلما تدل عليه حيازة 11 مؤسسة من الصنف الرقاعي (التي تتجاوز أصولها الصافية 100 مليون دينار) لقرابة 75,7% من مجموع الأصول الصافية.

¹ يتعلق الأمر بترخيص التصفية لكل من « FCP FINA 60 » و« FCP SERNA Valeurs Financières » تبعا لانقضاء مدتهما وبالتصفية السابقة لأوانها لكل من « FCP Al Baraka » و« FCP General Dynamique » و« Attijari FCP Sérénité » و« Attijari FCP Harmonie » وسحب ترخيص « FCP Valeurs CEA II » لعدم استعمال الترخيص في الأجل القانوني.
² بدون اعتبار الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

وعرف مردود مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية انخفاضا، حيث انحصر في مستوى 3,18٪ بعنوان سنة 2015 مقابل أداء قدره 3,93٪ قبل سنة.

وخلال الربع الأول من سنة 2016، ارتفع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الناشطة إلى 126 وحدة، تبعا لانطلاق الاكتتابات العمومية في صندوق مشترك للتوظيف من الصنف المختلط "AI HIKMA". وازدادت الأصول الصافية لمجموع هذه المؤسسات الناشطة بـ 178 مليون دينار أو 4,1٪ بالمقارنة مع موفى سنة 2015 لتبلغ 4.546 مليون دينار في نهاية شهر مارس 2016 مع مردود قدره 1,26٪ خلال الثلاثي المذكور.

رسم بياني عدد 3-6 : تغير الأصول لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وحصتها في الادخار البنكي



الجزء الثاني

أنشطة البنك المركزي

الباب الأول : نشاط الرقابة

يتم إنجاز التدقيق الداخلي إما في شكل مهمة تدقيق للتأمين وهي المهمة الرئيسية وذات الأولوية أو في شكل مهمة تدقيق استشارية وهو نشاط تكميلي، حيث أنه خلال سنة 2015، تم القيام بـ 20 مهمة تدقيق للتأمين و5 مهام لمراجعة خزائن البنك و14 مهمة استشارية. وبالمقارنة مع سنة 2014 ودون أن يطرأ تغيير على عدد المدققين الداخليين، تضاعف عدد مهام التدقيق للتأمين وتضاعف عدد مهام التدقيق الاستشارية خمس مرات. أما بالنسبة لعدد مهام مراجعة خزائن البنك فلم يتغير، أي ما بين 3 و4 مهام سنويا، بما في ذلك المهام المتعلقة بالجرد والتي يقع إنجازها بمناسبة عملية تسليم المهام.

كما تم، خلال سنة 2015، استكمال 14 تقريرا لتدقيق التأمين ووضعها تحت تصرف محافظة البنك في نسختها الكاملة، مرفقة بالردود الكتابية للإدارات المعنية والتي تم توجيهها كذلك في شكل تقديم موجز إلى اللجنة الدائمة للتدقيق. ويتم مد الإدارات الخاضعة لتدقيق التقارير الجزئية الكاملة بشكل تدريجي أثناء سير المهمة بهدف الشروع على الفور في متابعة التوصيات المتفق عليها.

وتضمنت **خطة التدقيق**، التي تمت المصادقة عليها من قبل محافظة البنك واللجنة الدائمة للتدقيق ومجلس الإدارة بالنسبة لسنة 2015، 13 مهمة حيث تم الشروع في أكثر من نصفها وحددت نسبة الإنجاز بـ 40٪.

وتوفر الرقابة العامة لمحافظة البنك والإدارات التي تطلب المساعدة استشارات في مختلف الميادين وخاصة في مجال الرقابة الداخلية والتصرف في المخاطر والامتثال والفعالية والتنظيم. وخلال سنة 2015 وبالمقارنة مع سنة 2014، عرف نشاط الاستشارة ارتفاعا ملحوظا منذ أن أصبحت هذه المهام تطلب منه وقد تم استكمال أغلب هذه المهام.

وكانت متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المدققين الداخليين والخارجيين موضوع تقرير ربع سنوي يتم تقديمه إلى محافظة البنك واللجنة الدائمة للتدقيق التي تقوم بدورها بمد مجلس الإدارة بملاحظاتها واستنتاجاتها. ولا يتم التطرق مجددا إلى هذا التقرير صلب تقرير نشاط الرقابة العامة.

وساهم المراقب العام الذي يتولى كتابة اللجنة العامة للتدقيق في تنظيم وإعداد خمسة اجتماعات عقدتها اللجنة خلال سنة 2015، كما ساعدها في تقييم ميثاق التدقيق الداخلي من خلال إجراء استشارة موسعة مع المدققين الداخليين النشيطين ومع محافظة البنك واللجنة الدائمة للتدقيق والتي تم مداها بمقترحات تتعلق بالميثاقين المذكورين. وقد صادق مجلس الإدارة على التنقيحات المقترحة من قبل اللجنة الدائمة للتدقيق عقب هذه المراجعة وتم إصدار الميثاقين المنقحين.

وواصلت الرقابة العامة تعزيز تعاونها مع مراقبي الحسابات للبنك المركزي حيث ساعدتهما في أعمالهما. ويهدف هذا التعاون بالخصوص إلى تسهيل سير مهام مراقبي الحسابات وخاصة تنسيق إعداد برنامج التدقيق تحت إشراف من اللجنة الدائمة للتدقيق.

وفي إطار مساعدة مسديي الخدمات الخارجيين، واصلت الرقابة العامة مع مصالح صندوق النقد الدولي مراجعة خطة العمل المتعلقة بتفعيل إجراءات التطوير الرامية إلى تحسين ضمانات البنك، حيث قامت بعثة صندوق النقد الدولي بثلاث مراجعات خلال العشرة أشهر الأولى. وتظهر التقارير التي تم إعدادها خلال هذه المراجعات التحسينات المدرجة على أساس توصيات مصالح صندوق النقد الدولي، لاسيما بعنوان تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي وتحسين التقارير المحاسبية.

كما قامت الرقابة العامة بمساعدة محافظة البنك خلال استئناف أعمال بعثة صندوق النقد الدولي في شهر أفريل 2015 في إطار برنامج تقييم قدرات البنك.

ونظم البنك المركزي التونسي من 1 إلى 3 أكتوبر 2015 بمقره الرئيسي بتونس العاصمة الملتقى الدولي الثامن لمسؤولي التدقيق الداخلي في البنوك المركزية للبلدان الناطقة بالفرنسية. وقد شارك في هذه التظاهرة 17 مشاركا من 14 بنكا مركزيا ومعاهد الإصدار من ضمن 28 دولة ناطقة بالفرنسية.

وقد كانت سنة 2015 سنة تكريس التدقيق الداخلي والإصلاحات المعتمدة في هذا الإطار خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقد اتخذ التدقيق العديد من الإجراءات منها إنجاز عملية تدقيق من خلال المخاطر وتحسين مجال التدقيق مع تحديد العمليات الكلية والأهداف بالنسبة للتدقيق وإعداد برامج تدقيق تغطي ثلاث سنوات، وتعزيز منظومة متابعة التوصيات وإنجاز أول عملية تقييم ذاتي للتدقيق.

وستكون سنة 2016 سنة استكمال التدقيق الداخلي صلب البنك وتعزيز حوكمته وهو ما سيتزامن مع تفعيل النظام الأساسي الجديد للبنك. وسيتم إيلاء عناية خاصة بتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي وبالإصلاح الشامل لنظام المعلومات الخاص به.

الباب الثاني : التنظيم وأنظمة المعلومات

بالاستناد إلى التوجهات الاستراتيجية المعتمدة خلال السنوات المنقضية، تمكن البنك بعنوان سنة 2015 من الشروع في تجسيد أربعة مشاريع مهيكلة للمؤسسة، لتوضع بالتالي مسائل متعلقة بالحوكمة الرشيدة وبالأداء الجيد صلب اهتمامات التفكير الجماعي.

ويتعلق الموضوع بمشروع إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات وبمشروعي إعداد ووضع سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية وخطة استمرارية العمل ومشروع الإدارة الالكترونية للوثائق والمراسلات ومنظومة الأرشفة الالكترونية.

وتساهم المشاريع المذكورة في تعزيز تماسك البنك، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي كما أنها تساعد في تدعيم سرعة وسلامة أنظمة المعلومات للبنك وتقوم بتطوير ثقافة التحكم في المخاطر والأداء التنظيمي وتؤثر على المؤسسة بأكملها على مستوى الوظائف والسياسة والحوكمة.

2-1 إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات

أفضت عملية صنع القرار التي أدت إلى اعتماد هذا المشروع إلى انخراط واسع من قبل الإدارات العامة. وبالفعل، تم الإعلان عن انطلاق مهمة تأطير المشروع المذكور وذلك في إطار أعمال اللجنة الاستراتيجية للأنظمة المعلوماتية التي تتمتع بمساندة محافظة البنك.

وعلى هذا الأساس، تم التخطيط لقيادة المشروع بتعاون وثيق مع مسدي الخدمات في جميع مراحل ذلك بالخصوص فيما يتعلق بتكوين فريق المشروع في إطار إعداد خارطة العمليات ونمذجتها وتحديد المهن المعنية بالمشروع وتحسيسها وإجراء لقاءات متعلقة بخارطة العمليات وتنظيم ورشة عمل لإرساء وصف تفصيلي لتجربة نموذجية.

وقد أسفرت المهمة التي تم استكمالها على الرغم من بعض العراقيل عن مكسب هام على المستوى الجماعي، يتمثل بالخصوص في اعتماد مبادئ إعداد الخارطة وتوعية إطارات البنك بالرهانات المتعلقة بها على المستويات الوظيفية والتنظيمية والتقنية والاستراتيجية.

وعقب اختتام المشروع، مثلت مهمة التأطير تجربة يتعين استخلاص الدروس منها بهدف الإرساء الناجح لخارطة العمليات على نطاق معمم بالبنك حيث:

- وقع تحضير إطار مرجعي للعمليات مصادق عليها من قبل الإدارات على النحو الواجب وتنقسم إلى مسارات كلية تتعلق بالقيادة والجانب العملي والدعم.
- سيتم التفكير في تصورات لضبط المحاور الاستراتيجية لتعميم المشروع على مدى الثلاث سنوات المقبلة وذلك باعتبار تحديد أولويات عبء إضفاء الصبغة الرسمية ونمذجة ما يزيد عن 300 عملية أساسية.

2-2 مشروعاً إعداد ووضع سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية وخطة استمرارية العمل

في ظل الالتزام القوي من قبل محافظة البنك، انطلق المشروعان في سنة 2015 بدعم من الخبرات الخارجية لمساندة البنك من خلال الأساليب وتبادل الخبرات والممارسات المبتكرة وذلك بهدف إضفاء الصبغة الرسمية على سياسة سلامة الأنظمة المعلوماتية ووضع خطة لاستمرارية العمل بصفتها ضامناً لثقة الأطراف الأخرى.

وعرف المشروعان تطوراً مع مرافقة من قبل لجنة تسيير المشروع التي تم تعيينها للغرض قصد السهر على ضمان جميع متطلبات التفعيل الموازي المتسلسل والمتناسق.

وعلى هذا الأساس، أسفر الشروع في هذا المسار عن إجراءات اتصالية وورشات عمل وتوعية موجهة لمسؤولي البنك ومراكز المهن وذلك بهدف التأهيل الجماعي بشأن تعريف المفاهيم المرتبطة بالمشروعين حول مسألة سلامة الأنظمة المعلوماتية ورهاناتها واستمرارية النشاط وحول إجراءات تنفيذ المشاريع التي يشاركون فيها.

وتم توجيه رسائل قوية في هذا الصدد، حيث أن جودة خدمات الأنشطة السيادية للبنك تعتمد بشكل كبير على الأنظمة المعلوماتية وعلى سلامتها وتماسكها في ضل تصاعد التهديدات التي تتعرض لها وتزايد حدتها. وفي هذا السياق، يتعين الحفاظ على سلامتها وتوفيرها لضمان استمرارية ثقة المستخدمين تجاه تبادل واستعمال المعلومات.

وفي الوقت الراهن، يتقدم المشروعان وفقاً لمخطط الإنجاز المرسوم حيث يتواصل العمل على تحديد الأصول الاستراتيجية للبنك والمخاطر المقترنة بها.

كما شرع كل من لجنة المشروع ومسدي الخدمات في إعداد تصور حول حوكمة تأمين المعلومات بهدف تحديد الهيكل التنظيمي الذي سيسهر على ضمان استدامة المشروع من خلال التنصيب الواضح على الهياكل والمسؤوليات المناطة بعهدتها.

وفي جانب مواز، تم الشروع في أهم مرحلتين من مشروع استمرارية العمل مع المهن واللجان تتمثلان في خارطة العمليات الحرجة وتحليل التأثير على العمل.

ويجري العمل بصفة مكثفة على إرساء كلا المشروعين، حيث أن ذلك يكرّس التحكم في المخاطر ومعرفة أفضل الممارسات والمعايير بصفتها مرجعا يرتكز عليه كل إرساء ناجح لأنظمة المعلومات.

2-3 الإدارة الإلكترونية للوثائق والمراسلات والأرشفة الإلكترونية

في إطار نفس التمشي الذي يشجع على مبدأ الأفقية وإضفاء الطابع الآلي، شهدت 2015 انطلاق مشروع الإدارة الرقمية « GED-GEC-SAE »، أي الإدارة الإلكترونية للوثائق والمراسلات والأرشفة الإلكترونية.

وتتعلق الجوانب الثلاثة برهانات ومساءل مشتركة وتندرج في إطار تمشي تحسين جودة الخدمات من خلال إضفاء الطابع الآلي للعمليات المتعلقة بالوثائق وتطوير التبادل.

وتهدف هذه الجوانب إلى ما يلي :

• تيسير النفاذ إلى الوثائق والبحث عنها.

• اقتصاد الوقت.

• تخفيف المعالجة وتوحيد المقاييس.

• قابلية التبادل مع الحفاظ على سرية الوثائق والسلامة المستوجبة.

• تعصير الأداء والخدمات.

وفي إطار الإرساء التدريجي لستّ عمليات نموذجية (06) تتعلق بالتبادل الإلكتروني للوثائق كما وقع ضبطه في كراس الشروط تم التعمق في ما تقوم عليه من أدوار وما يحكمها من قواعد لتبادل الوثائق بصفة إلكترونية يضمن تحسين الأداء وتحديث إجراءات العمل وأساليبه.

كما تم الشروع في تحليل مفصل للتصرف في مراسلات البنك قصد التحضير للإرساء المعمم للإدارة الإلكترونية للوثائق صلب البنك.

وقد انطلقت ورشات رقمنة مجموعات نموذجية للأرشيف عقب التحديد الوظيفي للبيانات الوصفية اللازمة للبحث والنفاذ للوثائق الرقمية وعلى أساس عملية أرشفة متفق عليها وتضم الاحتفاظ الإثباتي للوثائق حسب دورة حياتها ولجداول الاحتفاظ المرتبطة بالوثائق المعنية.

وعلى هذا الأساس، عمل فريق المشروع بالتعاون الوثيق مع مسدي الخدمات على تطوير التواصل الجيد بشأن مجموعة البرمجيات، بما ييسر تعبئة المجهودات والفهم الجماعي لأهداف المشروع، لاسيما

بخصوص الإدارة الالكترونية للوثائق التي تهم البنك بأكمله. وتمت برمجة دورات تكوينية محددة الأهداف للمكوّنين والمستخدمين فضلا عن الاختبارات التدريجية وذلك وفقا لمسار تعلم محدد. وهكذا، انطلقت الاختبارات على عينة من المراسلات الحقيقية لتمتد إلى جميع الإدارات وهو ما خلق التزاما شمل كل الأطراف المتداخلة.

وأدى إرساء اختبارات الإدارة الالكترونية للمراسلات إلى التفكير في تقديم حلول و تصورات متعلقة بالتنظيم الجديد للعمل بما ييسر إستيعاب الرقمنة وإرساء نجاحا للتغييرات الناجمة عن حذف الصبغة المادية.

2-4 التطور التكنولوجي والوظيفي لتطبيقات المهن للبنك

بناء على نتائج الأعمال المنجزة خلال الفترة 2013-2015 وقبيل إعداد خطة العمل الجديدة 2016-2018، بدأت مشاريع واسعة النطاق واستشارات على المدى المتوسط في التبلور وذلك بهدف ملاءمة الأنظمة المعلوماتية مع أولويات المهن.

وعلى هذا الأساس، ستواصل المشاريع الجارية لإعادة صياغة الأنظمة المعلوماتية لثلاث مهن (عمليات الصرف والرقابة المصرفية والإحصائيات) الاندراج في خطة العمل الجديدة :

- إعادة صياغة نظام المعلومات للإدارة العامة لعمليات الصرف قصد التكفل بالتطورات التنظيمية، علما وأنه تم في سنة 2015 استكمال الانتقال التقني للتطبيقات العملية.

- ستشمل إعادة صياغة نظام المعلومات للإدارة العامة للرقابة المصرفية مواصلة عملية التعصير في ما يخص تجميع وتبادل واستخدام المعطيات مع المؤسسات المالية وفقا لهندسة تقنية سيقع استكمالها وتكون أكثر تطورا.

- إعادة صياغة نظام المعلومات للإدارة العامة للإحصائيات قصد تحسين الجودة على مستوى تجميع وإنتاج المعلومات الإحصائية، وهو ما سيمكن من تطوير منظومة صنع القرار لتسيير أنشطة البنك والمتابعة الاقتصادية الكلية ومنها مهمة تخص التأطير.

وعلاوة على المشاريع المذكورة، تم تطوير تطبيقات جديدة على المستوى الداخلي تبعا لإضفاء الصبغة الرسمية على الإجراءات التنظيمية والتوجهات الاستراتيجية الجديدة.

2-5 تأهيل البنى الأساسية للمعدات والشبكات والسلامة

تواصلت في سنة 2015 مشاريع تأهيل البنى الأساسية للمعدات والشبكات والسلامة التي تم الشروع فيها خلال سنة 2014.

وشهدت السنة قيد الدرس إرساء معدات جديدة تتعلق بالشبكات والبنى الأساسية، حيث أنها تهدف إلى ضمان أرضية فعالة لمعالجة المعلومات واستخدامها وتبادلها في إطار مستوى عال من التوفر والسلامة.

ومكنت هذه الاستثمارات على وجه الخصوص من توفير صيغة جديدة وسهلة الاستعمال لمنظومة تبادل المعلومات حيث تم إدماج تطورات وظيفية وتقنية على مختلف المستويات.

كما يسّر ذلك الإطار العام لإرساء تكامل مثمر تبعا لاتفاقية إيواء مركزية المخاطر للقروض الصغيرة، التي تتم إدارتها ومراقبتها من قبل سلطات مراقبة التمويل الصغير صلب مركزية المعلومات للبنك المركزي وهو ما يوفر لها الانتفاع بتشارك البنية الأساسية للنظام والتخزين والاتصال المستخدمة من قبل مركزية المعلومات للبنك المركزي.

وتتيح المنظومة الجديدة عددا متزايدا من المبادلات وخدمات جديدة. ومن المنتظر أن يتم الإعلان خلال سنة 2016 عن تمكين المواطن التونسي من الاستشارة عن بعد للمعلومات التي تهمة والمصرح بها للبنك.

بيد أنه يظل من الضروري إرساء يقظة معلوماتية للتحكم في ظهور مخاطر جديدة في ظل وتيرة التغيرات التقنية التي تضل مواطن ضعف جديدة وهو ما يستوجب تجاوبا تقنيا على نحو مستمر ويتطلب المرور إلى منظومات جديدة أكثر تعقيدا على المستوى التقني.

6-2 إدارة المخاطر

تمحورت مجهودات الهيكل المكلف بإدارة المخاطر خلال سنة 2015 حول تحديد إطار العمل والسياسات والمنهجيات والعمليات الضرورية لحسن سير الإدارة الشاملة للمخاطر وسلامة المعلومات وذلك وفقا للمعايير وأفضل الممارسات المعتمدة على الصعيد الدولي.

وفي جانب آخر وبهدف تعزيز معارفها، سهرت الأطارات المسؤولة على هذا المجال، بدعم من محافظة البنك، على متابعة دورات تكوين متخصصة في ميدان الحوكمة وإدارة المخاطر والتي كللت بالحصول على شهادة ماجستير مهني في مجال الحوكمة والتدقيق والرقابة وشهادتي مصادقة دوليتين ISO 31000 Risk Manager و Ebios Risk Manager.

وعرف البنك في سنة 2015 تحولا جذريا مع الانطلاق الفعلي لهذه المشاريع الاستراتيجية، ولكن يتعين مواصلة تكريس ما تم إنجازه وذلك خلال السنة الحالية والسنوات القادمة وهو ما يستوجب تصميميا قويا ومستمر على جميع المستويات مع التعبئة المتواصلة للجهود.

الباب الثالث : التعاون الدولي

تواصل التعاون بين البنك المركزي التونسي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية في سنة 2015 من خلال برامج تعاون مالي وفني تهدف إلى تعبئة التمويلات الخارجية لدى مؤسسات نقدية والمساهمة في تطوير القدرات بالبنك.

ومن هذا المنطلق وعلى مستوى التعاون النقدي متعدد الأطراف، اتسمت سنة 2015 على وجه الخصوص باستكمال اتفاق الاستعداد الائتماني وانطلاق المفاوضات بشأن برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.

وعلى صعيد آخر، واصل البنك المركزي التونسي تعزيز انفتاحه على محيطه الدولي والإقليمي من خلال تكثيف روابط التعاون مع مؤسسات أخرى بمناسبة انعقاد لقاءات وتظاهرات دولية تتعلق بالمجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والتي أدت إلى تبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك.

كما يغطي التعاون الدولي العلاقات مع البنوك المركزية والتي تشكل فرصة لتبادل الخبرة والمعرفة.

3-1 التعاون المالي مع المؤسسات النقدية

في إطار التعاون مع صندوق النقد الدولي، انتفعت تونس بتسهيل الاستعداد الائتماني الذي دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية للدولة، تبعاً لمصادقة المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ 7 جوان 2013 على مبلغ قدره 1,7 مليار دولار على مدى 24 شهراً.

وبناء على طلب من السلطات التونسية في شهر ماي 2015، تم التمديد في فترة البرنامج إلى غاية موفى شهر ديسمبر من نفس السنة. ويهدف التمديد إلى توفير مساحة زمنية أطول لإرساء الإصلاحات المتعلقة بالقطاع البنكي (إعادة رسملة البنوك العمومية) والدعم المالي للميزانية. وعلى هذا الأساس وتبعاً لبعثة مراجعة إنجاز الأهداف الكمية وإرساء الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها مع السلطات في إطار مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، تم تحصيل دفعة قدرها 303 ملايين دولار أمريكي بعنوان المراجعة السادسة في شهر أكتوبر 2015.

وقد مكن استكمال ست مراجعات من جملة سبعة مبرمجة من سحب 1,5 مليار دولار، أي 88% من مجموع المبالغ المصادق عليها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر للعقبات المرتبطة بالأجال المحددة لاعتماد بعض مشاريع القوانين التي تمثل التزامات في إطار قرض الاستعداد الائتماني، تم الاتفاق على إنهاء البرنامج وتوجيه طلب رسمي في شهر أكتوبر 2015 لإطلاق المفاوضات بشأن برنامج جديد، وفقا لما تم الإعلان عنه لدى زيارة المدير العام لصندوق النقد الدولي لتونس يومي 8 و9 سبتمبر 2015.

ويتمثل هذا التسهيل الجديد الذي سيدعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المدرجة في خطة التنمية المستقبلية 2016-2020 في "تسهيل الصندوق الممدّد"، الذي سيمتد على مدى 4 سنوات وسيتمكن من تعبئة 2,9 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 375٪ من الحصة الجديدة لتونس في صندوق النقد الدولي (راجع المؤتمر).

وتتمثل الخصائص الرئيسية للبرنامج الجديد فيما يلي :

الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> • الاستقرار الاقتصادي الكلي • إصلاح المؤسسات العمومية (الإدارة الجبائية، الوظيفة العمومية...) قصد تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية والتوزيع الأفضل لميزانية الدولة بما يمكن من تقليص التفاوتات الجهوية والاجتماعية. • مواصلة إصلاح القطاع المالي • تحسين مناخ الأعمال وتطوير القطاع الخاص
مدة البرنامج	4 سنوات
مدة التسديد	10 سنوات لكل مبلغ يتم سحبه ومدة إعفاء قدرها 4 سنوات ونصف
مراجعات البرنامج	وتيرة نصف سنوية
نسبة الفائدة	نسبة فائدة حقوق السحب الخاصة +100 نقطة أساسية (مع عبء إضافي قدره 200 نقطة أساسية يوظف على القائم الذي يتجاوز 187,5٪ من الحصة).
عمولات السحب	50 نقطة أساسية على كل مبلغ مسحوب
عمولات الرصد	15 نقطة أساسية للمبلغ المرصود خلال 12 شهرا

وفي جانب آخر وفي إطار الانخراط في مختلف مبادرات صندوق النقد الدولي الرامية إلى النهوض بتمويل الدول الفقيرة، وافقت تونس في شهر جويلية 2015 على نقل مساهمتها (18 ألف دولار) من صندوق "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الدين" (IADM) الذي كان يمثل جزءا من أنشطة "تسهيل النمو والحد من الفقر - البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" (FRPC-PPTE) وتمت تصفيته تبعا لقرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، إلى الصندوق الائتماني الجديد لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الدين (ARC).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق الجديد مخصص لمساعدة البلدان الضعيفة ذات الدخل المحدود والتي قد تتعرض لحوادث على مستوى الصحة العامة أو لأوبئة بما يؤدي إلى تداعيات دولية خطيرة.

2-3 المشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في الاجتماعات والجلسات التي تنظمها المؤسسات النقدية الدولية

واصل البنك خلال سنة 2015 تعزيز روابط التعاون الدولي ليشارك في هذا الإطار في عديد التظاهرات واللقاءات الدولية ومنها بالخصوص ما يلي :

- الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية والتي انعقدت يومي 7 و8 أبريل 2015 بالكويت.
- اجتماعات الربيع والخريف الخاصة باللجنة النقدية والمالية الدولية والتي انتظمت على التوالي في واشنطن خلال شهر أبريل وفي ليما (البيرو) خلال شهر أكتوبر، فضلا عن الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- اجتماعات محافظي البنوك المركزية الإفريقية والمؤسسات النقدية العربية والتي انعقدت في شهر سبتمبر 2015 بالقاهرة.
- الجلسة السنوية لجمعية البنوك المركزية الإفريقية التي انعقدت يوم 14 أوت 2015 بمالابو في غينيا الاستوائية. وخلال هذه الاجتماعات، صادق مجلس المحافظين على النظام الأساسي المنفتح للجمعية.
- كما استضاف البنك المركزي التونسي خلال سنة 2015 وشارك في إعداد ندوتين حول الأفاق الاقتصادية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، بالتعاون مع مكتب تمثيل صندوق النقد الدولي بتونس.

3-3 التعاون والمساعدة الفنية

1-3-3 التعاون مع المنظمات متعددة الأطراف

واصل البنك المركزي التونسي الانتفاع ببعثات المساعدة الفنية التي تدرج في إطار المساعدة على إرساء الإصلاحات المقررة في برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، لاسيما في مجال السياسة النقدية. وعلى هذا الأساس، انتفع البنك المركزي خلال سنة 2015 بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي حول "آلية المقرض الأخير".

وفي جانب آخر، عبّر البنك المركزي التونسي في سنة 2015 عن رغبته في الانخراط في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنظمة الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي (METAC) قصد الانتفاع بأنشطته خلال الفترة الممتدة بين شهر ماي 2016 وشهر أبريل 2021.

ويندرج هذا المركز الإقليمي للمساعدة الفنية ضمن تسعة مراكز تابعة لصندوق النقد الدولي في مختلف أرجاء العالم. وقد تم إنشاؤه في بيروت (لبنان) في سنة 2004 ليقدّم في الأصل خدمات لعشرة بلدان/أراض في الشرق الأوسط (أفغانستان والضفة الغربية وغزة ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والسودان وسوريا واليمن). ويوفر المركز مساعدة فنية لفائدة البلدان الأعضاء ودورات تكوينية وطنية وإقليمية في مجالات الرقابة المصرفية والمالية العمومية والإدارة الجبائية والإحصائيات الاقتصادية الكلية وإدارة الديون وتطوير الأسواق النقدية فضلا عن المحاسبة في البنوك المركزية.

3-3-2 التعاون الثنائي مع كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا

في إطار سياسته لتعزيز قدرات إدارته، قام البنك المركزي بمزيد تطوير تعاونه مع كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا عن طريق برنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية".

وفي هذا السياق ومنذ التوقيع على اتفاقية برنامج المساعدة الفنية في شهر جوان 2013، تم إنجاز 11 بعثة للمساعدة الفنية صلب البنك المركزي، انعقدت ثلاث منها في سنة 2015 حيث تمحورت حول نماذج التوقع الاقتصادي القياسي وخاصة "نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية".

كما يتضمن برنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية بندا متعلقا "بالبحث العلمي" ومخصصا لإطارات البنك الراغبين في إنجاز بحوث حول المواضيع المتعلقة بمهام البنوك المركزية. وفي جانب آخر، يمكن تنفيذ برنامج البحوث المذكور من خلال اعتماد طريقتين اثنتين تتمثلان في القيام ببحث في معهد الدراسات الدولية العليا وللتنمية بجنيف أو متابعة الدروس عن بعد. وفي هذا السياق، تم إنجاز مشروع بحث يتعلق بموضوع "نمذجة السيولة بالعملة الأجنبية : مقارنة بحسب الدفوقات" وذلك في إطار بحث علمي تم القيام به في المعهد المذكور بجنيف خلال سنة 2015.

3-4 التعاون مع البنوك المركزية

اتسمت سنة 2015 بإرساء تعاون بين البنك المركزي التونسي والبنك المركزي لدولة الكونغو، قصد الاستفادة من التجربة التونسية في مجال التشريع وسير العمل ومعالجة الملفات وذلك بهدف إحداث مرصد لدى البنك المركزي الكونغولي. وقد تجسد هذا التعاون من خلال جولة دراسية قامت بها إطارات من هذا البنك صلب إدارة الرقابة المصرفية ومرصد الخدمات المصرفية بالبنك المركزي التونسي.

مؤطر عدد 3-1 : الإصلاح المعتمد في سنة 2010 للحصص والحوكمة صلب صندوق النقد الدولي

صادق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بتاريخ 15 ديسمبر 2010 على المقترح المتعلق بالمراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وتعديل تركيبة المجلس التنفيذي للصندوق. وينص هذا المقترح على مضاعفة مجموع حصص العضوية لصندوق النقد الدولي لتصل إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 670 مليار دولار أمريكي) وعلى تعديل تركيبة المجلس التنفيذي.

(يتبع)

ووفقاً لأحكام النظام الأساسي للصندوق فإن سريان هذا المقترح مشروط على حد السواء بموافقة الدول الأعضاء وكذلك بتنقيح النظام الأساسي الذي يستوجب قبول ثلاثة أحماس الدول الأعضاء (أي 113 دولة) الذين يمثلون 85٪ من مجموع القوة التصويتية.

واستغرقت العملية أكثر من خمس سنوات جراء عدم استيفاء الشروط المذكورة أعلاه. وبتاريخ 18 ديسمبر 2015، صادق الكونغرس الأمريكي على نص القانون المتعلق بإصلاح الحصص والحوكمة في الصندوق لسنة 2010. ونتيجة لذلك، أشعر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء بتاريخ 26 جانفي 2016 بدخول الترفيع في الحصص بمقتضى المراجعة الرابعة عشرة حيز التنفيذ. وتتمثل أهم نتائج الإصلاح لسنة 2010 فيما يلي :

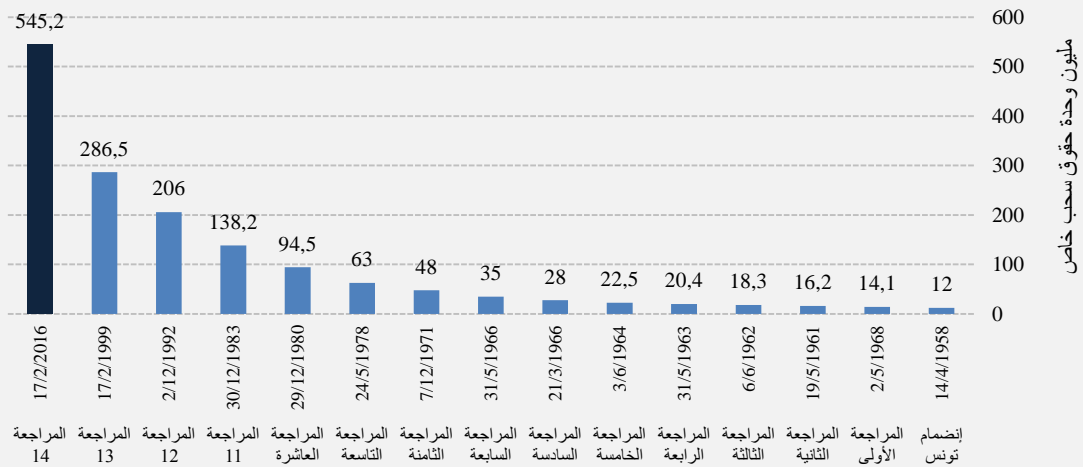
الحصص :

- زيادة حصص كل عضو من أعضاء الصندوق البالغ عددهم 188 بلدا بطريقة غير تناسبية.
- دخول أربعة بلدان صاعدة (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق. أما البلدان الأخرى في هذه المجموعة، فتتمثل في الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة).
- حماية أنصبة الحصص والقوة التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق.

تنقيح النظام الأساسي : الحوكمة : حجم وتركيبة مجلس الإدارة

- تشكيل المجلس التنفيذي من مديرين تنفيذيين كلهم منتخبون وذلك للمرة الأولى لتنتهي بالتالي فئة المديرين العمامين المعينين (طبقاً للنظام الحالي، تقوم البلدان صاحبة أكبر خمس حصص في الصندوق بتعيين مدير تنفيذي).
 - الإبقاء على عدد المقاعد في المجلس التنفيذي للصندوق في مستوى 24 وإعادة النظر في تركيبته كل ثماني سنوات عقب دخول المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ.
 - إمكانية تعيين مدير تنفيذي مناوب ثان للدوائر التي تشمل سبعة بلدان أعضاء أو أكثر بغية تعزيز تمثيل هذه الدوائر صلب المجلس التنفيذي.
 - التزام البلدان الأوروبية بتخفيض تمثيلها المجمع في المجلس التنفيذي عن طريق إلغاء اثنين من مقاعدها لفائدة البلدان الصاعدة.
- وفيما يتعلق بتونس، بجدد التذكير أن مشروع القوانين المتعلقة بإصلاح الحوكمة والترفيع في الحصص صلب صندوق النقد الدولي قد تمت المصادقة عليهما من قبل المجلس الوطني التأسيسي. وتم نشر هذين القانونين بتاريخ 25 جويلية 2012 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- وللإشارة، فإن حصة تونس قد تضاعفت تقريباً، حيث ارتفعت من 268,5 مليون إلى 545,2 مليون وحدة سحب خاصة، مع زيادة قدرها 90,3٪ أي ما يعادل حوالي 754 مليون دولار. وستؤدي هذه المضاعفة إلى فرص أكبر للنفاد لموارد الصندوق.

رسم بياني عدد 1-3 تطور حصة تونس لدى صندوق النقد الدولي



الباب الرابع : الموارد البشرية

وتقرير العمل الاجتماعي

1-4 إدارة وتنمية المسار الوظيفي

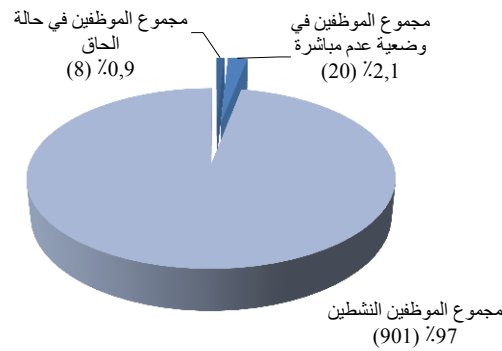
1-1-4 مجموع الموظفين

بلغ مجموع موظفي البنك 929 عونا في موفى سنة 2015، منهم 901 عونا نشيطا و8 في حالة إلقاء و20 في وضعية عدم مباشرة.

جدول عدد 1-4 : توزيع موظفي البنك حسب الوضعيات

العدد	الصف
901	مجموع الموظفين النشيطين
	منهم :
888	• أعوان مرسومون
7	• أعوان متعاقدون في إطار عقد لمدة غير محدودة
1	• أعوان متعاقدون في إطار عقد لمدة محدودة
3	• أعوان في حالة إلقاء لدى البنك
2	• أعوان متريصون
8	مجموع الموظفين في حالة إلقاء
20	مجموع الموظفين في وضعية عدم مباشرة
929	مجموع الموظفين

رسم بياني عدد 1-4 : توزيع مجموع موظفي البنك المركزي التونسي

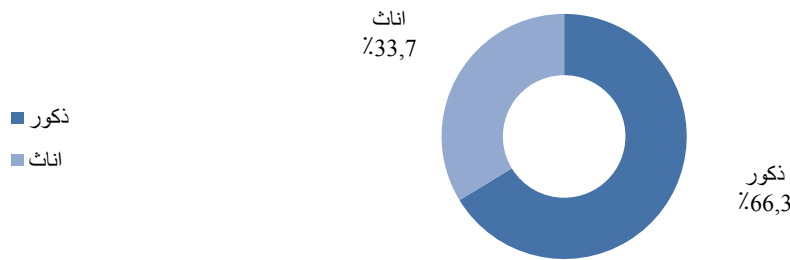


وحسب الجنس، يتركب مجموع موظفي البنك من 616 عونا من الذكور و313 من الإناث.

جدول عدد 2-4 : توزيع الموظفين حسب الجنس

الجنس	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإناث	313	33,7
الذكور	616	66,3
المجموع	929	100,0

رسم بياني عدد 2-4 : توزيع الموظفين حسب الجنس

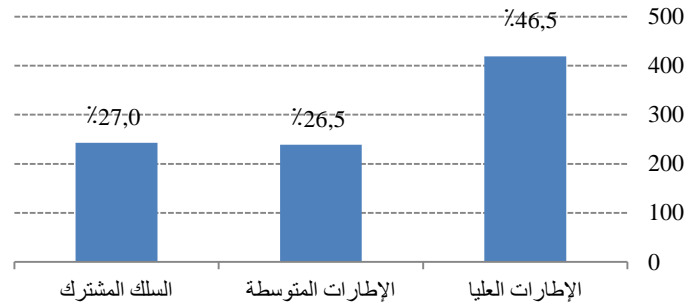


ويتركب مجموع موظفي البنك من 432 عونا من الإطارات العليا (من رتبة رئيس مصلحة أول إلى رتبة مدير عام) و246 عونا من سلك التأطير المتوسط (من رتبة ملحق إدارة إلى رتبة رئيس مصلحة) و251 عونا من السلك المشترك (من رتبة عون مصلحة إلى رتبة ملحق مصلحة).

جدول عدد 3-4 : توزيع الموظفين حسب الفئة

الفئة	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإطارات العليا	432	46,5
الإطارات المتوسطة	246	26,5
السلك المشترك	251	27,0
المجموع	929	100,0

رسم بياني عدد 3-4 : توزيع الموظفين حسب فئة الإطارات

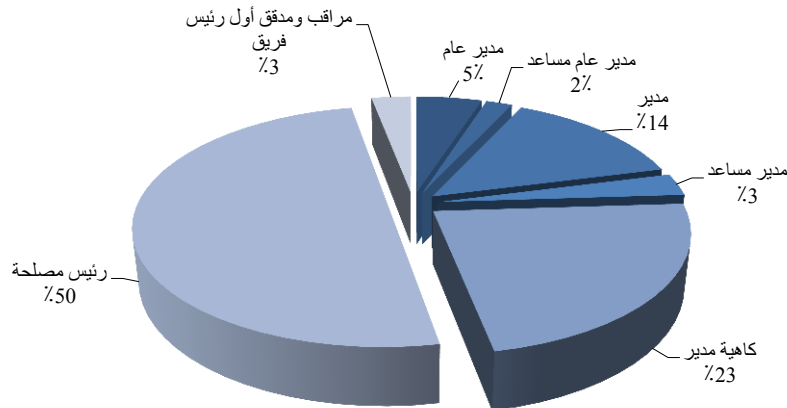


وتم في موفى سنة 2015 تعداد 338 خطة وظيفية تمثل 50% من مجموع الموظفين من الإطارات.

جدول عدد 4-4 : توزيع الإطارات النشيطين ذوي خطة وظيفية

نوع الخطة الوظيفية	العدد	الحصة بـ %
مدير عام	17	5,0
مدير عام مساعد	8	2,4
مدير	48	14,2
مدير مساعد	10	3,0
كاهية مدير	77	22,8
رئيس مصلحة	169	50,0
مراقب ومدقق أول رئيس فريق	9	2,7
المجموع	338	100,0

رسم بياني عدد 4-4 : توزيع الإطارات النشيطين ذوي خطة وظيفية



4-1-2 الترقّيات

شملت ترقّيات السلك المشترك وسلك التأطير المتوسط (إلى حين بلوغ رتبة رئيس مصلحة أول) 134 عوناً بعنوان سنة 2016 وهو ما يمثل نسبة قدرها 62٪، أي أعلى من المعدل المسجل في الخمس سنوات الأخيرة (4,60٪).

4-1-3 الانتداب والحراك الوظيفي**أ- الانتداب**

* يجدر التنكير في البداية أنه منذ سنة 2011، انتدب البنك 174 عوناً عن طريق المناظرات وذلك دون احتساب الأعوان المنتدبين من قبل ودادية موظفي البنك والذين تم وضعهم تحت تصرف مختلف المصالح، وهو ما يفضي إلى مجموع يتجاوز 220 عوناً.

* انتداب خريج من معهد تمويل التنمية للمغرب العربي، يتكفل به البنك لمدة سنتين.

* انتداب عون من ذوي الإعاقة وحامل لشهادة جامعية في إطار عقد لمدة محدودة.

* بهدف التعجيل في انتداب إطارات من مختلف الاختصاصات (رجال قانون ومالية وتصرف واقتصاد ومحاسبة واقتصاد قياسي وإحصائيات وموارد بشرية ومعلوماتية وهندسة مدنية وبناء)، تم في موفى سنة 2015 تنظيم مناظرة لانتداب 108 إطارات عن طريق مناظرة عمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع مصالح البنك المعنية بهذه الانتداب.

ب- التقاعد

تمت إحالة 64 عوناً على التقاعد خلال سنة 2015، منهم 49 عوناً لبلوغهم السن القانونية و15 عوناً في إطار التقاعد المبكر.

ج- الحراك الوظيفي

تمت تلبية 16 مطلب نقله خلال سنة 2015، منها 12 مطلباً ما بين الإدارات وأو بين الجهات، سواء على مستوى المقر الرئيسي أو فروع البنك و6 مطالب نقله تهم الخطط الوظيفية.

كما استرجع البنك 4 أعوان خلال سنة 2015، اثنان منهم كانا في وضعية عدم مباشرة واثنان في حالة إلحاق.

4-2 التكوين

شهد نشاط التكوين خلال السنوات الأخيرة وخاصة في سنة 2015 عديد الإصلاحات في مختلف المجالات.

4-2-1 النصوص القانونية

* اتسمت سنة 2015 بنشر نص أول ينظم سياسة ونشاط التكوين في البنك المركزي التونسي. ويتمثل الهدف المرسوم في تفعيل سياسة تكوين تتمحور حول الأولويات الاستراتيجية للبنك، لاسيما تقييم المؤهلات الفردية بهدف تحديد فوارق الأداء لدى الموظفين وتقويمها.

ولهذا السبب وبغرض الارتقاء بهذه الوظيفة إلى مستوى المعايير الدولية وكذلك جعل هذا النشاط أكثر شفافية، مثل إضفاء الطابع المؤسسي عليها أولوية ملحة في سنة 2015. وفي هذا السياق، تم إعداد النص المذكور في أعقاب مشاورات مكثفة مع جميع الإدارات في البنك.

وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن هذا المقرر الترتيبي يتعلق بالمحاور الثلاثة الرئيسية التالية :

• التكوين المتعلق بتطوير المؤهلات ؛

• التكوين المانح لشهادة ؛

• التكوين صلب البنك.

وينظم هذا النص، على حدّ السواء، الدورات التكوينية المنجزة بالخارج وتلك المقدمة في تونس، كما ينص صراحة على التقييمات الأولية واللاحقة.

وتم تخصيص إجراءات لتربصات تطوير الموظفين وتأهيلهم.

وتم إيلاء الأهمية الضرورية للتعاون مع هيئات التكوين وخاصة تلك التابعة للبنوك المركزية الأجنبية، وكذلك لانفتاح البنك على محيطه الخارجي (جامعات وقطاع مصرفي ومالي وإدارة).

وأخيراً، فقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على لجنة التكوين، المحدثة في الواقع منذ سنة 2011 والتي يرأسها نائب المحافظ وتتركب من أربعة مديرين عامين، بما يمكن من تعزيز الموضوعية والإنصاف في مجال التكوين.

* مراجعة المقرر الترتيبي عدد 553 بتاريخ 21 جوان 1991 المتعلق بألعاب الأعمال الخاصة بالامتحانات والمناظرات وحصص تقديم دروس أو تنشيط ندوات. ولم يشهد هذا النص أي تحيين منذ 24 سنة.

4-2-2 التكوين المتخصص

* تم تنظيم 89 دورة تكوينية بالخارج لفائدة أعوان أقسام الاختصاصات والدعم بالبنك.

* بهدف نشر المعارف المكتسبة من قبل المشاركين في الحلقات الدراسية بالخارج وتبعا لإعادة تصميم واجهة الشبكة الداخلية للبنك، قامت إدارة التكوين في موفى سنة 2015 بتزويد الجزء المخصص لها ليتضمن وثائق الدورات التكوينية التي أحضرها الأعوان المشاركون في دورات بالخارج.

* نتيجة لذلك، أصبح بإمكان كافة موظفي البنك الاستفادة من المعارف المكتسبة خلال مختلف الحلقات الدراسية. ولهذا الغرض، فإن الأعوان الذين شاركوا في دورة تكوينية بالخارج خلال سنة 2015 مدعّون من قبل إدارة التكوين إلى مدها بالوثائق المعنية في أفضل الأجل وفقا للإجراء المذكور أعلاه.

4-2-3 التكوين المانح لشهادة

* تنظيم دورة تكوينية تختتم بتسليم شهادة حول المبادئ الأساسية للمالية الإسلامية، بمساهمة جامعة تونس - باريس - دوفين. وقد شملت هذه الدورة 15 عوناً من البنك تم اختيارهم من ضمن 7 إدارات مختلفة،

حيث تمثل هدفها في تكوين نواة أساسية صلب البنك المركزي التونسي، من شأنها إتقان جميع أوجه المالية الإسلامية. وقد تم استكمال هذه الشهادة الأولى بنجاح مع تخرج جميع المشاركين.

* تسجيل أعوان من البنك بالدروس التي تقدمها كل من أكاديمية البنوك والمالية والمعهد التقني للبنوك ومتابعتهم وتكوينهم.

* اضطلعت الإدارة المكلفة بالتكوين، من بين أمور أخرى، بمناظرة الانتداب بعنوان الدفعة عدد 35 لمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد تكفل بثلاثة طلبية فقط من المعهد المذكور ما بين سنتي 2012 و2014 (3 سنوات) مقابل 15 طالبا خلال السنتين الأخيرتين.

4-2-4 التكوين صلب البنك

* تم تأمين استئناف الدروس في اللغة الانجليزية المخصصة لمجموع موظفي البنك. وقدمت هذه الدروس من قبل شركة خارجية حيث شملت 60 عونا.

* كما اتسمت سنة 2015 بدخول مختبر اللغات حيز النشاط.

4-2-5 المشاريع التربوية

* يولي البنك المركزي أهمية متزايدة لنشر الثقافة المالية والمصرفية في الأوساط الجامعية. وعلى هذا الأساس، نظم البنك خلال سنة 2015 عديد العروض التعليمية لفائدة الطلبة من مختلف الجامعات.

* في هذا الإطار، تم إنجاز عشر حلقات دراسية تقريبا، شملت عديد الجامعات.

* كما قدم البنك المركزي عرضا حول مركزية المعلومات لفائدة وفد من المصرفيين من بلد مجاور.

* وفي الأخير، شهدت سنة 2015 تنظيم تربية لطلبة من مختلف الجامعات. وقد شملت هذه التربصات، على حدّ السواء، إعداد مشاريع التخرج أو التربصات الصيفية.

4-3 سياسة الأجور

4-3-1 مواصلة اصلاح نظام التأجير

في إطار مواصلة إصلاح نظام التأجير الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2011 وحرصا على تعزيز الرقابة على عين المكان وتحفيز المتفقدين لإنجاز مهامهم على أفضل وجه، تم إحداث منحة رقابة مخصصة للمتفقدين الذين ينتقلون لمكان العمل.

4-3-2 مواصلة اعتماد الصبغة الآلية في منظومة الأجور

واصلت الإدارة العامة للموارد البشرية والتكوين في سنة 2015 عملية إضفاء الصبغة المعلوماتية لمنظومة الأجور وذلك في إطار :

* اعتماد مقارنة جديدة تركز على تفكيك الحسابات حسب طبيعة التسبقات وذلك بغرض إضفاء مزيد من الشفافية على التصرف في التسبقات الممنوحة لموظفي البنك.

* تقديم أفضل واندماج مثالي للعمليات المتعلقة بالرواتب.

* توافق أفضل مع مؤسسات الضمان الاجتماعي عن طريق الانتقال إلى البريد الرقمي.

* إضفاء الصبغة الآلية والاندماج المحاسبي لمنحة الرقابة على عين المكان التي تم إحداثها في سنة 2015.

3-3-4 تطور أهم المؤشرات

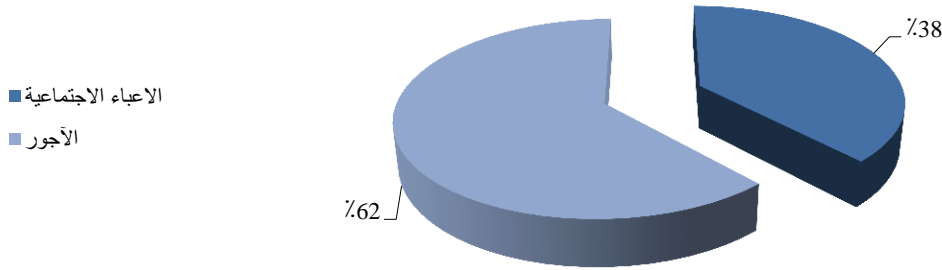
1-3-3-4 تطور معدل الأجور الخام (دون اعتبار الأعباء التي يتكفل بها المشغل)

ارتفع معدل الأجر الخام للأجير الواحد في سنة 2015 بنسبة 4% مقابل 3,4% في سنة 2014. وقد نتج هذا النمو عن الزيادة القطاعية في الأجور لسنة 2014 وتأثيرها على مجموع الأجور لسنة 2015.

2-3-3-4 توزيع أعباء الموظفين

مثلت الأعباء الاجتماعية 38% من الأعباء الجمالية للموظفين في سنة 2015 مقابل 37% في سنة 2014.

رسم بياني عدد 5-4 : توزيع أعباء الموظفين في سنة 2015



4-4 نشاط الصندوق الاجتماعي

1-4-4 إعادة الهيكلة المحاسبية

اتسمت بداية سنة 2015 بإعادة هيكلة محاسبية أثرت إيجابيا على حسابات الصندوق الاجتماعي الذي ارتفعت متوفراته بـ 710.991,942 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2014 لتبلغ 2.029.200,898 دينار.

2-4-4 مواصلة السياسة الحذرة

مكنت السياسة الحذرة والتصرف السليم في الأموال المتوفرة من تسجيل حاصل قدره 3.194.101,273 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2015، أي بارتفاع بـ 57% بالمقارنة مع المتوفرات في العام السابق.

3-4-4 التحديث وإضفاء الصبغة اللامركزية

بالتوازي مع مواصلته نفس السياسة الحذرة والعناية الواجبة في مجال إسناد القروض، شرع الصندوق الاجتماعي في مسار تحديث (على مستوى المعلوماتية) وإضفاء الصبغة اللامركزية على بعض خدماته فضلا عن إصلاح بعض النصوص التي تنظم سيره.

4-4-4 تطور أهم المؤشرات**1-4-4-4 تطور تسديد القروض**

بلغ حجم القروض المسددة خلال سنة 2015 مستوى 9.128.831,677 دينار مقابل 8.829.595,316 دينار في سنة 2014، أي بارتفاع قدره 3٪ بين سنة وأخرى.

2-4-4-4 تطور القروض الموافق عليها

تراجع عدد القروض الموافق عليها من 971 في سنة 2014 إلى 741 في سنة 2015، أي بانخفاض قدره 24٪ (-230 اتفاق).

وشمل هذا الانخفاض بالخصوص القروض قصيرة الأجل (-30٪ لتراجع من 760 إلى 536) وكذلك القروض طويلة الأجل (-32٪ لتراجع من 37 اتفاق إلى 28)، فيما حافظت القروض متوسطة الأجل في سنة 2015 تقريبا على نفس مستوى الطلب خلال السنتين الأخيرتين (174 في سنة 2014 مقابل 177 اتفاق في سنة 2015).

3-4-4-4 تطور صرف القروض

تراجع حجم صرف القروض من 9.178.582,623 دينار في سنة 2014 إلى 7.985.238,517 دينار في سنة 2015، أي بانخفاض قدره 13٪ (-1.193.290,106 دينار).

وشمل هذا الانخفاض بالخصوص القروض قصيرة الأجل (-19٪ لتراجع من 4.226.935,867 دينار إلى 3.405.672,479 دينار) وكذلك القروض طويلة الأجل (-76٪ لتراجع من 2.342.576,052 دينار إلى 1.332.548,714 دينار)، فيما حافظت القروض متوسطة الأجل تقريبا على نفس المستوى (3.256.979,163 دينار مقابل 3.007.107,815 دينار).

ويعتزم الصندوق الاجتماعي في سنة 2016 أن يواصل التصرف في إطار السياسة الحالية الحذرة مع إعطاء الأولوية للحالات ذات الحاجة.

5-4 خدمات التأمين والتغطية الاجتماعية**1-5-4 خدمات التأمين**

وفقا للنظام الأساسي لموظفي البنك المركزي، يتمتع أعوان البنك والمتعاقدين بنظام حياطة اجتماعية.

ويوفر لهم هذا النظام تأمينا ضد المخاطر المتعلقة بالميادين التالية :

- ✓ الصحة - الأمومة - الوفاة ؛
- ✓ عدم القدرة على العمل - العجز ؛
- ✓ الحوادث البدنية.

4-5-1-1 التأمين الصحي - الأمومة - الوفاة

يغطي هذا التأمين كافة الموظفين النشيطين والمتعاقدين، دون أي حد أقصى للسن والأعوان في حالة إلحاق وأزواج وزوجات الأعوان الذين توفوا وهم نشيطين أو متعاقدين والأبناء في الكفالة وأيتام الأشخاص المؤمن عليهم المتوفين والأعوان المصابين بعجز.

4-5-1-2 التأمين ضد عدم القدرة على العمل - العجز (وثيقة تأمين عدد 9577/600)

يتمثل الهدف في هذا العقد للتأمين الجماعي في ضمان خدمات في حالة عدم قدرة المؤمن له على العمل جراء مرض عادي أو مرض طويل المدى أو حادث.

4-5-1-3 التأمين الفردي ضد الحوادث البدنية

يضمن هذا التأمين تسديد تعويضات يومية في حالة الحوادث البدنية التي قد تصيب الشخص المؤمن له ودفع جارية في حالة العجز المؤقت للعون أو إسناد تعويض وفاة للورثة في حالة الوفاة.

4-5-2 الطب المهني والمساعدة الاجتماعية

4-5-2-1 الطب المهني

تسهر مصلحة الطب المهني على حماية ومتابعة صحة الموظفين في العمل وتوفير خدمات الطب الوقائي.

4-5-2-1-1 المتابعة الطبية

يتم إنجازها من قبل طبيين اثنين متعاقدين (طبيب عام وطبيب مختص في أمراض القلب)، بمساعدة ممرضة ومخبرين للتحاليل الطبية.

وتستكمل هذه الزيارات بفحوصات بيولوجية وبأراء مختصين عند الاقتضاء.

وقد أجرى البنك خلال سنة 2015 زيارات طبية سنوية ومخططات القلب الكهربائية وتحاليل ولقاحات ضد الأنفلونزا.

4-5-2-1-2 المراقبة الطبية

بهدف المتابعة الدقيقة لظاهرة التغيب عن العمل، تم استخدام طريقتين من قبل المصلحة المعنية :

✓ المراقبة الإدارية بهدف الحد من التوقف عن العمل دون مبرر.

✓ المراقبة الطبية التي تشمل الأمراض العادية والأمراض طويلة المدى.

4-5-2-1-3 مطالب التكفل

في إطار الخدمات الاجتماعية، يتمتع أعوان البنك وأزواجهم وكذلك أبناء المؤمن لهم بشهادة تكفل يتم منحها في حالة الإقامة بالمرافق الصحية (مستشفى أو مصحة خاصة).

وبلغ عدد مطالب التكفل التي تمت الموافقة عليها 503 ملفات في سنة 2015.

4-1-2-5-4 ودادية الموظفين

الرقابة والتوصيات

يوصي طبيب الشغل بتكوين قوائم الطعام بأغذية صحية متوازنة ويؤشر عليها أسبوعيا. كما أنه يراقب مقرات الودادية (المطعم والمطبخ) وكذلك نتائج التحاليل المتعلقة بها والمنجزة من قبل مكتب مختص.

4-2-5-4 المساعدة الاجتماعية

يمكن نظام المساعدة الاجتماعية من تمتيع أعوان البنك من بعض الخدمات مثل إسناد منحة الدراسة ومنحة رياض الأطفال.

كما يتم تقديم مساعدة مادية للعائلات في حالة وفاة عون ناشط أو أحد أقربائه.

وأخيرا، تمتع عونان ناشطان وآخر في التقاعد بتكفل كامل (تذاكر الطائرة والإقامة) لأداء مناسك الحج إلى البقاع المقدسة.

الباب الخامس : أنظمة الدفع والتداول النقدي

1-5 أنظمة الدفع ووسائله

1-1-5 أنظمة الدفع الصافي أو المقاصة فيما بين البنوك

تشمل هذه الأنظمة المقاصة الإلكترونية والمقاصة اليدوية والنقديات.

1-1-1-5 المقاصة الإلكترونية

يقوم نظام المقاصة الإلكترونية المتعلق بالتحويلات¹ والاقطاعات والشيكات والكمبيالات بربط الصلة بين 25 منخرطا (البنك المركزي التونسي والديوان الوطني للبريد و23 بنكا) والشركة المصرفية المشتركة للمقاصة التي تم إحداثها في أواخر سنة 1999.

وخلال سنة 2015، تم تقديم 48,2 مليون قيمة عبر المقاصة الإلكترونية بمبلغ قدره 119 مليار دينار، أي بزيادة في الحجم بـ 5,7٪ وفي المبلغ بـ 3,7٪ بالمقارنة مع سنة 2014. ويرد ملخص لهذا التطور الذي يختلف بين قيمة معالجة عبر المقاصة الإلكترونية وأخرى في الجدول التالي :

جدول عدد 1-5 : تطور نشاط المقاصة الإلكترونية (القيم المقدمة)

القيم	2014		2015		التغيرات بـ % 2014\2015	
	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الدنانير	العدد	المبلغ
التحويلات	16,1	16.452	18,9	19.053	17,4%	15,8%
الاقطاعات	1,81	9.036	1,85	9.292	1,1%	2,8%
الشيكات	24,9	71.250	24,8	72.008	0,4-%	1,1%
الكمبيالات	2,8	18.154	2,7	18.762	3,6-%	3,3%
المجموع	45,6	114.892	48,2	119.115	5,7%	3,7%

¹ لا يشمل التبادل بالمقاصة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات والأفراد سوى التحويلات التي يقل مبلغها عن 100 ألف دينار، فيما تتم معالجة التحويلات الأخرى عبر نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس وذلك منذ تاريخ 6 نوفمبر 2006.

ويعزى الارتفاع الهام نسبيا للتحويلات المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية إلى الإدماج التدريجي لأجور موظفي الدولة صلب المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية. وبالفعل، تم تقديم 2,7 مليون تحويل للأجور المذكورة عبر المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2015 بقيمة قدرها 2 مليار دينار.

وفيما يتعلق بمرفوضات القيمة المعالجة عبر المقاصة الإلكترونية، تحوز الاقتطاعات أعلى نسبة مرفوضات في سنة 2015 في الاقتطاع من حيث الحجم (45,2%) والكمبيالات من حيث القيمة (11,7%). وتتمثل الأسباب الأكثر أهمية للمرفوضات في غياب المخصصات بالنسبة للاقتطاعات والشيكات والكمبيالات و"إفقال الحساب" بالنسبة للتحويلات.

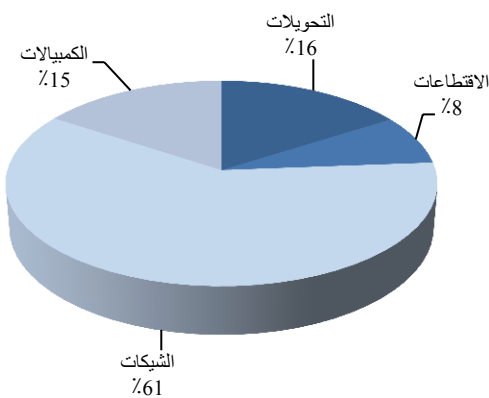
ويرد في الجدول التالي التطور السنوي لنسبة المرفوضات حسب القيم المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية :

جدول عدد 2-5 : تطور نسب المرفوضات حسب القيم المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية (ب.%)

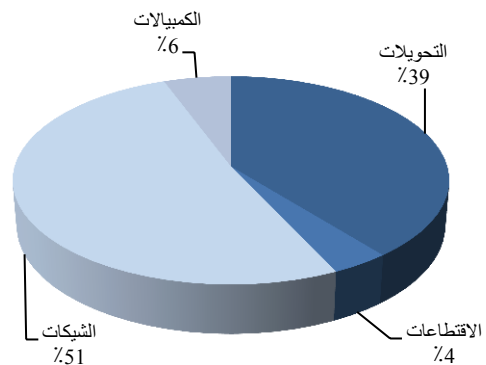
القيم	2014		2015		التغيرات 2014/2015	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
التحويلات	0,16%	0,15%	0,15%	0,146%	-4%	-5%
الاقتطاعات	48,9%	2,1%	45,2%	2,3%	-7,6%	9,6%
الشيكات	1,7%	2,8%	1,9%	3,1%	13,1%	11,3%
الكمبيالات	19,9%	10,9%	20,8%	11,7%	4,6%	7,5%

وفي جانب آخر، يرد ملخص لتوزيع القيم المعالجة عبر المقاصة الإلكترونية في سنة 2015 والتي بقيت تقريبا في نفس مستوى سنة 2014 في الرسمين البيانيين التاليين :

رسم بياني عدد 2-5 : توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحساب المبلغ



رسم بياني عدد 1-5 : توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحساب الحجم



2-1-1-5 المقاصة اليدوية

تم منذ سنة 2003 غلق جميع غرف المقاصة في فروع البنك المركزي باستثناء غرفة المقر الرئيسي. وتخصص المقاصة اليدوية للمعالجة الحصرية للشيكات والكمبيالات غير المطابقة للمواصفات الموحدة. ويعتبر حجم هذا النوع من العمليات ضعيفا جدا، سواء بالنسبة للشيكات (0,8% من العدد الجملي للشيكات الإلكترونية واليدوية لسنة 2015) أو للكمبيالات (0,2% من العدد الجملي للكمبيالات الإلكترونية واليدوية). وبداية من سنة 2015، مكن إضفاء الطابع الآلي على معالجة الكمبيالات الجمركية المضمونة وسندات الدين المضمونة بكفالات بنكية والتي تتيح إرجاء دفع الرسوم والضرائب من قبل المورد لفائدة الديوانة بـ 90 يوما من التخفيض في نسبة التقديم اليومي للسندات المذكورة بـ 18% في الحجم وبـ 10% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2014. وستتبع هذه الخطوة (المعالجة الآلية) مرحلة مبرمجة خلال سنة 2016 لتجريد الكمبيالات المضمونة من طابعها المادي.

3-1-1-5 النقديات

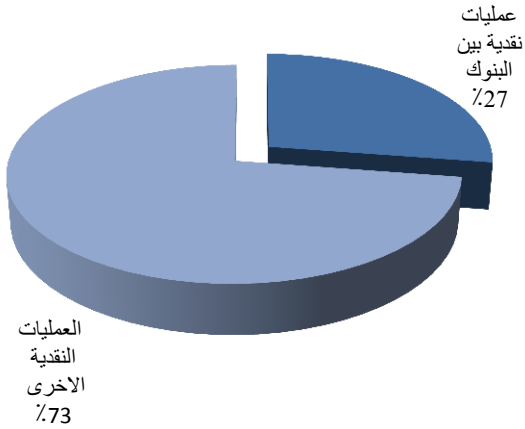
واصلت أهم مؤشرات النشاط النقدي خلال سنة 2015 التطور بنسق مدعم يعكس ترسخ ثقافة جديدة لفائدة وسائل الدفع العصرية. وهذا تلخيص للتطور الحاصل في الجدول التالي :

جدول عدد 3-5 : تطور مؤشرات النقديات

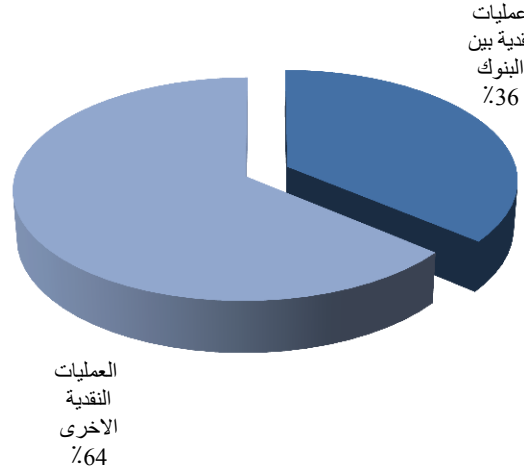
التغيرات بـ % 2015 2014	2015	2014	المسمى
11%	3	2,7	البطاقات المحلية بالملايين
8,6%	2.249	2.070	السحوبات من الشبايبك والموزعات الآلية
2,1%	12.921	12.655	مطارف الدفع الإلكتروني
			المعاملات النقدية
6%	57,6	54,3	العدد بالملايين
9,9%	7.191	6.544	المبلغ بملايين الدنانير

ويظهر تحليل السلوك بالنسبة للعمليات النقدية المنجزة في البلاد التونسية خلال سنة 2015 أن أصحاب البطاقات يفضلون إنجاز السحوبات نقدا من الشبايبك والموزعات الآلية للأوراق النقدية بدلا من الدفع عبر مطارف الدفع الإلكتروني. ويدرك كل من البنك المركزي التونسي والأوساط المصرفية وشركة نقديات تونس ضرورة النهوض بنشاط الدفوعات النقدية من خلال بذل مزيد من الجهود. وعلاوة على ذلك، يفضل أصحاب البطاقات الاعتماد بشكل أكبر بكثير على الشبايبك والموزعات الآلية التابعة للمؤسسات المصدرة لبطاقاتهم لإنجاز سحوبات نقدية على تلك التابعة لمؤسسات أخرى. ويرد عرض لمجموع هذه الأنماط السلوكية في الرسوم البيانية التالية :

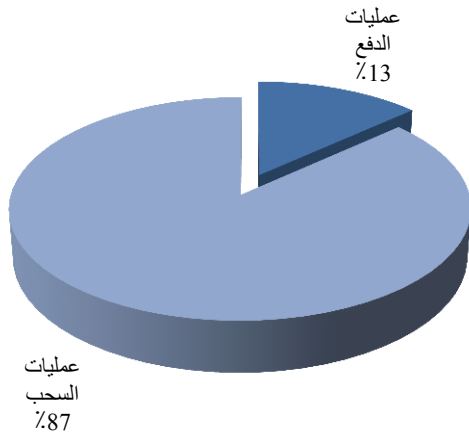
رسم بياني عدد 4-5 : توزيع المعاملات النقدية بين البنوك والعمليات الداخلية بحسب القيمة



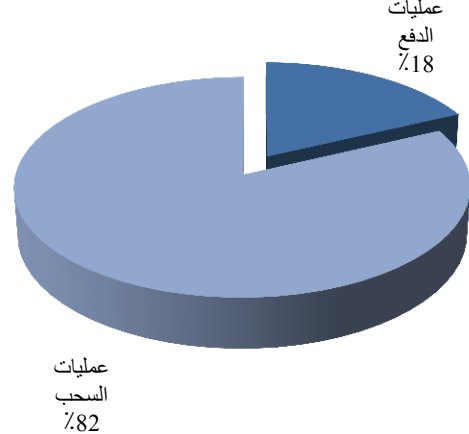
رسم بياني عدد 3-5 : توزيع المعاملات النقدية بين البنوك والعمليات الداخلية بحسب الحجم



رسم بياني عدد 6-5 : توزيع المعاملات النقدية بين عمليات الدفع والسحب حسب القيمة



رسم بياني عدد 5-5 : توزيع المعاملات النقدية بين عمليات الدفع والسحب حسب الحجم



وفيما يتعلق بعمليات التجارة الإلكترونية المنجزة في البلاد التونسية خلال سنة 2015، فقد واصلت الازدياد بنسق مدعم سواء من حيث عدد المواقع التجارية (ارتفع من 648 في سنة 2014 إلى 811، أي بزيادة قدرها 25%) أو عدد المعاملات المنجزة (بلغ 803 آلاف معاملة مقابل 644 ألف في العام السابق، أي بارتفاع قدره 25%) أو أيضا رقم المعاملات (ارتفع بـ 17% ليلبلغ 81,8 مليون دينار في سنة 2015).

أما بخصوص البطاقة التكنولوجية الدولية، فقد وقع إصدارها في البلاد التونسية بداية من شهر ماي 2015، على إثر صدور المنشور عدد 5 لسنة 2015 من قبل البنك المركزي التونسي والمتعلق بالمعاملات التي يمكن إنجازها بالبطاقة المذكورة.

5-1-2 نظام الدفع الإجمالي أو المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة

تمثل المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة هيكلًا يكتسي أهمية نظامية ويتولى البنك المركزي التونسي إدارته منذ تاريخ 6 نوفمبر 2006. إذ يمكّن من إنجاز تسويات إجمالية وأنية لمبالغ محررة بالنقد المركزي وخاصة التحويلات فيما بين البنوك أو لفائدة الأفراد¹ وتسوية أرصدة النظم الخارجية المنبثقة عن الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة وشركة نقديات تونس والتونسية للمقاصة وبورصة الأوراق المالية بتونس... إلخ.

وتوفر هذه المنظومة أداة فعالة للأوساط المصرفية المحلية للوقاية ضد المخاطر النظامية للسيولة والقرض وفقا للمعايير الدولية، مع الإشارة إلى أن تبادل المعطيات بين البنوك وهذه المنظومة يتم عبر الإرساليات المتداولة على شبكة الهيئة العالمية للاتصالات المصرفية المالية "سويفت" والتي توفر أمن وسلامة المعلومات.

وخلال سنة 2015، تمّت معالجة 184 ألف عملية من قبل المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة، بمبلغ جملي قدره 1.681,3 مليار دينار أي بارتفاع بـ 5,1% في الحجم وانخفاض بـ 1,8% في القيمة بالمقارنة مع العام السابق. ويعزى ارتفاع حجم العمليات بالأساس إلى احتداد حاجيات البنوك المشاركة من السيولة. ويعود انخفاض المبلغ الجملي للعمليات بشكل رئيسي إلى تراجع مشتريات الأطراف المشاركة من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي فضلا عن انخفاض التحويلات فيما بين البنوك.

ويظهر الجدول التالي تطور العمليات المعالجة من قبل المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة :

¹ لا تتم معالجة التحويلات لفائدة الحرفاء من الأفراد من قبل المنظومة نسبة لتحويل المبالغ الضخمة إلا بمبلغ يعادل أو يفوق 100 ألف دينار.

جدول عدد 4-5 : تطور نشاط المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة

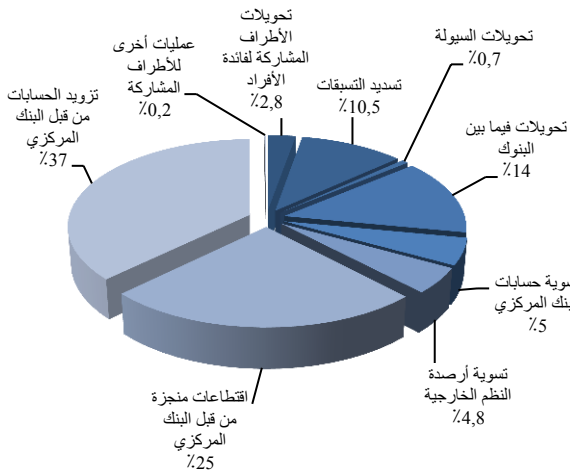
(بمليارات الدنانير)

العمليات	2014		2015		التغيرات بـ % 2015 2014	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
I - عمليات البنك المركزي	1 237,7	88.328	1.205,8	90.613	-2,6%	2,6%
تزويد الحسابات	627,0	18.978	618,2	20.649	-1,4%	8,8%
الاقتطاعات	449,0	7.398	422,6	8.356	-5,9%	12,9%
تسوية أرصدة النظم الخارجية	76,5	56.289	81,1	55.951	6,0%	0,6-
تسوية حسابات البنك المركزي	85,2	5.663	83,9	5.657	-1,5%	0,1-
II - عمليات الأطراف المشاركة	474,1	86.877	475,5	93 579	0,3%	7,7%
التحويلات فيما بين البنوك	257,8	40.488	233,2	43.300	-9,5%	6,9%
تحويلات السيولة	9,2	3.112	11,4	4.464	24,8%	43,4%
تسديد التسبيقات	161,3	1.111	179,9	1.148	11,5%	3,3%
التحويلات لفائدة الأفراد	43,0	39.624	47,6	42.476	10,8%	7,2%
عمليات أخرى للأطراف المشاركة	2,8	2.542	3,4	2.191	19,7%	13,8-
المجموع	1.711,8	175.205	1.681,3	184.192	1,8%	5,1%
معدل يومي *	701	6,85	740	6,75	1,4%	5,6%

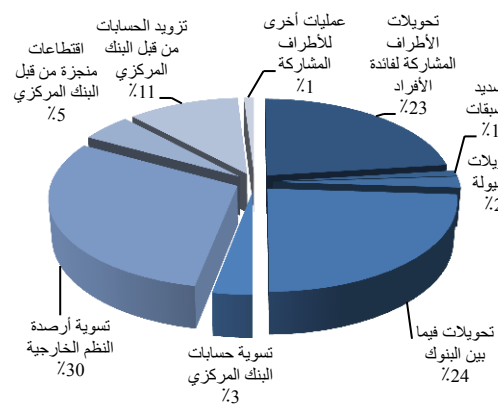
* سنة 2014 : 250 يوم عمل ؛ سنة 2015 : 249 يوم عمل.

ويظهر توزيع نشاط المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة خلال سنة 2015 والذي لم يطرأ عليه أي تغيير تقريبا بالمقارنة مع العام السابق، غلبة قيمة عمليات البنك المركزي (72%) وخاصة التمويلات المتأتية من نشاط السوق النقدية. وفيما يتعلق بحجم العمليات، فهو منقسم بالتساوي بين البنك المركزي والأطراف المشاركة. ويرد ملخص لتوزيع نشاط المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة حسب نوع العملية في الرسمين البيانيين التاليين :

رسم بياني عدد 8-5 : توزيع نشاط المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة في سنة 2015 (بحساب القيمة)



رسم بياني عدد 7-5 : توزيع نشاط المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة في سنة 2015 (بحساب الحجم)



5-2 تطوير أنظمة الدفع ووسائله والإشراف عليها

5-2-1 تطور الإطار القانوني

إن الإشراف على أنظمة الدفع ووسائله هو نشاط تضطلع به البنوك المركزية ويندرج في إطار تدعيم الاستقرار المالي، حيث أنه يتمثل في السهر على تأمين السير الجيد لأنظمة الدفع ووسائله وضمان نجاعتها وصلابتها.

وقد عهد إلى البنك المركزي التونسي بمهمة الإشراف وفقا لأحكام قانونه الأساسي الذي ينص على أن هذا الأخير يسهر على ضمان استقرار أنظمة الدفع وصلابتها ونجاعتها فضلا عن تأمين وسائل الدفع.

وتتمثل وظيفة الإشراف التي يتعين على البنك المركزي تأمينها في تقييم البنى الأساسية للدفع والتسوية بالنظر إلى المعايير الدولية التي تسري في هذا المجال وإصدار التوصيات بقصد إدخال التغييرات الضرورية. وهي تستهدف أنظمة الدفع والتسوية، سواء كانت مستغلة من قبل البنك المركزي أو من أي طرف آخر، فضلا عن مصدري وسائل الدفع.

وأصدرت لجنة المدفوعات والبنى التحتية للسوق التابعة لبنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بتاريخ 16 أبريل 2012 المبادئ الأساسية التي يتم استخدامها على الصعيد الدولي للإشراف على البنى الأساسية وهي مبادئ البنى الأساسية للأسواق المالية (PFMI).

وتشمل هذه المبادئ الأساسية مجموع البنى الأساسية للأسواق المالية (أي أنظمة الدفع والمودعين الرئيسيين للسندات وأنظمة تسوية وتسليم السندات وأنظمة المقاصة والدفاتر المركزية) وتتضمن 24 مبدأ. ويرتكز إطار التقييم، الذي يستخدمه البنك المركزي لتأمين مهامه المتعلقة بالإشراف على البنى الأساسية، على هذه المبادئ وعلى منهجيتها للتقييم.

وينص التقرير الصادر في سنة 2012 حول "مبادئ البنى الأساسية في الأسواق المالية" فيما يخص مسؤوليات البنوك المركزية، على أنه ينبغي أن تتوفر لهذه الأخيرة الصلاحيات والموارد الضرورية للاضطلاع بنجاعة بمسؤولياتها في التعديل والإشراف.

ويعتبر البنك المركزي أن إدراج تغييرات بطريقة موثوقة وناجعة في مجال الدفوعات يستوجب إرساء إطار قانوني و/أو اتفاقي وهو ما من شأنه أن يتيح صلاحيات إشراف محددة بوضوح وبشكل ملائم. وفي هذا السياق، شرع البنك المركزي في إعداد بعض الاتفاقيات التي تضبط صيغ الإشراف التي يتعين ممارستها، فضلا عن التزامات المتصرفين في أنظمة الدفع والتسوية.

2-2-5 تطور الإطار العملياتي للإشراف

تم إرساء وظيفة "الإشراف" في سنة 2012 والتي تجسدت من خلال إحداث إدارة فرعية للغرض. وقد ضبطت وحدة الإشراف قائمة بالأنظمة المعنية والمبادئ التي يتوجب تطبيقها على كل واحد منها. ويجري حالياً العمل على إنجاز التدابير التي تحدد سير مهمة الإشراف صلب كل نظام، سواء يديره البنك المركزي أو أية مؤسسة أخرى.

وكرست الوحدة المذكورة الدور المناط بعهدة البنك المركزي في مجال الإشراف على الدفوعات وتنظيمها ورقابتها من خلال دراسة الامتثال لعدد المنتوجات الخاضعة لترخيص البنك المركزي والمعروضة من قبل بنوك أو أنظمة دفع أو شركات مبتدئة.

3-2-5 تطوير أنظمة الدفع

تتمثل أهداف وظيفة التطوير فيما يلي :

- تعزيز توفر خدمات الدفع والتقليص في كلفتها الاقتصادية الكلية الجمالية ؛
- إحداث قنوات دفع جديدة يكون نفاذ المستعملين إليها ميسرا ؛
- دعم الانتفاع بالخدمات المالية التقليدية ؛
- الانخراط في أنظمة الدفع الإقليمية.

كما ساعدت وحدة تطوير الدفوعات الأوساط المصرفية في تطوير البطاقة التكنولوجية الدولية التي تم إحداثها لتلبية الاحتياج الناجم عن عدم توفر بطاقة دفع دولية والذي عبرت عنه فئة واسعة من الشباب الراغب في الاندماج في الإقتصاد الرقمي على الصعيد الدولي.

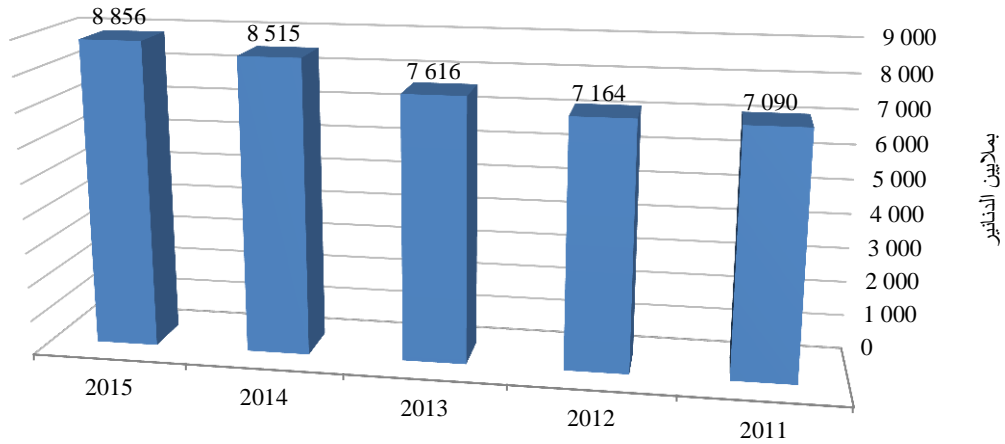
وفي جانب آخر، أسفر مشروع تطوير الدفع عبر الهاتف الجوال عن ضبط نموذج اقتصادي ملائم وإحداث منتج يتيح قابلية التشغيل البيئي والتعامل بين البنوك تديره "شركة نقديات تونس". ومن المتوقع دخول منظومة الدفع عبر الهاتف الجوال حيز الاستغلال في الربع الثالث لسنة 2016.

3-5 التداول النقدي

1-3-5 تطور تداول الأوراق والقطع النقدية

سجل التداول النقدي الجملي بتاريخ 31 ديسمبر 2015 ازديادا ب 4% بالمقارنة مع سنة 2014 ليلغ 8.856 مليون دينار. ومثلت الأوراق النقية 96,5% مقابل 3,5% للقطع النقدية.

رسم بياني عدد 5-9 : تطور التداول النقدي (أرقام موفى الفترة)

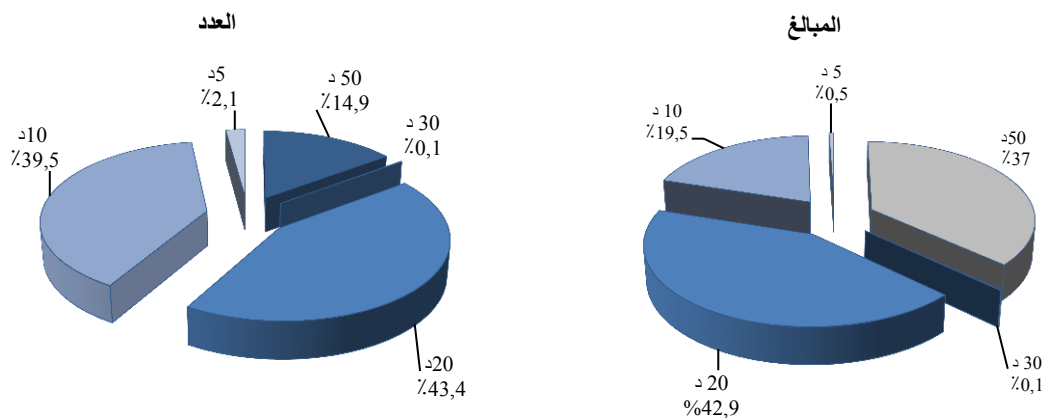


5-3-1-1 تداول الأوراق النقدية

بلغ تداول الأوراق النقدية 8.547,7 مليون دينار في سنة 2015 وهو ما يوافق 423 مليون ورقة نقدية، أي بزيادة قدرها 0,4% في العدد و 4% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2014. ومنذ سنة 2011، بلغ معدل نسبة الازدياد السنوي مستوى 6,23%.

ويظهر توزيع قيمة الأوراق النقدية حسب الفئات أن حصة الأوراق النقدية من فئة 50 دينار و 20 دينار و 10 دنانير و 5 دنانير بقيت مستقرة نسبيا بالمقارنة مع السنة المنقضية، حيث مثلت 37% و 43% و 20% و 1% في سنة 2015.

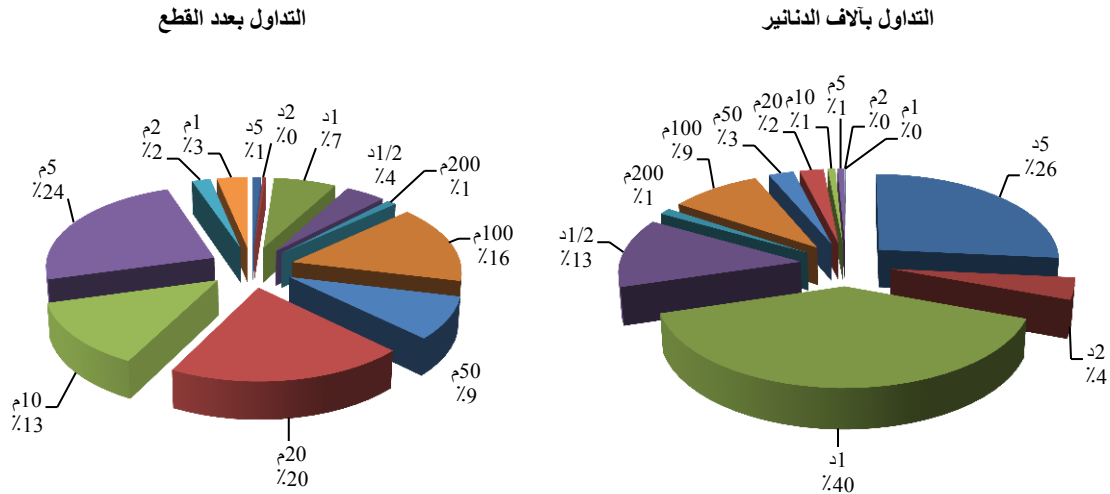
رسم بياني عدد 5-10 : تداول الأوراق النقدية



2-1-3-5 تداول القطع النقدية

بلغ تداول القطع النقدية 308,9 ملايين دينار في سنة 2015 وهو ما يوافق 1.831,8 مليون قطعة نقدية، أي بزيادة قدرها 3,19% في العدد و6,03% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2014.

رسم بياني عدد 11-5 : تداول القطع النقدية



2-3-5 إصدار الأوراق النقدية

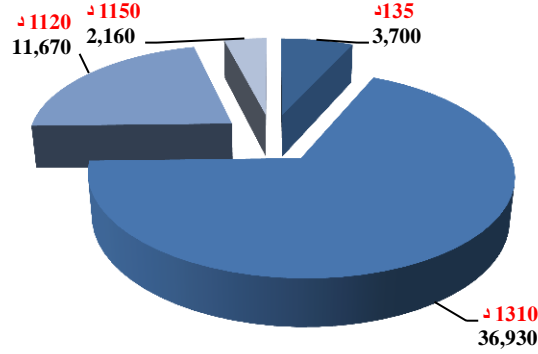
بلغ إصدار الأوراق النقدية 729 مليون دينار في سنة 2015 وهو ما يوافق 54 مليون ورقة نقدية، أي بتراجع قدره 73% في القيمة و75% في العدد بالمقارنة مع سنة 2014.

جدول عدد 5-5 : تطور إصدار الأوراق النقدية

القيمة	2015	2014	2013	2012	2011
بملايين الأوراق النقدية	54	217	189	107	123
بملايين الديناتير	729	2.701	4.178	2.574	1.770

وشملت الإصدارات الأكثر أهمية خلال هذه الفترة الأوراق النقدية من فئة 10 دنانير صنف 2013 (68% من حيث العدد و51% من حيث القيمة)، تتبعها الأوراق النقدية من فئة 20 دينار صنف 2011 (21% من حيث العدد و32% من حيث القيمة).

رسم بياني عدد 5-12 : إصدار الأوراق النقدية (بآلاف الأوراق)



3-3-5 إصدار القطع النقدية

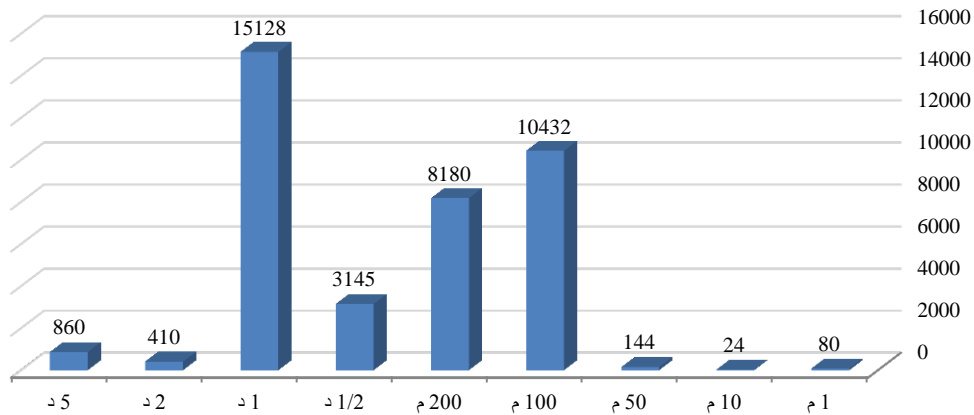
بلغ إصدار القطع النقدية 38 مليون قطعة نقدية في سنة 2015 بقيمة قدرها 25 مليون دينار، أي بتراجع بـ 49% في الحجم وبـ 50% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2014.

جدول عدد 6-5 : تطور إصدار القطع النقدية

القيمة	2011	2012	2013	2014	2015
بملايين القطع النقدية	61	76	145	75	38
بملايين الدنانير	14	18	22	50	25

وشملت الإصدارات الأكثر أهمية من حيث العدد قطع من فئة الدينار الواحد و 100 مليم و 200 مليم، بحصص متتالية قدرها 39% و 27% و 21%.

رسم بياني عدد 5-13 : إصدار القطع النقدية (بآلاف القطع)



4-3-5 إتلاف الأوراق النقدية

بلغ العدد الجملي للأوراق النقدية المتلفة خلال هذه السنة 86 مليون ورقة، منها 95٪ من الأوراق النقدية المسحوبة من التداول.

جدول عدد 7-5 : تطور إتلاف القطع النقدية

إتلاف سنة 2015	إتلاف سنة 2014	إتلاف سنة 2013	القيمة
519.660	878.442	137.022	2011 د50
1.527.836	3.155.945	806.408	2011 د20
1.670.279	1.527.209	1	2013 د10
931.445	206.864		2013 د5
4.649.220	5.768.460	943.431	المجموع الجزئي
174.417	11.221.031	9.999.372	2008 د50
73.550	12.378.290	12.207.212	1997 د30
561.445	57.741.171	78.868.933	1992 د20
66.932	122.030.227	56.769.051	1986 د10
9.504.119	30.858.548	29.501.282	1994 د10
54.511.836	190.698	948.626	2005 د10
207.000	23.417.943	8.300.945	1993 د5
16.097.803	2.000.000	17.480.000	2008 د5
81.197.102	259.837.908	214.075.421	المجموع الجزئي
85.846.322	265.606.368	215.018.852	المجموع

وبلغ عدد الأوراق النقدية التي سحبت من التداول ولم يتم إرجاعها بعد 15,3 مليون ورقة بتاريخ 31 ديسمبر 2015، أي 2٪ من مجموع الأوراق المصدرة.

5-3-5 العمليات السنوية مع الفروع

أنجزت مصلحة الخزينة المركزية خلال هذه الفترة 49 عملية تنزيل أموال بفرع تونس و96 عملية إرسال أموال نحو الفروع الأخرى.

واستأثر فرع تونس بمفرده بـ 34٪ من مجموع عمليات إرسال الأوراق النقدية و45٪ من مجموع عمليات إرسال القطع النقدية.

(المبالغ بالدينار)

جدول عدد 8-5 : تطور العمليات السنوية مع الفروع

استلام من الفروع		إرسال إلى الفروع		
قطع نقدية	أوراق نقدية	قطع نقدية	أوراق نقدية	
	135.000.000	8.888.640	494.200.000	تونس
	41.450.000	2.472.672	15.000.000	بنزرت
	12.500.000	763.904	86.500.000	قابس
	397.300.000	1.325.872	-	نايل
7.680	298.450.000	155.264	145.500.000	صفاقس
	109.500.000	761.120	85.000.000	سوسة
		869.264	216.600.000	قفصة
		917.360	29.500.000	القصرين
	47.800.000	433.592	30.000.000	القيروان
	105.000.000	1.157.568	37.500.000	مدنين
3.000.000	184.850.000	1.585.776	299.000.000	جندوبة
	88.400.000	275.752	4.500.000	المنستير
3.007.680	1.420.250.000	19.606.784	1.443.300.000	المجموع

الباب السادس : نشاط فروع البنك المركزي التونسي

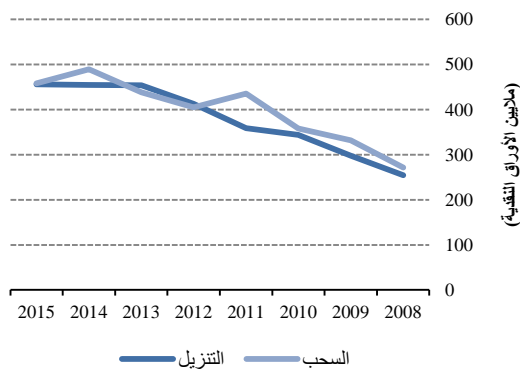
1-6 العمليات بالدينار

بلغ مجموع الأوراق النقدية المسحوبة على مستوى الفروع من قبل حرفاء البنك المركزي (البنوك والخبزينة والديوان الوطني للبريد) 457,6 مليون ورقة نقدية خلال سنة 2015، أي بما يعادل 8.793 مليون دينار مقابل 489,2 مليون ورقة نقدية أي 9.746,3 مليون دينار في سنة 2014 وهو ما يعكس انخفاضا بـ 6,5% في الحجم وبـ 9,8% في القيمة.

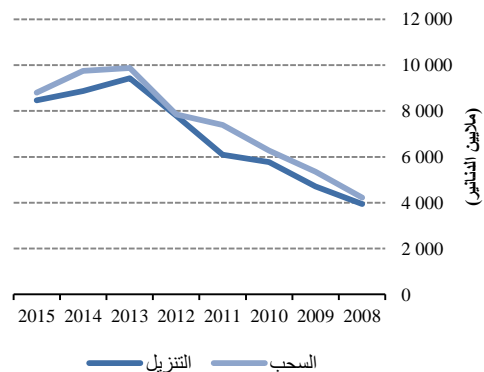
وبلغت، من جانبها، الأوراق النقدية التي تم تنزيلها لدى فروع البنك المركزي من قبل نفس الحرفاء 8.469,2 مليون دينار وهو ما يوافق 455,9 مليون ورقة نقدية في سنة 2015 مقابل 8.863,7 مليون دينار أي 454,2 مليون ورقة نقدية في 2014، حيث عرفت بدورها تراجعاً بـ 4,5% في القيمة لكنها سجلت ارتفاعاً طفيفاً قدره 0,4% في الحجم.

وعرفت قيمة السحوبات والتنزيلات من الأوراق النقدية نمواً هاماً امتد خلال الفترة 2008-2015، مع تسجيل ذروة في سنة 2013، حين كانت مرحلة استرجاع وإبدال الأوراق النقدية المسحوبة من التداول في أوجها.

رسم بياني عدد 2-6 : تحركات الأوراق النقدية بحساب الحجم

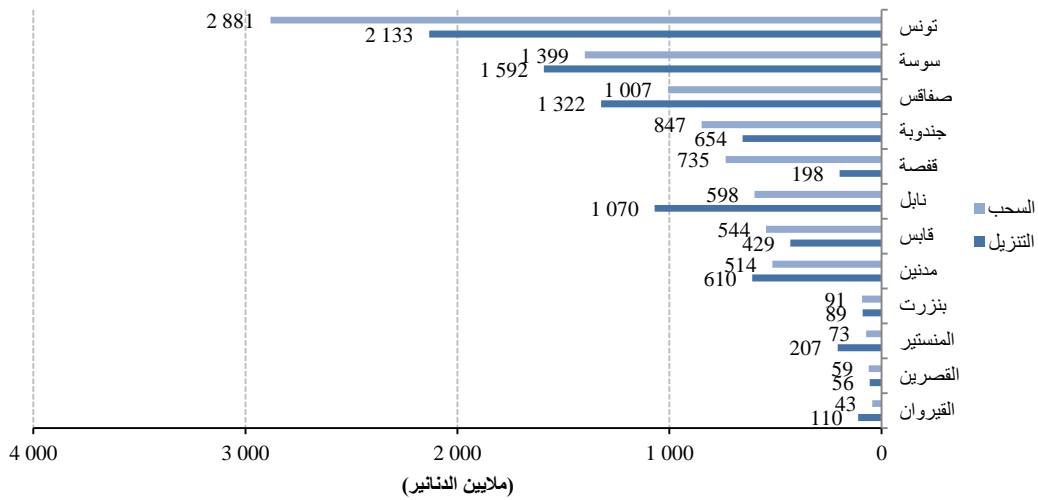


رسم بياني عدد 1-6 : تحركات الأوراق النقدية بحساب القيمة



وتمّ تسجيل القيم الأكثر أهمية للسحوبات في سنة 2015 على مستوى فروع تونس (32,8%) وسوسة (15,9%) وصفاقس (11,5%) وجندوبة (9,6%) وقفصة (8,4%). أما قيم التنزيلات الأهم، فقد سجلت في فروع تونس (25,2%) وسوسة (18,8%) وصفاقس (15,6%) ونابل (12,6%) (راجع الرسم البياني عدد 3-5). وتثير مطابقة السحوبات من كل فرع بالتنزيلات التي يسجلها اهتماما خاصا في فرع قفصة الذي يتميز بنسبة للسحوبات إلى الإيداعات مرتفعة جدا (3,7%) بالمقارنة مع الفروع الأخرى للبنك المركزي. ويمكن تفسير ذلك بوجود "شركة فسفاط قفصة" التي تقوم بعمليات هامة لسحب الأموال في هذه المنطقة.

رسم بياني عدد 3-6 : سحوبات وتنزيلات الأوراق النقدية بحساب القيمة وحسب الفروع في سنة 2015



وبلغت السحوبات من القطع النقدية المنجزة من قبل المتدخلين مع البنك المركزي 55,5 مليون دينار في نهاية سنة 2015 (107,2 ملايين قطعة) مقابل 54,5 مليون دينار (116,4 مليون قطعة) في موفى سنة 2014، لتسجل بالتالي ارتفاعا بـ 1,8% في القيمة، من جهة، وانخفاضا بـ 7,9% في الحجم، من جهة أخرى.

بيد أن التنزيلات من القطع النقدية لدى فروع البنك المركزي قد انخفضت بـ 0,3% في القيمة لتتراجع من 38 مليون دينار في سنة 2014 إلى 37,9 مليون دينار في سنة 2015، لكنها ارتفعت في المقابل بـ 14% في الحجم لتزداد بـ 6,2 ملايين قطعة نقدية بالمقارنة مع سنة 2014.

وفي جانب آخر، فإن التداول النقدي قد تضاعف تقريبا ما بين نهاية سنة 2008 وموفى سنة 2015، حيث ارتفع من 4.629,7 مليون دينار إلى 8.856,4 مليون دينار أي بازدياد في القيمة قدره 91,3%. ويعود هذا التطور، من بين أمور أخرى، إلى الضغوط التضخمية المسلطة على الدينار التونسي، لاسيما في فترة ما بعد الثورة.

وخلال سنة 2015، مكنت عمليات الفرز المنجزة من قبل فروع البنك المركزي من معالجة مبلغ جملي قدره 8.739,7 مليون دينار، ويتكون من 470,1 مليون ورقة نقدية، وهو ما يعكس انخفاضا بـ 8,4% في القيمة وبـ 7,1% في الحجم بالمقارنة مع ما تم تسجيله خلال العام السابق أي 9.544 مليون دينار و505,9 ملايين ورقة نقدية تم فرزها (-17% في القيمة و-8,1% في الحجم قياسا بسنة 2013). وبالرغم من هذا الانخفاض، تم فرز جميع الإيداعات المسجلة في سنة 2015 خلال نفس الفترة وهو ما مكن من الحصول على نسبة تغطية قدرها 103,1%.

وفيما يتعلق بعملية الإتلاف الأتوماتيكي للأوراق النقدية والتي يتم إنجازها حصريا في فرع تونس، فقد أدت في سنة 2015 إلى إتلاف مبلغ جملي قدره 703,2 ملايين دينار أي 75,6 مليون ورقة نقدية مقابل 3.213,8 مليون دينار و221 مليون ورقة نقدية وقع إتلافها في سنة 2014 مما يعكس تراجعا ملحوظا بـ 78,1% في القيمة وبـ 65,8% في الحجم والذي يعود إلى أهمية حجم الأوراق النقدية المسحوبة من التداول التي تم إتلافها في سنة 2014.

جدول عدد 1-6 : حوصلة لمؤشرات النشاط بالدينار

المسمى ¹	2013	2014	2015	التغيرات بـ %	
				2015 2014	2015 2013
سحوبات الأوراق النقدية					
بالقيمة	9.868,8	9.746,3	8.793,0	9,8-	10,9-
بالحجم	438,1	489,2	457,6	6,5-	4,5
سحوبات القطع النقدية					
بالقيمة	46,2	54,5	55,5	1,8	20,1
بالحجم	114,8	116,4	107,2	7,9-	6,6-
تنزيل الأوراق النقدية					
بالقيمة	9.427,6	8.863,7	8.469,2	4,5-	10,2-
بالحجم	453,6	454,2	455,9	0,4	0,5
تنزيل القطع النقدية					
بالقيمة	36,0	38,0	37,9	0,3-	5,3
بالحجم	39,7	44,4	50,6	14,0	27,5
فرز الأوراق النقدية					
بالقيمة	10.535,5	9.544,0	8.739,7	8,4-	17,0-
بالحجم	511,4	505,9	470,1	7,1-	8,1-
إتلاف الأوراق النقدية					
بالقيمة	2.502,6	3.213,8	703,2	78,1-	71,9-
بالحجم	140,6	221,0	75,6	65,8-	46,2-

¹ القيمة : بملايين الدينانير.
الحجم : بملايين الأوراق بالنسبة للأوراق النقدية وبملايين القطع بالنسبة للقطع النقدية.

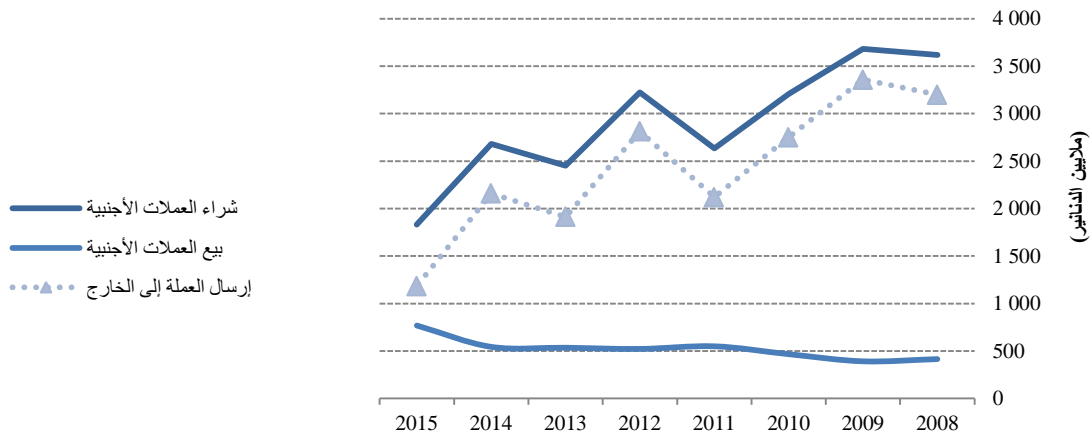
6-2 العمليات بالعملات الأجنبية

تراجعت المشتريات من العملات الأجنبية لدى المتدخلين مع البنك المركزي من 2.702,8 مليون دينار في سنة 2014 إلى 1.831,3 مليون دينار في سنة 2015 وهو ما يعكس انخفاضا ملحوظا قدره 32,2% والذي يعود إلى تراجع المشتريات لدى أصحاب حسابات غير المقيمين بـ 19,5% ولكن خصوصا إلى تقلص المشتريات المتأتية من السياحة ومداخل الشغل بـ 34,9%.

بيد أن المقايض بالعملة قد شهدت في سنة 2015 تراجعا ملحوظا بـ 44% بالمقارنة مع سنة 2012 وبـ 42,1% قياسا بسنة 2010 ومردده أساسا إلى انخفاض المشتريات المنجزة لدى أصحاب حسابات غير المقيمين بـ 56% و 52,4%، على التوالي، بالمقارنة مع سنتي 2012 و 2010. ويمكن تفسير ذلك، بين أمور أخرى، برحيل عدد هام من غير المقيمين الأفارقة خلال هاتين السنتين استعدادا للعودة الرسمية للبنك الإفريقي للتنمية إلى بلده الأصلي.

وقد اتسم تطور المشتريات من العملات الأجنبية وإرسالها إلى الخارج خلال الفترة 2008-2015 بمسار متقلب جدا، مع تسجيل ذروة كبيرة في سنة 2012، تبعتها ذروة أخرى أقل أهمية في سنة 2014 للانتهاء بانخفاض في سنة 2015. ويمكن تفسير ذلك على أنه انعكاس لمناخ عدم الاستقرار السياسي الذي ساد خلال فترة ما بعد الثورة وخاصة الأحداث الإرهابية التي أضرت بشدة بالنشاط السياحي في البلاد.

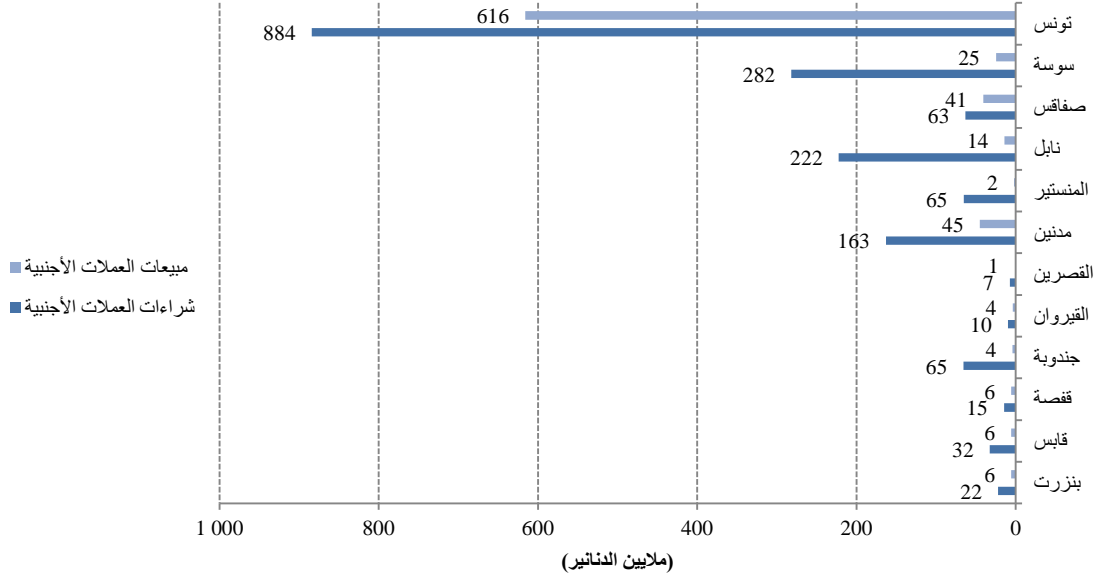
رسم بياني عدد 4-6 : تطور مؤشرات النشاط بالعملات الأجنبية



أما بالنسبة للمبيعات من العملات الأجنبية، فقد بلغت 767,8 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 552,7 مليون دينار في سنة 2014 لترتفع بالتالي بـ 38,9%، تبعا لزيادة المبيعات المخصصة لتلبية احتياجات السياحة وسفريات الأعمال بـ 50,7%. هذا وتجدر الإشارة إلى أن المبيعات لفائدة أصحاب حسابات غير المقيمين قد مثلت 74,7% من المبلغ الجملي للعملات الأجنبية التي تم بيعها في سنة 2015.

وفيما يتعلق بتركز المشتريات من العملات الأجنبية حسب المناطق، فإنه يظهر على مستوى فروع تونس (48,3%) وسوسة (15,4%) ونابل (12,1%) ومدنين (8,9%)، فيما تم إنجاز 80,2% من مبيعات العملات الأجنبية في فرع تونس (راجع الرسم البياني عدد 5-5).

رسم بياني عدد 5-6 : شراءات ومبيعات العملات الأجنبية حسب الفروع في سنة 2015



ويقوم فرع تونس بإرسال الأوراق النقدية الأجنبية إلى المراسلين الأجانب للبنك المركزي التونسي ليساهم بالتالي في تعزيز مستوى الموجودات من العملات الأجنبية للدولة. وتم في سنة 2015 إرسال ما يعادل 1.182,3 مليون دينار من العملات الأجنبية وإيداعه في حساباتنا المفتوحة في دفاتر مراسلينا الأجانب، أي أقل بـ 45,7% من المبلغ المرسل قبل سنة (أقل بـ 58,6% بالمقارنة مع سنة 2012)، جراء تراجع المشتريات وازدياد مبيعات العملات خلال نفس الفترة.

ويلجأ البنك المركزي أيضا لمراسليه الأجانب قصد التزود بالعملات الأجنبية التي سجل نقصا، بهدف الاستجابة لاحتياجات حرفائه، لاسيما خلال فترات العمرة أو الحج للبقاع المقدسة. وفي هذا الإطار، تم شراء 104,6 ملايين دينار من الأوراق النقدية الأجنبية (دولار أمريكي وريال سعودي) خلال سنة 2015، منها 88,5 مليون دينار من الدولارات الأمريكية (44 مليون دولار أمريكي)، أي بزيادة تفوق 3 مرات المبلغ المشتري في العام السابق.

جدول عدد 2-6 : حوصلة لمعطيات النشاط بالعملة الأجنبية (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	*2010	*2011	*2012	*2013	*2014	*2015	التغيرات بـ %		
							2015 2014	2015 2012	2015 2010
المشتريات من العملات الأجنبية	3.163,1	2.653,4	3.267,3	2.486,7	2.702,8	1.831,3	44,0-	42,1-	32,2-
• مشتريات غير المقيمين لدى أصحاب حسابات	796,5	950,0	862,1	440,1	471,1	379,2	56,0-	52,4-	19,5-
• مشتريات السياحة ومداخل الشغل	2.366,6	1.703,4	2.405,2	2.046,6	2.231,7	1.452,1	39,6-	38,6-	34,9-
المبيعات من العملات الأجنبية	472,0	560,6	529,8	537,2	552,7	767,8	44,9	62,7	38,9
• مبيعات لأصحاب حسابات غير المقيمين	397,6	436,4	420,9	414,6	423,9	573,7	36,3	44,3	35,3
• مبيعات السياحة وسفريات الأعمال	74,4	124,2	108,9	122,6	128,8	194,1	78,2	160,9	50,7
إرسال العملة للمراسلين الأجانب	2.700,6	2.129,8	2.853,3	1.945,6	2.175,5	1.182,3	58,6-	56,2-	45,7-
مشتريات العملة من المراسلين الأجانب	38,8	80,8	26,8	10,7	24,1	104,6	290,3	169,6	334,0

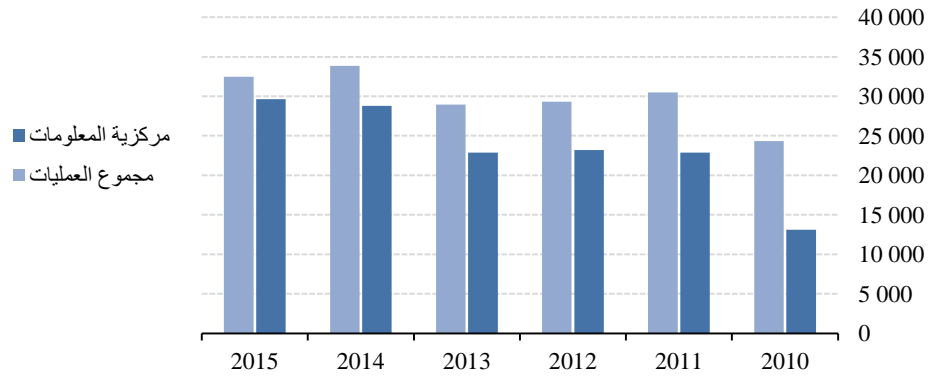
* على أساس سعر الصرف المرجعي بتاريخ 2015/12/31.

3-6 العمليات اللامركزية

تقدم الفروع الداخلية، علاوة على نشاط الخزينة الذي تؤمنه، خدمات مرتبطة بالصراف والتجارة الخارجية ومركزية المعلومات والرقابة المصرفية وذلك بهدف تقريب الخدمات من المواطن.

وفي موفى سنة 2015، بلغ مجموع هذه العمليات اللامركزية 32.464 عملية مقابل 33.867 عملية منجزة في سنة 2014، حيث سجلت تراجعاً قدره 4,1% يعزى بالخصوص إلى انخفاض عمليات التجارة الخارجية بـ 98% والتي تم حذفها من قائمة صلاحيات الفروع تبعا لإصدار المنشور عدد 11 لسنة 2014 المؤرخ في 16 أكتوبر 2014 والمتعلق باستعمال النظام المندمج للمعالجة الآلية لإجراءات التجارة الخارجية (TTN).

رسم بياني عدد 6-6 : تطور العمليات اللامركزية



نشاط فروع البنك المركزي التونسي

وفي جانب آخر، سجلت عمليات مركزية المعلومات ازديادا تدريجيا، مثلما يبينه الرسم البياني أدناه عدد 5-6 أدناه، لتساهم بالتالي بواقع 91,3% من العدد الجملي للعمليات اللامركزية بعنوان سنة 2015.

جدول عدد 3-6 : حوصلة للعمليات اللامركزية (بعدد العمليات)

التغيرات بـ %	2015 2014	2015 2013	2015	2014	2013	2012	عمليات
13,5	10,9-	44,8	42	37	47	29	الصرف
98,0-	98,3-	98,5-	51	2.509	3.005	3.441	التجارة الخارجية
3,0	29,7	27,9	29.652	28.787	22.859	23.191	مركزية المعلومات
2,7	0,9	6,6-	113	110	112	121	التنمية الجهوية
15,2-	48,4-	49,2-	946	1.116	1.834	1.862	الرقابة المصرفية
26,9	49,7	150,4	1.660	1.308	1.109	663	الملفات المرسله إلى المقر الرئيسي للبنك
4,1-	12,1	10,8	32.464	33.867	28.966	29.307	المجموع

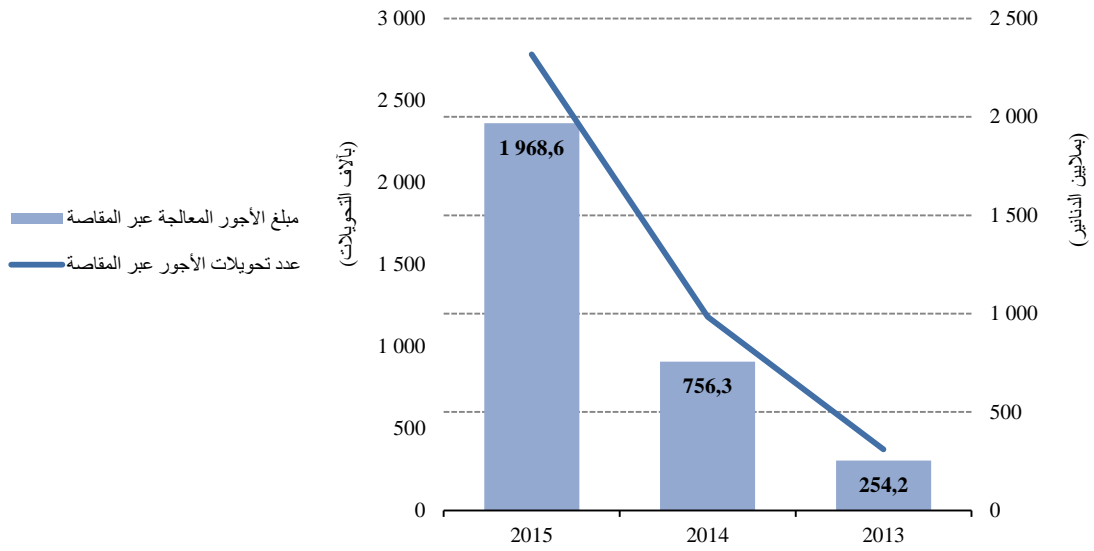
4-6 معالجة أجور موظفي الدولة

منذ شهر مارس 2013، يتم تحويل أجور موظفي الدولة من قبل البنك المركزي التونسي عبر المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية، بالتوازي مع المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة. وقد أدى الانخراط التدريجي لمختلف الوزارات في هذه المنظومة الجديدة إلى معالجة 2.782 ألف تحويل للأجور بمبلغ جملي قدره 1.968,6 مليون دينار خلال سنة 2015 وهو ما يوافق زيادة بـ 135,6% و 160,3% على التوالي بالمقارنة مع عدد ومبلغ التحويلات المعالجة قبل سنة. ويمثل هذا الحجم 22,2% من المبالغ الجمالية المحولة للبنوك عبر المنظومتين، أي المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة ومنظومة المقاصة الإلكترونية.

جدول عدد 4-6 : إحصائيات تحويلات أجور موظفي الدولة

التغيرات بـ %	2015	2014	المسمى
135,6	2.782	1.181	عدد تحويلات الأجور عبر المقاصة الإلكترونية (بالآلاف)
160,3	1.968,6	756,3	مبلغ الأجور المعالجة عبر المقاصة الإلكترونية (بملايين الدنانير)
80,2	1.198	665	عدد تحويلات الأجور المرفوضة عند المقاصة الإلكترونية
107,4	939,3	453,0	مبلغ تحويلات الأجور المرفوضة (بالآلاف)
33,3-	0,04	0,06	نسبة المرفوضات بـ %
3,9	6.886,9	6.629,5	مبلغ الأجور المعالجة عبر المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة (بملايين الدنانير)

رسم بياني عدد 6-7 : تطور تحويلات أجور موظفي الدولة عبر المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية



الباب السابع : التصرف في

الاحتياطيات الدولية

1-7 تطور الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات الإجمالية من العملة الأجنبية 14.250,3 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2015 مقابل 13.296,3 مليون دينار قبل سنة، لتسجل بالتالي ارتفاعا قدره 954 مليون دينار. بيد أنه باحتساب قيمتها بالدولار الأمريكي، تراجعت الموجودات من العملة الأجنبية بـ 66 مليون دولار بالمقارنة مع مستواها في موفى سنة 2014.

(بالملايين)

جدول عدد 1-7 : تطور بنود احتياطيات الصرف

التغيرات 2015\2014 بحساب القيمة		2015		2014		بنود الاحتياطيات الدولية
بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	
66,1-	954	7.079,7	14.250,3	7.145,8	13.296,3	إجمالي الموجودات من العملة الأجنبية
107,6-	173,8-	173,5	349,2	281,1	523,0	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
1,2	13,7	76,1	153,1	74,9	139,4	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
17,5-	10,9-	142,6	287,1	160,1	298,0	رصيد الذهب
190,2-	783	7.471,8	15.039,7	7.662,0	14.256,7	مجموع الاحتياطيات الدولية

وخلال سنة 2015، تدعمت الموجودات من العملة الأجنبية بفضل السحوبات المنجزة من قروض متوسطة وطويلة الأجل فضلا عن الهبات ومنها بالخصوص ما يلي :

- 989 مليون دولار بعنوان إصدار رقاعي في شهر جانفي.
- 193 مليون دولار، تم إسنادها من قبل صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية القرض الائتماني.
- 250 مليون دولار، تم إسنادها من قبل الدولة الجزائرية.
- 275 مليون أورو، تم منحها من قبل السوق الأوروبية المشتركة.

- 216 مليون أورو، تم منحها من قبل البنك الإفريقي للتنمية.
 - 454 مليون أورو، تم إسنادها من قبل البنك الدولي.
 - 67,5 مليون دولار، تم إسنادها من قبل صندوق النقد العربي.
- وبحساب أيام التوريد، ارتفع صافي الموجودات من العملة الأجنبية بـ 15 يوما في سنة 2015 حيث بلغ 127 يوما من التوريد مقابل 112 يوما في موفى سنة 2014.

رسم بياني عدد 1-7 : التطورات الشهرية للموجودات من العملة الأجنبية



2-7 إجراءات التصرف في الاحتياطيات

1-2-7 إعادة موازنة أقساط الاحتياطيات

أظهر قسط السيولة والاستثمار في بداية سنة 2015 فوارق ملحوظة بالمقارنة مع ما تم تحديده من مستويات مستهدفة في توجهات الاستثمار. وبالفعل، بلغت حصة هذين القسطين 29% و63% على التوالي مقابل مستويات مستهدفة قدرها 38% و54%.

وخلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة، ظل قسط الأموال المتداولة مستقرا نسبيا في حدود 1.250 مليون دينار، أي أعلى من المستوى المستهدف وقدره 990 مليون دينار. بيد أنه عرف ضغوطا شديدة خلال شهري أبريل وجوان حيث بلغ أدنى مستوى له، أي حوالي 700 مليون دينار وذلك جراء الضغوط المسلطة على السيولة عقب الهجمات الإرهابية لباردو وسوسة. واختتم قسط الأموال الجاهزة شهر نوفمبر 2015 في مستوى يقارب 560 مليون دينار بسبب موجة خروج أموال غير المقيمين فضلا عن الدفعات

بعنوان فاتورة الطاقة. وإجمالاً، كان من الضروري توفير مبلغ قدره 3,2 مليارات دينار لمجابهة احتياجات المتعاملين الاقتصاديين من العملات الأجنبية بعنوان سنة 2015 (دون اعتبار دفعات الدين الخارجي العمومي).

وفيما يتعلق بقسط السيولة وبهدف الترفيع فيه ليبلغ مستواه المستهدف، تم تدعيمه من خلال ضخ مبلغ قدره 650 مليون دولار، تم صرفه من إيرادات الإصدار الرقاعي بقيمة 1 مليار دولار المحصل في موفى شهر جانفي 2015. وفي أواخر شهر ماي، تم تحويل سندات محررة بالدولار يحل أجلها في سنة 2015 من قسط الاستثمار إلى قسط السيولة وذلك بحجم جملي بحوالي 500 مليون دولار. وقد خصص هذا التحويل لرصد الاعتمادات اللازمة بغرض التسديد المحتمل لقرض بنك قطر الوطني.

وفي جانب آخر وقصد مجابهة مخاطر تسارع نسق النفقات الصافية خلال النصف الثاني من السنة جراء انتكاسة القطاع السياحي، تقرر تدعيم قسط السيولة من خلال إعادة تخصيص سندات محفظة الاستثمار بقرابة 346 مليون أورو وكذلك توجيه جميع السحوبات من القروض الخارجية نحو هذا القسط. وأقل قسط السيولة سنة 2015 في مستوى 3,6 مليارات دينار.

وتم تدعيم قسط الاستثمار في أواخر شهر جانفي بـ 340 مليون دولار، أي 34٪ من إيرادات الإصدار الرقاعي المحصل في شهر جانفي 2015.

وخلال الثلاثة أشهر التالية، واصل قسط الاستثمار تدعيمه من خلال تخصيص سحوبات لفائدته وخاصة الإيداع الجزائري بـ 100 مليون دولار وقرض الاتحاد الأوروبي بـ 100 مليون أورو.

ومع موفى السنة، وازن توجيهه 80٪ من قرض البنك الدولي وقدره 454 مليون أورو نحو قسط الاستثمار في شهر ديسمبر، التحويل بـ 500 مليون دولار نحو قسط السيولة على النحو المذكور أعلاه وكذلك تدابير إعادة الموازنة التي عقت هذه العملية. وعلى هذا الأساس، أقل قسط السيولة سنة 2015 في مستوى يقارب 9,1 مليارات دينار، أي ما يزيد عن 60٪ من مجموع الموجودات.

7-2-2 إعادة موازنة تركيبة الاحتياطات حسب العملات

أظهرت تركيبة الموجودات حسب العملات في بداية السنة فوارق بالمقارنة مع المستويات المستهدفة وخاصة بالنسبة للأورو والدولار. وقد زاد تحصيل إيرادات الإصدار بقيمة مليار دولار من حدة اختلال تركيبة الموجودات بالعملة الأجنبية حيث أدى إلى ارتفاع حصة الدولار على حساب حصة الأورو.

وقد تطلب هذا الأمر اتخاذ إجراءات تعديل بهدف التقليل من حصة الدولار من الموجودات وذلك من ضمن الإجراءات التالية المقترحة في بداية السنة :

- التقويت البات في جزء من الإصدار بالدولار ؛

- التفويت في أوراق نقدية مقابل الأورو ؛
- التدخل في سوق الصرف بالدولار.

ومكنت إجراءات إعادة الموازنة من التقليل من الفوارق بالمقارنة مع المجالات المستهدفة وخاصة بالنسبة للدولار الذي اقتربت حصته من الحد الأقصى للمجال.

7-2-3 التصرف في إيرادات الإصدار بقيمة 1 مليار دولار

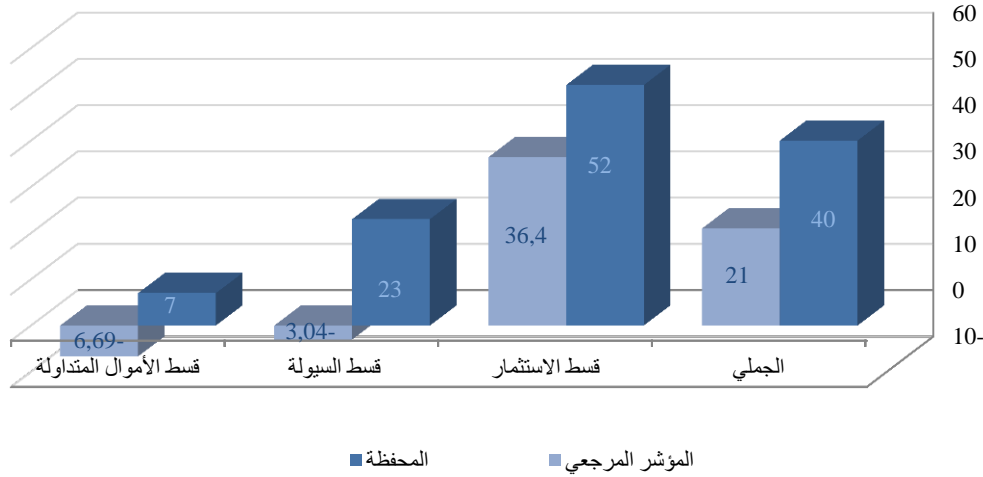
كانت إيرادات الإصدار بقيمة 1 مليار دولار والتي تم تحصيلها في شهر جانفي موضوع إجراءات التصرف التالية :

- التفويت في 120 مليون دولار مقابل الجنيه الإسترليني وهو ما رفع في حصة الجنيه الإسترليني إلى مستواها الأقصى وقدره 10٪ وذلك بهدف الاستفادة من التأجير الأفضل المقدم من العملة البريطانية بالمقارنة مع العملات الأجنبية الأخرى للاحتياجات.
- التفويت في 220 مليون دولار مقابل الأورو وذلك بهدف إعادة موازنة تركيبة احتياطات الصرف حسب العملات.
- تخصيص مبلغ بقرابة 300 مليون دولار لتدخلات البنك المركزي في سوق الصرف.
- تخصيص المبلغ المتبقي للتوظيفات النقدية والرقاعية.

7-3 أداء الاحتياطات

بلغت نسبة المردود الجملي للموجودات من العملة الأجنبية مستوى 40 نقطة أساسية في موفى سنة 2015 مقابل 21 نقطة للمؤشر المركب المرجعي. وظل مردود هذه الموجودات مقاربا إجمالا لمردود المؤشر المركب المرجعي خلال الجزء الأهم من السنة. وفي المقابل، اتسم ربع السنة الأخير بتفاوت بين هذين المردودين وذلك لفائدة محفظة الاحتياطات التي استفادت من الأداء الأفضل لسندات المؤسسات فوق القومية والوكالات الحكومية قياسا بالسندات السيادية التي تمثل الأصول المرجعية الوحيدة في المؤشر. وما تزال حصة الاستثمار، المخصصة لتدعيم مردود الاحتياطات من العملة الأجنبية، تمثل المصدر الرئيسي للمردود بالنظر إلى تركيبها ووزنها في الاحتياطات. وسجلت حصة الاستثمار في موفى سنة 2015 أداء قدره 52 نقطة أساسية مقابل 23 نقطة أساسية لقسط السيولة و7 نقاط أساسية لقسط الأموال المتداولة.

رسم بياني عدد 2-7 : المردود الجملي وحسب الأقساط للموجودات من العملة الأجنبية



وحسب العملات، فقد حققت الاستثمارات المحررة بالدولار وبالجنه الإسترليني أفضل أداء بفضل المستوى المرتفع نسبيا لأسعار الفائدة النقدية والرقاعية لديهما.

وسجلت الاستثمارات المحررة بالدولار الأمريكي وبالجنه الإسترليني في موفى السنة أداء قدره 20 نقطة أساسية و7 نقاط أساسية على التوالي مقابل 6 نقاط أساسية للأورو و0,3 نقطة أساسية لليان.

4-7 تحليل المخاطر

1-4-7 مخاطر السوق

سجلت الموجودات بالعملة الأجنبية في موفى شهر ديسمبر 2015 معدل فترة استرداد قدره 14,5 شهرا مقابل 12,8 شهرا في نهاية سنة 2014. ويعزى ارتفاع فترة الاسترداد إلى تدعيم حصة السندات في قسط الاستثمار عقب تحصيل إيرادات القرض الرقاعي بقيمة 1 مليار دولار في موفى شهر جانفي. كما نتج هذا الارتفاع عن "عمليات تصفية السندات" المسجلة خلال النصف الأول من سنة 2015 والتي أدت إلى انخفاض حاد للأسعار الرقاعية.

وحسب الأقساط، أقل معدل فترة الاسترداد لمحفظة الاستثمار السنة بارتفاع طفيف قياسا بسنة 2014، أي 14,6 شهرا مقابل 12,7 شهرا في العام السابق. وفي المقابل، تراجع معدل فترة الاسترداد لمحفظة السيولة إلى مستوى 1,2 شهر بتاريخ 31 ديسمبر 2015 مقابل 2,6 شهرا في بداية السنة. ومن جانبه، ظل معدل فترة الاسترداد لقسط الأموال المتداولة مستقرا خلال سنة 2015، أي قرابة يومين اثنين.

وحسب العملات، ارتفع معدل فترة الاسترداد للموجودات المحررة بالأورو وبالدولار الأمريكي من 8,8 أشهر و8 أشهر على التوالي في موفى سنة 2014 إلى 12,2 شهرا و12,6 شهرا في نهاية سنة

2015. ويعود ارتفاع معدل فترة الاسترداد للموجودات المحررة بالدولار الأمريكي أساسا إلى عمليات اقتناء سندات رقاعية بأجل يفوق سنة واحدة، المنجزة خلال شهري مارس وأفريل بمبلغ يقارب 283 مليون دولار. وفيما يتعلق بالأورو، ارتفع معدل فترة الاسترداد تبعا لتدعيم محفظة « Ladder » المكونة من السندات المستثمرة في الجزء الممتد من سنة واحدة إلى 10 سنوات من منحنى المردود.

2-4-7 مخاطر القرض

بهدف تجنب نسب الفائدة السالبة قدر الإمكان مثلما تنص عليه استراتيجية التصرف لسنة 2015، تم تدعيم حصة السندات الرقاعية على حساب الإيداعات البنكية وذلك بفضل اتساع مجال الاستثمار ليشمل مصدرين سياديين لهم ترقيم « A-2 » على المدى القصير بالنسبة للاستثمارات التي تقل مدتها عن سنة واحدة. ومثلت حصة الإيداعات البنكية من الاحتياطيات معدلا قدره 28٪ في سنة 2015 مقابل 35٪ في سنة 2014.

ويظهر توزيع الإيداعات البنكية حسب البلدان غلبة التوظيفات لدى المؤسسات فوق القومية (33,3٪)، تليها تلك المنجزة لدى البنوك اليابانية (10,64٪) والفرنسية (10,63٪).

5-7 المتصرفون الخارجيون

في إطار مشروع الشراكة "برنامج الاستشارة والتصرف في الاحتياطيات" (RAMP)¹ الذي تم اعتماده في شهر سبتمبر 2011، عهد البنك المركزي التونسي لخزينة البنك الدولي صلاحية التصرف في أصول شملت مبلغا قدره 200 مليون دولار أمريكي قصد إدارته وفقا لمنوال تصرف مرتبط بمؤشر ومحسن.

وبلغت النتيجة الصافية لمحفظة السندات التي يتصرف فيها البنك الدولي 1,3 مليون دولار أمريكي في موفى شهر ديسمبر 2015. وبلغ المردود الجملي لمحفظة السندات مستوى 57 نقطة أساسية بتاريخ 31 ديسمبر 2015. أي بأداء متميز قياسا بالمؤشر المرجعي قدره 3 نقاط أساسية.

¹ « Reserve Advisory and Management Program ».

الباب الثامن : نشاط مرصد

الخدمات المصرفية

1-8 مقدمة

1-1-8 تقديم مرصد الخدمات المصرفية وسيره

تم إحداث مرصد الخدمات المصرفية بمقتضى القانون عدد 26 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006، المنقح والمتمم للقانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 والمتعلق بإنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي وذلك بهدف الارتقاء بجودة خدمات مؤسسات القرض التونسية إلى مستوى المعايير الدولية.

وتطبيقا للأمر عدد 1879 لسنة 2006 المؤرخ في 10 جويلية 2006، يتولى تسيير المرصد مجلس يترأسه محافظ البنك المركزي التونسي.

2-1-8 مهام مرصد الخدمات المصرفية

يسهر مرصد الخدمات المصرفية بالخصوص على تأمين ما يلي :

- متابعة جودة الخدمات التي تسديها مؤسسات القرض لحرفائها.
- الإعلام والإرشاد عن الخدمات والمنتجات المصرفية وتكلفتها.
- إنجاز دراسات حول الخدمات المصرفية وجودتها وتنظيم استشارات قطاعية في الغرض.
- وضع مؤشرات كمية تمكن من قياس تكلفة الخدمات المصرفية ودرجة إرضائها للحرفاء.
- إعداد دلائل مرجعية حول الخدمات المصرفية بهدف تبسيطها للعموم ونشر أفضل ممارسات الجودة في القطاع المصرفي.
- إصدار توصيات إلى مؤسسات القرض والموقفين المصرفيين.
- النظر في تقارير الموقوفين وإعداد تقرير سنوي حول التوفيق المصرفي.

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنقيح القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي والذي تمت المصادقة عليه في شهر أبريل (القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016)، تم التوسيع في صلاحيات مرصد الخدمات المصرفية لتشمل الاندماج المالي. وعلى هذا الأساس، أصبح المرصد يسمى بـ "مرصد الاندماج المالي" حيث سيؤمن، علاوة على المهام الموكولة إليه في السابق، ما يلي :

- جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالنفاذ إلى الخدمات المالية واستعمالها وإرساء قاعدة بيانات في الغرض ؛

- وضع مؤشرات تمكن من قياس درجة الاندماج المالي ؛

- مساعدة الحكومة في وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى النهوض بمجال الاندماج المالي.

8-2 متابعة جودة الخدمات المصرفية

تنفيذاً للمهام الموكولة إليه، يقوم مرصد الخدمات المصرفية منذ إحداثه بمتابعة جودة الخدمات التي تسديها مؤسسات القرض لحرفائها وذلك من خلال :

- تقييم مدى إرساء المؤسسات المذكورة لسياسات وإجراءات التنظيم التي من شأنها أن تضي على خدماتها مقومات الجودة المستوجبة وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 12 لسنة 2006 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006.

- التدقيق في المنظومة التي تم وضعها لغاية إرشاد وإعلام الحرفاء بالشروط المصرفية وضمن وجود إشهار للتعريفات بشكل مستمر داخل كافة فروع البنوك، عملاً بأحكام منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 22 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة له.

- متابعة نشاط النقديتات بهدف ضمان استمرارية توافر خدمات الموزعات الآلية للأوراق النقدية.

- معالجة الشكاوى الموجهة إلى مرصد الخدمات المصرفية ومتابعة تلك الواردة على مؤسسات القرض.

- تقييم المنظومة التي تم وضعها من قبل مؤسسات القرض في مجال معالجة الشكاوى.

- متابعة السير الجيد لمنظومة التوفيق المصرفي التي تم إرساؤها منذ سنة 2006 وهي نفس سنة إحداث مرصد الخدمات المصرفية. والتوفيق المصرفي هو صيغة تمكن الحرفاء من التسوية الرضائية للخلافات التي قد تنشأ بينهم وبين مؤسسات القرض.

8-2-1 معالجة الشكاوى الواردة على مرصد الخدمات المصرفية

في إطار مهمة السهر على جودة الخدمات المصرفية، يتولى مرصد الخدمات المصرفية النظر في الشكاوى التي ترد عليه من قبل حرفاء مؤسسات القرض، سواء من الأفراد أو من الشركات. وقد بلغ عدد

الشكاوى 449 شكوى في سنة 2015، منها 53,7% تهم المطالب الصادرة عن الورثة والمتعلقة بالبحث عن علاقات بنكية لمورثيهم و36,5% صادرة عن الأفراد غير الورثة و9,8% من المؤسسات.

جدول عدد 1-8 : بيان الشكاوى الواردة على مرصد الخدمات المصرفية (بالعدد ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2013	2014	2015	الحصة من المجموع (ب.%)		
				2013	2014	2015
شكاوى الأفراد	337	380	405	86,9	84,3	90,2
منها : المطالب الصادرة عن الورثة	198	210	241	51,0	46,6	53,7
شكاوى المؤسسات	51	71	44	13,1	15,7	9,8
المجموع	388	451	449	100,0	100,0	100,0

1-1-2-8 معالجة شكاوى الأفراد

1-1-1-2-8 شكاوى الأفراد غير المطالب الصادرة عن الورثة

بلغ عدد الشكاوى التي وردت بعنوان سنة 2015 على مرصد الخدمات المصرفية 164 شكوى صادرة عن الأفراد غير المطالب المتعلقة بالبحث في مجال التركات مقابل 170 شكوى في سنة 2014، منها اثنتان صادرتان عن حرفاء مؤسسات الإيجار المالي.

❖ توزيع الشكاوى حسب الموضوع

يظهر تحليل الإحصائيات المتعلقة بتعداد الشكاوى الواردة في سنة 2015 أن تلك المتعلقة بالقروض قد ارتفعت حصتها بشكل طفيف بالمقارنة مع سنة 2014 وما تزال تمثل البند الأهم، أي 32,3% من المجموع، تليها الشكاوى المتعلقة بسير الحسابات بحصة قدرها 29,3%.

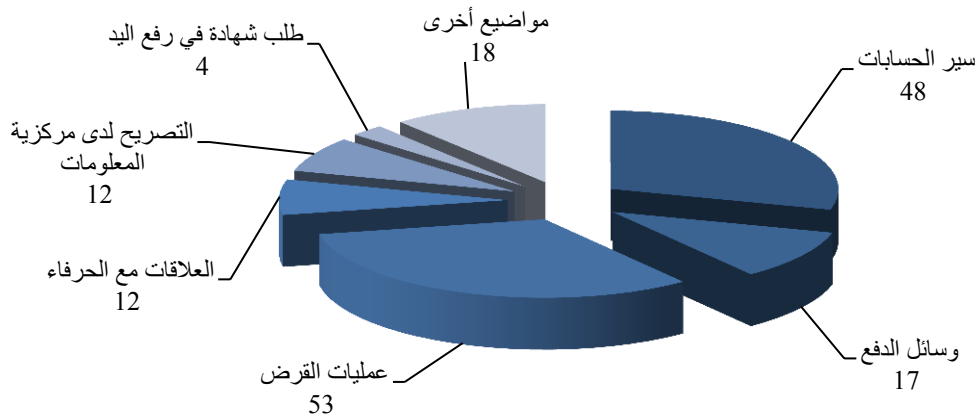
جدول عدد 2-8 : توزيع الملفات الواردة على مرصد الخدمات المصرفية حسب الموضوع (بالعدد ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2013	2014	2015	
			العدد	الحصة من المجموع (ب.%)
سير الحسابات	27	49	48	29,3
وسائل الدفع	12	14	17	10,4
عمليات القرض	42	52	53	32,3
العلاقة مع الحرفاء	9	22	12	7,3
التصريح لدى مركزية المعلومات	6	6	12	7,3
طلب شهادة في رفع اليد	6	6	4	2,4
مواضيع أخرى	37	21	18	11,0
المجموع	139	170	164	100,0

أما بالنسبة للشكاوى بشأن علاقة مؤسسات القرض مع الحرفاء، فقد تراجع عددها بحوالي النصف في سنة 2015، حيث لم تمثل حصتها من المجموع سوى 7,3٪ في سنة 2015 مقابل 12,9٪ في سنة 2014 وهو ما يعكس تحسن التواصل المهني للمؤسسات المذكورة مع حرفائها.

وللإشارة، فإن الشكاوى المتعلقة بوسائل الدفع والتي لم تمثل سوى 10,4٪ من المجموع، قد ارتفعت بشكل طفيف في سنة 2015 بالمقارنة مع العام السابق.

رسم بياني عدد 1-8 : توزيع الشكاوى الواردة لمرصد الخدمات المصرفية في سنة 2015 حسب المواضيع (من حيث العدد)



❖ مآل الشكاوى

فيما يتعلق بمآل الشكاوى الواردة على مرصد الخدمات المصرفية بعنوان سنة 2015، تم توجيه ما يزيد قليلا عن نصفها (53,1٪) نحو الموفقين، الأمر الذي يدل على أن هذه المنظومة ليست معروفة بما فيه الكفاية من قبل مستهلكي الخدمات المصرفية.

ومثلت الشكاوى التي كانت موضوع تحقيق لدى مؤسسات القرض 27,4٪ من الشكاوى الواردة. أما تلك التي تم توجيهها نحو المصالح المعنية بالبنك المركزي التونسي، فقد شملت 3٪ فقط من الشكاوى.

بيد أنه تم رفض 16,5٪ من الشكاوى فقط في سنة 2015 مقابل 38٪ في سنة 2014. ويعود هذا الرفض إلى أن التشريع الجاري به العمل لا يخول للبنك المركزي التونسي التدخل في السياسة التجارية لمؤسسات

القرض أو أن موضوع الشكوى لا يندرج ضمن صلاحيات البنك المركزي التونسي أو أن القضاء قد تعهد أصلا بالمسألة.

وفيما يخص الشكاوى التي كانت موضوع تقصي لدى مؤسسات القرض، فقد بلغ عددها 45 في سنة 2015، منها 25 ملفا تم استكمالها وتوجيه ردود بشأنها لطالبي الخدمة قصد إعلامهم بمآل مطالبهم. وبالنسبة للبقية، أي 20 شكوى، فهي في طور المعالجة.

أما بالنسبة لأجال معالجة الملفات المستكملة، فقد تراوحت بين أسبوع واحد وشهرين، وفقا لطبيعة الملف. وعلى هذا الأساس، فإن 70,7% من الشكاوى قد حظيت برد في أجل أسبوع واحد و14% ما بين أسبوعين وأسابيع و3,1% ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع و2,4% ما بين ثلاثة أسابيع وشهر واحد و3,1% ما بين شهر واحد وشهرين و6,7% من الشكاوى تجاوز أجل الرد عليها شهرين اثنين.

❖ توزيع الشكاوى حسب الجهات

تعكس دراسة الشكاوى الواردة على البنك المركزي التونسي حسب الجهات غلبة الشكاوى الصادرة عن حرفاء مؤسسات القرض لمنطقة تونس العاصمة، أي 65 شكوى.

ويشير هذا التركيز إلى الإلمام غير الكافي بآلية المعالجة الرضائية للخلافات التي قد تنشأ بين الحريف ومؤسسة القرض، لاسيما من قبل الحرفاء في المناطق الداخلية البلاد.

2-1-1-2-8 المطالب الصادرة عن الورثة

فيما يتعلق بالمطالب الواردة على مرصد الخدمات المصرفية في إطار البحث عن العلاقات المصرفية في مجال التركات، فقد بلغ عددها 241 مطالبا تمت معالجتها في سنة 2015 مقابل 210 في سنة 2014، أي بزيادة قدرها 14,8%. وتأتت 95% من هذه المطالب من قبل تونسيين وصدرت 5% منها عن أجانب.

ويتم إسداء هذه الخدمة من قبل البنك المركزي مجانا وذلك من خلال البحث لفائدة الورثة عن وجود حسابات للأشخاص المتوفين، سواء على مستوى البنوك أو البريد التونسي.

2-1-2-8 معالجة عرائض المؤسسات

بلغ عدد العرائض الواردة على البنك المركزي التونسي من قبل المؤسسات 44 عريضة في سنة 2015 مقابل 71 في سنة 2014 و51 في سنة 2013.

8-2-1-2-1 توزيع العرائض حسب الموضوع

(بالعدد ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 8-3 : توزيع العرائض حسب الموضوع

2015	2014	2013	طبيعة المطلب
3	36	10	المطالب التي تلتزم تدخل البنك المركزي لإيجاد حل لمشاكل التمويل
-	27	5	الترتيب المالي لمشروع وتمويل تكميلي
3	9	5	تمويل متوسط وطويل الأجل وقروض التصرف
11	7	12	إعادة الهيكلة المالية للمستحقات غير المستخلصة (إعادة جدولة أو التخلي عن الدين أو مدة إعفاء)
5	3	6	تصحيح المعطيات على مستوى قواعد بيانات مركزية المعلومات
25	25	23	مطالب مختلفة
6	9	14	سير الحسابات البنكية
			وسائل الدفع
6	-	-	منها : الشيكات
2	1	1	تطبيق الأحكام القانونية
4	3	4	منح وتفعيل الضمانات البنكية والاعتمادات المستندية
-	2	-	شهادة في رفع اليد
7	10	4	مطالب أخرى
44	71	51	المجموع

شملت أغلب هذه العرائض الجانب المتعلق بالمطالب التي تلتزم تدخل البنك المركزي في مجال إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات من خلال إعادة جدولة المستحقات غير المستخلصة وذلك نتيجة الصعوبات المالية التي تواجهها بعض المؤسسات بالنظر إلى الظرف الاقتصادي السائد في البلاد.

❖ المطالب التي تلتزم تدخل البنك المركزي لإيجاد حل لمشاكل التمويل

على عكس سنة 2014 التي مثلت خلالها المطالب بخصوص تدخل البنك المركزي لإيجاد حل لمشاكل التمويل نصف العرائض، فإن سنة 2015 لم تسجل سوى ثلاثة مطالب متعلقة بالتمويلات متوسطة وطويلة الأجل وقروض التصرف.

ويتمثل تدخل المرصد بهذا العنوان في توجيه طالبي الخدمة إلى المؤسسات المعنية قصد إيجاد حلول للمشاكل المعترضة، علما وأن البنك المركزي لا يمكنه اتخاذ موقف في هذا الشأن بالنظر إلى أنه، من جهة، يضطلع بمهام الرقابة اللاحقة وإعادة تمويل القروض المسندة من قبل مؤسسات القرض ومن جهة أخرى، يشرف على احترام القوانين والمعايير الحذرة.

ولم ترد على المرصد في سنة 2015 أية عريضة متعلقة بإحداث المشاريع أو بتمويل تكميلي وهو ما يدل على الفهم الأفضل من قبل حرفاء مؤسسات القرض لصلاحيات البنك المركزي حيث لا يخول له التدخل

في مجال إسناد القروض أو إعادة جدولتها أو التخلي عن الديون، بما أن هذه الإجراءات تندرج في إطار السياسات التجارية وسياسات القرض المعتمدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل البنكي للمؤسسات يخضع لأحكام منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 47 لسنة 1987 المؤرخ في 23 ديسمبر 1987، مثلما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة له والمتعلق بطرق منح القروض ومراقبتها وإعادة تمويلها.

❖ **مطالب إعادة هيكلة المستحقات غير المستخلصة** (إعادة جدولة، تخلي عن الديون، مدة إعفاء، تغيير شروط القروض...)

شملت هذه المطالب، التي بلغ عددها 11 أي ربع العرائض الواردة، مطالب تدخل قصد تمكين المؤسسة من تخطي الصعوبات المالية التي قد تعترضها حتى قبل انطلاق المشروع وذلك من خلال إعادة جدولة قائم القرض و/أو التخلي عن فوائض التأخير. وبالنسبة لهذه الحالات، فقد أبدت مؤسسات القرض تحفظات بشأنها واشترطت مسبقا وضع برنامج تعديل يأخذ بعين الاعتبار خطة إعادة الهيكلة التي تنص على تعزيز الأموال الذاتية للمؤسسة أو التسديد المسبق للمستحقات غير المستخلصة.

وإجمالا، تقبل مؤسسات القرض في كل الحالات النظر في مقترحات التسوية الرضائية، لاسيما بالنسبة للملفات محل نزاع، بشرط أن تكون موضوعية وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي يعتبر أن السياسة التجارية وسياسة القرض يظلان من مشمولات مؤسسات القرض دون غيرها.

❖ **تصحيح المعطيات على مستوى قواعد بيانات مركزية المعلومات**

بلغ عدد المطالب المتعلقة بتصحيح المعطيات المصرح بها لمركزية المعلومات 5 مطالب في سنة 2015. وقد شملت هذه المطالب، على حد السواء، تصحيح المعطيات ذات الصلة بمبلغ الديون والمسجلة على مستوى مركزية المعلومات وكذلك تلك المتعلقة بتصنيف الديون والتي تشكل عائقا للحصول على تمويلات أخرى.

ويجدر التذكير أنه بمقتضى الفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2008 المؤرخ في 10 مارس 2008 والمتعلق بمركزية المعلومات، "يحق لكل ذات معنوية أو شخص طبيعي يطعن في صحة المعلومات التي تخصه والتي تم التصريح بها لمركزية المعلومات أن يطلب من المؤسسة المصرفة إصلاح تلك المعلومات. وعلى هذه الأخيرة القيام بالإصلاحات الضرورية إذا كانت المعلومات غير صحيحة وإفادة الحريف بذلك بدون مصاريف". وتقوم مؤسسات القرض لاحقا بالتصريح بالمعلومات التي تم إصلاحها لمركزية المعلومات.

وبالتالي، فإن التصريحات محل نزاع والتي صدرت بشأنها أحكام نهائية، يتم تصحيحها على مستوى مؤسسة القرض التي تتولى تغيير التصريح الموجه للبنك المركزي التونسي.

أما بالنسبة لمطالب التدخل قصد تغيير تصنيف الديون المصرح بها لدى مركزية المعلومات، فيتم توجيه رد إلى صاحب العريضة لإبلاغه أن هذا التصنيف من مشمولات البنوك المعنية وفقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلق بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات وبالتالي، لا يمكن للبنك المركزي التدخل بأي شكل من الأشكال.

❖ مطالب مختلفة

بلغ عدد المطالب الواردة على مرصد الخدمات المصرفية بهذا العنوان 25 مطلبا، حيث شملت الجوانب التالية :

• **العمليات المتعلقة بسير الحسابات البنكية** : شملت المطالب الواردة بهذا العنوان وعددها ستة، بالأساس، الاقتطاعات الناجمة عن توفير منتج بنكي للحريف في شكل "حزمة" بما لا يتماشى واحتياجاته وكذلك التحويلات المحتج عليها أو تلك التي تم إنجازها بتأخير أو عن طريق الخطأ والعمليات المتعلقة باستعمال البطاقات البنكية المحلية أو الدولية.

• **وسائل الدفع** : بلغ عدد المطالب الواردة على المرصد بهذا العنوان 6 مطالب، شملت بالأساس عمليات متعلقة باستخدام الشيكات. وتمثلت مواضيع هذه الشكاوى في رفض البنك :

✓ لمد الشخص المعني بالمؤيدات التي تثبت تسوية الشيكات ؛

✓ أو لتسليم دفتر شيكات جديد إلى حين استخلاص شيكات أخرى صادرة عن الحريف ولا تزال قيد التداول.

• **منح وتفعيل الضمانات البنكية والاعتمادات المستندية (4 مطالب في سنة 2015)** : تتعلق شكاوى الحرفاء بهذا العنوان بمعالجة البنوك لمفاتهم، حيث أنهم يفترضون عدم الحرص الكافي من قبل الهيكل المعني.

• **تطبيق الأحكام القانونية** : يتعلق الأمر بمطالب صادرة عن حرفاء البنوك الذين يرغبون في الانتفاع بالإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة مديونية قطاع الفلاحة والصيد البحري والهادفة إلى مساعدة المعنيين بها لتجاوز الصعوبات المالية الناتجة عن أسباب ظرفية.

ويتم إعلام أصحاب العرائض، بعد التحري لدى مؤسسات القرض بموقف هذه الأخيرة بشأن تطبيق الإجراءات القانونية التي تنص على الشروط المسبقة التي قد لا يستجيب لها الحريف.

❖ مطالب أخرى

بلغ عدد المطالب الواردة والمتعلقة بهذا الجانب 7 مطالب، شملت بالأساس شكاوى ضد تصرفات وأقوال المكلفين بالعلاقات مع الحرفاء، التي تم اعتبارها غير مهنية وكذلك ملفات أخرى مختلفة تهمة الإدارة اليومية لمعاملات الحريف والتي تم بشأنها إبلاغ الأطراف المعنية بموقف البنك.

8-2-1-2-2 توزيع العرائض حسب صنف المؤسسة

شملت الشكاوى الواردة على مرصد الخدمات المصرفية في أغلبها المشاكل المعترضة مع البنوك (83%).

جدول عدد 4-8 : توزيع العرائض حسب صنف مؤسسات القرض*			
(بالعدد)			
2015	2014	2013	نوعية العريضة
48	111	86	بنوك
5	7	4	مؤسسات إيجار مالي
5	1	1	البنك المركزي التونسي
58	119	91	المجموع

* يمكن أن تتعلق عريضة بمؤسسة قرض واحدة أو أكثر.

وشملت المطالب الواردة على المرصد والتي تهمة مؤسسات الإيجار المالي بالأساس مشاكل متعلقة بسيارات تجارية خضعت للحجز جراء عدم خلاص الأقساط حيث يسعى الحرفاء المعنيون لإيجاد حلّ توفيقى لتسوية هذه الوضعية.

8-2-1-2-3 مآل العرائض

أسفرت معالجة عرائض المؤسسات الواردة على المرصد خلال سنة 2015 عما يلي :

- كانت الملفات المعالجة على مستوى المرصد وعددها 11 موضوع مراسلة مع مؤسسات القرض المعنية حيث تم على إثرها توجيه ردود لأصحاب العرائض لإبلاغهم بنتائج التحقيق وموقف الطرف المقابل تجاه الإشكال المطروح.

- شملت الملفات المرفوضة وعددها 26 تلك :

- ✓ الموجهة نحو الموقفين المصرفيين (14)، عملا بأحكام الفصلين 8 و9 من الأمر عدد 1881 لسنة 2006 المؤرخ في 10 جويلية 2006 والمتعلق بضبط شروط ممارسة نشاط التوفيق المصرفي. ويتم اللجوء إلى الموقف المصرفي في صورة فشل محاولات تسوية الوضعية التي قام بها طالب الخدمة مع مؤسسة القرض المعنية.

- ✓ المتعلقة بالسياسات التجارية لمؤسسات القرض أو إسناد القروض أو التخلي عن الديون (4)، والتي تم بشأنها إعلام الحرفاء أن البنك المركزي التونسي غير مؤهل للتدخل لدى مؤسسات القرض في هذا الإطار، بما أن تسوية هذه الملفات من مشمولات هذه الأخيرة.
- ✓ التي تهم قضايا تحت أنظار القضاء أو صدرت بشأنها أحكام (8) حيث أنه لم يعد بالإمكان معالجة هذه الملفات بطريقة رضائية بما أنها أصبحت من مشمولات المحاكم.
- تتعلق الملفات الأخرى وعددها 7 بمسائل في طور المعالجة وتلك الواردة على البنك المركزي التونسي بغرض الاسترشاد.

جدول عدد 5-8 : مآل العرائض الواردة في سنة 2015

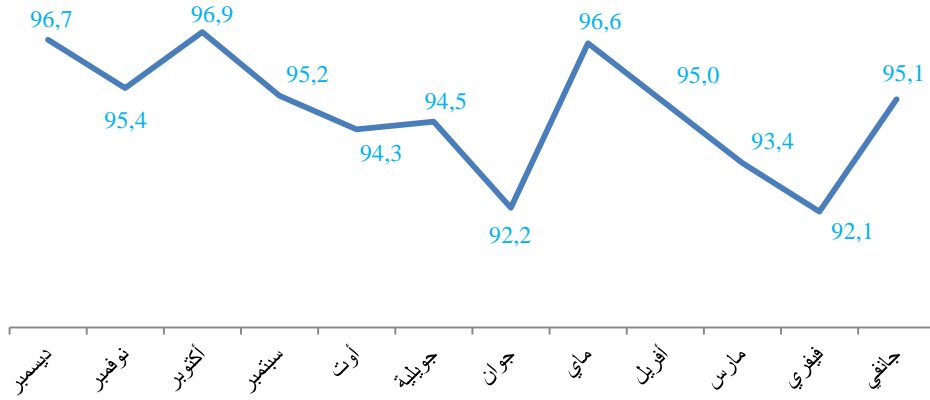
الحصة من المجموع بـ %	العدد	وضعية الملفات
25,0	11	ملفات معالجة
59,1	26	ملفات مرفوضة ومنها :
31,8	14	- تلك الموجهة نحو الموفقين المصرفيين
9,1	4	- تلك المتعلقة بالسياسة التجارية وسياسة القروض للبنوك
18,2	8	- تلك التي تحت أنظار القضاء
15,9	7	ملفات أخرى
100,0	44	المجموع

8-2-2 متابعة جودة خدمات النقديات

في إطار متابعة جودة الخدمات المصرفية وتحديد خدمات النقديات المقدمة للحرفاء، يقوم مرصد الخدمات المصرفية بمتابعة منتظمة لنشاط النقديات في البلاد التونسية وذلك من خلال استغلال المعلومات والإحصائيات المجمعّة لدى شركة نقديات تونس والتي تمكن من إعداد مؤشرات من شأنها تقييم نسبة توافر الموزعات الآلية للأوراق النقدية.

وخلال سنة 2015، سجلت نسبة توافر هذه الموزعات المحتسبة عبر قياس طول مدة الخدمات المقدمة للحرفاء معدلا قدره 95٪، أي بمدة وسطية للأعطاب تساوي 13 دقيقة في اليوم. ويعتبر هذا المستوى مقبولا لكن يمكن تحسينه.

رسم بياني عدد 8-2 : تطور نسبة توافر الموزعات الآلية للأوراق النقدية (ب.%)



وللإشارة، فإنه بداية من شهر فيفري 2015، انتقلت شركة نقديات تونس إلى نظام جديد أكثر تطوراً ويستجيب للمتطلبات الدولية الجديدة في مجال السلامة وهو ما يفسر الانخفاض المسجل في نسبة توافر الموزعات الآلية للأوراق المالية خلال هذه الفترة.

ويجدر التنكير أن أسباب توقف هذه الموزعات عن العمل تعود أساساً لأربعة دوافع أساسية :

- ✓ أعطاب مرتبطة بإشكال تقني ؛
- ✓ أعطاب مرتبطة بنظام الأمن ؛
- ✓ أعطاب مرتبطة بتوزيع الأوراق النقدية ؛
- ✓ أعطاب مرتبطة بطباعة الكشوفات وإصدار الإيصالات.

وفي جانب آخر، اتسمت سنة 2015 كذلك باستئناف أشغال اللجنة الفنية التوجيهية للنقديات، تحت إشراف مرصد الخدمات المصرفية وذلك بداية من شهر ماي، حيث تضم هذه اللجنة كافة الأطراف المتداخلة في هذا المجال وخاصة المدير العام لشركة نقديات تونس والمسؤولين الأوائل عن النقديات في القطاع المصرفي وفي البريد التونسي وممثلي الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمدير العام لإدارة أنظمة الدفع والمدير العام المساعد لإدارة عمليات الصرف، الراجعتين بالنظر للبنك المركزي.

وعلى هذا الأساس، تم الخوض في عديد المسائل خلال اجتماعات هذه اللجنة وخاصة تلك المتعلقة بما يلي :

- الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحسين نسبة توافر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، لاسيما خلال عطلة نهاية الأسبوع ؛

• السبل العملية الرامية إلى إنجاح إنطلاق العمل بالبطاقة التكنولوجية الدولية والمتابعة المنتظمة للإحصائيات المتعلقة باستخدام وسير وتطوير هذه البطاقة.

• تيسير الأحكام الترتيبية المتعلقة بحساب وبطاقة المنحة السياحية.

3-2-8 تقييم منظومة معالجة الشكاوى من قبل البنوك بالنسبة لسنة 2014

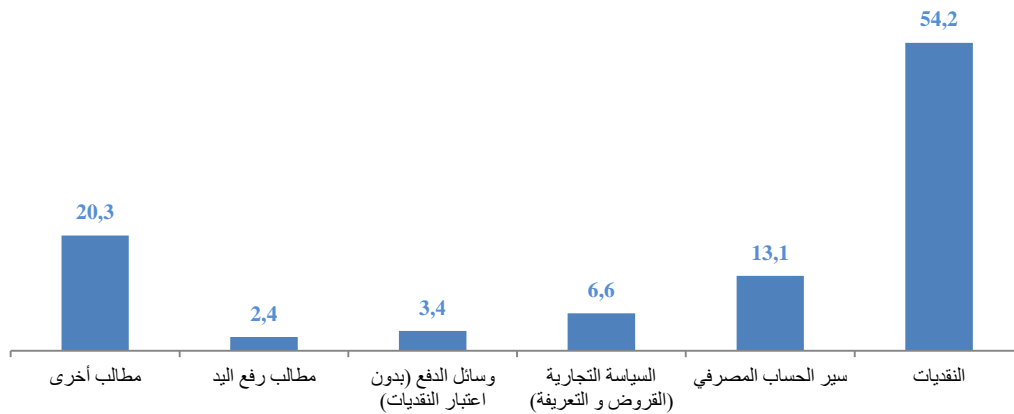
في إطار متابعة جودة الخدمات المصرفية، يقوم مرصد الخدمات المصرفية سنويا بتقييم المنظومات التي وضعتها البنوك لمعالجة الشكاوى. ولهذا الغرض، تم إجراء استقصاء مع 22 بنك محلي بشأن معالجة الشكاوى الواردة عليهم خلال سنة 2014.

ويظهر تجميع الردود من البنوك المشاركة في الاستقصاء أنه تتوفر لدى أغلبها وحدة مستقلة مكلفة بالتصرف في شكاوى الحرفاء وأن نصف هذه الوحدات مجهزة بتطبيق معلوماتية مخصصة لهذه المهمة. وفي جانب مواز، تضع ثلث البنوك المشاركة على ذمة حرفائها أرقاما هاتفية مجانية وتؤمن لفائدتهم المعلومات والمتابعة الداخلية لمطالبهم.

1-3-2-8 توزيع الشكاوى حسب الموضوع

يظهر التوزيع حسب الموضوع أن 57,6% من الشكاوى تتعلق بوسائل الدفع والتي تهم في مجملها تقريبا النقديات. ومثلت العمليات المتعلقة بسير الحسابات البنكية 13,1% من مجموع الشكاوى.

رسم بياني عدد 3-8 : توزيع الشكاوى حسب الموضوع (بـ %)



وشملت، على وجه الخصوص، الشكاوى المتعلقة بالنقديات المشاكل التي تهم عمليات السحب في المقام الأول (48,9%)، تليها تلك المتعلقة باستعمال البطاقة البنكية (25,9%) وأخيرا، المشاكل المرتبطة بسير الموزعات الآلية للأوراق النقدية (13,7%).

وتعود أهمية عدد الشكاوى المتعلقة بالنقديات إلى أن هذا العدد يشمل كذلك الإشكاليات التي تعترض حرفاء بنك معين على مستوى موزعات بنوك أخرى.

وتستغرق معالجة هذا النوع من الشكاوى حوالي 24 ساعة إذا كان الموزع تابعا لبنك الحريف. وفي الحالات الأخرى، يتم الشروع في إجراءات التحميل بين البنوك حيث أن تسوية الوضعية تستغرق في المعدل 15 يوما.

وللإشارة، فقد تم إحداث لجنة تحكيم منذ سنة 2013 على مستوى الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية للبت في مآل أي شكوى لم تتم معالجتها في إطار المنظومة العادية لرفض وتقديم عمليات السحب من الموزعات الآلية والشبابيك الآلية للأوراق النقدية والدفعات عبر مطارف الدفع الإلكتروني وعمليات التجارة الإلكترونية. ويخضع هذا الإجراء لعملية تحكيم في مجال النقديات حيث أن القرارات الصادرة عن اللجنة تعتبر نهائية ويجب على الطرفين قبولها.

أما بالنسبة للشكاوى المتعلقة بسير الحسابات البنكية، فقد شملت بالأساس احتساب تاريخ استحقاق القيمة وغلق الحساب. كما تعلقت هذه الشكاوى بالحسابات غير النشيطة التي نسيها أصحابها وما تزال تنجم عنها مصاريف مسك الحساب بما من شأنه أن يفضي إلى رصيد مدين خاضع لنسبة فائدة عالية. ولا يتفطن الحرفاء إلى هذه الوضعية إلا في حالة اللجوء من جديد للتمويل لدى الجهاز المصرفي.

8-2-3-2 توزيع الشكاوى حسب آجال معالجتها

تمت معالجة حوالي 71% من الشكاوى في أجل يقل عن أسبوع واحد و17% ما بين أسبوع وأسبوعين، علما وأنه تم استكمال 97,2% من هذه الملفات.

بيد أنه يوجد تفاوت فيما يتعلق بالتوزيع وفقا لآجال المعالجة حسب البنوك وهي وضعية مرتبطة بـ :

✓ التنظيم الداخلي للبنك ؛

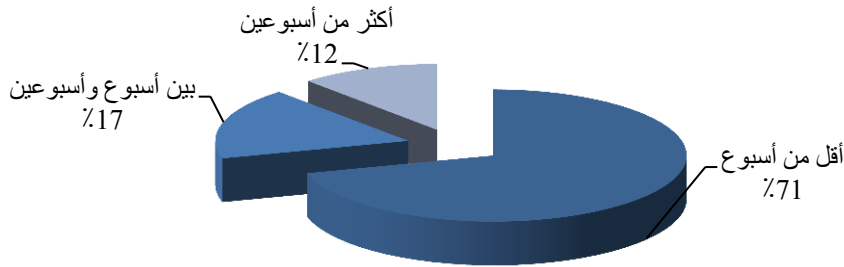
✓ الأنظمة المعلوماتية ؛

✓ أنواع الشكاوى ؛

✓ المنظومة التي تم وضعها لمعالجة الشكاوى.

ولا تمثل آجال المعالجة المعيار الوحيد لتقييم منظومة معالجة الشكاوى، حيث أنه من المفترض أن تتم متابعة المنظومة المذكورة من خلال تدابير تصحيحية على مستوى إجراءات العمل ومعالجة المعلومات بالنسبة للحوادث المتكررة والشكاوى المطروحة باستمرار.

رسم بياني عدد 4-8 : توزيع الشكاوى حسب آجال معالجتها (في سنة 2014)



3-8 الأعمال المنجزة من قبل مرصد الخدمات المصرفية

1-3-8 الإعلام والإرشاد وإعداد الدلائل المرجعية

في إطار المهام الموكولة إليه في مجال الإعلام والإرشاد حول الخدمات والمنتجات المصرفية، قام مرصد الخدمات المصرفية في سنة 2015 بنشر جذاذة بيداغوجية تتعلق بالبطاقة التكنولوجية الدولية وتتضمن موجزا لطرق الحصول عليها ومجالات استخدامها والمسؤوليات المناطة بعهدة الجهة المصدرة لهذه البطاقة أو صاحب البطاقة، على حدّ السواء.

وفي جانب آخر وفي إطار تطبيق منشور البنك المركزي إلى مؤسسات القرض عدد 12 لسنة 2006 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 والمتعلق بمقومات جودة الخدمات المصرفية والذي يلزم المؤسسات المذكورة بانتهاج سياسة اتصال تجاه الحرفاء تعتمد مبدأ الشفافية، قام مرصد الخدمات المصرفية بنشر جدول على موقعه الإلكتروني، يتضمن موجزا عن آجال إنجاز العمليات الرئيسية حسب البنوك.

ويقوم المرصد كذلك بتحيين منتظم لتعريفات البنوك ومعدلات التعريفات حسب الخدمات، والتي يقع نشرها على موقع واب المرصد. كما يتم نشر قائمة تمكن من تحديد موقع كافة الموزعات الآلية للأوراق النقدية في جميع أنحاء التراب التونسي حسب البنوك وحسب المدن وتحيينها كل ثلاثة أشهر.

وعلاوة على ذلك وفي إطار نفس هذه المهمة، قام مرصد الخدمات المصرفية بداية من شهر جانفي 2015 بنشر جدول على موقعه الإلكتروني متعلق ببرامج استمرارية مكاتب الصرف، سواء في المدن أو على مستوى المطارات وذلك وفقا لبرنامج صرف يضبطه البنك المركزي الذي يحدد أوقات توافر هذه الخدمة.

ووفقاً لأحكام المنشور إلى البنوك الوطاء المقبولين عدد 4 لسنة 2008 المؤرخ في 3 مارس 2008، يجب على مكاتب الصرف بيان سعر الصرف المطبق على عمليات بيع وشراء الأوراق النقدية الأجنبية والشيكات السياحية مقابل الدينار لفائدة الحرفاء وذلك بواسطة معلقات الكترونية واضحة للعموم. كما يجب إعلام الحرفاء بواسطة معلقات خارجية بعناوين الفروع البنكية ومكاتب الصرف التي تؤمن التناوب في تقديم خدمات الصرف.

وأخيراً وفي إطار إرشاد مستعملي خدمات مؤسسات القرض، تتوفر قائمة محينة تضم الموقعين المصرفيين على موقع واب المرصد، مع جميع المعطيات للاتصال بهم.

ومن ناحية أخرى وخلال الربع الأول من سنة 2016، تم نشر جذاذات بيداغوجية على موقع واب مرصد الخدمات المصرفية تتعلق بإرشاد الأفراد حول كيفية تقديم شكوى على مستوى البنك المركزي والشروط اللازمة للقيام ببحث حول العلاقات البنكية في مجال التركات.

8-3-2 إصدار التوصيات لمؤسسات القرض

في إطار متابعة جودة الخدمات المصرفية وتوضيح بعض المسائل المطروحة باستمرار في المطالب الواردة على البنك المركزي والتي يتولى مرصد الخدمات المصرفية معالجتها، تم عقد اجتماعات دورية مع مراسلي مؤسسات القرض وذلك بالإضافة إلى الاتصالات الدائمة معهم.

وقد كانت هذه الاجتماعات، ذات معدل تواتر نصف سنوي خلال سنة 2015، مثمرة لجميع المتدخلين حيث مكنت من الحصول على توضيحات بشأن بعض المواضيع المتعلقة بجودة الخدمات المصرفية وإيجاد حلول للمشاكل وتقديم توصيات بهذا العنوان.

وفي هذا الصدد، تمثل الحدث الأبرز في سنة 2015 في استكمال مشروع توحيد تسميات العمليات البنكية الرئيسية والذي تم الشروع فيه خلال النصف الثاني من سنة 2014.

وقد أسفرت الأعمال المتعلقة بهذا المشروع عن توحيد ما يزيد عن 135 تسمية للعمليات البنكية المتداولة حيث سيتم قريباً نشر قائمة متعلقة بالعمليات البنكية الرئيسية المخصصة للأفراد على موقع واب مرصد الخدمات المصرفية.

8-3-3 متابعة التوفيق المصرفي

في إطار متابعة نشاط التوفيق المصرفي وعلى غرار ما وقع إنجازهُ مع مراسلي مرصد الخدمات المصرفية، تم عقد اجتماعات دورية مع الموقعين وذلك بهدف :

- ✓ التباحث حول المشاكل التي تعترضهم عند ممارستهم لمهامهم ؛
- ✓ التعرف على موضوع الشكاوى الواردة عليهم وإصدار التوصيات الضرورية ؛

✓ إعلامهم بالتوصيات الصادرة عن مرصد الخدمات المصرفية لمؤسسات القرض فضلا عن التدابير المتخذة في إطار تحسين جودة خدمات مؤسسات القرض ومتابعة منظومة معالجة الشكاوى من قبل هذه المؤسسات.

8-3-4 وضع مؤشر لأسعار الخدمات البنكية

تتمثل إحدى المهام الرئيسية الموكولة لمرصد الخدمات المصرفية منذ إيداعه في سنة 2006 في وضع مؤشرات كمية تمكن من قياس تكلفة الخدمات البنكية. ولهذا الغرض، بدأ العمل منذ موفى سنة 2014 على وضع ونشر مؤشر لأسعار الخدمات البنكية.

واتسمت سنة 2015 بتجميع الإحصائيات الصادرة عن البنوك التي بذلت جهودا ملحوظة لتوفير الإحصائيات المطلوبة للمرصد والتي تمكن من وضع مؤشر لأسعار الخدمات البنكية يعود إلى سنة 2010 باعتبارها السنة المرجعية للمؤشر.

8-3-5 المشاركة في التظاهرات الوطنية

خلال سنة 2015، تم تكليف مرصد الخدمات المصرفية من قبل محافظ البنك المركزي بتمثيل البنك في تظاهرتين وطنيتين وهما :

- المؤتمر الخامس للمؤسسة التونسية للرقابة والحوكمة حول موضوع "الموقف الوطني للقرض" المنعقد بتاريخ 5 جوان 2015 والذي ألقى خلاله السيد المحافظ كلمة في الندوة الافتتاحية، تبعتها مداخلة مرصد الخدمات المصرفية حول موضوع "التوفيق المصرفي في تونس".

- الندوة الفرنسية التونسية حول موضوع "الحلول والخدمات المصرفية" التي نظمتها سفارة فرنسا بتونس والمنعقدة يومي 14 و15 ديسمبر 2015، حيث تناولت مداخلة المرصد خلال هذه الندوة دور البنك المركزي التونسي في حماية مصالح مستعملي الخدمات البنكية.

8-3-6 تنظيم ندوة بالتعاون مع معهد البنك المركزي التونسي

تم في بداية سنة 2016 تنظيم ندوة من قبل معهد البنك المركزي التونسي بالتعاون مع مرصد الخدمات المصرفية حول موضوع "دور جودة خدمات مؤسسات القرض في تنمية القطاع وحماية مصالح حرفاء البنوك" حيث قامت إدارات من المرصد بتنشيط الندوة من خلال تقديم مداخلات متعلقة بالمسائل التالية :

✓ جودة خدمات مؤسسات القرض : الوضع الحالي ؛

✓ جودة خدمات مؤسسات القرض : القضايا والتحديات ؛

✓ التوفيق المصرفي ؛

✓ حماية مصالح مستعملي الخدمات البنكية.

وقد ضمت هذه الندوة المسؤولين عن الجودة صلب مؤسسات القرض، فضلا عن المسؤولين المكلفين بالحرفاء وبمعالجة الشكاوى وبالمبيعات.

الباب التاسع : التحليل المالي لتصرف البنك المركزي التونسي

1-9 التوازن المالي

يرد جدول الموارد/الاستعمالات الذي يظهر التوازن المالي للبنك المركزي التونسي، كما يلي بتاريخ
31 ديسمبر 2015 :

جدول عدد 1-9 : التوازن المالي			
(بملايين الديناري)			
التغيرات	2014	2015	
1.741,9	12.435,6	14.177,5	الموارد الصافية
341,4	8.515,0	8.856,4	الموارد النقدية الصافية
1.297,7	3.742,0	5.039,7	الوضع الصافي مع الحرفاء
102,8	178,6	281,4	موارد أخرى
1.741,9	12.435,6	14.177,5	الاستعمالات الصافية
568,5	9.475,7	10.044,2	ذهب و عملات أجنبية
1.173,4	2.959,9	4.133,3	إعادة التمويل المصرفي الصافي

ويتبين من خلال الجدول أعلاه، والذي تم فيه تجميع بنود الموازنة المنشورة قصد تحليلها بطريقة أفضل، أن الوضعية المالية للبنك قد تحسنت في سنة 2015، حيث ارتفعت من 12.435,6 مليون دينار إلى 14.177,5 مليون دينار بين سنة وأخرى، أي بزيادة قدرها 1.741,9 مليون دينار أو 14٪.

وعلى مستوى الموارد الصافية، تعود الزيادة المسجلة بين سنة وأخرى إلى الارتفاع الملحوظ للوضع الصافي مع الحرفاء وبدرجة أقل إلى ازدياد التداول النقدي.

أما بالنسبة للاستعمالات الصافية، يعود الارتفاع من جهة إلى ازدياد الوضع الصافي المقرض للبنك المركزي بعنوان عمليات التدخل في السوق النقدية (1.173,4 مليون دينار) وهو ما يعكس حاجيات الجهاز المصرفي المتزايدة من السيولة، ومن جهة أخرى إلى الارتفاع المسجل على مستوى بند "ذهب و عملات أجنبية" تبعا بالخصوص لازدياد الموجودات من العملة الأجنبية.

وفيما يلي تفاصيل الموارد والاستعمالات حسب نوعية العمليات :

جدول عدد 2-9 : الموارد النقدية

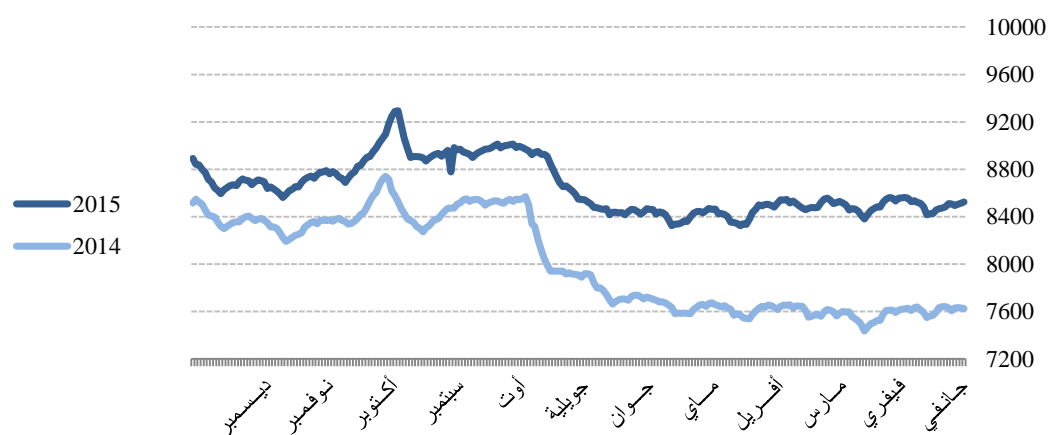
(بملايين الدنانير)

التغيرات	2014	2015	
323,8	8.223,7	8.547,5	الأوراق النقدية في التداول
17,6	291,3	308,9	القطع النقدية في التداول
341,4	8.515,0	8.856,4	الموارد النقدية الصافية

وارتفعت الموارد النقدية بـ 341,4 مليون دينار أو 4% لتبلغ 8.856,4 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 8.515 مليون دينار في سنة 2014. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تباطؤ نسق ازدياد التداول النقدي الذي تراجع من 11,8% خلال الفترة الممتدة بين موفى سنة 2013 وموفى سنة 2014 إلى 4% فقط بالنسبة للفترة الممتدة بين نهاية سنة 2014 ونهاية سنة 2015.

(بملايين الدنانير)

رسم بياني عدد 1-9 : تطور الموارد النقدية



(بملايين الدنانير)

جدول عدد 3-9 : عمليات مع الحرفاء

التغيرات	2014	2015	
73,8	727,8	801,6	الأصول
73,8	727,8	801,6	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
1.371,5	4.469,8	5.841,3	الخصوم
1.003,4	1.633,7	2.637,1	حسابات الحكومة ومبالغ أخرى لفائدة الخزينة
75,6	817,7	893,3	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
348,8	1.598,3	1.947,1	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين (بنوك مقيمة)
56,3-	420,1	363,8	حسابات أخرى دائنة
1.297,7	3.742,0	5.039,7	الوضعية الصافية مع الحرفاء

التحليل المالي لتصرف البنك المركزي التونسي

وسجلت الوضعية الصافية مع الحرفاء ارتفاعا بـ 1.297,7 مليون دينار، منها 1.003,4 ملايين دينار متأتية من حسابات الحكومة وذلك بالخصوص بسبب الموارد الخارجية المعبأة خلال شهر ديسمبر 2015 في شكل قروض. ويتعلق الأمر بقرض البنك الإفريقي للتنمية المسند في إطار برنامج دعم التنمية الجهوية وإحداث مواطن الشغل، بقيمة 183 مليون أورو وقرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير الممنوح في إطار برنامج سياسات التنمية للحكومة والفرص والتشغيل، بقيمة 455,5 مليون أورو.

(بملايين الدنانير)

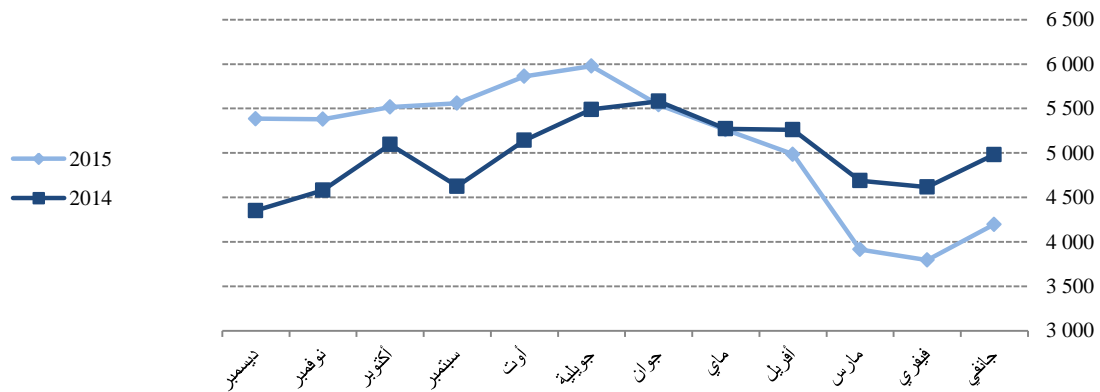
جدول 4-9 : إعادة التمويل المصرفي

التغيرات	2014	2015	
730,9	3.590,3	4.321,2	الأصول
1.093,0	3.116,0	4.209,0	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
362,1-	474,3	112,2	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
442,5-	630,4	187,9	الخصوم
147,0-	172,0	25,0	التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
295,5-	458,4	162,9	حسابات جارية للبنوك الملزمة بالاحتياطي الإجمالي
1.173,4-	2.959,9-	4.133,3-	إعادة التمويل المصرفي الصافي

وعلى صعيد إعادة تمويل القطاع المصرفي، واصل معهد الإصدار في سنة 2015 التدخل في السوق النقدية بغرض تلبية حاجيات الجهاز المصرفي من السيولة. وقد تدعم التدخل بهذا العنوان وخاصة عبر طلبات العروض بالمقارنة مع سنة 2014. وبالفعل، ارتفع المعدل السنوي للحجم الجملي لإعادة التمويل من 4.976 مليون دينار في سنة 2014 إلى 5.114,4 مليون دينار في سنة 2015، أي بزيادة قدره 138,4 مليون دينار.

(بملايين الدنانير)

رسم بياني عدد 2-9 : الحجم الجملي لإعادة التمويل



وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد قام منذ شهر ماي 2015 بإدراج مفاوضة الصرف كأداة للسياسة النقدية بهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة. وفي هذا الإطار، أنجز البنك المركزي 7 عمليات لمفاوضة الصرف حيث ضخ عن طريقها مبلغا قدره 1.814 مليون دينار، أسفر عن إيرادات تساوي 5,8 ملايين دينار.

وفي جانب آخر، تراجع مبلغ بند "سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة" من 474,3 مليون دينار إلى 112,2 مليون دينار بين سنة وأخرى، حيث سجل انخفاضا ملحوظا قدره 362,1 مليون دينار أو 76,3٪، يعود بالأساس إلى خروج رقاغ الخزينة التي حل أجل خلاصها خلال شهري فيفري وأكتوبر من محفظة السندات، فضلا عن اهتلاكات المنح.

جدول عدد 5-9 : ذهب و عملات أجنبية (بملايين الدنانير)

التغيرات	2014	2015	
786,8	14.357,9	15.144,7	الأصول
12,4-	298,0	285,6	رصيد الذهب
0,0	2,4	2,4	المساهمة في المؤسسات الدولية
13,7	139,4	153,1	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
7,4	61,1	68,5	المساهمة بالعملة الأجنبية في صندوق النقد العربي
173,8-	523,0	349,2	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
954,0	13.296,3	14.250,3	موجودات بالعملة الأجنبية
2,1-	37,7	35,6	سندات المساهمة بالعملة الأجنبية
218,3	4.882,2	5.100,5	الخصوم
24,6	736,3	760,9	مخصصات حقوق السحب الخاصة
42,4	105,9	148,3	حسابات أجنبية بالعملة الأجنبية
103,7	2.236,1	2.339,8	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
124,3-	124,3	-	التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية/بنوك غير مقيمة
0,2-	4,3	4,1	عملات أجنبية لدى الوسطاء المقبولين/بنوك غير مقيمة
172,1	1.675,3	1.847,4	فوارق التحويل وإعادة التقييم
568,5-	9.475,7-	10.044,2-	ذهب و عملات أجنبية

ويتمثل التطور الرئيسي المسجل على مستوى الوضع الصافي للذهب والعملات الأجنبية في ذلك المتعلق ببند "الموجودات من العملة الأجنبية" الذي بلغ 14.250,3 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2015 مقابل 13.296,3 مليون دينار في العام السابق، أي بارتفاع بـ 954 مليون دينار أو 7,2٪ والذي يعود بالأساس إلى الموارد الخارجية المعبأة خلال سنة 2015 وذلك بالخصوص في شكل قروض أو إيداعات :

- 1 مليار دولار أمريكي بعنوان القرض الرقاعي بتاريخ 30 جانفي 2015.
- 100 مليون دولار أمريكي بعنوان إيداع بنك الجزائر بتاريخ 17 مارس 2015.
- 50 مليون دولار أمريكي بعنوان الهيئة الجزائرية بتاريخ 6 أبريل 2015.

- 199 مليون أورو بعنوان قرض الإتحاد الأوروبي المسند في إطار برنامج المساعدة المالية الكلية.
- 196,7 مليون دولار أمريكي و96,6 مليون أورو بعنوان السحوبات بتاريخ 2 أكتوبر 2015 من القرض المسند من قبل صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية القرض الائتماني المخصص لدعم ميزانية الدولة.
- 183 مليون أورو بعنوان قرض البنك الإفريقي للتنمية في إطار برنامج دعم التنمية الجهوية وإحداث مواطن الشغل بتاريخ 18 ديسمبر 2015.
- 75 مليون أورو بعنوان هبة الإتحاد الأوروبي بتاريخ 22 ديسمبر 2015 في إطار البرنامج الرابع لدعم الإصلاحات.
- 455 مليون أورو بعنوان قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المسند في إطار برنامج سياسات التنمية للحوكمة والفرص والتشغيل بتاريخ 30 ديسمبر 2015.
- أما من جانب الالتزامات، فإن الازدياد بـ 103,7 ملايين دينار المسجل على مستوى بند "التزامات أخرى بالعملة الأجنبية" يعود بالأساس إلى التأثير المتزامن لتدفيقات من اتجاهين متعاكسين والمتمثلين في الإيداع المنجز من قبل بنك الجزائر بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي وتسديد إيداع البنك المركزي الليبي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي.
- وفي جانب آخر، أسفرت عمليات إعادة التقييم الدوري للحسابات المحررة بالعملة الأجنبية بعنوان سنة 2015 عن فائض قيمة صاف قدره 184,4 مليون دينار وهو ما يعكس بالخصوص تأثير انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي. وبالفعل، عرف سعر صرف العملة الأمريكية ارتفاعا بـ 8,2% ما بين 31 ديسمبر 2014 و31 ديسمبر 2015.
- وعند إقفال حسابات السنة المالية 2015، بلغت فوائض القيمة الصافية الكامنة والمتركمة بهذا العنوان مستوى 1.569,4 مليون دينار.
- أما بالنسبة لإعادة التقييم الشهري للموجودات من سبائك الذهب، فقد أسفرت عن ناقص قيمة صاف كامن بعنوان سنة 2015 قدره 12,4 مليون دينار. وعلى هذا الأساس، تراجعت فوائض القيمة الصافية المتركمة بهذا العنوان إلى 277,9 مليون دينار في موفى سنة 2015 مقابل 290,3 مليون دينار في سنة 2014.
- وإجمالا، ارتفع بند "فوارق التحويل وإعادة التقييم" بـ 172,1 مليون دينار، حيث انتقل من 1.675,3 مليون دينار إلى 1.847,4 مليون دينار بين سنة وأخرى.

9-2 تحليل النتائج

بلغت نتيجة البنك المركزي التونسي 225,2 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 174,7 مليون دينار في سنة 2014، أي بارتفاع قدره 50,5 مليون دينار أو 28,9%.

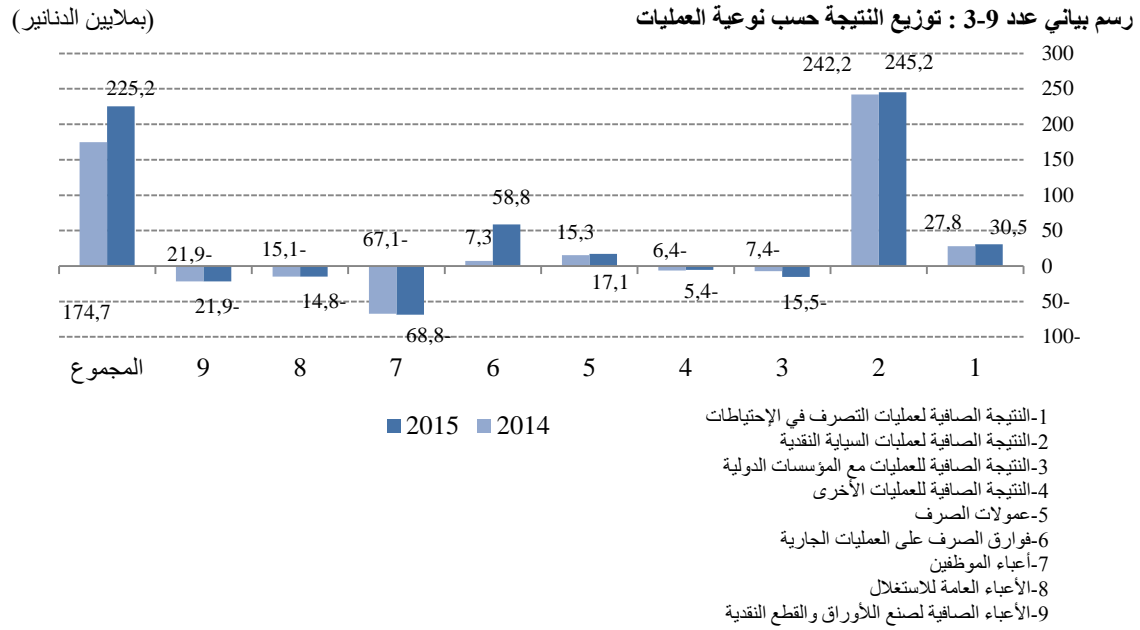
وفيما يلي توزيع النتيجة حسب نوعية العمليات :

جدول عدد 9-6 : توزيع النتيجة حسب نوعية العمليات		(بآلاف الدينارين)	
التغيرات	2014	2015	
التصرف في الاحتياطيات	27.823,5	30.452,2	2.628,7
إيرادات	150.429,7	162.200,4	11.770,7
أعباء	122.606,2	131.748,2	9.142,0
العمليات مع المؤسسات الدولية	7.409,6-	15.503,4-	8.093,8-
إيرادات	5.706,3	15.191,2	9.484,9
أعباء	13.115,9	30.694,6	17.578,7
عمليات السياسة النقدية	242.174,3	245.212,5	3.038,2
إيرادات	250.794,1	248.056,9	2.737,2-
أعباء	8.619,8	2.844,4	5.775,4-
عمليات أخرى	6.424,1-	5.378,7-	1.045,4
إيرادات	5.163,7	9.523,6	4.359,9
أعباء	11.587,8	14.902,3	3.314,5
عمولات الصرف	15.360,7	17.144,7	1.784,0
فوارق الصرف على العمليات الجارية	7.319,2	58.829,4	51.510,2
أعباء الموظفين	67.072,8-	68.854,7-	1.781,9-
الأعباء العامة للاستغلال	15.131,0-	14.781,0-	350,0
الأعباء الصافية لصنع الأوراق والقطع النقدية	21.898,4-	21.898,4-	0,0
نتيجة السنة المحاسبية	174.741,8	225.222,6	50.480,8

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع النتيجة يعزى بالأساس إلى أرباح الصرف الصافية المتأتية من العمليات الجارية والتي سجلت ازديادا ملحوظا قدره 51,5 مليون دينار بين سنة وأخرى.

وفي جانب آخر، أثر استيعاب الأعباء المؤجلة بعنوان برنامج صنع الأوراق والقطع النقدية على السنة المالية قيد الدرس وذلك من خلال أعباء صافية قدرها 21,9 مليون دينار، أي نفس المبلغ المسجل بهذا العنوان في سنة 2014.

وفيما يتعلق بأعباء الموظفين، فقد بلغت 68,9 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 67,1 مليون دينار في سنة 2014، أي بزيادة قدرها 1,8 مليون دينار والتي تعود بالخصوص إلى أنه تم القيام في موفى السنة المالية 2015 بتسجيل أعباء بعنوان تخصيص المدخرات لمنح الخروج إلى التقاعد، بمبلغ يساوي 1,4 مليون دينار مقابل 0,1 مليون دينار في سنة 2014.



جدول عدد 7-9 : النتيجة المرتبطة بالتصرف في الإحتياطات (بالآلاف الدنانير)

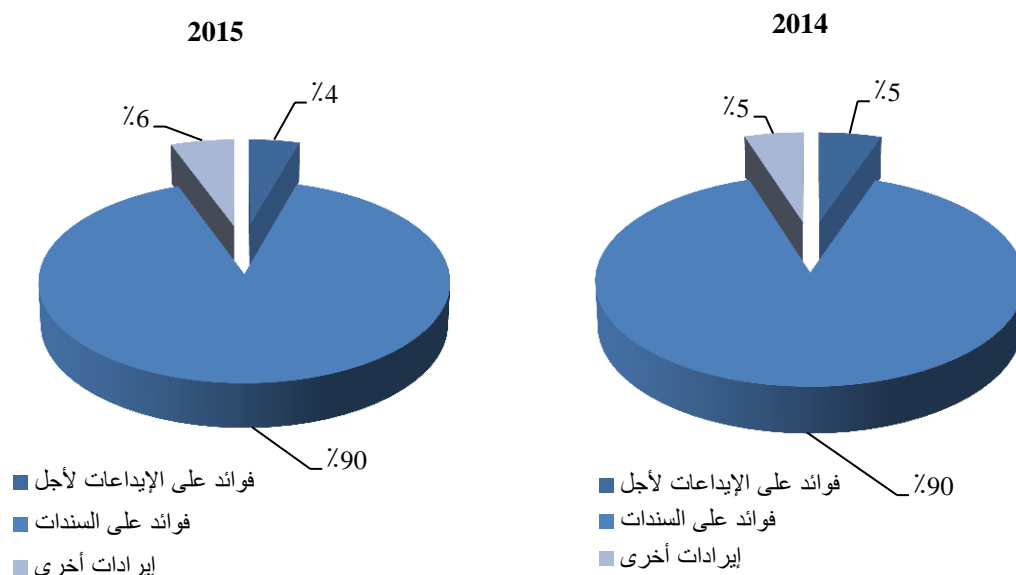
التغيرات	2014	2015	
11.770,7	150.429,7	162.200,4	الإيرادات
813,4-	8.033,0	7.219,6	فوائد على الإيداعات لأجل
10.223,2	135.668,6	145.891,8	فوائد على السندات
1.180,2	2.770,5	3.950,7	فوائد على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف
801,6	1.607,0	2.408,6	تمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
162,9	1.921,0	2.083,9	فائض قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف
69,1	293,4	362,5	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف
135,3	122,0	257,3	إيرادات متأتية من التوظيفات بالذهب
11,8	14,2	26,0	إيرادات أخرى
9.142,0	122.606,2	131.748,2	الأعباء
2.542,8-	3.303,0	760,2	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
2.025,4	85.230,7	87.256,1	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
552,6	1.391,5	1.944,0	ناقص القيمة المتأتي من الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف
157,5	746,2	903,7	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
1.474,6-	4.592,6	3.118,0	فوائد على قروض بالعملة الأجنبية
3.091,1	-	3.091,1	عمولات على قروض بالعملة الأجنبية
4.466,4	25.926,9	30.393,3	فوائد على حسابات إيداع بالعملة الأجنبية
83,2	715,6	798,8	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الإحتياطات
1.073,9	362,5	1.436,5	مخصصات المدخرات بعنوان الانخفاض في الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها للتصرف الخارجي
1.029,2	-	1.029,2	مخصصات المدخرات بعنوان انخفاض قيمة سندات التوظيف
811,5	-	811,5	فوائد على عملات موظفة لأجل
131,4-	337,2	205,8	أعباء أخرى
2.628,7	27.823,5	30.452,2	النتيجة الصافية للعمليات المرتبطة بالتصرف في الإحتياطات

وارتفعت إيرادات العمليات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات بـ 11,8 مليون دينار، حيث انتقلت من 150,4 مليون دينار في سنة 2014 إلى 162,2 مليون دينار في سنة 2015. وتتكون هذه الإيرادات بالأساس من الفوائد على السندات (145,9 مليون دينار) وكذلك من الفوائد على الإيداعات لأجل (7,2 ملايين دينار).

أما بالنسبة للأعباء المتحملة في إطار التصرف في احتياطيات الصرف، فقد بلغت 131,7 مليون دينار في سنة 2015، منها 87,3 مليون دينار ناجمة عن التمديد في المنح و30,4 مليون دينار متأتية من الفوائد المدفوعة على حسابات إيداع بالعملة الأجنبية.

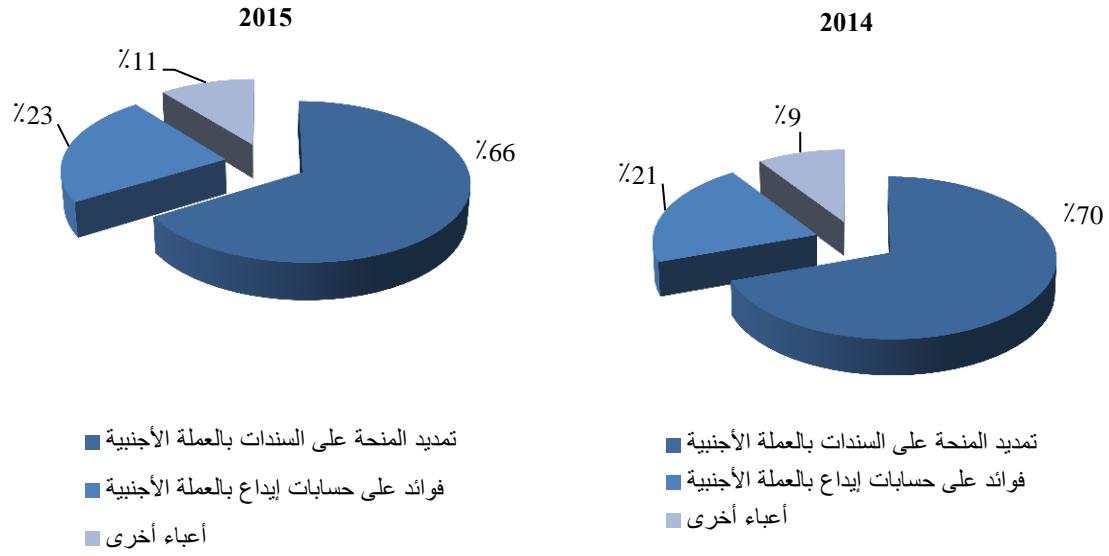
(بملايين الدنانير)

رسم بياني عدد 4-9 : توزيع الإيرادات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات



(بملايين الدينانير)

رسم بياني عدد 9-5 : توزيع الأعباء المرتبطة بالتصرف في الاحتياطات



- تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
- فوائد على حسابات إيداع بالعملة الأجنبية
- أعباء أخرى

- تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
- فوائد على حسابات إيداع بالعملة الأجنبية
- أعباء أخرى

(بآلاف الدينانير)

جدول عدد 9-8 : النتيجة المرتبطة بالعمليات مع المؤسسات الدولية

التغيرات	2014	2015	
9.484,9	5.706,3	15.191,2	الإيرادات
37,5-	92,3	54,8	التأجير الموظف على مركز الاحتياطي
255,0-	479,3	224,3	فوائد على الموجودات من حقوق السحب الخاصة
11.007,1	2.489,0	13.496,1	فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
1.232,0-	2.615,4	1.383,4	استرجاعات بعنوان عمولات التعهد على اتفاق قرض ائتماني
2,3	30,3	32,6	فوائد على التوظيفات بحقوق السحب الخاصة
17.578,7	13.115,9	30.694,6	الأعباء
215,8-	591,0	375,2	عمولات راجعة لصندوق النقد الدولي بعنوان مخصصات حقوق السحب الخاصة
1.334,3-	2.162,5	828,2	عمولات بعنوان التعهد على اتفاق قرض ائتماني
43,4	2.800,2	2.843,6	عمولات بعنوان استعمال موارد صندوق النقد الدولي
122,5		122,5	عمولات بعنوان التعهد على قروض صندوق النقد العربي
304,7-	3.184,1	2.879,4	عمولات بعنوان استعمال موارد صندوق النقد العربي
19.254,9	4.372,9	23.627,8	ناقص القيمة المتأتي من إعادة تقييم الأرصدة المستبعدة لصندوق النقد الدولي
12,7	5,2	17,9	عمولات متفرقة
8.093,8-	7.409,6-	15.503,4-	النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية

وأُسفرت العمليات مع المؤسسات الدولية عن أعباء صافية قدرها 15,5 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 7,4 ملايين دينار في سنة 2014. وتعود هذه الأعباء في جزء كبير منها إلى ناقص القيمة المتأتي من إعادة تقييم الأرصدة المستبعدة لصندوق النقد الدولي وذلك بمبلغ 23,6 مليون دينار وهو ما يعكس تأثير انخفاض الدينار مقابل حقوق السحب الخاصة.

جدول عدد 9-9 : النتيجة المرتبطة بعمليات السياسة النقدية

(بالآلاف الدينائير)

التغيرات	2014	2015	
2.737,2-	250.794,1	248.056,9	الإيرادات
31.481,8	186.269,8	217.751,6	فوائد على التدخلات في السوق النقدية في شكل شرايات عبر طلبات العروض
25.416,1-	41.371,9	15.955,8	إيرادات متأتية من عمليات الشراء البات للسندات
14.048,0-	22.005,0	7.957,0	فوائد على تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة
635,2-	1.147,4	512,2	فوائد من المبالغ الجزائية المستخلصة في إطار السوق النقدية
5.831,1		5.831,1	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
49,2		49,2	استرداد المدخرات من عمليات الشراء البات للسندات
5.775,4-	8.619,8	2.844,4	الأعباء
2.045,0	258,9	2.303,9	فوائد على تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة
7.796,0-	8.269,0	473,0	أعباء بعنوان العمليات على السندات
5,3	42,7	48,0	عمولات بعنوان عمليات شراء وبيع رفاع الخزينة
29,7-	49,2	19,5	مخصصات المدخرات بعنوان انخفاض قيمة السندات
3.038,2	242.174,3	245.212,5	النتيجة الصافية لعمليات التدخل في السوق النقدية

ومازالت إيرادات عمليات إعادة التمويل التي بلغت 49٪ من مجموع إيرادات البنك مقابل 57٪ في سنة 2014، تمثل المصدر الرئيسي للمداخيل بالنسبة للبنك المركزي التونسي. وبالفعل، واصل معهد الإصدار التدخل سواء عن طريق طلبات العروض أو في شكل تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة أو بواسطة عمليات مقايضة الصرف.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع الفوائد المحصلة بعنوان ندخل البنك المركزي في السوق النقدية في شكل شرايات في إطار طلبات العروض بـ 31,5 مليون دينار، فإن تقلص الفوائد على تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة (-14 مليون دينار) وتراجع الإيرادات المتأتية من عمليات الشراء البات للسندات (-25,4 مليون دينار) تبعا لخروج رفاع الخزينة التي حل أجل خلاصها من محفظة السندات، قد ألغيا تأثير الارتفاع المذكور أعلاه.

جدول عدد 10-9 : النتيجة المرتبطة بعمليات أخرى

(بالآلاف الدينائير)

التغيرات	2014	2015	
4.359,9	5.163,7	9.523,6	الإيرادات
226,6	1.787,3	2.013,9	عمولات على أوراق نقدية أجنبية لغير مقيمين
3.268,6	-	3.268,6	مداخيل سندات المساهمة
576,5	1.815,5	2.392,0	باقي اعتمادات غير مستعملة من الميزانية
96,0	341,2	437,2	فوائد مستخلصة على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
192,2	1.219,7	1.411,9	إيرادات أخرى من عمليات متفرقة
3.314,5	11.587,8	14.902,3	الأعباء
866,1	7.323,9	8.190,0	مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة
100,0-	4.000,0	3.900,0	مخصصات المدخرات بعنوان انخفاض قيمة سندات المساهمة
2.550,7		2.550,7	مخصصات المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء
2,3-	263,9	261,6	أعباء أخرى على عمليات متفرقة
1.045,4	6.424,1-	5.378,7-	النتيجة الصافية للعمليات الأخرى

وسجلت النتيجة الصافية للعمليات الأخرى انخفاضا بـ 1 مليون دينار بين سنة وأخرى ومردده بالخصوص إلى رصد مخصصات للمدخرات بعنوان المخاطر والأعباء بمبلغ 2,6 مليون دينار وذلك على الرغم من المداخيل المسجلة على سندات المساهمة بمبلغ 3,3 ملايين دينار والتي تمثل الأرباح الراجعة للبنك المركزي التونسي بعنوان مساهمته في رأس مال البنك الإفريقي للتصدير والتوريد.

الجزء الثالث

القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2015

(بالدينار التونسي)

2014/12/31	2015/12/31	الإيضاحات	الأصول
297.963.848	285.600.773	1	رصيد الذهب
2.371.793	2.371.793	2	المساهمة في المؤسسات الدولية
139.444.285	153.124.384	3	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
523.021.758	349.243.634	4	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
13.296.296.344	14.250.308.411	5	موجودات العملة الأجنبية
3.116.000.000	4.209.000.000	6	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
474.289.641	112.221.024	7	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
727.793.443	801.562.581	8	تسيقة للدولة مقابل المساهمة في صناديق النقد
37.758.087	35.657.022	9	محفظه المساهمات
36.647.628	34.719.337	10	الأصول الثابتة
34.055.002	34.616.507	11	مدينون مختلفون
153.512.274	124.273.622	12	حسابات انتظار وللتسوية
18.839.154.103	20.392.699.088		مجموع الأصول

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2015

(بالدينار التونسي)

2014/12/31	2015/12/31	الإيضاحات	الخصوم و الأموال الذاتية
			الخصوم
8.514.946.860	8.856.352.569	13	الأوراق والقطع النقدية في التداول
539.691.842	194.032.958		الحسابات الجارية للبنوك و المؤسسات المالية
986.851.617	1.941.124.257	14	الحساب المركزي للحكومة
645.307.835	694.600.134	15	الحسابات الخاصة للحكومة
172.000.000	25.000.000	16	التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
736.316.219	760.935.324	17	مخصّصات حقوق السحب الخاصّة
817.695.471	893.313.854	18	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
1.726.928.298	1.951.232.221	19	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
105.907.420	148.338.193	20	حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية
2.236.129.976	2.339.824.637	21	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
76.942.310	77.413.140	22	قيم قيد الاستخلاص
1.675.309.908	1.847.337.003	23	فوارق التحويل و إعادة التقييم
106.249.560	91.304.434	24	دائنون مختلفون
7.742.630	-	25	مدّخرات لأعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
199.211.242	224.413.601	26	حسابات انتظار و للتسوية
<u>18.547.231.188</u>	<u>20.045.222.325</u>		مجموع الخصوم
		27	الأموال الذاتية
6.000.000	6.000.000		رأس المال
111.144.069	116.159.036		الاحتياطيات
1.480	17.726		أموال ذاتية أخرى
35.573	77.366		النتائج المؤجلة
<u>117.181.122</u>	<u>122.254.128</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
174.741.793	225.222.635		نتيجة السنة المحاسبية
<u>291.922.915</u>	<u>347.476.763</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
<u>18.839.154.103</u>	<u>20.392.699.088</u>		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2015

(بالدينار التونسي)

2014/12/31	2015/12/31	الإيضاحات	
		28	
12.411.987.830	17.201.194.914		التعهدات والضمانات المُستلمة
12.411.987.830	16.598.547.308		تعهدات الضمان المُستلمة في إطار القروض الخارجية
9.119.397.550	12.613.679.670		قروض رقاعية
2.621.573.282	3.331.761.536		قروض خارجية أخرى
671.016.998	653.106.102		سندات مُستلمة كضمان
-	602.647.606		تعهدات مسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
-	602.647.606		عُملات أجنبية للتسليم على عمليات مقايضة الصرف
3.116.093.754	4.745.731.962		التعهدات والضمانات المُستلمة
-	607.409.482		تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
-	606.000.000		مبالغ بالدينار للاستلام على عمليات مقايضة الصرف
-	1.409.482		الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
3.116.000.000	4.135.338.024		ضمانات مُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل
1.274.900.000	1.447.288.024		ديون جارية
1.841.100.000	2.688.050.000		رقاع خزينة قابلة للتنظير
93.754	2.984.456		تعهدات أخرى مُستلمة
80.800	2.419.440		الضمانات الوقتية المُستلمة
12.954	565.016		الضمانات النهائية المُستلمة

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

قائمة النتائج في 31 ديسمبر 2015

(بالدينار التونسي)

2014/12/31	2015/12/31	الإيضاحات	
			الإيرادات
250.794.085	248.056.934	29	إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية
146.471.985	157.062.113	30	فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية
28.437.197	83.139.613	31	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
5.706.330	15.191.179	32	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
341.174	437.233		فوائد على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
3.022.960	7.059.251	33	إيرادات مختلفة
7.742.629	7.742.629		استرداد مّخّرات لأعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
442.516.360	518.688.952		مجموع الإيرادات
			الأعباء
8.619.774	2.844.393	34	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
33.907.750	35.151.966	35	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
88.703.303	96.604.924	36	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
13.115.931	30.694.605	37	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
259.111	252.980		أعباء مختلفة
67.072.786	68.854.715	38	أعباء الموظفين
15.130.984	14.780.966	39	الأعباء العامة للاستغلال
29.641.056	29.641.056		أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
7.323.872	8.190.032		مخصّصات استهلاكات الأصول الثابتة
4.000.000	3.900.000		مخصّصات المّخّرات لانخفاض قيمة سندات المساهمة
-	2.550.680		مخصّصات المّخّرات للمخاطر والأعباء
267.774.567	293.466.317		مجموع الأعباء
174.741.793	225.222.635		نتيجة السنة المحاسبية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الإيضاحات حول القوائم المالية للبنك المركزي التونسي المختومة في 31 ديسمبر 2015

I- الإطار القانوني و المرجع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي التونسي وفقا لأحكام القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 المتعلق بإنشاء و تنظيم البنك المركزي التونسي كيما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة له، من جهة، و للنظام المحاسبي التونسي، مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي، من جهة أخرى.

تتكون القوائم المالية للبنك المركزي التونسي من :

- الموازنة،
- جدول التعهدات خارج الموازنة،
- قائمة النتائج،
- والإيضاحات حول القوائم المالية.

لا ينشر البنك المركزي التونسي ضمن قوائمه المالية جدولا للتدفقات النقدية نظرا للأهمية المحدودة لهذا الجدول بالنسبة إلى نشاط البنك المركزي.

II- المبادئ المحاسبية و قواعد التقييم

1 (رصيد الذهب

تتكوّن موجودات الذهب للبنك المركزي التونسي من السبائك ومن القطع التذكارية. ومنذ تاريخ 31 ديسمبر 2013، أصبحت الموجودات من السبائك تُقيّم بسعر السوق باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن عوضا عن السعر الرسمي المُحدّد بـ 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص وهو السعر المُطبّق منذ تاريخ 19 أوت 1986 عند تخفيض قيمة الدينار بمقتضى الأمر عدد 785 لسنة 1986 المؤرخ في 18 أوت 1986.

وتتمّ إعادة تقييم سبائك الذهب بسعر السوق في نهاية كلّ شهر ويُسجّل الفارق المترتب عن إعادة التقييم ضمن خصوم المُوازنة في حساب فوارق إعادة التقييم.

أمّا موجودات الذهب من القطع التذكارية فقد تواصل تقييمها بالسعر الرسمي للذهب المذكور أعلاه. وستتمّ لاحقا مُراجعة طريقة التقييم لهذه القطع مع مُراعاة صبغتها الخصوصية.

2 (الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية

تحوّل الأصول والخصوم المحرّرة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي في تاريخ الإقفال بتطبيق أسعار الصرف المرجعية، التي تُمثل أسعار الصرف الوسيطة [(سعر الشراء + سعر البيع) / 2] كيما يتمّ ضبطها من قبل البنك المركزي في نفس يوم الإقفال.

وتُسجَلُ الخسائر والأرباح الكامنة المترتبة عن عملية إعادة التقييم في حساب " فوارق التحويل ". ولا تُسجل ضمن حسابات النتيجة إلا الخسائر الكامنة الصافية، بينما تُحوَّلُ الأرباح الكامنة الصافية الى السنة المالية الموالية.

(3) احتساب الإيرادات والأعباء

1.3 تُسجَلُ الإيرادات و الأعباء باعتماد اتّفاقي "الدورية" و "مُقابلة الأعباء والإيرادات". وبالتالي، حين تُقَيَّدُ الإيرادات أثناء السنة المُحاسبية، فإنّه تُحدَّدُ جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات، ويتمُّ ربطها بهذه السنة المحاسبية نفسها.

2.3 تُحوَّلُ إلى الدينار التونسي الإيرادات والأعباء المترتبة عن عمليات العُملة الأجنبية بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحقيقها.

3.3 عند إقفال حسابات السنة المالية، تتم معالجة رصيد حساب " فوارق التحويل"، حسب الحالة، كما يلي:

- إذا كان الرصيد مدينا، يُحوَّلُ إلى حساب النتيجة ويدخل، تبعا لذلك، ضمن أعباء السنة المالية،

- إذا كان الرصيد دائنا، يُرحَّلُ المبلغ المُمثَّلُ للأرباح غير المُحققة إلى السنة المالية الموالية.

4.3 تُسجَلُ الفوارق بين أسعار الصرف السائدة في تاريخ العمليات بالعملة الأجنبية و أسعار الصرف المرجعية في حساب النتيجة كأرباح أو كخسائر صرف، وذلك بالنظر إلى أنها مترتبة عن عمليات مُحققة.

(4) الأصول الثابتة

تُسجَلُ الأصول الثابتة، المادية و غير المادية، باعتماد قاعدة "التكلفة التاريخية"، أي بتكلفة اقتنائها أو بالتكلفة الحقيقية المدفوعة لإنجازها بالنسبة للبناءات.

وباستثناء الأراضي والأعمال الفنيّة، تخضع الأصول الثابتة للاستهلاك على أقساط سنوية متساوية خلال الفترة المُتوقعة لاستعمالها وذلك بتطبيق النسب المتعارف عليها لكل فئة منها. وبالنسبة لبعض المعدات الخصوصية، كمُعدّات الخزينة، يتم تقدير نسبة استهلاكها بالاعتماد على خبرة مستعملها.

تتكوّن الأصول الثابتة المادية، أساسا، من الأراضي والمباني والتجهيزات الفنية والمعدات المعلوماتية ومُعدّات الخزينة ومُعدّات النقل والمُعدّات المكتبية. وتتكون الأصول الثابتة غير المادية، بالخصوص، من البرمجيات المعلوماتية.

وفيما يلي فترات الاستهلاك المستخدمة حسب طبيعة كل أصل :

البرمجيات	3 سنوات
البناءات	20 سنة
معدات وأثاث مكاتب	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات النقل	ما بين 5 و 7 سنوات
معدات إعلامية	3 سنوات
معدات الطبع	3 سنوات
معدات الخزينة	ما بين 5 و 10 سنوات
تهئية و تجهيز	ما بين 3 و 20 سنة
تركيب تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات و تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات

5 (السندات بالعملة الأجنبية

تقيّم السندات المحرّرة بالعملة الأجنبية، والتي تدخل في تركيبة بند "موجودات العملة الأجنبية"، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.

ويترتب عن الخسائر الكامنة الناتجة عن عملية التقييم، تخصيص مدخرات على السندات، باستثناء السندات التي كانت النية من وراء حيازتها هي الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، في حين لا تُسجّل الأرباح الكامنة.

6 (السندات بالدينار

تُقيّم السندات المحرّرة بالدينار، والمشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال الموازنة. ويتم رصد مدّخرات لانخفاض قيمة السندات في صورة تسجيل ناقص قيمة كامن ناتج عن الفارق بين القيمة الدفترية للسندات المعنية وقيمتها بسعر السوق، في حين لا تسجل فوائض القيمة الكامنة.

7 (المساهمات

تتكوّن محفظة المساهمات للبنك المركزي التونسي من الأسهم المكتتبة من قبله في إطار الفصل 53 من قانونه الأساسي، و المُمثلة للحصص الراجعة له في رأس مال بعض المنظمات أو المؤسسات غير المقيمة وكذلك المؤسسات المقيمة التي يكون غرضها إدارة خدمات بنكية مشتركة. وهي مُسجّلة بتكلفة اقتنائها، علما وأنّ الأسهم المُسندة مجاناً والتي لم يترتب عنها تدفق مالي لا يتم تسجيلها مُحاسيبياً.

8 (الأحداث المالية لتاريخ إقفال الحسابات

لم يتمّ تسجيل أي حدث جوهري بين تاريخ إقفال الحسابات و تاريخ إعداد القوائم المالية.

III- الإيضاحات المفصلة لبند القوائم المالية

الإيضاح 1 : رصيد الذهب

يتضمّن هذا البند موجودات البنك المركزي التونسي من الذهب و قد بلغت 6,8 أطنان من الذهب الخالص في تاريخ 31 ديسمبر 2015، تفصيلها كالتالي:

2014		2015		
بالدينار	بالغرام	بالدينار	بالغرام	
297 963 848	6 779 913	285 600 773	6 780 842	رصيد الذهب
296 241 080	4 128 877	283 878 005	4 129 806	سبائك
195 971 625	2 731 366	187 750 858	2 731 366	* في خزائن البنك
-	-	96 127 147	1 398 440	* مودعة لدى بنك انقلترا
100 269 455	1 397 511	-	-	* مُوظّفة
1 722 768	2 651 036	1 722 768	2 651 036	قطع تذكارية

وتقيّم الموجودات من سبائك الذهب بسعر السوق في تاريخ 31 ديسمبر باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن (1.062,25 دولار أمريكي للأوقية من الذهب الخالص أو 34,15 دولار أمريكي للغرام في 31 ديسمبر 2015).

ونظرا لخصوصيتها، فإنّ القطع التذكارية من الذهب لم تتم إعادة تقييمها بسعر السوق وتواصل تقييمها بالسعر الرسمي: 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار التصرف الديناميكي في احتياطي الصرف، بما في ذلك الموجودات من سبائك الذهب، خضع مخزون الذهب المودع لدى بنك انقائترا، في سنة 2015، الى عمليات توظيف لدى بنوك دولية ممّا مكّن البنك المركزي التونسي من تحصيل إيرادات بهذا العنوان بلغت قيمتها 257 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015، مقابل 122 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014.

هذا ولا توجد عمليات توظيف قائمة للموجودات من سبائك الذهب في 31 ديسمبر 2015.

الإيضاح 2 : المساهمة في المؤسسات الدولية

يُمثل المبلغ المسجل ضمن هذا البند، جُملة ما تولى البنك المركزي التونسي دفعه لفائدة عدد من المؤسسات المالية الدولية بعنوان الحصص المكتتبة من قبل الجمهورية التونسية بالذهب أو بالعملات الأجنبية في رأس مال هذه المؤسسات، وذلك بمقتضى نصوص قانونية رخصت للبنك المركزي تسجيل العمليات المذكورة ضمن أصوله. و يرجع تاريخ آخر عملية أجريت في هذا الإطار إلى سنة 1969. وقد أخذت الدولة على عاتقها، فيما بعد، كل عمليات الاكتتاب سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية :

*2014	*2015	
2 371 793	2 371 793	المساهمة في المؤسسات الدولية
215 408	215 408	البنك الدولي للإنشاء و التعمير
87 202	87 202	الجمعية الدولية للتنمية
76 808	76 808	الشركة المالية الدولية
1 992 375	1 992 375	البنك الإفريقي للتنمية

* المقابل بالدينار للمبالغ المكتتبة بالذهب أو بالعملة الأجنبية، بأسعار الصرف التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المطروح تسوية مبلغ هذا البند من خلال تسديد الدولة التونسية للمبالغ التي سبق دفعها في هذا الإطار من قبل البنك، باعتبار أنّ هذا الأخير ليست له صفة مساهم في رأس مال المؤسسات المذكورة. ولا تزال هذه المسألة قيد الدرس.

الإيضاح 3 : مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي

يُمثل المبلغ المسجل في هذا الباب (1,153 مليون دينار)¹، المقابل بالدينار للجزء المكتتب بالعملة الأجنبية (56,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من حصّة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي. وهو

¹ د.ت = 0,368733 وحدة من حقوق السحب الخاصة، حسب تسعيرة صندوق النقد الدولي المعتمدة منذ تاريخ 30 أبريل 2015.

يساوي الفارق بين مبلغ الحصة الكاملة لتونس في رأس مال الصندوق المذكور (286,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) وموجودات الصندوق بالدينار في حسابه رقم 1 المفتوح في دفاتر البنك المركزي، باستثناء الموجودات المُتأتية من استعمال قرض صندوق النقد الدولي.

ويدخل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ضمن العناصر المُكوّنة للاحتياطيات الدولية على غرار موجودات العُلمة الأجنبية.

الإيضاح 4 : موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة

يجمع هذا الباب :

- الرصيد المتوفر من حقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي و الذي بلغ في تاريخ 31 ديسمبر 2015 ما قدره 122,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 342,7 مليون دينار¹.

- مساهمة البنك المركزي التونسي في الصندوق الائتماني الذي يديره صندوق النقد الدولي والخاص بتسهيلات التقليل من الفقر ودعم النمو والتدخل لفائدة البلدان الفقيرة كثيرة المديونية. وتبلغ هذه المساهمة 2.361.605 وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 6,6 ملايين دينار.

(بالدينار)

2014	2015	
523.021.758	349.243.634	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
516.646.969	342.655.701	موجودات حقوق السحب الخاصة
6.374.789	6.587.933	توظيفات حقوق السحب الخاصة

(وحدة حقوق سحب خاصة)

2014	2015	
191.397.090	122.833.274	موجودات حقوق السحب الخاصة
239.432.963	191.397.090	الرصيد الأولي
38.249.250-	57.410.250-	تسديدات لأصل الدين (قروض صندوق النقد العربي)
5.439.911-	9.218.985-	تسديدات القوائد (قروض صندوق النقد العربي والدولي)
1.299.253	623.964	المكافآت المقبوضة
5.645.965-	2.558.545-	العمولات المدفوعة

الإيضاح 5 : موجودات العُلمة الأجنبية

تتوزع موجودات العُلمة الأجنبية كما يلي :

¹ وحدة من حقوق السحب الخاصة = 2,7896 دت في 31 ديسمبر 2015.

(بالدينار)

2014	2015	موجودات العملة الأجنبية
13.296.296.344	14.250.308.411	
107.250.051	94.339.384	موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
221.862.282	1.678.505.654	الموجودات تحت الطلب
270.112	150.610	الصكوك بالعملة الأجنبية
5.229.413.663	3.965.979.805	الموجودات لأجل
7.336.720.977	8.089.772.648	السندات
671.016.998	653.106.102	منها سندات مُسلّمة كضمان
-	(1.029.243)	(المدّخرات)
377.063.880	410.224.527	الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
(362.552)	(1.436.506)	(المدّخرات)
24.077.931	13.801.532	حسابات بالعملة الأجنبية مدينة لغير مقيمين

تركيبة الموجودات في موفى السنة :

عملات أخرى		يان ياباني		جنيه أسترليني		أورو		دولار أمريكي		
الحصة بـ %	بالملايين*	الحصة بـ %	بالملايين	الحصة بـ %	بالملايين	الحصة بـ %	بالملايين	الحصة بـ %	بالملايين	
0,4	53	3,5	29.810	9,5	433	40,8	2.395	45,8	3.269	2014-12-31
0,4	60	2,4	20.661	10,9	519	49,3	3.190	37,0	2.619	2015-12-31
7		9.149-		86		795		650-		التغيرات (بالملايين)

* بالدينار

* محفظة السندات :

- التوزيع حسب فئة السندات :

تتكون محفظة السندات من رقاغ الخزينة و سندات الدين وتفصيلها كالتالي :

(بملايين الدينانير)

التغيرات	2014	2015	
198	-	198	رقاغ الخزينة
555	7.337	7.892	سندات الدين
753	7.337	8.090	المجموع

- التوزيع حسب الأجل المتبقي للسندات :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2014	2015	
175-	2.819	2.644	أقل أو يساوي سنة
823	4.386	5.209	أكثر من سنة وأقل أو يساوي 5 سنوات
105	132	237	أكثر من 5 سنوات
753	7.337	8.090	المجموع

- التوزيع حسب جهة الإصدار :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2014	2015	
191	539	730	وكالات إقليمية
324-	1.148	824	سلطات إقليمية
241	1.222	1.463	سيادية
212-	1.568	1.356	وكالات سيادية
138-	1.357	1.219	بنوك فوق القومية
995	1.503	2.498	أخرى
753	7.337	8.090	المجموع

(بملايين الدنانير)

التوزيع حسب مخاطر الائتمان : (التصنيف المركب لبلمبارغ)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
							رقاع الخزينة
198	-	-	-	198	-	-	A2 (ترقيم لأجل قصير)
							سندات التوظيف
17	-	-	-	17	-	-	A
119	-	-	-	119	-	-	-A
201	-	-	-	201	-	-	AAA
							سندات الاستثمار
204	-	-	-	204	-	-	A
26	-	-	-	26	-	-	-A
61	-	-	51	-	10	-	+A
2.309	485	-	999	388	437	-	AA
390	-	-	-	103	287	-	-AA
1.207	895	-	-	26	64	222	+AA
3.282	1.118	1.219	306	105	26	508	AAA
76	-	-	-	76	-	-	-BB
8.090	2.498	1.219	1.356	1.463	824	730	المجموع

*** الودائع :**

- التوزيع حسب الطرف المقابل : (بملايين الدينانير)

2014	2015	
3.633	2.671	بنوك تجارية
1.587	1.285	بنوك فوق القومية
9	10	بنوك مركزية
5.229	3.966	المجموع

- التوزيع حسب الموقع الجغرافي (بملايين الدينانير)

2014	2015	
2.153	1.376	أوروبا
622	411	اليابان
2.360	1.887	بلدان عربية
94	193	الولايات المتحدة الأمريكية
-	99	بلدان أخرى
5.229	3.966	المجموع

- توزيع الودائع البنكية حسب مخاطر الائتمان : (بملايين الدينانير)

NR	A	+A	-AA	AAA أو ما يماثلها	الودائع البنكية
97	1.139	718	318	1.694	

الإيضاح 6 : تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يُسجّل تحت هذا البند قائم تدخّل البنك المركزي في السوق النقدية لضخّ السيولة للبنوك. وقد بلغ هذا القائم 4.209 ملايين دينار في 31 ديسمبر 2015 في شكل ضخّ للسيولة عن طريق طلب عروض لمدة 7 أيام يحلّ أجل استحقاقه في تاريخ 05 جانفي 2016، مقابل قائم بـ 3.116 مليون دينار في 31 ديسمبر 2014 أي بزيادة بـ 1.093 مليون دينار، مما يعكس ارتفاع حاجة الجهاز المصرفي للسيولة.

(بالدينار)

2014	2015	
3.116.000.000	4.209.000.000	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
2.850.000.000	4.209.000.000	ضخّ للسيولة عن طريق طلبات العروض لمدة 7 أيام
266.000.000	-	تسهيلات قروض لمدة 24 ساعة

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه ابتداء من شهر ماي 2015، شرع البنك المركزي في استعمال عمليات مقايضة الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية .

وفي هذا الإطار، أنجز البنك المركزي التونسي 7 عمليات مقايضة صرف قام بواسطتها بضخ 1.814 مليون دينار، مع تحصيل إيرادات، بعنوان الفوارق الإيجابية، بمبلغ 5,8 ملايين دينار.

الإيضاح 7 : سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة

يتكوّن هذا البند من محفظة السندات المشتركة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، وتشتمل حالياً على رفاع خزينة قابلة للتنظير. وقد شهد هذا البند انخفاضا محسوسا بـ 362,1 مليون دينار مقارنة بسنة 2014، مردّه بالخصوص إلى رفاع الخزينة التي خرجت من المحفظة بسبب حلول أجل استحقاقها خلال شهري فيفري وأكتوبر من سنة 2015 وكذلك إلى عمليات تمديد المنحة على السندات المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ السنة المحاسبية 2013، لم يقدّم البنك المركزي التونسي بأي عملية شراء باتّ للسندات في إطار السوق المفتوحة.

وفي 31 ديسمبر 2015، تتكوّن محفظة رفاع الخزينة القابلة للتنظير، والمشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من الخطوط التالية :

(بالدينار)

2014	2015	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
474.289.641	112.221.024	رفاع خزينة قابلة للتنظير باتة الشراء
474.338.793	112.240.547	رفاع خزينة قابلة للتنظير (مارس 2016) 5,25%
97.026.372	97.004.244	رفاع خزينة قابلة للتنظير (جويلية 2017) 6,75%
15.391.152	15.236.303	رفاع خزينة قابلة للتنظير (أكتوبر 2015) 5%
221.625.294	-	رفاع خزينة قابلة للتنظير (فيفري 2015) 7%
140.295.975	-	(المذخرات)
(49.152)	(19.523)	

الإيضاح 8 : تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد

يُسجّل في هذا الباب، كتسبقة للخزينة، المقابل بالدينار للمبالغ المدفوعة بعنوان مساهمة الدولة التونسية في رأس مال صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي، و ذلك تطبيقا لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977، المنظم لعلاقة البنك المركزي التونسي بهاتين المؤسستين الماليتين.

- صندوق النقد الدولي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 286,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، منها 230 مليون مكتتبة بالدينار ومُنزّلة في الحساب رقم 1 للصندوق و56,5 مليون مكتتبة بعملات قابلة للتحويل.

- صندوق النقد العربي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 19,275 مليون دينار عربي حسابي، منها :

• 7 ملايين دينار عربي حسابي مكتتبه نقدا (6,9 ملايين مكتتبه بعملات قابلة للتحويل 0,1 مليون مكتتب بالعملة المحلية ومنزل في حساب الصندوق المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي)،

• 5,85 ملايين دينار عربي حسابي تمثل الحصة المسندة للجمهورية التونسية في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2005، القاضي بتحرير القسط المتبقي من رأس المال عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع حصص جديدة على الدول الأعضاء بحسب نسبة مساهمتها في رأس مال الصندوق،

• 6,425 ملايين دينار عربي حسابي تمثل حصّة تونس في الاكتتاب في رفع رأس مال الصندوق في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2013. ونصف المبلغ المذكور تمّ تحريره عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام والنصف الآخر محرر نقدا على مدة خمس سنوات بداية من غرة أفريل 2014. وقد تم في هذا الإطار تحرير قسطين تباعا في سنتي 2014 و 2015 بمبلغ 0,6 مليون دينار عربي حسابي للقسط الواحد، أي بمبلغ جملي قدره 1,285 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 3,855 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدينار العربي الحسابي يساوي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة.

وتخضع الحصة المكتتبه بالدينار في رأس مال هذين الصندوقين والمنزلة في حسابيهما المفتوحين في دفاتر البنك المركزي، إلى إعادة تقييم سنوي حسب سعر حق السحب الخاص إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي.

الإيضاح 9 : محفظة المساهمات

يتعلق المبلغ المُسجّل في هذا البند بالأقساط المُحرّرة من مساهمات البنك المركزي التونسي في رأس مال المؤسسات التالية:

المؤسسة	الرصيد بالعملة	*2015-12-31 بالدينار	*2014-12-31 بالدينار	نسبة المساهمة %
بنك تونس الخارجي	6.658.090,98 أورو	14.643.140	15.059.936	13,161
(المخزونات لانخفاض قيمة السندات)		(8.420.000)	(4.520.000)	
شركة "سويفت"	5.330,00 أورو	11.722	12.056	0,007
البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير	10.000.000,00 دولار أمريكي	20.128.500	18.607.000	5,389
البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية	2.500.000,00 دولار أمريكي	5.032.125	4.651.750	6,667
برنامج تمويل التجارة البينية العربية	2.065.000,00 دولار أمريكي	4.156.535	3.842.345	0,272
الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة الإلكترونية	105.000,000 دينار تونسي	105.000	105.000	3
المجموع		35 657 022	37.758.087	

* حسب أسعار الصرف السائدة في 31 ديسمبر 2015 :

1 أورو = 2,1993 د.ت

1 دولار أمريكي = 2,01285 د.ت

الإيضاح 10: الأصول الثابتة
يبرز الجدول الموالي تفاصيل مكونات الأصول الثابتة كما هي في تاريخ 31 ديسمبر 2015 (بالدينار) :

القيمة المحاسبية الصافية 2015/12/31	الاستهلاكات			القيمة الخام			السبب			
	2015/12/31	2015	تسوية	2014/12/31	2015/12/31	خروج 2015		دخول 2015	تسوية	2014/12/31
114.905	5.379.829	392.574	-	4.987.255	5.494.734	-	4.950	-	5.489.784	البرمجيات
44.318	-	-	-	-	44.318	-	-	-	44.318	أصول ثابتة غير ملية/أخرى
17.771	-	-	-	-	17.771	-	-	-	17.771	تسفيقات على شراء برمجيات
176.994	5.379.829	392.574	-	4.987.255	5.556.823	-	4.950	-	5.551.873	الأصول الثابتة غير المادية
4.033.518	-	-	-	-	4.033.518	-	-	-	4.033.518	الأراضي
9.582.115	45.496.033	1.466.964	-	44.029.069	55.078.148	-	-	-	55.078.148	البيانات
262.710	657.470	71.132	-	586.338	920.180	-	41.642	-	878.538	معدات و أثاث مكاتب
262.960	2.988.766	309.526	-	2.679.240	3.251.726	-	-	-	3.251.726	معدات النقل
1.238.426	6.903.735	1.483.937	-	5.419.798	8.142.161	-	1.066.309	-	7.075.852	معدات إعلانية
10.464	101.986	3.175	-	98.811	112.450	-	10.515	-	101.935	معدات الطبع
9.620.544	9.715.633	3.421.921	-	6.293.712	19.336.177	-	3.188.618	-	16.147.559	معدات الخريشة
797.087	1.772.168	204.185	-	1.567.983	2.569.255	-	153.466	-	2.415.789	معدات و تجهيز
3.900.186	4.935.698	816.028	(9.985)	4.129.655	8.835.884	-	225.905	(265.348)	8.875.327	تركيب تجهيزات قبية
139.813	443.910	20.591	-	423.319	583.723	-	31.123	-	552.600	معدات و تجهيزات قبية
654.766	-	-	-	-	654.766	-	-	-	654.766	أعمال قبية و قطع عتيقة
4.039.754	-	-	-	-	4.039.754	2.552.428	4.081.657	265.348	2.245.177	أصول ثابتة مادية في طور الإنشاء
34.542.343	73.015.399	7.797.459	(9.985)	65.227.925	107.557.742	2.552.428	8.799.235	-	101.310.935	الأصول الثابتة المادية
34.719.337	78.395.228	8.190.033	(9.985)	70.215.180	113.114.565	2.552.428	8.804.185	-	106.862.808	المجموع

الإيضاح 11 : مدينون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، قائم القروض المسندة للأعوان والممولة من احتياطي الصندوق الاجتماعي وكذلك التسبقات المختلفة الممنوحة للأعوان (33,7 مليون دينار مقابل 34 مليون دينار في سنة 2014).

الإيضاح 12 : حسابات انتظار و للتسوية (أصول)

يتضمن هذا البند بالأساس الإيرادات المستحقة و الأعباء للتوزيع المتعلقة ببرنامج صنع الأوراق والقطع النقدية الذي امتد إنجازاه على سنتي 2013 و 2014. ونظرا للطابع الاستثنائي لهذا البرنامج، فإنه تقرّر اعتماد توزيع الأعباء المتعلقة به على ثلاث سنوات، باستعمال طريقة الاستهلاك القار. وسيتم تسجيل آخر استيعاب بعنوان هذه الأعباء في سنة 2016 بمبلغ 16,7 مليون دينار.

وتفصيل هذا البند كالآتي:

(بالدينار)

2014	2015	
153.512.274	124.273.622	حسابات انتظار و للتسوية (أصول)
71.693.338	62.397.567	إيرادات مستحقة وأعباء مسجلة مسبقا
46.367.372	16.726.518	الأعباء المؤجلة الصافية
88.923.169	88.923.371	القيمة الخام
(42.555.797)	(72.196.853)	(الاستيعابات)
31.119.880	39.474.535	أوراق نقدية أجنبية للتسوية
1.878.545	2.933.704	ذهب مخصص للبيع لحرفيي المصوغ
2.453.139	2.741.298	حسابات مدينة مختلفة أخرى

الإيضاح 13 : الأوراق والقطع النقدية في التداول

سجلت الأوراق والقطع النقدية في التداول ارتفاعا بـ 341,4 مليون دينار أو بنسبة 4٪، لتبلغ 8.856,4 مليون دينار مقابل 8 514,9 مليون دينار في سنة 2014، و تفصيلها كالآتي :

(بالدينار)

2014	2015	
8.514.946.860	8.856.352.569	الأوراق والقطع النقدية في التداول
8.223.627.265	8.547.459.960	الأوراق النقدية
291.319.595	308.892.609	القطع النقدية

الإيضاح 14 : الحساب المركزي للحكومة

يسجل تحت هذا البند الرصيد الدائن للحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي والذي يحتوي على الموارد المتوفرة لدى الخزينة والمخول لها استعمالها في إطار إدارتها اليومية للسيولة. ويدخل ضمن هذه الفئة من الحسابات الحساب الجاري للخزينة (137 مليون دينار)، والحساب المنزّل فيه الرصيد المتبقي من مداخل تخصيص 35٪ من رأس مال شركة "اتصالات تونس" (402,4 مليون دينار) وحسابات أخرى منزلة فيها الأموال المتأتية من بعض القروض الخارجية المخصصة لدعم ميزانية الدولة.

(بالدينار)

2014	2015	الحساب المركزي للحكومة
986.851.617	1.941.124.257	الحساب الجاري للخزينة
614.898.581	137.007.913	حساب مداخل تخصيص "اتصالات تونس"
371.953.036	402.367.747	قرض البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 183 مليون أورو برنامج دعم التنمية الجهوية وإحداث مواطن الشغل
-	402.471.900	قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 455,5 مليون أورو - برنامج سياسات التنمية للحكومة والفرص والتشغيل
-	999.276.697	

الإيضاح 15 : الحسابات الخاصة للحكومة

يتضمن هذا البند الحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي التي لا يمكن استعمال أرصدها من قبل الخزينة في إطار إدارتها اليومية للسيولة. وتشتمل أساسا على حسابات الحكومة الخاصة المحررة بالعملة الأجنبية و المتضمنة للأموال المتأتية من السحوبات من القروض والهيئات الخارجية الممنوحة للدولة أو لمؤسسات عمومية بضمان الدولة والمخصصة لمشاريع معينة (561 مليون دينار)، رصيد حسابات القروض المعلنونة بالدينار (97,9 مليون دينار)، رصيد الحسابات المختلفة للحكومة (22,8 مليون دينار) وكذلك أرصدة الحسابات المتعلقة بمختلف الصناديق التي يمسكها البنك المركزي لحساب الدولة كصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

(بالدينار)

2014	2015	الحسابات الخاصة للحكومة
645.307.835	694.600.134	الحسابات الخاصة للحكومة بالعملة الأجنبية
507.589.502	561.037.484	الحكومة التونسية - حسابات القروض
81.771.779	97.896.464	الحكومة التونسية - حسابات مختلفة
22.599.698	22.835.367	حساب صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
26.412.064	4.165.517	حساب الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى
3.860.904	4 895.456	الحكومة التونسية - حساب الهيئات
3.073.888	3.769.846	

الإيضاح 16 : التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

تُسجَلُ تحت هذا البند عمليات تدخّل البنك المركزي التونسي في السوق النقدية لامتنصاص السيولة. وقد بلغ قائم هذا التدخل 25 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 172 مليون دينار في سنة 2014. ويتعلّق الأمر تحديدا بقائم عمليات امتصاص السيولة في شكل تسهيلات إيداع لمدة 24 ساعة.

الإيضاح 17 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

يُمثّلُ هذا البند، المقابل لمجموع مبالغ حقوق السحب الخاصة التي مُنحت لتونس من قبل صندوق النقد الدولي باعتبارها بلدا عضوا في هذه المؤسسة المالية الدولية. وبلغ مجموع المخصّصات 272,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة¹ في تاريخ 31 ديسمبر 2015. و بما أنّ البنك المركزي مطالب بإرجاع هذا المبلغ للصندوق إذا ما قرر هذا الأخير إلغاء حقوق السحب الخاصة، فإن المخصصات المذكورة تمثل التزاما قائما، غير محدود المدة، تجاه الصندوق.

الإيضاح 18 : حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية

يُمثّلُ هذا البند أرصدة الحسابات المفتوحة بالدينار باسم المنظمات الأجنبية، و منها بالخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي. وتجدر الإشارة إلى أن حسابات صندوق النقد الدولي المفتوحة في دفاتر البنك المركزي تعتبر من أهم مكونات هذا البند، وهي مُفصّلة كالآتي :

(بالدينار)

2014	2015	
813.392.798	891.813.863	حسابات صندوق النقد الدولي
813.341.742	891.805.145	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 1
569.024.952	623.860.589	مساهمة تونس بالدينار في رأس مال الصندوق
244.316.790	267.944.556	سحوبات من قروض صندوق النقد الدولي*
51.056	8.718	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 2

* يتعلّق الأمر بالمقابل بالدينار للأموال المسحوبة على القرض الائتماني و المخصّصة لدعم ميزان المدفوعات.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ حساب السندات المفتوح في دفاتر البنك المركزي التونسي باسم صندوق النقد الدولي والبالغ رصيده 2 451,5 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015، مُدرج ضمن جدول التعهدات خارج

¹ وحدة من حقوق السحب الخاصة = 2,7896 د.ت في 31 ديسمبر 2015.

الموازنة على مستوى البند الفرعي "قروض خارجية أخرى". ويتعلق الرصيد المذكور بالمقابل بالدينار للجزء من القرض الائتماني المتحصل عليه من الصندوق والمخصص لدعم ميزانية الدولة.

الإيضاح 19: التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين

يتضمن هذا البند موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب للوسطاء المقبولين (1.513,8 مليون دينار)، من جهة، و قائم اقتراض البنك المركزي من السوق النقدية بالعملة الأجنبية (437,4 مليون دينار)، من جهة أخرى.

الإيضاح 20 : حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية

يُسجّل هذا البند الأرصدة الدائنة للحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل باسم بنوك أو مؤسسات غير مقيمة.

الإيضاح 21 : التزامات أخرى بالعملة الأجنبية

يُمثل المبلغ المُسجّل في هذا البند المقابل بالدينار لمبالغ التزامات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية لأجل بعنوان اقتراضات أو ودائع من الخارج، وتفصيله كالتالي:

- 50 مليون دولار أمريكي (100,6 مليون دينار) تُمثّل المبلغ المودع من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقية المُبرمة معه في الغرض بتاريخ 28 أبريل 2011،
- 500 مليون دولار أمريكي (1 006,4 مليون دينار) تُمثّل المبلغ المودع من قبل بنك قطر الوطني لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقية المُبرمة في الغرض بتاريخ 20 نوفمبر 2013،
- 200 مليون دولار أمريكي (402,6 مليون دينار) تُمثّل المبلغين بقيمة 100 مليون دولار لكل واحد، المودعين من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقيتين المُبرمتين في الغرض بتاريخ 04 ماي 2014 و 17 مارس 2015 على التوالي،
- 300 مليون أورو (659,8 مليون دينار) تُمثّل مبلغ القرض المتحصل عليه من مصرف "ناتيكسيس-باريس"،
- 61 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (170,4 مليون دينار) تُمثّل القائم الإجمالي لقرضي تسهيلات الإصلاح الهيكلي الرابع و الخامس المتحصل عليهما من صندوق النقد العربي خلال سنتي 2012 و 2013.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، الى أنه تم خلال سنة 2015 إرجاع مبلغ 50 مليون دولار أمريكي المودع في سنة 2014 من قبل المصرف المركزي الليبي وكذلك القائم المتبقي (33,5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) من قرضي صندوق النقد العربي، التعويضي والتلقائي، المسندين في سنة 2012.

الإيضاح 22 : قيم قيد الاستخلاص

يمثل المبلغ المسجل في هذا البند، الوضعية الدائنة الصافية لحسابات استخلاص القيم بما فيها، بالخصوص، الصكوك والسندات لفائدة الخزينة والتحويلات المأذون بها من قبل مصالح البنك والتي تمرّ عبر المقاصّة الإلكترونية.

الإيضاح 23 : فوارق التحويل وإعادة التقييم

يتضمن هذا البند، من ناحية، فوائض القيمة الصافية المتراكمة بعنوان إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية (1.569,4 مليون دينار منها 1.385 مليون دينار مُرحّلة من سنة 2014)، ومن ناحية أخرى، فائض القيمة الصافي المُتأتي من إعادة التقييم بسعر السوق للموجودات من سبائك الذهب (277,9 مليون دينار) .

وتجدر الإشارة الى أن عملية إعادة تقييم الموجودات من سبائك الذهب أفرزت في سنة 2015 ناقص قيمة صافيا بمبلغ 12,4 مليون دينار والذي وقع امتصاصه بالكامل من فائض القيمة الصافي المرحل من سنة 2014 بمبلغ 290,3 مليون دينار.

الإيضاح 24: دائنون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، حسابات الإيداع لأعوان البنك، والمدخرات المخصصة بعنوان منحة الخروج في التقاعد والإجازات خالصة الأجر، والأداءات المقطوعة من المورد لفائدة الدولة، ومبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع ومبالغ العُقل التوقيفية وحسابات أخرى باسم هيئات وطنية (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، صندوق المواطنة، اللجنة الوطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة).

(بالدينار)

2014	2015	
106.249.560	91.304.434	دائنون مختلفون
12.157.098	12.959.299	حسابات إيداع الأموال (حسابات الأعوان، حساب الودادية ...)
9.186.270	10.566.350	مدخرات بعنوان منحة الخروج في التقاعد
6.054.175	5.741.206	مدخرات للإجازات خالصة الأجر
1.432.923	1.352.388	الخصم من المورد بعنوان الضريبة، أداء مجمع على القيمة المضافة وضرائب وأداءات أخرى لفائدة الدولة
1.555.724	1.526.420	مبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع
4.615.425	-	مُزودون
71.247.945	59.158.771	دائنون مختلفون آخرون
28.186.200	40.034.813	منها : عقل توقيفية
42.369.099	17.069.400	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

الإيضاح 25 : مدخرات لأعباء صنع الأوراق والقطع النقدية

شهدت سنة 2015 استكمال استرداد المدخرات التي كان قد تمّ تخصيصها في سنة 2012 بمبلغ 28,4 مليون دينار للتغطية الجزئية لأعباء صنع الأوراق والقطع النقدية بعنوان البرنامج الذي امتدّ إنجازُه على سنتي 2013 و2014 وذلك بعد استرجاع مبلغ 7,7 ملايين دينار المتبقي من هذه المدخرات، ممّا مكّن من تغطية جزء من الأعباء التي تحمّلتها السنة المحاسبية 2015 بمبلغ 29,6 مليون دينار.

ويجدر التذكير في هذا الإطار بأن مجلس الإدارة قرر منذ سنة 2012 توزيع الأعباء المتعلقة بهذا البرنامج على ثلاث سنوات، اعتباراً لطابعه الاستثنائي. وسيتم تسجيل آخر استيعاب لهذه الأعباء في سنة 2016 بمبلغ 16,7 مليون دينار.

الإيضاح 26: حسابات انتظار و للتسوية (خصوم)

يضمّ هذا البند، بالخصوص، القيود الدائنة في انتظار التسوية، والأعباء للدفع، والإيرادات المُحصّلة مسبقاً والمبلغ المقابل لمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

(بالدينار)

2014	2015	
199.211.242	224.413.601	حسابات انتظار و للتسوية (خصوم)
139.444.285	153.124.384	مقابل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
31.978.310	40.052.976	عُملات أجنبية في انتظار التسوية
7.636.528	7.652.442	أعباء للدفع وإيرادات مختلفة مقبوضة مسبقاً
2.341.787	2.520.397	مصاريف للدفع ذات طابع خصوصي و استثنائي
13.923.578	16.142.257	أعباء الموظفين للدفع
3.886.754	4.921.145	حسابات انتظار و للتسوية أخرى

الإيضاح 27 : الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية قبل تخصيص نتيجة السنة المُحاسبية 2015، ما قدره 347,5 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015 مُقابل 291,9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2014، أي بارتفاع بـ 55,6 مليون دينار، وهي مُفصّلة كالآتي :

(بالدينار)

2014	2015	
6.000.000	6.000.000	رأس المال
111.144.069	116.159.036	الاحتياطيات
3.000.000	3.000.000	الاحتياطي القانوني
76.894.667	81.494.667	الاحتياطي الخاص
31.249.402	31.664.369	احتياطي الصندوق الاجتماعي
1.480	17.726	أموال ذاتية أخرى
35.573	77.366	النتائج المؤجلة
117.181.122	122.254.128	مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
174.741.793	225.222.635	نتيجة السنة المحاسبية
291.922.915	347.476.763	مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص

وكان مجلس إدارة البنك قد صادق خلال اجتماعه بتاريخ 25 فيفري 2015 على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2014 كما يلي :

(بالدينار)

174.741.793	نتيجة السنة المحاسبية
35.573	الأرباح المرحلة من السنوات السابقة
174.777.366	الأرباح للتوزيع
4.600.000	الاحتياطي الخاص
77.366	النتائج المؤجلة
170.100.000	القسط الراجع للدولة

وتمثلت تحركات الأموال الذاتية المسجلة في السنة المحاسبية 2015 فيما يلي :

(بالدينار)

الرصيد في 2015/12/31	نتيجة السنة المحاسبية	أموال ذاتية أخرى	احتياطي الصندوق الاجتماعي	توزيع النتيجة	النتائج المؤجلة	الرصيد في 2014/12/31	البيانات
6.000.000	-	-	-	-	-	6.000.000	رأس المال
3.000.000	-	-	-	-	-	3.000.000	الاحتياطي القانوني
81.494.667	-	-	-	4.600.000	-	76.894.667	الاحتياطي الخاص
31.664.369	-	-	414.967	-	-	31.249.402	احتياطي الصندوق الاجتماعي
17.726	-	16.246	-	-	-	1.480	أموال ذاتية أخرى
77.366	-	-	-	77.366	(35 573)	35.573	النتائج المؤجلة
225.222.635	225.222.635	-	-	(174.777.366)	35 573	174.741.793	نتيجة السنة المحاسبية
347.476.763	225.222.635	16.246	414.967	(170.100.000)		291.922.915	مجموع الأموال الذاتية

أما موارد واستعمالات الصندوق الاجتماعي كما هي في 31 ديسمبر 2015 فكانت كالآتي :

(بالدينار)

الرصيد في 2015/12/31	الاستعمالات	الموارد	الرصيد في 2014-12-31	التسمية
	القروض	التسديدات		
31.664.369	-	414.967	31.249.402	الموارد
25.038.126	-		25.038.126	المخصصات
3.689.858	-	131.403	3.558.455	فوائد على قروض طويلة الأمد
2.936.385	-	283.564	2.652.821	فوائد على قروض متوسطة الأمد
(28.470.268)	(7.963.618)	8.713.551	(29.220.201)	الاستعمالات
(13.164.782)	(1.385.251)	1.911.383	(13.690.914)	قروض السكن
(9.737.440)	(2.863.748)	2.347.518	(9.221.210)	قروض متوسطة الأمد
(5.568.046)	(3.714.619)	4.454.650	(6.308.077)	قروض قصيرة الأمد
3.194.101	(7.963.618)	9.128.518	2.029.201	الموارد المتوفرة

الإيضاح 28 : التعهدات خارج الموازنة

يشتمل جدول التعهدات خارج الموازنة على :

التعهدات والضمانات المسلمة :

تعهدات الضمان المسلمة في إطار القروض الخارجية :

✓ قروض رقاعية و قروض خارجية أخرى

وهي التعهدات المتعلقة بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الدولة التونسية في الأسواق المالية الأجنبية و القروض الخارجية للدولة، المُتَحَصَّل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي، والتي يديرها البنك المركزي لحساب هذه الأخيرة مع إمضاءه تعهدات للطرف الأجنبي المتدخل (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية)، يلتزم بمقتضاها بخلاص الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض، وكذلك القروض الخارجية المُبرمة من قبل البنك المركزي والمُحالَة إلى الوسطاء المقبولين (وتتعلّق تحديداً بالقروض المُبرمة مع برنامج تمويل التجارة العربية البينية).

كما يتضمّن هذا البند أيضا التزامات البنك المركزي التونسي إزاء صندوق النقد الدولي بالنسبة للجزء من القرض الائتماني المتحصّل عليه من الصندوق، والمخصّص لدعم ميزانية الدولة. ويُفسّر الجانب الأكبر من الارتفاع المسجّل على مستوى البند الفرعي "قروض أجنبية أخرى"، بالسحوبات المنجزة في سنة 2015، في هذا الإطار، بعنوان المراجعة السادسة، بمبلغ 582,7 مليون دينار.

وتعتبر هذه التعهدات تعهدات توقيع (خارج الموازنة) تطبيقا للمبدأ المحاسبي "أفضلية الجوهر على الشكل"، علما وأنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن القروض المشار إليها أعلاه يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية وكذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

(بالدينار)

2014	2015	
9.119.397.550	12.613.679.670	قروض رقاعية
2.621.573.282	3.331.761.536	قروض خارجية أخرى
842.633.544	823.832.044	قروض خارجية للدولة مُتَحَصَّل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي
74.966.127	56.426.642	قروض خارجية مُبرمة من قبل البنك المركزي ومُحاللة إلى الوسطاء المقبولين
1.703.973.611	2.451.502.850	قرض صندوق النقد الدولي المخصَّص لدعم ميزانية الدولة

✓ السندات المسلمة كضمان

يتعلق الأمر بالسندات المحررة بالأورو والمسلمة كضمان مقابل القرض المُتَحَصَّل عليه من مصرف "ناتيكسيس-باريس". وفي 31 ديسمبر 2015، بلغت قيمة هذه السندات 297 مليون أورو.

التعهدات المسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل :

هي التعهدات المسلمة و المُتعلّقة بعمليات مقايضة الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية التي شرع البنك المركزي في استعمالها بداية من شهر ماي 2015 بهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة.

وفي 31 ديسمبر 2015، يمثل المبلغ المدرج في هذا البند (6,602 مليون دينار) المقابل بالدينار، بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ الإقفال، للعملات الأجنبية المتوقعة تسليمها للبنوك عند حلول أجل عملية مقايضة الصرف التي قام بها البنك في تاريخ 21 ديسمبر 2015 لمدة شهر.

- التعهدات والضمانات المسلمة

■ التعهدات المُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل

هي التعهدات المسلمة من البنوك المشاركة في عمليات مقايضة الصرف والمكونة، من ناحية، من المبالغ بالدينار للاستلام في تاريخ الأجل ومن ناحية أخرى، من مبالغ الفوارق الإيجابية غير الجارية بعنوان هذه العمليات.

■ الضمانات المُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل

هي الضمانات المُستلمة من قبل البنك المركزي في مقابل عمليات إعادة تمويل البنوك غير تلك المنجزة بواسطة عمليات مقايضة الصرف، وقد بلغ مجموع قيمة هذه الضمانات 4.135,3 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015 وهي موزعة إلى ديون جارية (1.447,3 مليون دينار) و رقاع خزينة قابلة للتنظيف (2.688 مليون دينار).

■ تعهدات أخرى مُستلمة

هي الضمانات الوقتية و النهائية المستلمة من العارضين في إطار طلبات العروض المعلنة من قبل البنك المركزي. و في 31 ديسمبر 2015، بلغت قيمة هذه الضمانات 3 ملايين دينار مقابل 0,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2014.

الإيضاح 29 : إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، أساساً، الفوائد المحصلة بعنوان تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عن طريق طلبات العروض، حيث ارتفعت هذه الفوائد إلى 217,8 في 31 ديسمبر 2015، أي بزيادة بـ 31,5 مليون دينار مقارنة بسنة 2014، مما يعكس ارتفاع عمليات طلبات العروض (+1.359 مليون دينار) والتي بلغت ذروتها في شهر جويلية 2015، من حيث المعدل، لَمَا بلغت 5.458 مليون دينار. وبالنسبة للإيرادات من السندات المشتراة بصفة باتة فقد تقلصت بـ 25,4 مليون دينار نتيجة الخروج من المحفظة لسندات الخزينة القابلة للتنظير التي حلَّ أجل استحقاقها خلال سنة 2015. كما يشتمل هذا البند على الإيرادات المحصلة بعنوان الفوارق الإيجابية المتعلقة بعمليات مقايضة الصرف السبعة التي قام بها البنك، حيث بلغت هذه الإيرادات 5,8 ملايين دينار في 31 ديسمبر 2015.

(بالدينار)

2014	2015	
250.794.085	248.056.934	إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية
186.269.826	217.751.550	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
22.004.961	7.957.028	فوائد على تسهيلات قروض ليوم واحد
41.371.852	15.955.827	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باتة
-	5.831.136	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
1.147.446	561.393	إيرادات أخرى

الإيضاح 30 : فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الفوائد المحصلة على السندات بالعملة الأجنبية والتي بلغت 145,9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015، أي بزيادة بـ 10,2 ملايين دينار مقارنة بسنة 2014.

(بالدينار)

2014	2015	
135.668.552	145.891.790	فوائد على السندات بالعملة الأجنبية
56.455.885	60.859.983	الدولار أمريكي
69.038.814	60.737.771	الأورو
9.977.248	23.585.900	الجنيه الأسترليني
196.605	708.136	اليان الياباني

الإيضاح 31: إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية

يتكون هذا البند، بالخصوص، من عمولات الصرف (17,1 مليون دينار) المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع، ومن أرباح الصرف الصافية المُحققة على العمليات بالعملة الأجنبية (58,8 مليون دينار).

الإيضاح 32 : إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالإيرادات المحصلة في إطار العمليات المنجزة مع صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي. وقد بلغت 15,2 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 5,7 ملايين دينار فقط في السنة الفارطة، أي بزيادة بـ 9,5 ملايين دينار وتفصيلها كالاتي :

(بالدينار)

2014	2015	
5.706.330	15.191.179	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
479.312	224.260	فوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
2.489.019	13.496.145	فائض القيمة من إعادة تقييم مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
2.615.404	1.383.374	استرجاع عمولة التعهد على القرض الائتماني لصندوق النقد الدولي
122.595	87.400	إيرادات أخرى

الإيضاح 33 : إيرادات مختلفة

سجل هذا البند ارتفاعا بـ 4 ملايين دينار من نهاية سنة إلى أخرى نتيجة بالأساس لتسجيل إيرادات سندات المساهمة في رأس مال البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بمبلغ 3,2 ملايين دينار.

(بالدينار)

2014	2015	
3.022.960	7.059.251	إيرادات مختلفة
1.815.518	2.392.000	إيرادات من باقي اعتمادات غير مستعملة من الميزانية
183.712	4.113	عمولات بيع الذهب لحرفيي المصوغ
512.364	527.658	مبالغ أعباء مسترجعة
77.321	82.456	استرجاعات بعنوان الجرايات التكميلية للتقاعد للملحقين
275.865	291.507	إيرادات خدمات منظومة تحويلات المبالغ الكبرى
-	3.268.606	إيرادات سندات المساهمة
1.310	5.661	إيرادات صافية من التفويت في أصول ثابتة وأرباح أخرى على عناصر غير متواترة أو استثنائية
-	312.969	استرداد مخرجات على الإجازات خالصة الأجر
156.870	174.281	إيرادات أخرى

الإيضاح 34 : أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، بالأساس، الفوائد الممنوحة للبنوك بعنوان عمليات تسهيلات القروض ليوم واحد (2,3 مليون دينار) والأعباء على السندات المشتراة بصفة باتة (0,5 مليون دينار).

(بالدينار)

2014	2015	
8.619.774	2.844.393	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
258.861	2.303.875	فوائد على عمليات تسهيلات القروض ليوم واحد
8.318.153	492.475	أعباء على السندات المشتراة بصفة باتة
42.760	48.043	أعباء أخرى

الإيضاح 35: فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية

بلغت الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية 35,2 مليون دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2015 مقابل 33,9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2014، مسجلة بذلك ارتفاعاً ضئيلاً بـ 1,2 مليون دينار.

(بالدينار)

2014	2015	
33.907.750	35.151.966	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
3.302.998	760.209	فوائد التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
4.592.644	3.117.984	فوائد على قرض ناتيكسيس
34.088	57.970	فوائد على سحبيات على المكشوف من حسابات بالعملة الأجنبية تحت الطلب
25.978.020	30.404.265	فوائد على الوديعة القطرية
-	811.538	أعباء الفوائد على العملات الأجنبية الموظفة لأجل

الإيضاح 36 : أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الأعباء المتعلقة بتمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية (87,3 مليون دينار) . ويفصل كالاتي :

(بالدينار)

2014	2015	
88.703.303	96.604.924	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
85.230.669	87.256.125	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
-	3.091.095	عمولات على قرض ناتيكسيس
362.552	1.436.506	مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
1.391.456	1.943.963	ناقص قيمة على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
-	1.029.243	مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف
1.718.626	1.847.992	أعباء أخرى بالعملة الأجنبية

الإيضاح 37: أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالخصوص بالفوائد المدفوعة بعنوان القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي (5,7 ملايين دينار) وكذلك ناقص القيمة المسجل بعنوان إعادة تقييم الأرصدة المستبعدة لصندوق النقد الدولي بمبلغ 23,6 مليون دينار، وهذا ما يعكس أثر الانخفاض المحسوس لقيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة في الفترة ما بين 30 أبريل 2014 و30 أبريل 2015.

(بالدينار)

2014	2015	
13.115.931	30.694.605	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
2.800.222	2.843.590	فوائد على قروض صندوق النقد الدولي
3.184.142	2.879.353	فوائد على قروض صندوق النقد العربي
4.372.939	23.627.766	ناقص القيمة المتأتي من إعادة تقييم الأرصدة المستبعدة لصندوق النقد الدولي
2.758.628	1.343.896	أعباء أخرى

الإيضاح 38: أعباء الموظفين

بلغت أعباء الموظفين 68,9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 67,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2014 ، مُسجّلة ارتفاعاً بـ1,8 مليون دينار، يعزى بالخصوص إلى أنه تمّ في موفى سنة 2015 تسجيل أعباء بعنوان تخصيص مدّخرات لمنح الإحالة على التقاعد بمبلغ 1,4 مليون دينار.

وقد تمّ تقدير مبلغ مخصصات المدخرات بعنوان منحة الخروج في التقاعد، بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- معدل نمو الأجور : 10,56%
- معدل الوفيات : متغير (حسب الفئة العمرية)
- نسبة التحيين المالية : 6,334%
- معدل الدوران : 2%
- الأعباء الاجتماعية : 23,79%

(بالدينار)

2014	2015	
67.072.786	68.854.715	أعباء الموظفين
25.513.739	25.533.742	الأجور و ملحقاتها
16.608.080	13.955.200	المنح
24.047.400	26.771.600	أعباء اجتماعية
12.200.400	14.654.400	منها جريات التقاعد التكميلية
102.596	1.380.081	مخصصات المذخرات بعنوان منحة الخروج في التقاعد
417.971	825.192	أعباء التكوين
383.000	388.900	ضرائب و أداءات و دفعوات مماثلة على الرواتب

وتجدر الإشارة إلى أنّ جريات التقاعد التكميلية تسجّل محاسبيا كأعباء عند صرفها للأعوان المتقاعدين.

الإيضاح 39 : الأعباء العامة للاستغلال

بلغت الأعباء العامة للاستغلال 14,8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 15,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2014 وتفصيلها كما يلي:

(بالدينار)

2014	2015	
15.130.984	14.780.966	الأعباء العامة للاستغلال
3.015.658	2.614.495	الشراءات
3.007.755	2.605.724	الشراءات المستهلكة : مواد مستهلكة و لوازم
7.903	8.771	شراء معدات صغيرة
6.695.924	6.498.049	خدمات خارجية
31.225	25.325	مناولة عامة
2.707.432	2.993.400	صيانة و إصلاحات
1.227.962	791.972	منح التأمين
604.353	394.192	نفقات نقل الأوراق النقدية الأجنبية و المصاريف الجمركية المرتبطة بها
1.570.317	1.764.158	نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية
554.635	529.002	أعباء أخرى
5.397.515	5.645.929	أعباء مختلفة عادية
21.887	22.493	ضرائب و أداءات و دفعوات مماثلة دون الرواتب

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية
المختومة في 31 ديسمبر 2015

السيد رئيس مجلس إدارة
البنك المركزي التونسي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بفحص القوائم المالية للبنك المركزي التونسي والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج كيفما تم ضبطها في 31 ديسمبر 2015، وتلخيصا لأهم الطرق المحاسبية وإيضاحات تفسيرية أخرى.

تم ضبط الحسابات السنوية من قبل مجلس إدارة البنك، و يرجع لنا، استنادا على مراجعتنا، إبداء رأي حول هذه الحسابات.

لقد تمت مراجعتنا وفقا للمعايير المهنية المتعارف عليها في البلاد التونسية، والتي تتطلب منا أن نمتثل لأخلاقيات المهنة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ التدقيق لغاية الحصول على نسبة ضمانات معقولة ومطمئنة حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي خطأ جوهري.

إن المراجعة تشمل فحصا على أساس اختياري للأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية، كما تشمل المراجعة على تقييم للمبادئ المحاسبية المستخدمة، وللتقديرات الهامة التي قام بها البنك. في هذا الإطار، يأخذ مراقب الحسابات بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعمول به في البنك لغاية تحديد نوعية و مجال الاختبارات المتعلقة بمراجعة الحسابات وليس بهدف إبداء رأي حول مدى نجاعة هذا النظام.

وفي اعتقادنا، فإن مراجعتنا توفر أساسا معقولا نستند عليه في إبداء رأينا حول القوائم المالية.

في رأينا، فإن القوائم المالية المصاحبة لهذا التقرير، صادقة و تعكس صورة مطابقة، في كل النواحي الجوهرية، للوضع المالية للبنك المركزي التونسي كما هي في 31 ديسمبر 2015 و لنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي.

تونس، في 26 فيفري 2016

مراقبا الحسابات

شركة المحاسبة مراد قلاتي وشركاؤه

شركة مكتب سي.أم.سي

سباز قلاتي

شريف بن زين

توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2015

عملا بأحكام الفصل 68 من القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 المتعلق بإنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي، صادق مجلس إدارة البنك خلال اجتماعه بتاريخ 29 فيفري 2016، على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2015 كما يلي (بالدينار):

نتيجة السنة المحاسبية	225.222.635
الأرباح المُرَحَلة من السنوات السابقة	77.366
الأرباح للتوزيع	225.300.001
الاحتياطي الخاص	21.300.001
القسط الراجع للدولة	204.000.000

ملحق

أهم الإصلاحات والتدابير التي اعتمدها
البنك المركزي التونسي منذ سنة 2011

ملحق : أهم الإصلاحات والتدابير التي اعتمدها البنك المركزي التونسي منذ سنة 2011

منذ سنة 2011، شرع البنك المركزي التونسي في سلسلة من الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى تعزيز عمل السلطة النقدية في إطار مهامها الرئيسية، مع التطور تدريجيا نحو تفعيل سياساتها من خلال استخدام الأدوات المناسبة وفقا للمعايير والقواعد الدولية المعمول بها في البنوك المركزية الحديثة. كما وقع تفعيل عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تطوير قدرات الموارد البشرية للبنك.

I- مجال الإطار القانوني للجهاز المصرفي

1. ضبط قانون البنك المركزي التونسي

يتمحور هذا الإصلاح حول ما يلي :

- تعزيز استقلالية البنك المركزي ؛
- التأكيد مجددا على أولوية استقرار الأسعار كمهمة رئيسية للبنك المركزي ؛
- تدعيم استراتيجية الاتصال للسياسة النقدية ؛
- تفعيل آلية "المقرض الأخير" وهو ما سيمكن من الفصل بين العمليات العاجلة للسيولة وتلك المتعلقة بالسياسة النقدية.

(القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016)

2. إصلاح القانون البنكي (مشروع قانون قيد التداول في مجلس نواب الشعب في بداية شهر جوان 2016)

يشمل هذا الإصلاح المحاور التالية :

- تشديد شروط منح الترخيص (القدرة على الاستجابة لمتطلبات الحيطة وعلى اعتماد تصرف سليم وحذر ورفع العقوبات المحتملة أمام ممارسة مهمة الرقابة).
- التكريس القانوني لبعض الأنشطة (المالية الإسلامية وخدمات الدفع وإدارة الديون والإيجار المالي).
- توضيح أهداف الرقابة المصرفية ومهامها ونطاقها وصيغها، فضلا عن عمليات الرقابة على عين المكان بهدف تعزيز شفافية عملية الرقابة المصرفية.
- إرساء منظومة بنكية خصوصية تقوم بتأطير مختلف مراحل مسار معالجة الصعوبات البنكية.
- إحداث صندوق لضمان الإيداعات ليشكل شبكة أمان حيث سيتم تصميمه وفقا للمعايير الدولية.
- تحسين نظام العقوبات (الفصل بين سلطة رصد المخالفات والسلطة التي تفرض العقوبات والملاءمة بين طبيعة المخالفة والعقوبة المطابقة لها).

II- مجال السياسة النقدية

1. التيسير النقدي الكمي من أجل تعزيز السيولة المصرفية

- التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري على الإيداعات تحت الطلب من 12,5% إلى 10% وتلك المطبقة على الإيداعات ذات أجل يتراوح بين 3 أشهر و24 شهرا من 1,5% إلى 1%.

(منشور البنك التونسي إلى البنوك عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 2 مارس 2011).

- التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري على الإيداعات تحت الطلب من 10% إلى 5%.

(منشور البنك التونسي إلى البنوك عدد 3 لسنة 2011 المؤرخ في غرة أبريل 2011).

- التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري على الإيداعات تحت الطلب من 5% إلى 2% وتلك المطبقة على الإيداعات ذات أجل يتراوح بين 3 أشهر و24 شهرا من 1% إلى 0% وكذلك على حسابات الادخار الخاصة.

(منشور البنك التونسي إلى البنوك عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011).

- التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري المستوجب على قروض الاستهلاك من 50% إلى 30%.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 3 لسنة 2013 المؤرخ في 28 مارس 2013).

- التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري المستوجب على الإيداعات تحت الطلب والمبالغ الأخرى المستحقة للحرفاء من 2% إلى 1% وحذف النقص المسجل لاحترام نسبة السيولة المطلوبة من قاعدة احتساب الاحتياطي. ويهدف هذا الإجراء كذلك إلى الفصل بين أداة مستعملة في إطار القواعد الحذرة وأداة للسياسة النقدية.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 20 لسنة 2013 المؤرخ في 27 ديسمبر 2013).

- إلغاء الاحتياطي الإجباري المستوجب على قروض الاستهلاك.

(منشور البنك المركزي التونسي عدد 1 لسنة 2015 المؤرخ في 4 فيفري 2015).

2. مساعدة المؤسسات عبر التخفيف في أعبائها المالية قصد مجابهة الظروف الاقتصادية الصعب

- التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بـ 50 نقطة أساسية للرجوع بها من 4,5% إلى 4%.

(قرار مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 29 جوان 2011).

- التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بـ 50 نقطة أساسية للرجوع بها من 4% إلى 3,5%.

(قرار مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 5 سبتمبر 2011).

3. حماية صغار المدخرين

- ضبط النسبة الدنيا لتأجير الادخار في مستوى 2% لحماية صغار المدخرين.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 11 لسنة 2011 المؤرخ في 19 سبتمبر 2011).

- ضبط النسبة الدنيا لتأجير الادخار في مستوى 2,5% قصد مجابهة تدهور التأجير بحساب الأسعار الحقيقية.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 25 لسنة 2012 المؤرخ في 28 ديسمبر 2012).

- الترفيع بـ 50 نقطة أساسية في النسبة الدنيا لتأجير الادخار للارتقاء بها إلى مستوى 3,25%.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 18 لسنة 2013 المؤرخ في 27 ديسمبر 2013).

- الترفيع بـ 25 نقطة أساسية في النسبة الدنيا لتأجير الادخار للارتقاء بها إلى مستوى 3,50٪.
(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 5 لسنة 2014 المؤرخ في 27 جوان 2014).
- 4. التصدي للضغوط التضخمية**
- الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بـ 25 نقطة أساسية لتبلغ مستوى 3,75٪.
(قرار مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 29 أوت 2012).
- الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بـ 25 نقطة أساسية للارتقاء بها من 3,75٪ إلى 4٪.
(بيان مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 28 مارس 2013).
- الترفيع بـ 25 نقطة أساسية في النسبة الدنيا لتأجير الادخار للارتقاء بها من 2,5٪ إلى 2,75٪.
(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 4 لسنة 2013 المؤرخ في 28 مارس 2013).
- الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 50 نقطة أساسية لتبلغ مستوى 4,5٪.
(بيان مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 25 ديسمبر 2013).
- الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 25 نقطة أساسية لتبلغ مستوى 4,75٪.
(بيان مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 25 جوان 2014).
- 5. التحكم في انزلاق العجز الجاري لميزان المدفوعات والتخفيف من تأثيراته على سوق الصرف**
- إرساء احتياطي إجباري بنسبة 50٪ على كل زيادة لقائم قروض الاستهلاك قياسا بقائم شهر سبتمبر 2012.
(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 4 أكتوبر 2012).
- 6. تغيير حدود مجال تقلب نسب الفائدة في السوق**
- اعتماد مجال غير متناظر لهذه النسب يتمثل في نسبة الفائدة الرئيسية تضاف إليها 75 نقطة أساسية أو تخصم منها 25 نقطة أساسية.
(بيان مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 27 فيفري 2013).
- 7. التحرير التدريجي لشروط السوق وتحسين انتقال تأثيرات السياسة النقدية**
- إلغاء سقف تأجير الحسابات لأجل.
- (منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 4 لسنة 2013 المؤرخ في 28 مارس 2013).
- 8. التحكم بطريقة أفضل في المخاطر المتعلقة بموازنة البنك المركزي التونسي والمرتبطة بمخاطر المقابلات**
- إرساء مقدار أدنى من السندات العمومية يساوي 10٪ (حدّد تاريخ السريان بداية من 3 سبتمبر 2013) و20٪ (بداية من 31 ديسمبر 2013) بعنوان مقابلات إعادة التمويل وإحداث خصم بنسبة 10٪ على السندات الخاصة.
- (منشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في غرة أوت 2013).

- الترفيع في المقدار الأدنى للسندات العمومية إلى مستوى 40٪ (حدّد تاريخ السريان بداية من شهر جانفي 2015) بعنوان مقابلات إعادة التمويل وفي الخصم على السندات الخاصة إلى مستوى 25٪ (حدّد تاريخ السريان بداية من شهر جويلية 2014).

(منشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 2 لسنة 2014 المؤرخ في 28 مارس 2014).

9. تقريب نسب الفائدة فيما بين البنوك نحو نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي

- اعتماد مجال متناظر لتقلب نسب الفائدة في السوق قدره 25 نقطة أساسية تضاف أو تخصم لنسبة الفائدة الرئيسية.

(بيان مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 25 ديسمبر 2013).

10. تنوع صيغ التدخل والتصريف في السيولة المصرفية وتحديث الإطار العملياتي للسياسة النقدية

- إدراج مقيضة الصرف كأداة للسياسة النقدية.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 19 لسنة 2013 المؤرخ في 27 ديسمبر 2013).

11. التيسير النقدي الهادف إلى التقليل من فجوة الإنتاج السلبية وذلك باعتبار تباطؤ التضخم

- التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بـ 50 نقطة أساسية لتبلغ مستوى 4,25٪. ومن هذا المنطلق، تراجعت نسبتا الإيداع والقرض من 4,5٪ إلى 4٪ و4,5٪ على التوالي.

(بيان مجلس إدارة البنك المركزي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 28 أكتوبر 2015).

12. تحديث الإطار العملياتي لقيادة السياسة النقدية

- إطلاق مشروع التوأمة المؤسساتية في شهر ماي 2015 بين البنك المركزي التونسي وبنك فرنسا والذي يهدف إلى تحديث الإطار العملياتي لقيادة السياسة النقدية بغية الارتقاء به إلى مستوى أفضل المعايير الدولية.

(القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمحدث لتسهيل المقرض الأخير).

ويتمحور هذا المشروع حول أربعة جوانب تتمثل فيما يلي :

الجانب الأول : صيغ تدخل البنك المركزي في السوق النقدية :

• اعتماد نظام جديد لتفعيل السياسة النقدية وإرساء الضمانات المتعلقة بها.

• وضع نظام لتوفير السيولة بما يمكن من التصريف بطريقة مختلفة عن البنوك في حالة نقص السيولة.

الجانب الثاني : منظومة للتوقع تتعلق بالسيولة :

• تحسين التوقعات المتعلقة بالسيولة.

• متابعة وتحليل السيولة.

الجانب الثالث : تطوير السوق فيما بين البنوك :

• إضفاء مزيد من العمق على السوق فيما بين البنوك.

• تأمين سلامة كل من المعاملات فيما بين البنوك ومنظومة التبليغ.

الجانب الرابع : إصلاح سوق السندات القابلة للتداول :

- إعادة تنظيم سوق السندات القابلة للتداول.
- تعزيز شفافية العمليات المتعلقة بالسندات القابلة للتداول.

III- مجال الرقابة المصرفية

اعتمد البنك المركزي التونسي في إطار الإصلاحات المتعلقة بالرقابة المصرفية خطة خماسية (2016-2020) تتمحور حول النقاط التالية :

- أ- المرور من رقابة امتثال نحو رقابة على أساس المخاطر.
- ب- تعزيز شروط الرقابة الفعالة للبنوك والمؤسسات المالية.
- ج- التقارب مع الإطار الحذر لبازل 2 وبازل 3 عن طريق الشروع في إصلاحات على المستوى القانوني والترتيبي والعملي.
- د- تطوير أساليب الرقابة وتحديثها.

1. تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة صلب مؤسسات القرض

- إعادة ضبط صلاحيات مجالس الإدارات (تحديد الاستراتيجية ومراقبة الإدارة العامة والتدخل في إدارة المخاطر).
- تعزيز تركيبة المجلس بأعضاء مستقلين وهيكل دعم ومساعدة في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- تعزيز الشفافية.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011).

2. تقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية

- تكوين "المدخرات الجماعية".
- (منشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 2 لسنة 2012 المؤرخ في 11 جانفي 2012).

3. توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات

- الترفع في نسبة كفاية رأس المال إلى مستوى 9% في نهاية سنة 2013 وإلى 10% بداية من موفى سنة 2014.
- إحداث حد أدنى مستوجب من الأموال الذاتية الصافية الأساسية (tier 1) قدره 6% في سنة 2013 و7% بداية من سنة 2014.
- وجوب طرح المساهمات في مؤسسات قرض أخرى من الأموال الذاتية بداية من سنة 2013.
- تكريس أحكام المنشور عدد 2 لسنة 2012 المتعلق بالمدخرات الجماعية وذلك على مستوى المنشور عدد 24 لسنة 1991 من خلال إدماجها ضمن الأموال الذاتية التكميلية في حدود 1,25% من المخاطر المحتملة.
- تشديد معايير توزيع المخاطر وتركزها.
- تطبيق سلم العقوبات المالية المنصوص عليها في المنشور عدد 24 لسنة 1991 في حال التجاوزات المتصلة بمعايير توزيع المخاطر وتركزها ونقص نسب كفاية رأس المال قياسا بالحد الأدنى القانوني.

(المنشور عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقح بمنشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 9 لسنة 2012 المؤرخ في 29 جوان 2012).

4. قواعد الرقابة الداخلية بالنسبة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- إشراك مجلس الإدارة ولجان الدعم في متابعة وإدارة مخاطر غسل الأموال.
- متطلبات جديدة في مجال تعزيز منظومة الرقابة الداخلية بما يمكن من ضمان التوقي من مخاطر غسل الأموال.
- اعتماد خصائص فنية يتعين على كل الأنظمة المعلوماتية الاستجابة لها في مجال منع غسل الأموال.
- إدراج إجراءات جديدة للتعرف على هوية الحرفاء وإرساء تدابير يقظة مشددة بالنسبة للأشخاص الذين باشروا أو يباشرون وظائف عمومية عليا.
- تعزيز اليقظة تجاه بعض الهياكل مثل الجمعيات والأحزاب السياسية وشركات تحويل الأموال.
- إضافة بعض الإجراءات بالنسبة للمؤسسات التي تستعين بمصادر خارجية فيما يخص أنظمتها المعلوماتية.
- تدعيم الرقابة المستمرة.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 15 لسنة 2013 المؤرخ في 7 نوفمبر 2013).

5. تعزيز متطلبات تغطية مخاطر القرض بالمدخرات

- إرساء وجوب تكوين مدخرات إضافية على الأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تعادل أو تفوق 3 سنوات وفقا للحدود الدنيا التالية :
- 40% بالنسبة للأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تتراوح بين 3 و5 سنوات ؛
- 70% بالنسبة للأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تتراوح بين 6 و7 سنوات ؛
- 100% بالنسبة للأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تساوي أو تفوق 8 سنوات.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى مؤسسات القرض عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتعلق بتنقيح المنشور عدد 24 لسنة 1991).

6. إرساء نسبة تغطية السيولة (LCR)

- تقوم هذه النسبة باحتساب نسبة تغطية الخروج الصافي للأموال الجاهزة بقائم الأصول السائلة خلال الـ 30 يوما التالية وذلك في وضعية الضغوط المسلطة على السيولة.
- تم ضبط الحد الأدنى لهذه النسبة في مستوى 60% بداية من غرة جانفي 2015 و70% بداية من غرة جانفي 2016 و80% انطلاقا من غرة جانفي 2017 و90% انطلاقا من غرة جانفي 2018 و100% بداية من غرة جانفي 2019.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 14 لسنة 2014 المؤرخ في 10 نوفمبر 2014).

7. إرساء منظومة التصرف الحذر لبازل 2 (جاري العمل عليه)

- على مستوى الدعامات الأولى : اعتماد مقاربة موحدة في مجال مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق لاحتساب المتطلبات من الأموال الذاتية.
- على مستوى الدعامات الثانية : وضع قواعد التصرف الحذر التي تلزم البنوك بما يلي :
- وضع منظومة داخلية لتقييم متطلباتها من الأموال الذاتية ICAAP.

• إعداد اختبار التحمل للتأكد من قدرة أموالها الذاتية على تغطية المخاطر المحتملة، حيث يهدف هذا الاختبار إلى إدراج متطلبات جديدة في مجال الأموال الذاتية لتغطية المخاطر الجمالية لنسبة الفائدة ومخاطر السيولة.

- **على مستوى الدعامة الثالثة :** وضع قواعد الإفصاح الرامية إلى إرساء معايير الشفافية المالية من خلال ضمان أن المتعاملين في السوق تتوفر لديهم معلومات موثوقة وبشكل منتظم بما يمكنهم من تصور طبيعة المخاطر لدى البنوك.

8. إرساء منظومة التصرف الحذر لبازل 3

- اعتماد نفس قواعد بازل للأموال الذاتية القانونية وذلك على مستوى الجودة والتركيبية والمتطلبات الدنيا من خلال التعبئة الزائدة للأموال الذاتية على غرار رأس المال الإضافي لغايات التحوط (Conservation Buffer) الذي يشجع البنوك على تكوين هوامش للأموال الذاتية خارج فترات الضغوط والتي يمكن للبنوك استخدامها في أوقات الأزمات وكذلك رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) الذي يهدف إلى أن تأخذ متطلبات القطاع البنكي من الأموال الذاتية بعين الاعتبار المحيط المالي الكلي الذي تعمل فيه البنوك.

- إدراج رأس مال إضافي من الأموال الذاتية لمواجهة المخاطر النظامية (Systemic Buffer).

- اعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) باعتبارها مكملاً لنسبة تغطية السيولة (LCR) التي تم اعتمادها في سنة 2015 والرامية إلى التصرف بطريقة أفضل في مخاطر التحول من خلال حث البنوك على تمويل أنشطتها عبر موارد تمويل أكثر استقراراً والحد من اللجوء إلى الموارد المتقلبة.

9. إصلاحات أخرى يتعين المشروع فيها

- اعتماد إطار رقابة على أسس موحدة.

- اعتماد إطار معياري لإجراء اختبارات التحمل.

- المتطلبات من الأموال الذاتية بعنوان المخاطر التشغيلية.

- وضع معايير نوعية للتصرف السليم في المخاطر التشغيلية.

- وضع النصوص التطبيقية للقانون البنكي الجديد (أمر يتعلق بصندوق ضمان الإيداعات البنكية) واللوائح الداخلية المتعلقة باللجان (الترخيص، الحل، العقوبات).

- التشديد التدريجي بداية من سنة 2017 للمعيار المطبق على الأطراف المترابطة.

- تنقيح الإطار القانوني المتعلق بنسبة الفائدة الفعلية الجمالية.

- إرساء القواعد وأفضل الممارسات للترقيم الداخلي للمقالات.

IV- مجال تنظيم الصرف

1. تنقيح القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976

- إلغاء وجوب إعادة المداخل من الخارج للبلاد التونسية من قبل الأشخاص الطبيعيين الذين يغيرون إقامتهم من الخارج إلى البلاد التونسية بالنسبة لمكتسباتهم التي تم تكوينها بشكل مسبق بالخارج.

(المرسوم عدد 98 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011).

2. فتح حسابات بالدينار لفائدة المواطنين الليبيين غير المقيمين

- يتم استعمال اعتمادات هذه الحسابات المحررة بالدينار التونسي بالبلاد التونسية.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 21 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ديسمبر 2011).

3. فتح حسابات بالعملات الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل لفائدة المواطنين الليبيين غير المقيمين

- يتم استعمال اعتمادات هذه الحسابات بالبلاد التونسية.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 3 لسنة 2012 المؤرخ في 23 جانفي 2012).

4. الحسابات المهنية بالعملات الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل

- ترشيد استعمال العملات الأجنبية المودعة في هذه الحسابات من خلال تذكير أصحاب هذه الحسابات أنه يتعين عليهم إعطاء الأولوية لاستخدام المبالغ المودعة بحساباتهم وألا يحتفظوا سوى بالمبالغ التي تعادل نفقاتهم.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 4 أكتوبر 2012 والمنقح للمنشور عدد 14 لسنة 1993 المؤرخ في 15 سبتمبر 2013).

5. السوق النقدية بالعملات الأجنبية : توظيف واستعمال العملات غير المحالة وإعادة التمويل بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي

- تيسير شروط منح القروض بالعملة الأجنبية لفائدة المؤسسات المقيمة وغير المقيمة المنتسبة بتونس من خلال إلغاء أجل 12 شهرا ومنح قروض الاستثمار للمؤسسات المقيمة المصدرة.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 7 لسنة 2012 المؤرخ في 15 جوان 2012 والمنقح للمنشور عدد 13 لسنة 1992).

6. الحسابات المهنية بالعملات الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل

- وجوب إعطاء الأولوية لاستعمال المبالغ المودعة بهذه الحسابات قبل اللجوء إلى سوق الصرف.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 13 لسنة 2013 المؤرخ في 21 أكتوبر 2013 والمنقح للمنشور عدد 14 لسنة 1993 المؤرخ في 15 سبتمبر 1993).

7. التحويلات بعنوان مصاريف الدراسة لفائدة الطلبة التونسيين بالخارج

- الترفيع في مبلغ مصاريف إعداد الإقامة إلى 4.000 دينار سنويا وفي مصاريف الإقامة إلى 3.000 دينار شهريا مقابل 3.000 دينار و2.250 دينار على التوالي في السابق.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 8 لسنة 2015 المؤرخ في 21 أبريل 2015 والمنقح للمنشور عدد 10 لسنة 1993 المؤرخ في 8 أبريل 1993).

8. التحويلات بعنوان المصاريف المتعلقة بالتكوين المهني بالخارج

- الترفيع في مبلغ مصاريف إعداد الإقامة إلى 4.000 دينار سنويا وفي مصاريف الإقامة إلى 3.000 دينار شهريا مقابل 3.000 دينار و2.250 دينار على التوالي في السابق.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 7 لسنة 2015 المؤرخ في 21 أبريل 2015 والمنقح للمنشور عدد 9 لسنة 2007 المؤرخ في 12 أبريل 2007).

9. التحويلات بعنوان العمليات الجارية

- تمكين المؤسسات التونسية والشباب من الانتفاع ببطاقة دفع دولية في حدود 10.000 دينار و1.000 دينار سنويا على التوالي بغرض إنجاز معاملات عبر شبكة الأنترنات بعنوان الاشتراك في مواقع واب وتطوير البرمجيات وشراء بعض خدمات الإشهار والتكوين وغيرها.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 5 لسنة 2015 المؤرخ في 10 أفريل 2015 والمنقح للمنشور عدد 21 لسنة 1993 المؤرخ في 10 ديسمبر 1993).

10. تفقيح الأمر عدد 1743 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 والمتعلق بضبط طرق إنجاز عمليات التجارة الخارجية

- تم بداية من شهر أكتوبر 2014 إلغاء إمكانية تعيين مقر إيداع الفاتورة النهائية بعد إنجاز عملية التصدير وإرساء وجوب تعيين مقر إيداع الفاتورة النهائية قبل تصدير المنتجات.

(الأمر عدد 3487 لسنة 2014 المؤرخ في 18 سبتمبر 2014 ومنشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 11 لسنة 2014 المؤرخ في 16 أكتوبر 2014 والمتعلق باستعمال النظام الآلي المندمج لمعالجة إجراءات التجارة الخارجية).

11. الاستثمار بالبلاد التونسية من قبل أجانب غير مقيمين

- يتعلق الأمر برفع اللبس القانوني بشأن تطبيق الفصل الأول من مجلة الصرف وتوحيد استمارة الاستثمار التي تجسم توريد العملات الأجنبية وتعطي معلومات حول طبيعة الاستثمار واحترامه للإجراءات القانونية وتمكن من إنجاز تحويل المداخيل وإيرادات البيع بكل حرية وتسوية الوضعية القانونية للاستثمارات والتمويلات السابقة التي يكون فيها توريد العملات مثبت بأية وثيقة بنكية غير استمارة الاستثمار (جاري العمل عليه).

12. الحسابات بالدينار لغير المقيمين

- إمكانية استخدام المبالغ المودعة في حسابات الانتظار لتغطية النفقات المحلية لأصحابها (جاري العمل عليه).

13. الاكتتاب في سندات القروض المصدرة في السوق المحلية

- الترفيع في نسبة الاكتتاب الأجنبي وتحرير تحويل العمولات الراجعة للوسطاء بالبورصة غير المقيمين بعنوان المعاملات المنجزة من قبل مستثمرين أجانب غير مقيمين ببورصة الأوراق المالية بتونس (جاري العمل عليه).

14. الاستثمار بالخارج من قبل مقيمين

- الترفيع في المبالغ المتعلقة بالحق في التحويلات بهذا العنوان مع الاقتصار على الشركات التي ثبتت أداؤها الجيد وشفافيتها وقامت باستيفاء التزاماتها الضريبية والبنكية مع الانعكاس الإيجابي المرتقب على الاقتصاد الوطني (جاري العمل عليه).

15. القروض الخارجية

- إلغاء الحد الأقصى بالنسبة لمؤسسات القرض والمؤسسات المصدرة كليا والترفيع فيه بالنسبة للمؤسسات الأخرى وفي ظل بعض الشروط (جاري العمل عليه).

16. القروض المحلية بالعملات الأجنبية وبالدينار

- نفاذ المؤسسات الصناعية غير المقيمة بكل حرية للموارد بالعملات الأجنبية في السوق النقدية بالعملية الأجنبية قصد تمويل استثمارات التوسعة وللقروض بالدينار لاقتناء معدات نقل أو تجهيزات ضرورية للاستغلال (قروض الإيجار المالي) (جاري العمل عليه).

17. التعهدات بالإمضاء

- تحرير إصدار البنوك التونسية ل ضمانات قروض التصرف لفائدة فروع الشركات المقيمة المنتسبة بالخارج ولفائدة الشركات غير المقيمة المنتسبة بالبلاد التونسية ولضمانات بنكية مستوجبة للمؤسسات المقيمة من قبل مسديي الخدمات غير المقيمين ولضمانات بنكية اعتيادية تطلبها المؤسسات غير المقيمة (جاري العمل عليه).

18. الحسابات الشخصية بالعملات الأجنبية للمقيمين

- دمج الحسابات الحالية (الحسابات الخاصة بالعملات الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل وحسابات أرباح التصدير وحسابات المفوضين الثانويين للصرف وحسابات مسديي الخدمات) في حساب موحد وتيسير شروط سير واستعمال الأموال المودعة من خلال السماح بتغطية كل النفقات الجارية أو نفقات رأس المال باستثناء تكوين موجودات في حسابات بالخارج (جاري العمل عليه).

19. التحويلات الجارية

- استكمال تحرير التحويلات المتعلقة بالعمليات الجارية المتكررة بعنوان بعض الخدمات وخاصة الدفعات المتعلقة بصفقات منجزة بالخارج ومبرمة من قبل مؤسسات مقيمة مع أصحاب المشاريع غير المقيمين والمنتصين خارج البلاد التونسية والإتاوات المرتبطة بعقود حق التمثيل (جاري العمل عليه).

V- مجال المالية الخارجية

1. خطة الشراكة مع البنك الدولي "برنامج الاستشارة والتصريف في الاحتياطات" (RAMP)

- يتعلق الأمر بمساعدة فنية مقترنة بصلاحيية التصريف حيث أن البرنامج مخصص لمرافقة البنوك المركزية قصد تعزيز قدراتها الداخلية في مجال التصريف في احتياطات الصرف. وقد شمل هذا البرنامج تفويضين اثنين بثلاث سنوات لكل واحد منهما. وامتد التفويض الأول ما بين شهر جانفي 2012 وشهر جانفي 2015، في حين سيتم استكمال التفويض الثاني في شهر جانفي 2018.

- فيما يتعلق بإطار الحوكمة، تمت المصادقة على سياسة الاستثمار من قبل مجلس الإدارة في شهر جويلية 2011. وتم إحداث لجنة للمخاطر والاستثمار، يرأسها المحافظ أو نائب المحافظ ومكلفة بقيادة وتسيير التصريف في الاحتياطات. ويعهد لهذه اللجنة بمسؤولية المصادقة على توجيهات الاستثمار وتفعيلها والتي تعكس المبادئ العامة المعلن عنها صلب سياسة الاستثمار في محفظة السندات المرجعية الموافقة للحدود المضبوطة في مجال المخاطر.

- على مستوى الهيكل التنظيمي، تم تعزيز وحدات التصريف في الاحتياطات (« Front-office » و « Back-office ») من خلال إحداث « Middle-office ».

- على مستوى نظام المعلومات المتعلقة بالتصريف في الاحتياطات، تم إحداث لجنة للغرض بهدف وضع منظومة معلوماتية جديدة في أفضل الأجل.

2. سعر الصرف المرجعي للدينار

- تعويض سعر الصرف المرجعي للدينار بسعر محدد (fixing) يتم ضبطه وفقا لأسعار الصرف ما بين البنوك.

3. منظومة "تبليغ المعاملات"

- تمكن هذه المنظومة البنك المركزي من تجميع معاملات الصرف المنجزة في السوق ما بين البنوك في الإبان.

4. التدخل في سوق الصرف

- اعتماد البنك المركزي لصيغة تدخل نشيطة أكثر في سوق الصرف بما يمكنه من التدخل بمبادرة منه وعلى أساس أسعار الصرف فيما بين البنوك.

5. دور "صانعي السوق" للبنوك

- إحداث اتفاقية صانعي السوق في مجال العملات الأجنبية، حيث أنها تحدد القواعد التي يتعين احترامها عند إنجاز معاملات الصرف مع المتدخلين الآخرين في السوق ما بين البنوك. وتضم الساحة حاليا 9 صانعي سوق.

6. إصلاح سوق الصرف

- المحور الأول : إدراج المناقصات بالعملات الأجنبية بهدف إعطاء مزيد من الثقل للسوق في مجال تحديد قيمة الدينار.

- المحور الثاني : بالنسبة للبنوك، إلغاء وجوب اقتران معاملات الصرف ما بين البنوك بالعمليات التجارية والمالية المنجزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

- المحور الثالث : الترخيص للبنوك بالتفويت في الأوراق النقدية الأجنبية مقابل العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

المحور الرابع : تيسير الشروط التي تخضع لها كل من أدوات تغطية مخاطر الصرف ونسبة الفائدة.

(منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 1 لسنة 2016 المؤرخ في 8 فيفري 2016)

VI- تعبئة موارد خارجية لفائدة الدولة

يساهم البنك المركزي، بصفته الوكيل المالي للدولة، في جهود السلطات العمومية في مجال تجميع الموارد لدى المؤسسات المالية الدولية وتعبئة الموارد الخارجية الضرورية. ويرد تلخيص للتدابير المتخذة من البنك المركزي فيما يلي :

1. لدى صندوق النقد الدولي

• في سنة 2013 : صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتاريخ 7 جوان 2013 على منح قرض استعداد ائتماني لفائدة البلاد التونسية بمبلغ جملي قدره 1,7 مليار دولار أمريكي أو 2,87 مليار دينار (ما يعادل 400% من حصة تونس في الصندوق). وبلغت الأقساط المدفوعة بعنوان هذا التسهيل حوالي 1,5 مليار دولار، تبعا لاستكمال ست مراجعات من جملة سبع بنجاح. وتم إنهاء البرنامج في شهر ديسمبر 2015. وتجدر الإشارة إلى أنه عقب المصادقة على الاتفاقية، تم تحصيل مبلغ قدره 150 مليون دولار (250 مليون دينار) في شهر جوان 2013 حيث وقع استعماله كدعم لميزان المدفوعات. وتم تخصيص الدفعات الأخرى المحصلة في سنة 2014 (ما يعادل 1 مليار دولار) وسنة 2015 (302 مليون دولار) لدعم الميزانية.

• في سنة 2016 : صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتاريخ 20 ماي 2016 على اتفاقية جديدة بعنوان التسهيل الممدد للقرض لدعم برنامج الإصلاحات الذي سيمتد على 4 سنوات وذلك بمبلغ جملي قدره 2,9 مليار دولار (ما يعادل 375% من الحصة الجديدة لتونس في الصندوق). وقد مكنت هذه المصادقة من تحصيل القسط الأول الذي يساوي 319,5 مليون دولار، حيث تم استخدام هذا المبلغ لتمويل ميزانية الدولة.

- سيتم تقييم البرنامج على أساس مراجعات نصف سنوية وهو ما سيمكن من تحصيل الأقساط الثمانية المتبقية بعنوان هذا التسهيل.

2. لدى صندوق النقد العربي

- في شهر سبتمبر 2012 : انتفعت السلطات التونسية بثلاثة قروض بمبلغ جملي قدره 38,4 مليون دينار عربي حسابي (أي ما يعادل 314,2 مليون دينار) :
 - قرض آلي قدره 9,6 ملايين دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 78,5 مليون دينار (تم تسديده بالكامل).
 - قرض تعويضي قدره 12,8 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 140,7 مليون دينار (تم تسديده بالكامل).
 - قرض إصلاح هيكل للقطاع المصرفي والمالي قدره 16 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 131 مليون دينار.
- وقد تم استعمال هذه القروض لدعم ميزان المدفوعات.
- في شهر نوفمبر 2013 : انتفعت تونس بـ :
 - قرض إصلاح هيكل للقطاع المصرفي والمالي قدره 12 مليون دينار عربي حسابي (أي ما يعادل 98 مليون دينار) وتم استعماله لدعم ميزان المدفوعات.
 - قرض إصلاح هيكل للمالية العمومية قدره 20 مليون دينار عربي حسابي (أي ما يعادل 164 مليون دينار) لتمويل ميزانية الدولة.

3. لدى مصادر أخرى متعددة الأطراف

أ- البنك الدولي

- في سنة 2011 : سحب قيمته 250 مليون دولار وآخر بـ 168 مليون أورو بعنوان دعم الحوكمة.
- في سنة 2012 : سحب قيمته 368 مليون أورو بعنوان دعم الميزانية.
- في سنة 2014 : سحب قيمته 181 مليون أورو بعنوان دعم الميزانية.
- في سنة 2015 : سحب قيمته 454 مليون أورو بعنوان دعم الميزانية.

ب- البنك الإفريقي للتنمية

- في سنة 2011 : سحب قيمته 500 مليون دولار بعنوان دعم الحوكمة.
- في سنة 2012 : سحب قيمته 388 مليون أورو بعنوان دعم الميزانية.
- في سنة 2015 : سحب قيمته 183 مليون أورو بعنوان دعم الميزانية.

ج- المفوضية الأوروبية

- في سنة 2015 : سحب قيمته 200 مليون أورو بعنوان دعم الميزانية.

4. لدى الأسواق المالية الدولية

- في سنة 2012 : انتفعت الإدارة بسحب بعنوان قرض قطري قيمته 500 مليون دولار وسحب من قرض مضمون من الحكومة الأمريكية قدره 485 مليون دولار وسحب من قرض مضمون من البنك الياباني للتعاون الدولي قدره 25 مليار يان.
- في سنة 2013 : سحب بعنوان قرض مضمون من البنك الياباني للتعاون الدولي قدره 22,4 مليار يان.
- في سنة 2014 : سحب قيمته 50 مليار يان بعنوان قرض مضمون من البنك الياباني للتعاون الدولي و500 مليون دولار بعنوان قرض مضمون من الحكومة الأمريكية.
- في سنة 2015 : سحب بعنوان قرض (دون ضمان) مصدر في السوق المالية الدولية وقدره 1 مليار دولار.

5. مصادر ثنائية الأطراف

أ- فرنسا

❖ الوكالة الفرنسية للتنمية

- في سنة 2011 : سحب قيمته 85 مليون أورو بعنوان دعم الاقتصاد.

- في سنة 2012 : سحب قيمته 100 مليون أورو بعنوان دعم الاقتصاد.

❖ بنك ناتيكسيس

- سحب منجز في سنة 2013 وقدره 300 مليون أورو بعنوان دعم ميزان المدفوعات.

ب- الدولة التركية

- سحب منجز في سنة 2014 وقدره 200 مليون دولار بعنوان دعم الميزانية.

ج- الدولة الجزائرية

- سحب منجز في سنة 2014 وقدره 100 مليون دولار وآخر منجز في سنة 2015 بـ 100 مليون دولار بعنوان دعم الميزانية.

VII- العمليات التجارية لمتحف العملة

- تحديد القواعد الخصوصية في مجال تأمين سلامة ومعالجة العمليات التجارية لمتحف العملة.

(مذكرة العمل عدد 2 لسنة 2015 المؤرخة في 19 فيفري 2015).

VIII- مجال الموارد البشرية والتكوين

1. الانتداب

- إحداث مناظرة عمومية بالملفات، مخصصة للإطارات العليا مع الحفاظ على المناظرة العمومية بالاختبارات كصيغة انتداب في إطار القانون العام.

(المقرر الترتيبي عدد 713 المؤرخ في 11 أكتوبر 2011 والمقرر الترتيبي عدد 733 المؤرخ في 24 أفريل 2012 ومذكرة العمل عدد 30 لسنة 2012 المؤرخة في 17 ماي 2012).

2. هيكل الحراك الوظيفي

- تعويض الهيكل القديم الذي يعنى بالحراك الوظيفي بآخر جديد يتمحور حول ثلاثة أسلاك، تتمثل في السلك المشترك وسلك الرقابة وسلك التدقيق. وتتسم هذه الأسلاك بتوحيد التسلسل الإداري للرتب، بمعنى أنه يتم تصنيف أعوان هذه الأسلاك الثلاثة وفقا لنفس الرتب.

(المقرر الترتيبي عدد 715 المؤرخ في 9 نوفمبر 2011).

- تكريس الفصل بين الرتبة والخطة الوظيفية وذلك بهدف مزيد تثمين الخطة الوظيفية.

(المقرر الترتيبي عدد 717 المؤرخ في 9 نوفمبر 2011).

3. التكوين

- وضع سياسة ونظام للتكوين في البنك المركزي. ويتعلق الأمر بأول نص قانوني يتم إعداده للغرض حيث أنه يحدد الترابط بين التكوين والأولويات الاستراتيجية للبنك، كما يهدف إلى الارتقاء بالتكوين إلى مستوى المعايير الدولية.

(المقرر الترتيبي عدد 772 المؤرخ في 30 جويلية 2015).

IX- مجال الأنظمة المعلوماتية

1. سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية وخطة استمرارية العمل

- يتمثل هدف سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية في إعداد وثيقة مرجعية تضم الاختيارات الاستراتيجية والتوجيهات والإجراءات وأفضل الممارسات والقواعد التنظيمية والفنية لتأمين سلامة الأنظمة المعلوماتية، وفقا للتشريع والمعايير الجاري بها العمل، فضلا عن تلبية حاجيات البنك.
- تهدف خطة استمرارية العمل إلى الحفاظ على استمرارية النشاط بالنسبة للأنشطة الحاسمة للبنك في صورة حدوث عارض أو حتى أزمة.

2. مشروع إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات

- يهدف هذا المشروع إلى التحكم في الأنظمة المعلوماتية للبنك من خلال إعداد خارطة العمليات وصياغة الإجراءات وتصميم جذاذات وصفية للمهن بهدف أمثلتها وتهيئة الأنظمة المعلوماتية.

3. منظومة الإدارة الإلكترونية للوثائق والمراسلات

- يتمثل هدف هذا المشروع في حذف الصبغة المادية لوثائق البنك ووضع حلول مندمجة لأرشفة الوثائق والمراسلات وإدارتها ومعالجتها.

4. مشاريع إعادة صياغة الأنظمة المعلوماتية لمهن الرقابة المصرفية والإحصائيات وعمليات الصرف

- إعادة صيغة الأنظمة المعلوماتية حتى تتماشى ومتطلبات تطورات المهن.

5. تحديث وتطوير بعض مشاريع المهن

- معالجة تحويلات الأجور المتعلقة بموظفي الدولة عبر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يوفر المزايا التالية :

- حذف الصبغة المادية لوثائق دفع الأجور وتبادل الوثائق الورقية بين مختلف المتداخلين (الوزارات وموظفي الدولة والبنوك والمركز الوطني للإعلامية).
- حذف كل عمليات الرقن (التي تمثل مصدرا للأخطاء والإشكاليات).
- تبسيط معالجة الشكاوى وخاصة الصادرة عن الأجير على مستوى البنك الذي يتعامل معه.
- وضع صيغة جديدة ديناميكية لموقع واب البنك المركزي التونسي.
- إحداث "مركزية المخاطر للقروض الصغيرة"، بالتعاون مع سلطات مراقبة التمويل الصغير، وفقا للمرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011، ليتم إيواء هذه الوحدة صلب مركزية المعلومات للبنك المركزي التونسي.

- تفعيل الصيغة الجديدة لنظام تبادل المعطيات وإدراج قواعد جديدة لسلامة النفاذ، حيث أن الصيغة الجديدة تعدّ أسهل من ناحية الاستعمال ويتم فيها إدماج التطورات الوظيفية والفنية.

6. تأهيل البنى الأساسية لمعدات الشبكات والسلامة

- يتعلق الأمر بتعزيز سلامة الأنظمة المعلوماتية للبنك وتحسين وتوفير الخدمات المسداة لرفاء البنك من خلال ما يلي :

- تأهيل البنية الأساسية المادية للبنك عبر وضع تجهيزات جديدة مثل خوادم التخزين والحواسيب الشخصية والخوادم...
- الانتقال نحو تكنولوجيا الاتصال « MPLS » ووضع تجهيزات جديدة للشبكات والسلامة.
- إرساء سياسة سلامة النفاذ للتطبيقات المعلوماتية.

X- مجال الرقابة العامة والتدقيق

1. الاستقلالية التنظيمية للتدقيق الداخلي

- إلغاء الارتباط التنظيمي للتدقيق الداخلي بإحدى إدارات البنك، حيث أصبح ملحقا مباشرة بحافظة البنك.
(المقرر الترتيبي عدد 710 المؤرخ في 3 جوان 2011 والمقرر الترتيبي عدد 723 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011)

- تعزيز الاستقلالية الوظيفية للتدقيق الداخلي من خلال إرساء سياسة تبليغ وارتباط وظيفي للتدقيق بمجلس الإدارة عن طريق اللجنة الدائمة للتدقيق.

- تكريس مزيد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات والمدققين الداخليين من خلال مراجعة معايير تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك وتحسين عملية اختيار المدققين الخارجيين وإضفاء الطابع الرسمي عليها (جويلية 2012).

2. اللجنة الدائمة للتدقيق

- إحداث اللجنة الدائمة للتدقيق (مارس 2012).

- الشروع الفعلي في أشغال هذه اللجنة في شهر ماي 2013، حيث ساهمت في تحسين الحوكمة في البنك وذلك من خلال التحضير لقرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية وتعزيز منظومة الرقابة الداخلية ومتابعة أعمال التدقيق الداخلي.

- اعتماد إطار قانوني تخضع له وظيفة التدقيق الداخلي والرقابة صلب البنك المركزي التونسي : ميثاق اللجنة الدائمة للتدقيق وميثاق التدقيق الداخلي ومدونة أخلاقيات المدققين الداخليين للبنك المركزي التونسي (2013).

- تقديم بيان، للمرة الأولى، من قبل المسؤول عن التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة حول استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك، وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي (2013).

3. تعزيز الإطار العملي للتدقيق الداخلي

- الشروع في تعزيز هياكل القرار ومنظومة التدقيق والرقابة الداخلية بهدف الارتقاء بالحوكمة إلى مستوى من الشفافية والمثالية يليق بسمعة البنك (2011).

- يتمتع التدقيق الداخلي بميزانية مستقلة.

- وضع برامج سنوية لتكوين المدققين وبرنامج لحصول كافة المدققين على شهادة مصادقة.

- إجراء تدقيق على أساس المخاطر وإعادة تكوين مجال التدقيق في البنك (2015).

- البرمجة على عديد السنوات لعمليات التدقيق (2015).

- إنجاز أول عملية تقييم ذاتي لوظيفة التدقيق الداخلي (2015).

XI- مجال سلامة البنك : المقر الرئيسي والفروع

بالنظر إلى التطورات الأمنية خلال السنوات الأخيرة وقصد التوقي من المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المباني التابعة للبنك وتجهيزاته وموظفيه في المقر الرئيسي وفي الأحد عشر فرعا في داخل البلاد، تم الشروع في عديد المشاريع الاستثمارية من قبل البنك المركزي خلال السنوات الأخيرة والتي نذكر منها إطلاق مشروع تحديث أنظمة السلامة صلب المباني التابعة للبنك (فيديو ومراقبة الدخول والدخول غير المرخص) وتحديث نظام الاتصال (هاتف داخلي ونظام لاسلكي) وتأهيل البنية الأساسية (أنظمة الشبكات ومقرات فنية...) وذلك وفقا للقواعد والمعايير الدولية.

